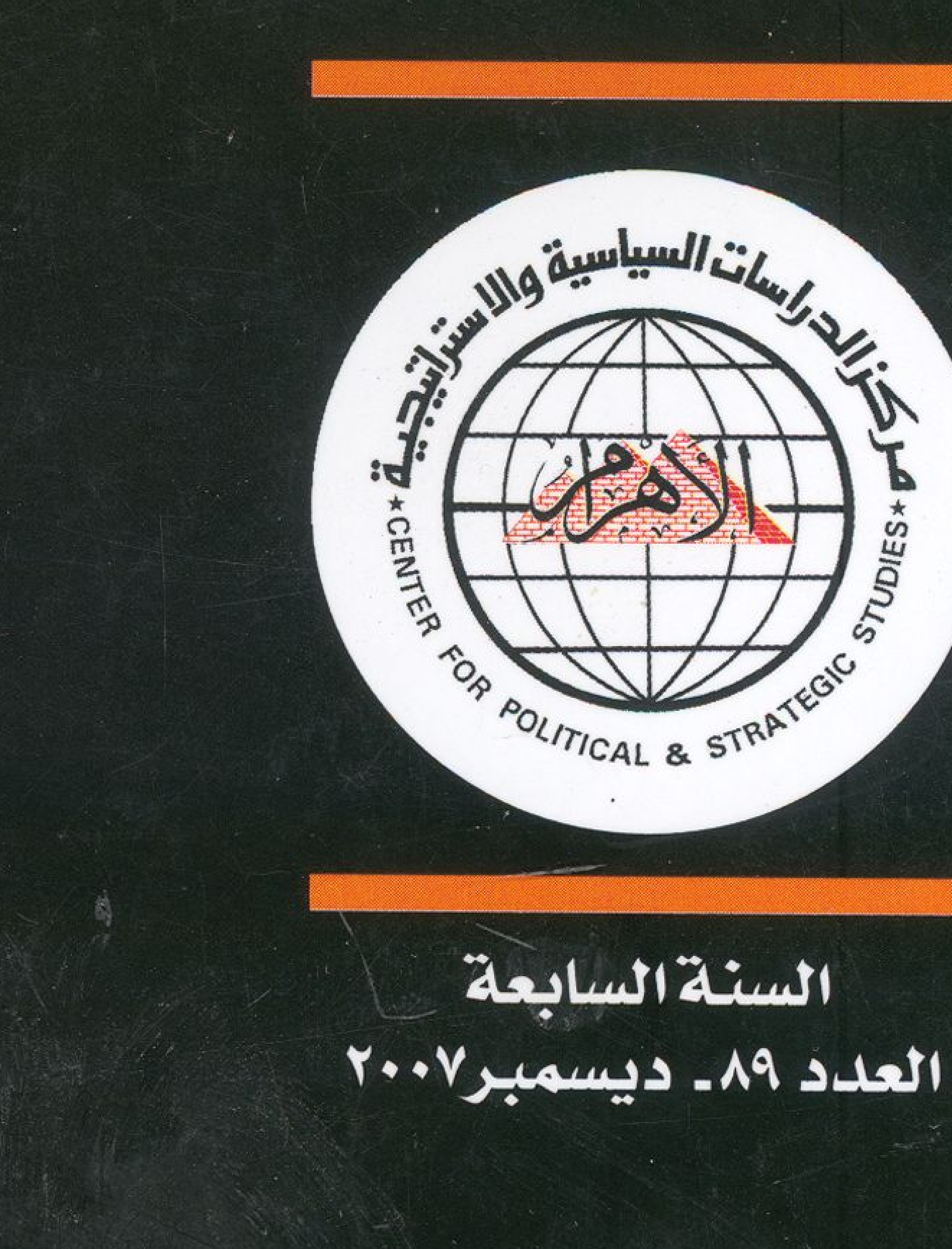




السنة السابعة
العدد ٨٩- ديسمبر٢٠٠٧



- اختراق إيرانيان والمواجهة القادمة إسرائيلية
- الانتخابات الثامنة وتحدياتها
- مؤتمر إيران والعرب: رؤى مصرية وإيرانية
- قمة طهران: خطوة على طريق إنشاء منظمة تعاون قزوين
- التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى
- بوتين و الشرق الأوسط.. وتنفيذ "عقيدة" بريماكوف

٨٩



السنة الثامنة ـ العدد ٨٩ ـ ديسمبر ٢٠٠٧

صورة الغلاف:

جولة جديدة من الحوار المصرى- الإيرانى ربما تفتح مستوى آخر من الحوارات تتوافر فيها مقومات المناخ الصالح للحوار و تضعف حدة التسيس التى تعانى منها أغلب الحوارات.

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

اختـــــــراقــــان إيرانيـــــان والمواجـــــهـــة

فى أسبوع واحد تقريباً استطاعت إيران أن تحقق اختراقين فى جدار المواجهة مع الولايات المتحدة: الاختراق الأول، هو حضور الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد القمة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجى التى عقدت فى العاصمة القطرية، للمرة الأولى فى تاريخ المجلس منذ تأسيسه فى مايو ١٩٨١ ، أما الاختراق الثانى، فهو التقرير الصادر عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية (١٦ وكالة استخبارات) الذى أكد أن إيران أوقفت خططها لامتلاك أسلحة نووية عام ٢٠٠٣، بما يعنى أن البرنامج النووى الإيرانى، على النحو الذى هو عليه الآن ومنذ عام ٢٠٠٣ ليس برنامجاً عسكرياً، أى لا ينوى إنتاج قنبلة نووية، وأنه برنامج سلمى يتوافق مع نصوص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

الاختراق الأول من شأنه أن يحدث شروخاً فى جدار الحصار الذى أرادت الإدارة الأمريكية أن تفرضه على إيران فى إقليم الخليج. فعلى مدى الأعوام الثلاثة الماضية عملت هذه الإدارة، بكل جهودها وطاقاتها، على عزل إيران خليجياً وعربياً، وفرض إيران مصدراً للتهديد بالنسبة للدول العربية الخليجية ضمن ترتيبات واشنطن للحصول على قرارات من مجلس الأمن تتهم إيران بأنها تحولت إلى مصدر للخطر وتهديد الأمن والسلام فى الخليج بما يمكن من إصدار عقوبات اقتصادية وسياسية ضدها، وبما يمهد، مستقبلا، لإصدار قرار بعقوبات عسكرية، أو إعطاء واشنطن الموافقة على الحل العسكرى للبرنامج النووى الإيرانى.

إيران هى التى أخذت المبادرة للحضور والمشاركة فى القمة الخليجية، أوضح ذلك الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر بعد شيوع حالة من الارتباك فى أوساط القمة اثر إعلان بعض الوفود أنها لم تعلم ولم يجر استشارتها بخصوص هذه المشاركة. فقد أشعل عبد الرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى جدلا فى أروقة القمة عندما قال أن دعوة الرئيس الايرانى كانت برغبة مشتركة من الدول الخليجية مما دفع الشيخ عبد الله بن زايد وزير خارجية دولة الإمارات إلى التدخل والتوضيح بأن "الرغبة كانت إيرانية نقلها لنا القطريون"، أما الشيخ محمد الصباح وزير الخارجية الكويتى فقال أن الكويت "علمت بمشاركة الرئيس الإيرانى، غير المسبوقة عبر الصحف فقط"، وهنا جاء تدخل الشيخ حمد بن جاسم الذى أكد أن دعوة الرئيس الإيرانى "ليست أول دعوة فى قمة خليجية، فقد سبقتها دعوات سابقة لرؤساء ودول"، وأضاف: "رحبنا (دولة قطر) بهذه الرغبة من إيران، ونعتقد أن هذا شئ إيجابى للحوار البناء مع جارة مثل إيران، وكل الدول (الخليجية) باركت هذا التوجه، وكان هناك توافق حول هذه النقطة بشكل عام".

هذا الجدل تواصل بعد إلقاء الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد كلمته التى قدم فيها ١٢ مقترحاً للتعاون مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون فى مجالات شتى اقتصادية وعسكرية وسياسية وبيئية. فقد طرح أفكاراً مهمة منها إنشاء مؤسسات أمنية وسوق اقتصادية مشتركة وإلغاء تأشيرات الدخول بين الجانبين، مؤكداً استعداد بلاده لمد دول الخليج بالغاز الطبيعى والمياه. أسباب الجدل هو "خيالية" بعض تلك المقترحات وبالذات ما يتعلق بالشراكة الأمنية فى وقت مازالت فيه هذه الشراكة متعثرة بين الدول الست، بالإضافة إلى تجاهله المتعمد الحديث عن القضايا الخلافية وخاصة جزر الإمارات الثلاث المحتلة، والتحفظات الخليجية الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى، ناهيك عن تعمده وصف الخليج بـ "الفارسى" أكثر من مرة على أرض دولة عربية وفى حضور زعماء ست دول عربية خليجية، ثم، تعمده أيضاً تجاهل الحديث عن العراق كشريك خليجى وعدم إثارة مستقبل العراق والنفوذ الإيرانى داخله. فالحديث عن تشكيل "مجلس الأمن الخليجى" بين إيران والدول الست دون ذكر للعراق أو اليمن الذى بدأ يأخذ خطوات مهمة نحو الشراكة مع دول المجلس يعبر حتماً عن موقف إيرانى لا تقبله الدول الست أعضاء المجلس، لم يتضمنه من مسعى إيران للتفرد بالدول الست دون عمقها العربى، فى وقت يركز فيه الإيرانيون على ضرورة إبعاد العنصر الأجنبى عن الأمن الخليجى وبالذات الأمريكى دون تقديم إشارات مهمة لطمأنة هذه الدول الست حول السلوك الإيرانى فى ظل اختلال موازين القوى الإقليمية لصالح إيران.

رغم ذلك، ورغم فتور موقف بعض دول المجلس خاصة موقف الإمارات، فإن حضور الرئيس الإيرانى القمة الخليجية كان فتحاً مهماً فى علاقات تشهد بعض التوترات وتشهد ضغوطاً أمريكية لتحويل هذه التوترات إلى صراعات وعداوات يمكن استثمارها فى قرارات تهدف إلى المزيد من ممارسة الضغوط ضد إيران دون استبعاد الحل العسكرى من الخيارات الأمريكية فى التعامل مع إيران.

هذا الاختراق الإيرانى فى جبهة الخليج يكتسب أهمية كبيرة لتزامنه مع التقرير الذى أعدته وكالات الاستخبارات الأمريكية الستة عشر الذى نفى الصفة العسكرية عن البرنامج النووى الإيرانى منذ عام ٢٠٠٣ . فقد أحدث هذا التقرير ما وصفه البعض بـ "هزة أرضية". فقد رأى مسئول إسرائيلى رفيع أن التقرير الأمريكى يعد بمثابة "هزة أرضية عالمية من شأنها أن تسد الطريق أمام إمكان شن هجوم أمريكى على إيران"، كما أنه هز الثقة فى حملة الإدارة الأمريكية والرئيس جورج بوش شخصياً ضد إيران، بعد أن توسع بوش فى اتهاماته لإيران وبرنامجها النووى وحديثه عن ما سوف يؤدى إليه امتلاك إيران للسلاح النووى، سواء ما وصفه بـ "محرقة نووية" أو "حرب عالمية ثالثة" فى ظل تأكيداته بالسعى الإيرانى لامتلاك سلاح نووى.

بعد هذا التقرير نستطيع أن نتلمس ثلاثة مواقف جديدة: الموقف الأول يخص الإدارة الأمريكية والدول الأوروبية المساندة لها. فهذه تواجه مشكلة زعزعة الثقة فى تقديراتها وافتقادها المصداقية، ولكنها سوف تسعى إلى استغلال ما جاء بذلك التقرير من إشارة إلى عدم يقين الوكالات الاستخباراتية الأمريكية بجوهر ومضمون النوايا الإيرانية فى المستقبل فيما يتعلق بالسعى مستقبلا لامتلاك سلاح نووى. سوف تستغل هذه الإشارة، وسوف تستغل الإشارة الأولى الخاصة بتوقف إيران منذ عام ٢٠٠٣ عن برنامجها النووى العسكرى لتؤكد أهمية مواصلة الضغط على إيران لمنعها من إعادة التفكير فى امتلاك هذا السلاح مستقبلا، مؤكدة أن الموقف الدولى القوى وجدية العقوبات هى التى أوقفت الإيرانيين عن المضى فى برنامجهم النووى العسكرى، وأن استمرار العقوبات الجادة هو أيضاً الذى يمنع العودة إلى ذلك التفكير مستقبلا.

الموقف الثانى يخص روسيا والصين، هاتان الدولتان رفضتا بجدية طيلة السنوات الماضية اللجوء إلى الحل العسكرى ضد البرنامج النووى

القادمة إسرائيلية

الإيرانى، وكانتا مع الحل الدبلوماسى والتريث فى فرض المزيد من العقوبات. الدولتان تشعران الآن بقدر كبير من الثقة والطمأنينة فى موقفيهما، وسوف تواصلانه بقدر أعلى من التحدى للضغوط الأمريكية.

أما الموقف الثالث والأهم فهو موقف إسرائيل التى يستطيع المرء أن يقول أن تقرير الاستخبارات الأمريكية المذكور قد أصاب عقلها الاستراتيجى بلوثة عقلية، فقد جن جنونها لسببين:

أولهما ، أن هذا التقرير قد نحى جانباً الحل العسكرى الأمريكى للبرنامج النووى الإيرانى، وهو ما كان يسعى الإسرائيليون إلى تحويله من احتمال إلى سياسة مؤكدة. لأن العقل الاستراتيجى الإسرائيلى لا يقبل البتة بامتلاك أى دولة عربية أو أى دولة إسلامية تتعامل معها بعداوة، برنامجاً نووياً، سواء كان عسكرياً أو مدنياً، لأن امتلاك برنامج نووى سلمى، يمكن أن يتحول مع توافر القرار السياسى والظروف المناسبة إلى برنامج نووى عسكرى، فضلاً عن أن امتلاك برنامج نووى سلمى يمكن أن يحدث اختلالاً فى موازين القوى الإقليمية، لأنه مدخل إلى إحداث ثورة علمية وتكنولوجية يمكن أن تدفع بإحداث مثل هذا الخلل فى توازن القوى الذى تريده إسرائيل أن يبقى لصالحها وإلى الأبد.

ثانيهما . أن مسئولية تدمير البرنامج النووى الإيرانى أضحت مسئولية إسرائيلية بحتة، ولكنها مسئولية تبدو مستحيلة فى ظل ما سوف يخلقه تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية من قناعة عالمية باستبعاد الحل العسكرى كأحد الخيارات فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى، خصوصاً بعد تعليق المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعى على ذلك التقرير ووصفه بأنه يتوافق مع تقرير الوكالة الذى وصف البرنامج النووى الإيرانى بأنه متوافق مع تعليماتها. هذا يعنى أن إسرائيل تدرك أنها باتت وحيدة فى التفكير بجدية فى تصفية البرنامج النووى الإيرانى، وأن الولايات المتحدة لن تنفذ هجوماً عسكرياً ضد المنشآت النووية الإيرانية مثلما كانت التوقعات الإسرائيلية. وكشف مسئول رفيع المستوى فى وزارة الخارجية الإسرائيلية أن الخلاف مع وكالات الاستخبارات الأمريكية حول الموعد الذى يمكن لإيران أن تنتج خلاله السلاح النووى ليس القضية ذات الأولوية الآن، بل المهم هو معرفة "ما إذا كانت هناك جهة ما ستكون قادرة على منعها من ذلك أم لا ؟" .

صعوبة الإجابة، وما تحتويه من تشكيك فى القدرة الإسرائيلية على القيام بالمهمة سواء بسبب غياب البيئة الدولية القابلة لمثل هذا الاجراء، أو مخاوف إسرائيل من ردود الفعل الإيرانية، ناهيك عن التخوف من مدى جدية أو بالتحديد مدى فعالية عمل عسكرى إسرائيلى فى تدمير المنشآت النووية الإيرانية، هو الذى دفع الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز إلى الحديث بعصبية زائدة وقوله: "من الممنوع أن يكون هناك تسويات فى الملف النووى الإيرانى". وفى لقائه مع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة شكك بيريز فى تقرير الاستخبارات الأمريكية مستشهداً بالحالتين الكورية الشمالية والليبية مضيفاً "أن أياً من أجهزة الاستخبارات العديدة فى العالم ليس قادراً على تحديد ماهى الخبرات التى يقدمها علماء روسيا أو كوريا الشمالية لإيران"، مؤكداً أنه "عندما يمتلك هذا البلد قدرات نووية مدنية يمكنه بسهولة تحويلها إلى قدرات عسكرية"، والمعنى الذى يريده بيريز هو إذا كان تقرير الاستخبارات الأمريكية قد نفى أى صفة عسكرية حتى الآن للبرنامج النووى الإيرانى، فالمطلوب هو منع إيران من امتلاك أى برنامج نووى على الإطلاق، بما يعنى ضرورة إدراك الأمريكيين أن الخطر مازال قائماً، وأن تقرير الاستخبارات الأمريكية لا يجب أن يخلق قناعة بغياب الخطر، فالخطر قائم فى امتلاك إيران لبرنامج نووى سلمى، ناهيك عن استثمارات إيران الهائلة فى "برنامج صنع صواريخ باليستية بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية".

وأمام هذا المأزق الإسرائيلى، وبالذات إدراك العجز عن القيام بمهمة تدمير المنشآت النووية الإيرانية بشكل منفرد، بدأت الخطة الإسرائيلية لاستعادة الولايات المتحدة إلى الخيار العسكرى عبر مجموعة من المهام: أولها. التشكيك فى نوايا من قدموا التقرير وإرجاع ما تضمنه من معلومات، يراها الإسرائيليون معلومات مغلوطة من وجهة نظرهم، إلى أحد أمرين أحدهما الخلفية السياسية وليست المهنية فى كتابة التقرير واتهام من أعدوا التقرير بأنهم يعبرون عن قناعات سياسية رافضة للحرب على إيران وهذه القناعات هى التى أملت عليهم هذا التقرير، والآخر القول بأن العسكريين الأمريكيين وراء هذا التقرير بخلفية التجربة السلبية للحرب على العراق، سواء كانت التقارير الاستخباراتية المضللة التى ورطت الولايات المتحدة فى الحرب بالعراق أو كانت التداعيات السلبية لتلك الحرب والحرص على عدم تكرارها مع إيران.

ثانيهما، ممارسة ضغوط على الإدارة الأمريكية وترويعها من وجود "برنامج نووى ثالث" إيرانى إلى جانب البرنامج النووى المدنى العلنى والبرنامج النووى العسكرى السرى الذى قال تقرير الاستخبارات الأمريكية أنه توقف منذ عام ٢٠٠٣، وامتدت الضغوط الى التلويح بأن إسرائيل لن تكون مستعدة لتقديم تنازلات قد يستوجبها اجتماع "أنابوليس" للفلسطينيين فى ظل وجود الخطر النووى الإيرانى.

هذه الأدوار بدأت تستنفر مسئولين رسميين إسرائيليين وتستنفر، وهذا هو الأهم، أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس والإدارة، وهم من وصفهم كل من البروفيسور جون ميرشماير أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو والبروفيسور ستيفن والت أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بـ "اللوبى الإسرائيلى". الأستاذان سبق أن اتهما هذا اللوبى بمسئولية توريط الولايات المتحدة فى الحرب على العراق فى دراسة بعنوان "اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية"، ويبدو أن هذا اللوبى يسعى الآن إلى توريط الولايات المتحدة فى الحرب على إيران من خلال مهمة كشف عنها عاموس هرئك المراسل العسكرى لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، تتركز حول البحث عن إجابة لسؤالين هما:

- هل تستطيع إسرائيل طرح معلومات ما تبرهن للأمريكيين بأن تقديرهم الجديد خاطئ؟.
- وأية سياسة جدية يجب على إسرائيل بلورتها فى القضية الإيرانية؟.

سؤالان مهمان يعجز الإسرائيليون عن الإجابة عليهما ويلقيان مسئوليتهما على "اللوبى الإسرائيلى" داخل الولايات المتحدة، لكنهما يكشفان حقيقة مهمة هى تبلور وعى إسرائيلى مفاده أن المواجهة مع إيران أضحت مسئولية إسرائيلية.

د. محمد السعيد إدريس

مؤتمر إيران والعرب: رؤى مصرية وإيرانية



أ.د. نادية محمود مصطفى
أ.د. باكينام الشرقاوى

يكتسب الحوار المصرى - الإيرانى، وخاصة بين النخب والمثقفين ومنظمات المجتمع المدنى، أهمية خاصة فى دعم العلاقات بين البلدين، وقد شهد هذا الحوار جولة بدأت عام ٢٠٠١ وامتدت حتى عام ٢٠٠٤ بين مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر) ومعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية (إيران). وتحت إشراف الرئيس محمد خاتمى (رئيس الجمهورية حينذاك) وسيد محمد صادق خرازى نائب وزير الخارجية رئيس معهد الدراسات السياسية والدولية، شهد هذا الحوار أربع ندوات بالتبادل بين طهران والقاهرة. وفى هذه الندوات دارت حوارات ونقاشات تناولت الأطر العامة للعلاقات وكيفية النهوض بها، وصدر كتابان يحويان أعمال الندوتين اللتين عقدتا فى القاهرة (عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤).

وفى منتصف نوفمبر ٢٠٠٧، وعلى مدى يومين (١٥-١٦ نوفمبر) بدأت الجولة الثانية من هذا الحوار المصرى - الإيرانى بين مؤسستين معنيتين فى المقام الأول بالحوار بين الحضارات: المؤسسة الدولية للحوار بين الحضارات والثقافات برئاسة الرئيس السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد الدكتور/ محمد خاتمى ومقره طهران وبرنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. تمثل الأولى مؤسسة مجتمع مدني تهدف إلى ممارسة وتعميق الحوار بين الحضارات بينما يهتم برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات كمؤسسة أكاديمية فكرية في المقام الأول بدراسة الحوار وتقييم ممارساته المختلفة بطريقة علمية والعمل على التدريب على أسس الحوار وقواعده وتناول قضاياه بشكل أكاديمي مدروس، ناهيك بالطبع عن تنظيم وإدارة جولات من الحوارات. واكتسبت هذه الجولة الحوارية مع إيران أهميتها من كونها تمثل حوارًا بينيًا في داخل النطاق الحضاري الإسلامي في وقت تواجه فيه الأمة الإسلامية انقسامات حادة داخلية وتهديدات كبرى خارجية. ولعل ما يُكسب هذه الجولة أهميتها أنها تمت بين مؤسسات مدنية وعلمية لتفتح مستوى آخر من الحوارات البينية، تتوافر فيها مقومات المناخ الصالح للحوار وتضعف حدة التسييس التي تعانى منها أغلب الحوارات خاصة الرسمية منها. ونعرض الآن بإختصار لتقرير موجز عما دار في المؤتمر وعما أنتجه من أفكار وأبرزه من توجهات من خلال أربعة أجزاء رئيسية: أولا منطلقات وأهداف المؤتمر، ثانيًا محاور المؤتمر وأبحاثه، ثالثا موضوعات واتجاهات المناقشة، وأخيرًا نتائج وتوصيات المؤتمر.

أولاً: منطلقات وأهداف المؤتمر:

في كلمته الافتتاحية أعرب الدكتور هادى خانيكى مدير المؤسسة الدولية للحوار بين الثقافات والحضارات عن اهتمام المركز بالحوار مع المصريين وأنه يأمل أن يستمر هذا الحوار ويثمر إيجابيًا في تحسين العلاقات المصرية-الإيرانية.

وفي كلمته الافتتاحية أكد السيد كاظم الموسوي

البجنوردي رئيس الموسوعة الإسلامية- والذي استضاف أعمال المؤتمر في إحدى قاعات مؤسسته- أكد على أهمية الحوار، كما قدم د. محمد خاتمي رؤيته عن منهج الحوار -كما سنرى لاحقاً.

ولقد حددت الدكتورة نادية مصطفى في كلمتها الافتتاحية منطلقات وأهداف المؤتمر على النحو التالي:

لقد سنحت الفرصة لتدشين الفكرة والإعداد للتنفيذ خلال زيارة السيد د. محمد خاتمي للقاهرة في مارس الماضى. فلقد شرفت بلقائه برفقه أ.د. منى البرادعي عميد الكلية وعدد من قياداتها العلمية والإدارة. وبدأ العمل للإعداد لهذا اللقاء قبل خمسة أشهر. وأعد الجانب المصري ست دراسات معمقة. إن هذا المؤتمر هو البداية ليتحقق تعاون وحوار مستدام.

ويكتسب هذا الحوار أهميته من عدة اعتبارات:

أولها: أنه حوار مدنى وأكاديمى يضيف إلى جولات أخرى سابقة من الحوارات والملتقيات التى نظمتها هيئات علمية أو رسمية في موضوع العلاقات العربية- الايرانية. وهي كثيرة ومتنوعة. فلقد أكدت بحوثنا في برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، منذ تأسيسه في ٢٠٠٢- كيف أن الحوارات الرسمية بمفردها لا تكفي. كما أن دعوة السيد د.محمد خاتمي ومبادرته التاريخية عن حوار الحضارات قد تضمنت الإشارة إلى أهمية حوار المجتمع المدني الدولي. وإذا كان ذلك الأمر يصدق على الحوار بين المسلمين والغرب فما بالك بالحوار البينى أي بين المسلمين أنفسهم، الذين يكونون ابتداء أمة واحدة مهما آل إليه وضعهم من تقسيم بين دول قومية.

ثانى الاعتبارات: أنه حوار بينى أى في نطاق دائرة الحضارة الإسلامية بين عمودين من أعمدة ثقافاتها وشعوبها: العربية والايرانية فبعد أن ركز برنامج الدراسات الحضارية في خطته العلمية الخمسية الأولى (٢٠٠٢-٢٠٠٦) على العلاقات بين عالم المسلمين والغرب وجد أنه من الحيوية بمكان أن يحظى الحوار البينى بالاهتمام في الخطة الخمسية



د. محمد السعيد إدريس يتحدث الى السيد هادى خسروشاهى و يتوسطهم الدكتور سيف الدين عبد الفتاح

الثانية سواء على مستوى البحوث أو المؤتمرات أو الحوارات بين المثقفين أو الأنشطة الطلابية وخاصة حوارات الشباب.

ولذا كان الحوار مع إيران ومع تركيا على قمة أولوياتنا. ونشكر السيد د. محمد خاتمى وفريق مركزه على الاستجابة لمبادرتنا بالاهتمام بهذا المستوى من الحوارات. وسيلى هذه الجولة من الحوار في إيران جوله أخرى في استانبول بالتعاون مع مؤسسة أبانت.

ثالث الاعتبارات وراء أهمية الحوار الذى ندشنه اليوم

أنه ينطلق من قاعدة الثقافة والحضارة. ولكن لا يقتصر عليها بل يتجه منها نحو السياسة والاقتصاد.. نحو الخارج والداخل، نحو العالمي والاقليمي..وهكذا وليس هذا بجديد أو مستبعد. نظراً لطبيعة الجهتين المنظمتين واهتمامهما. ولكن ما يجدر التوقف عنده هو أن المشاركين المصريين، وإن كانوا جميعهم من داخل تخصص العلوم السياسية إلا أنهم جميعاً، ولو بدرجات مختلفة ومتنوعة المداخل- يهتمون بالأبعاد الثقافية للظاهرة السياسية وللعلاقات الدولية بصفة خاصة. وهو الاهتمام الذي يبحث في نمط العلاقة بين الثقافة وبين السياسة، بين الديني وبين السياسي، دون اعتبارهما مجالين منفصلين تماماً.

ومن هنا يبدو لنا أهمية موضوع هذا اللقاء الأول ونمط موضوعاته وترتيبها في جدول المؤتمر. فهو وإن بدأ بأرضية ثقافية واسعة إلا أنه ينتقل تدريجياً إلى السياسي الداخلي والخارجي وإلى النظام الدولي والنظم الاقليمية وعلى نحو يستدعى أيضاً تأثير الثقافى وذلك في وقت يأتى من السياق الدولي المحيط بالمنطقة، وبمصر وإيران، اختراقاً خارجياً كثيف لإعادة تشكيل المنطقة ويستخدم هذا الاختراق أدوات عديدة بتناغم شديد الوطأة على نحو يفجر أزمات متتالية في المنطقة لا تهدد العلاقات بين أركانها فقط ولكن تهدد كل من بداخلها أيضاً.

على ضوء جميع هذه الاعتبارات أري أن حواراً مدنياً، شعبياً بين مصر وإيران تجسيداً لمنطلقات

وأهداف حوار الثقافات لن يكون مجرد تحسيناً للعلاقات الثقافية ولكن يكون منطلقاً أساسياً وضرورياً لإثبات كيف أن الرصيد الحضارى المشترك لابد وان يساعد في إدارة المشاكل السياسية في ذاتها من اجل التغلب عليها ومن أجل التصدى للتدخلات الخارجية التى توظفها. فإذا كان الأوروبيون (البعد الثقافى للمشاركة الأوروبية المتوسطية) وكذلك الأمريكيون (من خلال الدبلوماسية العامة تجاه العالم الاسلامى) يدركون كيف أن الحوار والقنوات ذات الطبيعة الثقافية (التعليم، الشباب، الاعلام، المرأة ..) لم تعد خارج السياسة بل هى أداة من أدوات السياسة الخارجية ولخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبرى لهم في عالمنا الاسلامى، فما بالك ونحن نمتلك بالفعل رصيداً حضارياً وثقافياً مشتركاً علينا أن نبحث في كيفية تفعيله ليكون رصيداً وإضافة وليس خصماً في إدارة مشاكلنا السياسية.



د. الهه كولايي

ولهذا كله فالأمل ألا يكون المؤتمر لقاءاً عابراً وآمل أن يتكرر الحوار بانتظام وأن نتمكن من التغلب على القيود السياسية التى قد تحاول عرقلة انتظامه أو وأده في مهده.

كما آمل أن تتدعم القناعة وتتسع لدى دوائر مثقفينا وطلابنا وإعلامنا أن الحوار ليس ترفاً في ظل الأزمات المتكررة ، كما أنه ليس ساحة مناسبات لتبادل النوايا الحسنة والكلمات الطيبة دون تفعيل على أرض الواقع، ولكنه أداة أساسية من أدوات إدارة العلاقات المتنوعة بما فيها السياسية والاقتصادية وليس الثقافية فقط . ولابد أن يستعيد هذا الحوار عافيته وأهميته على كل مستويات صنع القرار والمجتمع المدنى في مصر وإيران ليس لمجرد تحسين العلاقات الثقافية ولكن كسبيل أساسى من سبل رأب الصدع الذى يتجلى في مناطق الأزمات المتفجرة وحولها.

ولهذا فالمطلوب التفكير في أجندة الحوارات البينية ومجالاتها ومآلاتها المأمولة (وهى لابد وأن تكون مختلفة عن أجندة الحوار مع الغرب)، ثم علينا أن ننتقل من العام والكلى - الذى تمثله هذه الندوة إلى القضايا المحددة التى يجتمع حول كل منها المهتمين بها من الجانبين، سعياً نحو بلورة المشترك وتحديد مناطق التمايز.

ولعل أهم الشروط المسبقة، أو ربما المآلات هو أن نعيد بناء ثقافة الأمة القائمة على ثقافة التعارف وثقافة الاعتصام. في مواجهة التدخلات الخارجية وتنافس المصالح القومية وتصدياً لأوهام الصراعات المذهبية.

ثانيًا: محاور الندوة وأبحاثها:

انقسم المؤتمر إلى خمسة محاور رئيسية، قامت كل جلسة من جلسات المؤتمر الخمس بمناقشة واحدة منها. وقد غطت هذه المحاور المحددات الثقافية والسياسية والإقليمية والدولية التي تؤثر على مسار العلاقات العربية الإيرانية. ولم يخل تسلسل الجلسات من مغزى، حيث كانت البداية مع المتغير الثقافي لما له من تأثير كلي وشامل على محيط ومسار التفاعلات الإيرانية -العربية، فجاءت الجلسة الأولى بعنوان: "التوجهات السياسية والثقافية والإقليمية. ونوقشت فيها أربع بحوث: ١) دور مصر وإيران في التقريب بين المذاهب الإسلامية في ظل تسييس الاختلافات المذهبية (آية الله السيد محمد الموسوي البجنوردي)، ٢) المحدد الطائفي بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية (الدكتور محمد السعيد إدريس) ٣) المشتركات التاريخية بين إيران ومصر (الدكتور صادق آيينه وند)، ٤) الحر ات الإسلامية المعاصرة في إيران ومصر: المشتر ات والافتراقات (الد تور محسن آرمين). ثم تم التركيز، في الجلسة الثانية، على المحدد السياسي الذي انعكس في تحليل وتقييم تجارب الإصلاح وما تتأثر به من عوامل داخلية وتدخلات خارجية.

تناول المحور الثاني "تجارب الإصلاحات بين الموازنات الداخلية والضغوط الخارجية"، وفي سياقه تمت مناقشة أربعة بحوث: ١) تجديد الخطاب الديني وتداعياته السياسية في الخبرة المصرية والإيرانية (الدكتور سيف الدين عبد الفتاح). ٢) دور المثقفين فى العلاقات الإيرانية المصرية (حجت الله جودك)، ٣) الحا مية الشعبية، الاستقلال السياسي وثبات الحكومة (الدكتور غلام علي خوشرو)، ٤) توازنات الداخل وتحديات الخارج: الدمقرطة والاستقلال السياسى ووحدة الدولة (الدكتورة باكينام الشرقاوى).

ودار المحور الثالث حول دور الخارج وسبل التعامل معه في جلسة تحت عنوان: "التدخل الخارجي: الأهداف، الآليات، وسبل المواجهة في الرؤية المصرية والإيرانية" من خلال أربع بحوث: ١) التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل (الدكتورة نادية مصطفى)، ٢) النظام الدولي بين الفرص والتحديات: رؤية إقليمية (الدكتورة الهة ولايي)، ٣) حقوق الإنسان: آليات المراقبة والتدخل الخارجي (الدكتورة نسرين مصفا)، ٤) المقاومة والإرهاب (الدكتور حسين سليمي).



د. باكينام الشرقاوي

وانتقل المحور الرابع إلى المستوى الإقليمي وما يشمله من سياسات وتفاعلات وقضايا إقليمية ترسم الخريطة في المنطقة وتحدد معالم التغيير ومواطن الثبات. وكانت الجلسة الرابعة تحت عنوان: "الخروقات المؤثرة وإسرائيل في الرؤية الإيرانية والمصرية"، واحتوت على البحوث التالية: ١) السياسة الأمريكية والشرق الأوسط الجديد: رؤى مصرية وإيرانية (الدكتورة أمل حمادة)، ٢) خريطة التحالفات الإقليمية: القضايا، الأهداف، والأدوات (الدكتور مصطفى علوى)، ٣) الديمقراطية بين التحديات الطائفية وقيود الاحتلال: أوضاع العراق (الد تور محمد صدر)، ٤) المسألة الفلسطينية: مقارنة القراءات في إطار الح ومات والنخب والشعوب (محمدعلي سبحاني).

ولم يتبق بعد ذلك إلا معالجة مواقف كل من مصر وإيران تجاه القوى الأوروبية والآسيوية لمعرفة مدى اتفاقهما حول الرؤية والسياسة تجاه هذه المناطق من العالم ومدى إمكانية التنسيق بينهما لمصالح كل منهما. وقد ناقش المحور الخامس: "أوربا و آسيا في الاستراتجيات الإيرانية والمصرية" من خلال بحثين: ١) "أوربا وآسيا في التوجهات الإيرانية" (الدكنور محسن امين زاده)، ٢) "أوروبا وآسيا في التوجهات المصرية الخارجية" (الدكتور محمد السعيد إدريس، الدكتورة نادية مصطفى).

ثالثًا: موضوعات واتجاهات المناقشة:

عند العرض لموضوعات واتجاهات المناقشة لن يتم الفصل بين مداخلات الباحثين وتعقيب الحاضرين، فلعله من الأنسب أن يتم التقسيم بناءً على معيار القضية المثارة حتى يتسنى معرفة الآراء المختلفة حول ذات الموضوع عبر جلسات المؤتمر الخمس ومن خلال وجهات نظر جميع المشاركين: إيرانيين أم مصريين، باحثين أم حضور. وبذلك نكون قد قدمنا رؤية أشمل لدلالة ومغزى الحوار حول قضايا بعينها. على أمل وضع أيدينا على مناطق الاتفاق للاستفادة منها ومناطق الاختلاف لفهمها وتلافى مخاطر تضخيمها.

اتضح المناخ المرحب بالحوار المصري الإيراني والداعي لتدعيمه خلال الجلسة الافتتاحية. وكان أول المتحدثين السيد اظم الموسوى البجنوردى رئيس الموسوعة الإسلامية، الذي أكد على ضرورة طرح الحوار بين الحضارات كبديل لنهج الصراع الذي تتبناه بعض الدوائر الغربية. وعلى كل من مصر وإيران - كدول محورية في منطقة الشرق الأوسط- يقع عبء تنظيم التعاون الثقافي الفكري القادر على نسج رؤى إقليمية يلتف حولها المسلمون لمواجهة كثير من التحديات المفروضة عليهم ومنهم. ولعل من بين هذه التحديات محاربة الرؤى السلفية التي من خلال تبنيها نهج العنف قد أضرت بالعالم الإسلامي ضررًا واضحًا. والسعي لخلق رؤية إيرانية -مصرية مشتركة ضروري كخطوة في حركة التطور والحداثة للوصول إلى حلول أنجح وأنفع للمسلمين. وبالمثل أشار د. خانيكي إلى أهمية الحوار بين البلدين على جميع الأصعدة: سياسيًا وفكريًا وثقافيًا وعلى أكثر من مستوى: مدني، غير رسمي، فيما بين الشباب وفيما بين أكثر من مجتمع إسلامي. كما أكد على ضرورة أخذ عملية الحوار بشكل جاد مع الاهتمام بمحتوى الحوارات وقضاياها وليس بالشكل والإطار.

وجاءت كلمة الرئيس السابق لجمهورية إيران الإسلامية السيد د. محمد خاتمى لتبرز أهمية الانتباه إلى الجوار الحضاري بين مصر وإيران، فكل من الدولتين لا تمثلان أركانًا في حضارة إسلامية واحدة فقط بل تمثل كل منهما إحدى أهم الحضارات العريقة التي عرفتها البشرية. ولذا يمتلك الشعبان طاقات هائلة يمكن استثمارها لتقوية الإسلام. وتشترك الدولتان في تبني رؤية وسطية للإسلام أبعد ما تكون عن التحجر

والطائفية. كما تقوم الدولتان بمساعي واحدة ومتشابهة لتحقيق التقدم والحرية. ونادى الرئيس السابق السيد د. محمد خاتمي بأن يتعاون المفكرون الإيرانيون والمصريون للوصول إلى تعريف للتنمية يتعايش مع المعايير الدينية والثقافية لخصوصيتنا الحضارية الإسلامية. في البداية لابد من الإشارة إلى مناخ عام ساد المؤتمر دعى إلى أهمية بناء شبكة من المصالح السياسية المشتركة حول بعض القضايا التي تشترك الدولتان في الاهتمام بها أو النظر إليها: مثل المشروع النووي الإيراني. قضية ثقافة حقوق الإنسان. الموقف من المقاومة والإرهاب (وخاصة التركيز على منطلق إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل). أمن الخليج. المسألة اللبنانية والقضية الفلسطينية. كما أن هناك فرصًا تاريخية (تمت الإشارة إليها) للتعاون المصري الإيراني على الساحة الآسيوية، حيث يمكن لإيران أن تكون همزة الوصل بين العرب وآسيا الوسطى. كما يمكن لمصر أن تكون همزة الوصل لأفريقيا. ويمكن ملاحظة سيطرة أربع قضايا رئيسية على مسار واتجاه الحوارات خلال المؤتمر: ١) التدخلات الخارجية. ٢) تأثير المحدد الطائفي على العلاقات الإيرانية المصرية. ٣) القضية العراقية. ثم أخيرًا ٤) تجارب الإصلاح والحركات الإسلامية.

- **التدخلات الخارجية:**

لم يُجمع المشاركون على شيء أكثر من إجماعهم على خطورة ووطأة التدخلات الخارجية في العالم الإسلامي اليوم، بشكل جعل من هذه التدخلات أحد المحددات (إن لم يكن في بعض الحالات المحدد الأول) لبث الفرقة بين المسلمين، على الرغم من التأكيد على وجود قابليات تتعلق بعالم المسلمين.

فقد أشارت د. نادية مصطفى في بحثها: "التدخلات الخارجية ومسيرة أزمات المنطقة: التجربة التاريخية وآفاق المستقبل" إلى أن جميع أزمات تحرير الأوطان من الاستعمار وتأسيس الدول القومية الحديثة وإدارتها بعد الاستقلال (علاقة المعارضة بالحكم، نمط التنمية وتغير المجتمعات، منظومات القيم) تدخل فيها الخارج بدور أساسي. وتفاوتت أوضاع الأركان الثلاثة التي قادت الأمة على التوالي: مصر، تركيا، إيران. ومعظم الصراعات والأزمات الإقليمية هي ميراث استعماري بالأساس والقليل منها هو تعبير حقيقي عن تنافسات على قيادة العالم الإسلامي، والبعض منها تعبير عن محاولة البعض التصدي لمشروعات الهيمنة الخارجية. وزاد من تأزم الموقف عدم وجود قوة قائدة للعالم الإسلامي ولكن قوى إقليمية تتنازعها تحالفات مع قوى عالمية. ولذا جاءت العلاقات البينية محدودة لا تقارن بالعلاقات مع مراكز القوة العالمية، وهيمنة النظام الرأسمالي العالمي ليس على هذه العلاقات في شقها الاقتصادي فقط ولكن الثقافي أيضًا.

د. مصطفى علوي و د. نادية مصطفى

وهذا الوضع الحديث والمعاصر -الذي تفاقم عبر القرنين الماضيين- يختلف بالطبع عن الوضع التاريخي للعلاقة بين العرب والفرس والترك وغيرهم من الأقوام والملل خلال فترة قوة ووحدة وشهود الأمة الإسلامية. وترى د. نادية مصطفى أن تزايد التدخل الخارجي تدريجيًا -مع تزايد الضعف الداخلي- قد اقترن بتزايد التجزئة وصولاً إلى المرحلة الراهنة، حيث وظف الخارج أدوات متعددة في إدارة عملية التجزئة كان من بينها ورقة الاختلافات القومية والمذهبية، والتي مثلت من قبل تاريخيًا عنصر قوة وإنجاز في ظل التنوع والتعدد عبر أرجاء الأمة. ولهذا كان لابد من التساؤل في النهاية: ما آفاق المستقبل على ضوء هذه الخبرة التاريخية الممتدة التي مرت بها الأمة ولعب فيها العرب والفرس دورهم كجزأ مندمج منها أو كأركان متنافسة على قيادة هذه الأمة، وأخيرًا كأوراق في لعبة التدخل الخارجي؟ حيث يبدو كل طرف الآن كأنه مصدر التهديد والخطر على الطرف الآخر، سواء كان هذا الطرف هو الذي يتصدى لمقاومة مشروع الهيمنة الخارجية أو المتحالف معها أو على الأقل غير الراغب في هذه المقاومة. ولكن يظل جانب الحفاظ على المصالح الوطنية على حساب مصالح الأمة مسئول عن مصداقية هذا الشعور المتبادل بالخطر من عدمه. وهو الأمر الذي يستلزم الوعي بالفروقات بين تأثيرات الاختلافات المذهبية وتأثيرات التنافس على القيادة.

وفي نفس السياق، أشارت د. إلهه كولايي في بحثها "النظام الدولي بين الفرص والتحديات رؤية إقليمية" إلى أن النظام الدولي المعاصر اقترن باتساع الهوة بين البلدان النامية وبين البلدان المتطورة في العالم. وفي هذا السياق فإن منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها أهم مناطق العالم وفي الوقت نفسه من أكثر المناطق احتقانًا في العالم، لا تزال تواجه صعوبات جادّة. عملت هذه الورقة على رسم معالم النظرة الإقليمية للفرص والتحديات في النظام الدولي، حتى يتسنى تقييم الآثار السلبية للواقع القائم كخطوة للعمل على مواجهة ما يفرضه النظام الدولي من تهديدات وتحديات.

وفي محاولة لرسم الخريطة الإقليمية الحالية، أكد د. مصطفى علوي في بحثه: "الأحلاف العائمة في الشرق الأوسط" إلى أنه من الأنسب إطلاق مصطلح "التجمعات" لا "الأحلاف" على التفاعلات الإقليمية بسبب غياب كثير من السمات الرئيسية التي تكسب الأحلاف استقرارها وثباتها، ومن ثم أشار إلى كثير من الإشكاليات التي توجد في داخل كل من التجمعين الرئيسيين الحاليين في المنطقة: المعتدلين والمتطرفين. وتزداد سمة عدم استقرار التجمعات الإقليمية في ظل التغيرات السريعة التي يتسم بها النظام الدولي المعاصر الذي يجعل من رصد التحولات مجرد مساعي للحاق بالأحداث وفهم مجرياتها أكثر من القدرة على التنبؤ بها.

كما عرضت د. باكينام الشرقاوى في بحث بعنوان: "توازنات الداخل وتحديات الخارج: الدمقرطة والاستقلال السياسي ووحدة الدولة" إلى الرؤية المصرية التي تقوم بالأساس على تبني دور الوسيط وتتبنى ما تراه مسلك الحكمة أمام ما يفرضه علينا النظام الدولي من قيود خاصة بالعولمة وهيكلة القوة الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية الأمر الذي يتطلب حسابات دقيقة تعمل على موازنة القوة الدولية من خلال الأدوات الدبلوماسية في الأساس حتى يتم فتح الطريق أمام تنمية اقتصادية حقيقية ومتوافقة مع الاقتصاد الدولي وقادرة على الاندماج فيه.

وتبقى الإشارة إلى أدوات أخرى ثقافية للتدخل الخارجي. من أهمها قضية حقوق الإنسان التي يستخدمها الخارج لتبرير وشرعنة هيمنته وتدخله. وفي ورقتها "حقوق الإنسان، آلة مراقبة وتدخل خارجي" أكدت د. نسرين مصطفى أن التدخل الخارجي بأشكال مختلفة كان دائمًا أحد الموضوعات المهمة في منطقة الشرق الأوسط. حتى أن إيران والبلدان العربية في هذه المنطقة كانت منذ أمد حتى الآن تعاني من ضغوط وتهديدات ذات أهداف سياسية وأمنية. إحدى صور التدخل كانت تتخذ طابع التوسل بآلية حقوق الإنسان. حقوق الإنسان التي تروّج لها اليوم المؤسسات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة تستند إلى تاريخ فكري وسياسي واقتصادي وحقوقي للغرب. وهذا الإرث التاريخي هو الذي يبرر المفاهيم



د نادية مصطفى

والمعايير لحقوق الإنسان العالمية. نشاطات حقوق الإنسان الدولية كان لها طبعًا معطيات لا بأس بها في تحريك المجتمعات ولكن من غير المقبول أن تكون القيم المنطلقة من الثقافة الغربية هي المعايير الوحيدة المعترف بها دوليًا. فهذا يؤدّي عمليًا إلى أن تكون البلدان الغربية وحدها قيِّمة على حقوق الإنسان في البلدان النامية وخاصة في الشرق الأوسط الإسلامي. وبذلك ينفتح المجال لتدخل الغرب كي يفرض معاييره. المعايير الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها دون أن توجد ثمة أرضية ثقافية. وإذا أريد لحقوق الإنسان أن يكون لها معنى حقيقي لشعوب العالم لابد من تفهُّم القيم المحترمة لدى هذه الشعوب. لو ألقينا نظرة على وضع حقوق الإنسان في إيران والبلدان العربية وحللنا مواقف المؤسسات الدولية التي اقترنت بالتدخل لأدركنا أهمية اتخاذ ترتيبات إقليمية لحقوق الإنسان باشتراك هذه البلدان للتعامل مع الخطاب الدولي لهذه الحقوق. رغم وجود الميثاق الإسلامي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان، ولكنهما لأسباب لا يمتلكان الآلية اللازمة للتفعيل. تستطيع كل من إيران ومصر باعتبارها يستندان إلى حضارتين بشريتين مهمتين، ولهما خلفية ثقافية أن تكونا في طليعة النهوض بمهمة بلورة مشروع مستلهم من الخطاب الإسلامي في هذا المجال.

- الثقافي ما بين الديني والطائفي:

لقد اعتبر د. محمد خاتمي هذه الندوة خطوة في

اتجاه توسيع الحوار بين المفكرين في المنطقة. وبغض النظر عن المذاهب، ذلك لأن العاطفة الإسلامية تجمع شعوب المنطقة خاصة مصر وإيران، لتقف في مواجهة الوجه الاستعماري للحضارة الغربية. وبدى اتفاقًا بين المشاركين على أهمية الحوار بين المثقفين المصريين والإيرانيين، وعلى أهمية التعاون لبناء مواقف فكرية مشتركة تجاه قضايا تهم الإسلام وتدافع عما يفرض عليه من تحديات في إطار ما أسماه البعض بـ"التلاقح الفكري". ولكن ظل هناك اعترافًا بمحدودية تأثير هذا المستوى من الحوار على تغيير الواقع أمام المعوقات التي تفرضها البيئة السياسية. ففي ورقته أشار حجت الله على جودكي إلى مسارات العلاقات الإيرانية- المصرية تاريخيًا، بحيث شهدت فترات من التقارب وأخرى من التباعد ارتبطت في الأساس بالعلاقة بين الأنظمة الحاكمة ومدى الاتساق بين أيديولوجيتها. وخلال المسيرة المتذبذبة طوال الخمسين عامًا الماضية لم تنجح العلاقات الثقافية في إصلاح العلاقات التي أفسدها السياسيون. كما لم ينهض المثقفون والمفكرون في البلدين بدور مهم كما ينبغي. ولم يتوفر الإطار اللازم للتعارف المتبادل بين الشعبين. وبدل إقامة العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية بين البلدين لا نزال نشهد اللغة الدبلوماسية تخيّم بظلالها الثقيلة على ألسن السياسيين دونما نتيجة.

وقد تكررت الدعوة خلال جلسات المؤتمر إلى أهمية إحياء وتنشيط قضية التقريب بين المذاهب لمواجهة محاولات إلهاء المسلمين بخلافات داخلية تبعدهم عن التخطيط لمصالحهم. فأمة الإسلام أمة واحدة بالرغم من تعدد المذاهب. فالوحدة والتضامن هما الأساس خاصة وأن تكريس الطائفية والمذهبية ليس إلا أداة من أدوات الخارج لتفريق الداخل الإسلامي، ولذا لابد من محاصرة المشروع الطائفي. ولعل من المفيد هنا التمييز بين التكفيريين وغيرهم والذين من الصعب التفاهم والحوار معهم. كما تمت الإشارة إلى دور أجهزة الأمن في تكريس الاختلافات الطائفية. فالتمييز الطائفي مسيس بالأساس.



د. سيف الدين عبد الفتاح

وسعيًا وراء نفس الهدف: هدف التقريب وتدعيم الحوار الفكري والثقافي، اتجه د. سيف الدين عبد الفتاح في بحثه "هندسة الاجتهاد المقاصدي ومعادلاته الاستراتيجية: دراسة في جامعية الأمة"، إلى الاهتمام بشأن البناء الحضاري وهندسة الاجتهاد المقاصدي ومعادلاته السننية الاستراتيجية وأصوله العمرانية والحضارية بما يؤسس رؤية في تجديد جامعية الأمة. فاقترح مداخل وأدوات تحدد المنهج في كليته سواء أكان منهج نظر أو منهج تناول أو منهج تعامل. ذلك أن الخروج من حال الاختلاف إلى فن الائتلاف في إطار الموافقات الكبرى في سياق اعتصام الأمة وتماسكها يعتبر من أوجب الواجبات. وذلك للتعامل مع جملة التحديات وتقويم عالم الاستجابات وبناء وتأسيس الاستراتيجيات. ومن هنا كان ذلك المدخل الكلي الهادف إلى الألفة الجامعة للتمكين لكل أمر يؤدي إلى جامعية هذه الأمة وفاعليتها. إنه "الفقه المنظومي" الذي يحرك طاقات الوصل مع الأصل في عمل مستمر ومستقر. وبين الأصل والوصل والاتصال والتوصيل والتشبيك والوسائط الواصلة يأتي الاجتهاد العملياتي، فيزى الأمور في ثوبها العملياتي، ثم تصفح أحوال الواقع فتولد (فقه الحال، وفقه الواقع، وفقه المجال، وفقه المآل والاستقبال)، لبناء موقف تقريبي يحفظ جامعية الأمة بين الشيعة والسنة نحو صياغة موقف تجديدي من خلال الكليات الفاعلة في المدخل المقاصدي ،مجالات الفعل الحضاري للأمة: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ النسل الكلي والعام للأمة، حفظ العقل، حفظ المال في إطار أولويات الفعل الحضاري للأمة ووحدة الأمة وتماسكها لتحقيق وعي بالتحديات وقدرة على تأسيس استجابات استراتيجية بصيرة في إطار يحقق أصول الاعتصام وجامعية الأمة. في إطار الحديث حول إمكانية الاجتهاد المقاصدي، يجب تقديم رؤية تجديدية لمعاني جامعية الأمة في إطار يستثمر أصول دافعيتها وعناصر رافعيتها وحقائق جامعيتها وبلوغ مقاصدها وفاعليتها بما يحقق التغيير والإحياء والنهضة بحيث نقدم رؤية استراتيجية لتحقيق اعتصام الأمة وتكافلها ضمن مشروع حضاري ممتد في

سبيل النهضة والتمكين. ومن ثم نجد أن الاجتهاد المقاصدي شكل منطقة غاية في الأهمية داخل الفكر الشيعي والسني على حد سواء، ولا شك أن النظرة الإيجابية لممارسة هذا الاجتهاد المقاصدي التي تجد أسسها في اجتهادات مقاصدية سابقة واجتهادات معاصرة إنما ترشح هذا المدخل التجديدي للقيام بدور محوري في عملية تحقيق جامعية الأمة واعتبار عملية التقريب واحدًا من أهم مسارات تحقيق الجامعية ولكنها بمثابة المقدمة لعملية بناء مشروع حضاري عمراني للأمة .



السيد كاظم الموسوى البجنوردي

وقد اكتسب الحوار حيوية واضحة عند طرح تساؤل مهم: هل السياسة الإيرانية والمصرية محكومة بمحدد طائفي؟ وهل يعد ذلك أحد أسباب تعويق العلاقات المصرية- الإيرانية؟ عندما تناول د. محمد السعيد إدريس المحدد الطائفي في بحثه: "المحدد الطائفي: بين الخطابات المعلنة والسياسات الفعلية" أشار إلى أن هذا المحدد قد فرض نفسه في العامين الماضيين على العلاقات المصرية الإيرانية خاصة بعد صعود الشيعة في النظام السياسي العراقي بعد سقوط نظام صدام. وفي سياق شيوع استخدام مصطلح الهلال الشيعي، وبالأخص في ظل السياسة الأمريكية التي تميز بين محور المعتدلين السني ومحور الشر الذي يهيمن عليه الشيعة. وأشارت الدراسة إلى أن المحدد الطائفي يتم نفيه في الخطاب الرسمي للدولة الإيرانية إلا أنه يظل هاجسًا في الرؤية المصرية خاصة أنه يتم تحليل كثير من السياسات الإيرانية بناءً على مسلك طائفي. إلا أن د.إدريس يرى أن المحدد الطائفي محدد زمني ومؤقت. فقد كان دومًا اختلاف المصالح بين المشروعات السياسية هو دافعية العلاقة بين الدولتين ولم تكن هناك أبعاد مذهبية، ولكنها بدأت في الظهور مع الثورة الإسلامية التي يظهر أحيانًا التشكيك في إسلامية مشروعها في مقابل الحديث عن طائفيته. فكثير من السياسات الإيرانية الآن متهمة بأنها طائفية مثل السياسة الإيرانية في العراق.

ولقد أثار هذا الموضوع نقاشًا مهمًا في هذه الجلسة وعبر جلسات أخرى، فلقد أشارت بعض الأصوات الإيرانية (أ. محمد صادق الحسيني) إلى ضرورة إدراك المكون الشيعي في الهوية الإيرانية إلى جانب المكون الفارسي. حيث ينظر الإيرانيون إلى التشيع كمدرسة فكرية حضارية وليس فقهية مذهبية فقط ومن ثم فلا يمكن إنكار تأثير المحدد الطائفي. وفي المقابل أشار البعض الآخر إلى أن السياسة الإيرانية ليست طائفية بالأساس. بدليل إتخاذ إيران سياسة سنية تجاه القضية الفلسطينية وشيعية في العراق وإسلامية في لبنان. وبدا من ناحية ثالثة اتجاهًا عامًا في النقاش يعترف بوجود المحدد الطائفي لكن بجوار محددات أخرى. إلا أنه يبزغ في لحظات بعينها أكثر من لحظات أخرى. ومن ثم يصبح السؤال المهم. وخاصة على ضوء الخبرة التاريخية: متى يبرز؟ وكيف يبرز؟ ولمصلحة من؟ . حيث أكد الحضور على ضرورة الانتباه إلى خطورة المساعي التي تعمل على نقل الصراع الإقليمي من كونه صراع عربي-إسرائيلي لأن يكون صراع عربي-إيراني أو شيعي- سني. ومن هنا تبدو أهمية الحوار ومواجهة هواجس ومخاوف كل طرف بقدر أكبر من المكاشفة حتى يمكن مواجهة التهديدات الخارجية المفروضة على الجميع بفعالية أكبر. وهى التهديدات التي يبدو جليًا الآن توظيفها للعامل الطائفي على أكثر من مستوى في إدارة أزمات المنطقة المتفجرة.

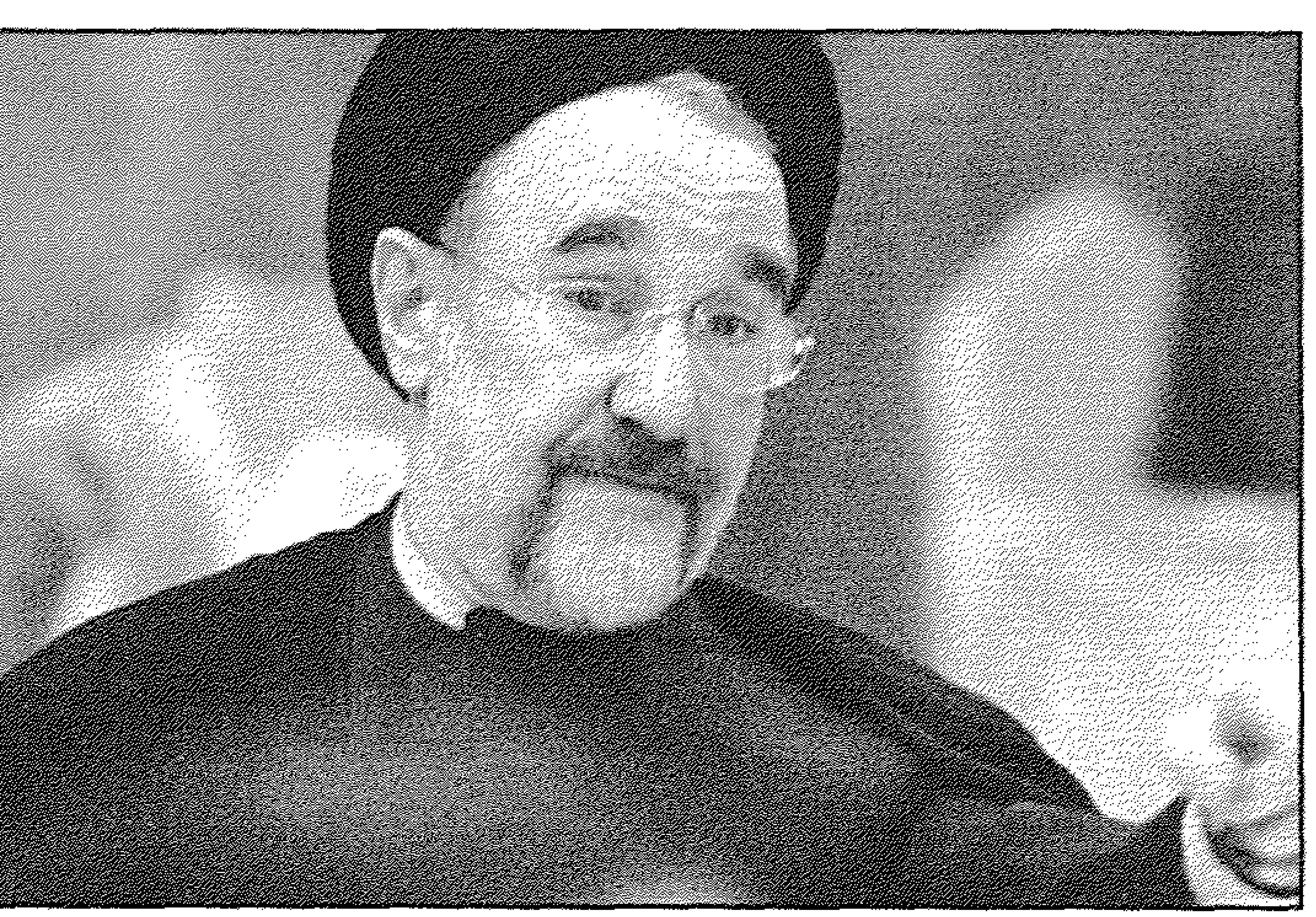
- القضية العراقية:

تحدث د. سيد محمد صدر عن "الديموقراطية بين تحديات الطائفية وقيود الاحتلال: أوضاع العراق"، ركز على صعود المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الذين تبنوا مشروعًا لتحقيق قيادة أمريكا للعالم دونما منازع. مثلت العراق إحدى جبهاته. فبعد تحالف مع صدام. انقض الأمريكيون بحجج واهية لإسقاطه. وتمر الآن أكثر من أربع سنوات على سقوط نظام صدام ولم تحقق أمريكا أي من أهدافها. تبقى أوضاع العراق متأزمة أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا. والشعب العراقي يعيش أوضاعًا صعبة. ويظل نظام الحكم الديموقراطي القائم على سيادة الأكثرية مع احترام حقوق الأقلية هو أفضل صيغة وصلت لها البشرية ولابد من تطبيقها في العراق. ولذا من الضروري مساندة الحكومة العراقية المنتخبة.

وقد أثار أكثر من صوت مصري ضرورة الاعتراف بالهواجس السائدة في العالم العربي من الدور الإيراني في العراق، والتي لابد من إدارتها بالحوار الحقيقي مع احترام المصالح الإيرانية ومصالح الشعب الإيراني. ودارت التحفظات حول السياسة الايرانية في العراق حول نقاط ثلاث: الاولى طائفية السياسة الإيرانية، وثانيًا سيطرة الموقف السلبي تجاه صدام على الرؤية الإيرانية لتوالي الأحداث ومسارها في العراق يصب في النهاية في مصلحة الولايات المتحدة ويضر بالمصلحة العربية لدرجة السكوت على الاحتلال الأمريكي لأنه أسقط نظام صدام، ثالثًا إن الدور الإيراني في العراق. في المقابل، فإنه من وجهة النظر الإيرانية، أخطأ العرب تاريخيًا في العراق عندما اختزلوا العراق في صدام، فلم يبنوا أي جسور مع القوى العراقية الشيعية أو الكردية، حتى إنهم لم يحركوا ساكنًا عندما وصل قهر نظام صدام للشيعة والأكراد إلى مستويات لم يكن من المقبول السكوت عنها. فكانت النتيجة المتوقعة غياب عربي شبه كامل عن الساحة العراقية بعد سقوط صدام، حيث تلعب الولايات المتحدة دورًا معيقًا في تدشين تعاون على الساحة العراقية بين العرب وإيران من أجل إدارة القضية العراقية. فإيران ليست ضد عروبة العراق إلا أن السياسات العربية المنحازة لصدام في السابق والمعتمدة على الولايات المتحدة حاليًا هي السبب وراء غياب تنسيق عربي-إيراني حول العراق. لكن تظل حقيقة واضحة وجلية وهي أن مستقبل العراق الموحد العربي مرتبط بالحوار العربي الإيراني أكثر من أي شيء آخر. واجتمع المشاركون على مثالب الغزو الأمريكي للعراق والتي من أهمها أنه قد حول العراق من دولة لا علاقة لها بالإرهاب إلى مركز من مراكزه.

- قضية الإصلاح والحركات الإسلامية الرؤى الاسلامية:

تعاني عملية الإصلاح في العالم الإسلامي منذ عقود طويلة عثرات، ولقد أشار السيد د. محمد خاتمي إلى أنه بالرغم من تعرض برامج الإصلاح للغموض والاضطرابات لكن لابد من استمرارها، وأنه إذا كانت الحاجة واضحة للتنمية ولكنها تلك التنمية المتعايشة مع المعايير الدينية والثقافية. وأضحى واضحًا ضرورة القبول بالديموقراطية حيث تعد النظام الأصلح لإدارة المجتمعات، في حين لا تستغن التنمية الاقتصادية عن استمرار التخطيط.



السيد د. محمد خاتمي

وتفسر هذه النقاط الثلاث مجتمعة "الالتباس في الموقف الإيراني" تجاه احتلال العراق من ناحية وتجاه مقاومة مشروع الهيمنة الأمريكية والصهيونية على المنطقة من ناحية أخرى، مما دفع بالمشاركين المصريين إلى مطالبة إيران بتحديد الأولويات حتى يزول هذا الالتباس وحتى تتضح حقيقة تأثير المحدد الطائفي على توجهات السياسة الإيرانية الإقليمية مقارنة بتأثير مشروع الثورة الإسلامية الإيرانية الأساسي ألا وهو مقاومة مشروع الولايات المتحدة.

في بحثه "الموازنات الداخلية والتحديات الخارجية: السيادة الشعبية، الاستقلال السياسي وثبات الحكومة"، عرض غلام علي خوشرو لتجربة إيران، وميَّز بين مرحلتين متمايزتين تمامًا: أولاً: من ١٩٥٣ - ١٩٧٩، وثانيًا من ١٩٧٩ حتى الآن. في المرحلة الأولى كان ثمة تحديات رئيسية ثلاثة في إدارة البلاد: أ- المطالبة بالاستقلال، والوطنية الإيرانية في مواجهة النفوذ الأمريكي والتبعية لقدرة الغرب السياسية والأمنية. ب- التوجه الإسلامي والتركيز على الهوية الدينية في مواجهة إبعاد الدين والتغريب. ج - التحرر في مواجهة استبداد النظام الشاهنشاهي. وقد انتصرت الثورة الإسلامية على خلفية المطالبة بالاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية. وفي إطار الثورة ظهرت على الساحة مساجلات كثيرة بشأن تحقيق هذه الأهداف أخذًا في الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. تدور هذه المساجلات حول ثنائيات عدة: ١. ثنائية الأهداف الثورية والثبات الاقتصادي والاجتماعي. ٢- ثنائية إيران الدولة والشعب المتطور بمفهوم الأمة الإسلامية٣. - استقلال البلاد وحرية الجماهير وتعيين حدود كل منهما. ٤- الجمهورية (باعتبارها حاكمية الجمهور) والإسلامية (باعتبارها حاكمية الله على العالم والإنسان). في مسيرة التحولات

الداخلية والخارجية للثورة الإسلامية طوت الثورة الإسلامية مسيرة تكوينها، ونظمت الأولويات في كل مرحلة عن اختيار أو إجبار. فترة الثمانية أعوام من الإصلاحات في ظل رئاسة د. محمد خاتمي تبلورت في إطار هذه التحولات والتحديات، وأوجدت تعادلاً بين الأهداف الثورية والأهداف الإسلامية وبين السيادة الشعبية والحرية. ووضعت على رأس قائمة أعمالها نشر ثقافة الحوار على الصعيد العالمي وتقوية المجتمع المدني على الصعيد الداخلي.


د. أمل حمادة

ومن ناحية أخرى، تحدث د. محسن آرمين في بحثه :"الحركات الإسلامية المعاصرة في إيران ومصر، المشتركات والافتراقات" عن المشترك بين الخبرة المصرية الإيرانية في الإصلاح. وشكلت العلاقة مع الغرب والنظرة إليه على تفاوتها مسار عمليات الإصلاح في كل من الدولتين. وقد بدأت مراجعة الذات في نفس الفترة تقريبًا في كل من إيران ومصر متبعة نفس الإجراءات أيضًا مثل تنشيط حركة الترجمة كمحاولة لفهم أسباب التخلف. كما ارتبطت محاولات الإصلاح بمساعي إحياء الدين سواء للتخلص من التبعية لأوروبا أو للإتجاه للوحدة الإسلامية. ومنذ هذه اللحظة التاريخية الفارقة. نشأت علاقة بين الحركات الإصلاحية والحركات الدينية في العالم الإسلامي، ومثلت كل من إيران ومصر نماذج رئيسية لذلك. وبدأ يظهر الشد والجذب بين الفكر الديني من جانب والعلماني من جانب آخر. ولعله بعد فشل المشروعات العلمانية في الإيفاء بوعودها بدأت الحركات الإسلامية تجد صدًا شعبيًا. وبدا هنا شدًا وجذبًا من نوع آخر في داخل الحركات الإسلامية ما بين مشاريع أصولية وأخرى أكثر اعتدالاً. فقد اتخذت الحركات الإسلامية في إيران ومصر مسارات مختلفة تحت تأثير الأزمات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، ولكن على نحو يبين كيف أن الاتجاه نحو الراديكالية أكثر شيوعًا من اتجاه الاعتدال وهو الأمر الذي أثار تعليق من الحضور حول أهمية دراسة هذا المسار وتحديد أسبابه وكيفية دعم الاتجاهات المعتدالة.

وتمت الإشارة في أكثر من موضع في جلسات المؤتمر إلى خطورة التحديات الداخلية على مسار الإصلاح في العالم الإسلامي. وتكررت المخاوف مما سُمي بالإسلام المتحجر أو "العابد للظاهر" أو التطرف بسبب ما تفرضه هذه الرؤى من مخاطر على الأمة. فقد تحفظ البعض على تبعات انتشار الرؤية السلفية التي تستهدف الأبرياء بأعمال العنف وتسيء للإسلام. فالإرهاب قد تبرره مجموعة من الأفكار التي تعطي شرعية للعنف. لذا تبدو أهمية الحوار والتعاون بين مفكري المسلمين خاصة في إيران ومصر. وهو الحوار الذي يحتاجه الإسلام اليوم. فقد اتضحت ضرورة أن يقوم مفكرو الدولتين: مصر وإيران بمواجهة هذا التيار الذي يسيطر عليه الجمود ويحد من حركة وإبداع الإنسان. فبنشر العقلانية يمكن مواجهة القراءة الجامدة لظاهر النصوص الإسلامية. وتكرر طرح سؤال مهم حول حقيقة تراجع التجارب الإصلاحية في العالم الإسلامي أمام المشاريع الأصولية. وتبلورت من النقاشات عدة عوامل قادت إلى ذلك أهمها مواقف النظم الحاكمة من الإصلاح، وتأثير التدخل الخارجي الذي لا يتسع صدره للإصلاحيين (كما هو معلن في الخطابات الغربية). بل على العكس يخدم الأصوليون مصالحه أكثر من غيرهم. فقد لعبت كل من الدولة في العالم الإسلامي والقوى الخارجية أدوارًا متباينة صبت جميعها في النهاية في اتجاه استيعاب الحركات الإصلاحية واحتوائها.

ولا يمكن الفصل بين المناخ الداعي للإصلاح وبين انتشار الأفكار الرافضة للإرهاب (وليس للمقاومة) والداعية للحلول السلمية الإصلاحية التدريجية. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما قدمه بحث د. حسين سليمي تحت عنوان "المقاومة والإرهاب" من إجابات وافية عن تساؤلات مهمة مثل: ما هو الإرهاب؟ كيف نفهمه؟ وما هي أسبابه؟ وهنا تم التركيز على البعد الفكري عند النظر إلى الإرهاب، على أساس ارتباطه بحصيلة الأفكار المترابطة لفهم العالم والإنسان وما يحيط به، وهي مجموعة الأفكار التي تعطى شرعية لاستخدام العنف. وعند التطبيق على المجتمع الإيراني للبحث عن مدى توافر ذهنية الإرهاب فيه. تم استخدام كثير من الأدوات الامبريقية التي خلصت إلى نتيجة

واحدة مفادها أنه لا يوجد لدى المجتمع الإيراني استعدادًا للإرهاب.

رابعًا: نتائج وتوصيات المؤتمر:

في تقريره الختامي عن نتائج المؤتمر، بيَّن د. خانيكى كيف أن المؤتمر سادته المناداة بضرورة الخروج من الاختلاف إلى الائتلاف حيث أجمع المشاركون على عدة أمور: أولاً، أهمية الحوار الإسلامي البيني والذي من المهم أن يتوسع لأن يصبح حوارًا ثلاثيًا بين مصر وايران وتركيا بإعتبارهم الدول الأركان في المنطقة. ثانيًا، أهمية الحوار المدني غير الرسمي لما يتميز به من موضوعية وعدم تسييس. وثالثًا، ضرورة تدعيم الحوار على مستوى الشباب.

وفي تقريرها الختامي -الذي أعدته من واقع أعمال المؤتمر- أعربت د. نادية مصطفى باسم المشاركين المصريين وباسمها عن خالص تقديرها وشكرها للسيد د. محمد خاتمي وفريق العمل بالمركز الدولي برئاسة د. محمد خانيكى على خالص تعاونهم لعقد المؤتمر. ولقد تناولت في التقرير النقاط التالية:

ماذا قدم المصريون والايرانيون في المؤتمر؟

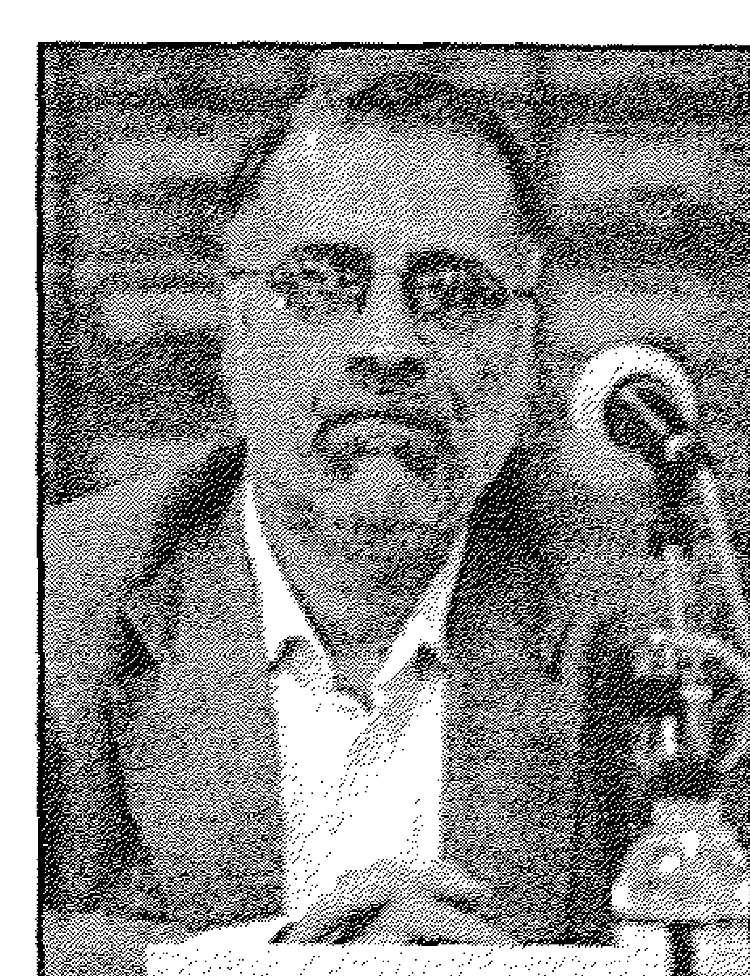
وماذا بعد المؤتمر:الحوار البينى المستدام في الدائرة الحضارية الاسلامية يفرض منهجة وغايتة وأجندته.

كيف يمكن أن نصمم وننفذ جولات الحوار القادمة؟

فلقد اتسم موضوع المؤتمر بالاتساع بحيث أضحى ساحة أساسية لاستكشاف خريطة الحوار المأمول وبالرغم من انتقاد البعض لهذا الاتساع ولافتقاد بعض الجلسات الطابع الحوارى الحقيقى إلا أن المؤتمر كان بمثابة إطار كلى غنى ننطلق منه لتحديد دقيق لأجندة الحوار وكيفية إدارته على نحو أكثر عمقاً لتتحقق الطبيعة الحوارية للقاءات التالية. ذلك لأن الحوار البينى لابد وأن يفرض منهجة وغايته وأجندته على نحو يتمايز عن الحوارات مع الغرب.

ويتلخص المنهج والهدف على النحو التالى:

- ❖ البحث في المشترك والمفارقات والخروج من الاختلاف للائتلاف.
- ❖ بلورة المشترك وتحديد مناطق التمايز، ومناطق الخلاف.
- ❖ من الغائيات والينبغيات إلى مقتضيات الواقع ومقترحات عملية وسبل التنفيذ .
- ❖ ازدياد الوعى ومساحة الادراك المتبادل بين مصر وإيران.
- ❖ القدرة على الاسهام في بناء علاقات سوية تقوم على قاعدة من بناء المصالح وتبادل المنافع.



د. هادى خانيكى

وبناء على هذا المنهج والغاية، نلحظ أن الجولة التى تمت من الحوار تتمايز عما سبقها من جولات في أمرين أساسين لابد وأن يستمرا مع الجولات التالية، ، وهما : التركيز على العلاقة بين الثقافى وبين السياسي. فالاهتمام بالثقافى ليس غاية في حد ذاته فقط ولكن وسيلة لدعم الإدراك المتبادل كأساس ومنطلق للسياسي، ومن ناحية أخرى العلاقات المصرية الإيرانية - وليس العربية الإيرانية- احتلت بؤرة الاهتمام. ولابد من تحديد أدق لبؤرة الاهتمام المستمر: إلا وهي: لماذا لم تتحقق العلاقات الدبلوماسية والسياسية الكاملة بين البلدين حتى الآن؟ وكيف يمكن أن تتحقق؟

إذن ما هي مجالات تصميم أجندة الحوارات المقبلة؟ يمكن التمييز بين ثلاث مجالات أساسية (على ضوء أعمال المؤتمر).

أولهم: محك الحوار البينى ومناطه: قضية الادراك المتبادل والمعرفة المتبادلة، والتى تطرح إشكاليات كل من المحدد القومى والمحدد الطائفى. فهل نعرف خصائص الثقافة الفارسية هل نعرف ماهيه التشيع بين المذهب والفكر والرؤية للعالم؟ وإذا كان هذين المحددين القومى والطائفى يمارسان حالياً تأثيرهما سلباً على العلاقات، إلا أن هناك وجه آخر للعملة - أى الادراك المتبادل والمعرفة المتبادلة - يبدو أكثر إيجابية ألا وهو الذى تتضح من خلال مرآة الأدب واللغة (عبر الترجمات المتبادلة وبرامج الدراسات الشرقية في مصر والدراسات المصرية في إيران)،وهذا الوجه للعملة ليس منفصلاً بدوره عن السياسي .

ثانيهم: قضايا الحوار وموضوعاته تتحدد من منطلق أساسى ألا وهو أن هويتنا تتحدد - بالرغم من قبول البعض أو رفض البعض الآخر - على ضوء الدين والثقافة ومن ثم فإن مساحات المشترك ومساحات التمايز يمكن أن تتبلور على ضوء الحوار حول جملة من القضايا: ومن هذه القضايا:

١- مستقبل التوجهات الاصلاحية في إيران ومصر والعالم العربي.

٢- عملية التنمية بين التبعية وقدرات الذات. رؤية مقارنة في نماذج التنمية بين الخبرة الايرانية والخبرات العربية والخبرة المصرية.

٣- بناء الحكم الصالح والمواطنة الصالحة رؤية مقارنة في نماذج النظم السياسية.

وثالث المجالات يتصل بحوار الخبرات الفكرية والمؤسسية وهنا نذكر على سبيل المثال:

مدخل تاريخ الأفكار المقارنة وسيرتها وأهمية الاشباه والنظائر من ناحية ، والفروق من ناحية أخرى.

- مدخل تاريخ الحركات الاسلامية المقارنة وسيرتها (ما بين الاصلاحية والراديكالية)

- مدخل قنوات التواصل والاحتكاك الفعلى وكيفية نقل الخبرات والتجارب، كيف يحدث التوافق (الترجمة، الاعلام، السياحة، المصادر المعرفية والفكرية المتبادلة).

- مدخل حوار الخبرات والتجارب، كيف يحدث التثاقف (الترجمة، الاعلام، السياحة ، المصادر المعرفية والفكرية المتبادلة).

- مدخل حوار الخبرات التنموية المدنية (المجتمع المدني).

- مدخل الرأى العام الإيراني والمصري: الادراك المتبادل حول إشكالية السنى - الشيعى.

- حوارات معرفية حول قضايا عالمية : مثل الارهاب وخريطة الأفكار في البنية الاجتماعية وحقوق الانسان والقيم والنظام الدولي : الديموقراطية في الدين في ظل العولمة.

- خبرات الحوار مع الغرب وكيفية التنسيق البينى.

- حوار الشباب.

أما عن أساليب التنفيذ يمكن أن تمتد بين عقد مؤتمر سنوى بالتبادل بين مصر وإيران، ومحاضرات تثقيف حضارى حول إيران يتم تنظيمها في مصر والعكس صحيح .

مشروعات بحثية مشتركة.

حوار طلبة ونشطاء مجتمع مدني وإعلاميين.

من حوار المؤتمر إلى حوار الحياة.

وأخيراً : لم يكن المؤتمر الذى استمر يومين إلا تدشيناً للحوار، ولكن امتد بقاء المشاركين المصريين في إيران أربعة أيام أخرى، جرى خلالها ما هو اهم من الحوار بين الأكاديميين في قاعة المؤتمر المغلقة، ألا وهو حوار الحياة ، حيث نظم المركز الدولي للحوار زيارة لمدينتي أصفهان ويزد. وذلك في طريقنا إلى المشاركة في مؤتمر ثانى في يزد عن تاريخ المرأة في الاسلام من عصر النبوه إلى العصر العباسي.

ولقد شاركت د. أمل حمادة ود. نادية مصطفى بحثين في هذا المؤتمر. وكان بدوره مناسبة هامة للاطلاع على خريطة الاهتمامات بقضايا المرأة الايرانية- ولو من مدخل التاريخ الإسلامي. كما كانت أعمال المؤتمر وكواليسه فرصة هامة لإدارة حوار ولقاء مع طالبات إيرانيات - بقدر ما يعرفن من العربية أو الإنجليزية.

وخلال هذه الجولة تمكن الأساتذة المصريون من تلمس نبض الشارع الإيراني، وخاصة تجاه المصريين كما تكررت النقاشات الفكرية الحرة مع عدد من النخب السياسية والفكرية، وعدد من الشباب الاصلاحي، وذلك خلال جولات المشاهدة وخلال مآدب الغذاء والعشاء التي لم يخل منها جدول الزيارة، وهي وإن كشفت عن كرم الضيافه الايرانى فلقد كشفت أيضاً عن قواسم مشتركة في عادات الأكل والشرب والحديث بل وأنواع الطعام والأهم العادات الاجتماعية. ففي شوارع طهران، وأصفهان ويزد لم نشعر بغربة المكان أو الناس، بل كنا نتساءل لماذا القطيعة التى تحول دون الايرانيين ودخول مصر، وكم قابلنا من شباب وكبار، في المحلات والمطاعم والشوارع يعربون عن أمنيتهم في القدوم لمصر لأول مرة ، أو للعودة إليها مرة ثانية.

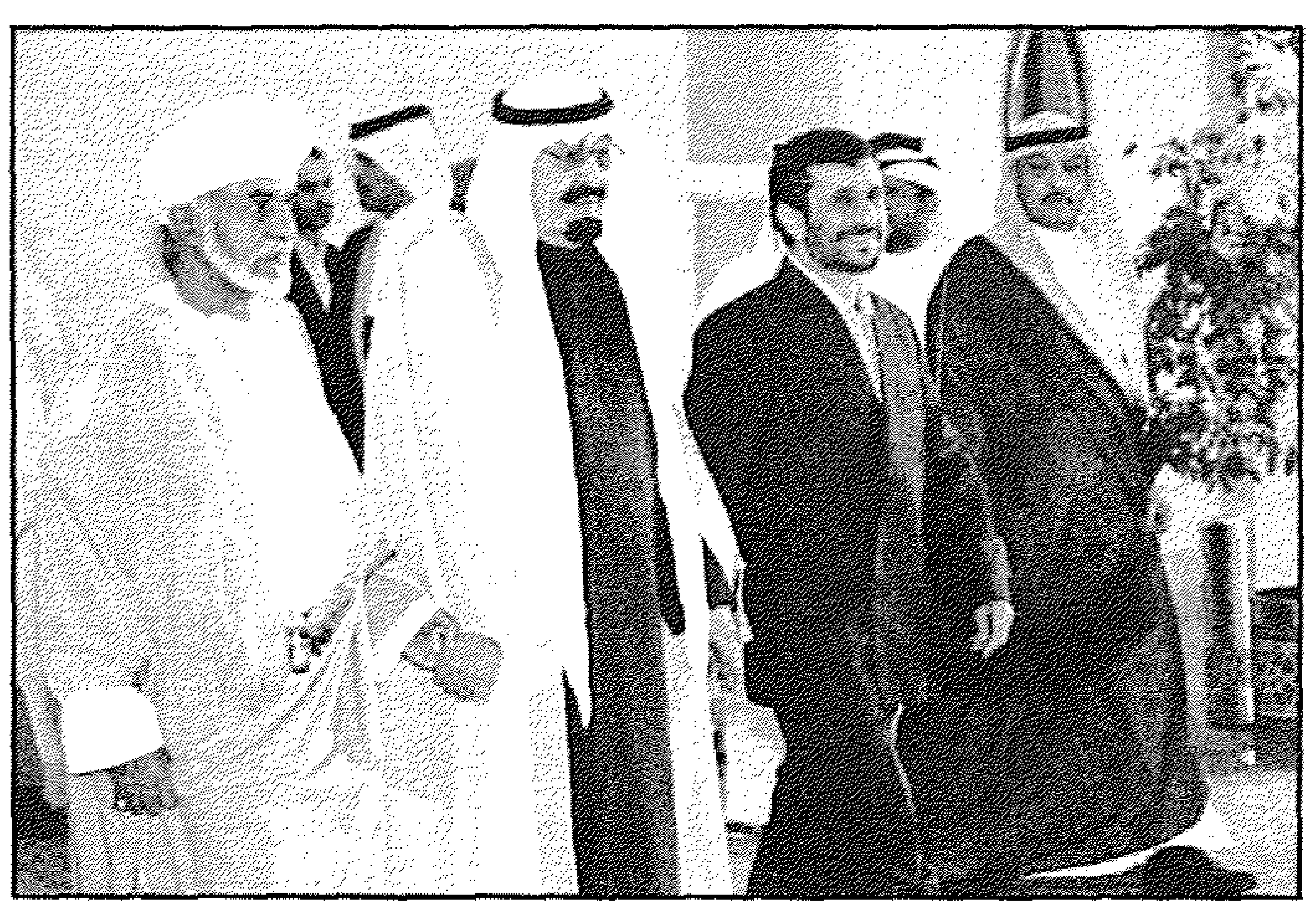
ولقد بلغ احتفاء د.خاتمى بالمشاركين المصريين كبيراً جداً سواء خلال جلسات المؤتمر أو في استقباله الرسمي لنا على انفراد أو خلال مأدبة العشاء الختامية على شرف الوفد المصرى، ولقد وصل هذا الاحتفاء مرتبة إنسانية عالية بترتيب زيارتنا - خلال توجهنا من أصفهان إلى يزد - لمسقط رأس د.خاتمى وهى مدينة أردكان. وحيث قمنا بزيارة منزل عائلة د. خاتمي الذى حوله إلى متحف صغير يتسم بقدر كبير من البساطة والألفة والإنسانية. حيث وضع على جدرانه إلى جانب صورة جده ووالده صور الإعلام الايرانيين من نفس مسقط رأس د. خاتمي وكذلك قائمة صور وأسماء الشهداء الذين سقطوا في معارك إيران والذين ينتمون بدورهم إلى مدينة أردكان.

هذا هو حوار الحياة بين البشر وحول الإنسانية والذي لا يقل أهمية عن حوار الأفكار والمدركات المنظم. هذا ولقد شارك في هذا الجانب الإنساني السفير عمر الزيات القائم بالأعمال المصرى في إيران ومساعدوه من الدبلوماسين المصريين، فإلى جانب حرص سيادته ومساعدوه على حضور معظم جلسات المؤتمر فلقد نظم - على شرف الوفد المصرى في استقبال وحفل عشاء حضره مجموعة من السفراء العرب (فلسطين، الإمارات، قطر، الكويت، تونس، السودان) ومجموعة من المفكرين والأساتذة الإيرانيين الذين شاركوا في المؤتمر مثل د. محمد صادق خرازى ود.خانيكى وأ. محمد صادق الحسيني ود. محمد المهتدي وآخرون. ولقد كان اللقاء فرصة للوفد المصري لإحاطة السادة السفراء العرب بموضوع المؤتمر وأهداف الحوار المستقبلية ونتائج الجولة معربين عن أملهم أن تنعقد جولة تالية في مصر.

ولقد كان هذا اللقاء في مقر جمهورية مصر العربية في طهران في نهاية الزيارة التي امتدت أسبوعاً كاملا، فمن مصر خرجنا إلى طهران ومن سفارة مصر في طهران ختمنا زيارتنا محاطين بكل آيات التقدير والترحيب من السفير وأعضاء سفارته، فشعرنا كأن مصر كلها تحتضننا ونحن في طهران، آملين جميعاً مزيد من التحسن في العلاقات المصرية الإيرانية وأن يكون للمفكرين والأكاديميين على الجانبين دورهما في دعم هذا التحسن. فإذا كنا نلعب دورنا هذا على صعيد الحوار المصري - الأوروبي، والمصري- الأمريكي وغيره ألا يمكننا ان نلعبه على صعيد حوار مصرى - إيراني؟؟

حصاد مشاركة أحمدى نجاد فى قمة مجلس التعاون الخليجى

محمد عباس ناجى



جاءت مشاركة الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فى الجلسة الافتتاحية للقمة الثامنة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجى التى عقدت فى العاصمة القطرية الدوحة يومى ٣ و٤ ديسمبر ٢٠٠٧، التى تعتبر الأولى من نوعها لرئيس إيرانى منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١، وسط بيئة إقليمية تتسم بكثير من الاحتقان والتوتر، على خلفية أزمة البرنامج النووى الإيرانى، واحتمالات تطورها إلى مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، سوف تكون منطقة الخليج أحد أهم ساحاتها. ورغم أن تقرير المخابرات الأمريكية الذى كشف عنه النقاب فى ٣ ديسمبر ٢٠٠٧، والذى يؤكد أن إيران أوقفت برنامجها النووى العسكرى قبل أربع سنوات، قد أضعف إلى حد ما الموقف الأمريكى والأوروبى، الفرنسى تحديدا، من الأزمة، ودفع العديد من الدول الكبرى، لا سيما الصين، إلى مراجعة سياستها تجاه الأزمة من جديد، خصوصا فيما يتعلق بفرض عقوبات دولية جديدة على إيران من خلال قرار ثالث من مجلس الأمن، وهو ما يعنى تقلص احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية لإيران فى المستقبل المنظور، إلا أن الخيار العسكرى لا يزال مطروحا، فى ظل إصرار إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش على اعتبار إيران عنصر مهدد للاستقرار العالمى، وتأكيدها على أن كل الخيارات، بما فيها الخيار العسكرى، مطروحة لتسوية الأزمة. وفى ظل إصرار إسرائيل على ضرورة التخلص من "كابوس" البرنامج النووى الإيرانى من خلال توجيه ضربة "جراحية" للمنشآت النووية الإيرانية.

كذلك جاءت مشاركة أحمدى نجاد فى القمة وسط اتهامات متعددة لإيران بالتدخل فى الشئون الداخلية لدول الجوار، والتمدد على الساحة الإقليمية. وكانت الأزمة التى شهدتها العلاقات الإيرانية - البحرينية فى يوليو ٢٠٠٧، على خلفية المقال الذى كتبه رئيس تحرير صحيفة كيهان (الدنيا) المحافظة حسين شريعتمدارى والذى اعتبر فيه البحرين جزءا من إيران، إلى جانب القلق الخليجى المتزايد من الوجود الإيرانى فى العراق، أحد أهم تجليات حالة الاحتقان المسيطرة على المحيط الإقليمى لإيران.

فتور خليجى تجاه مقترحات أحمدى نجاد

هذه الاعتبارات فى مجملها كان من المفترض أن تكسب مشاركة أحمدى نجاد فى قمة مجلس التعاون الخليجى أهمية وزخما خاصين، لكن اللافت فى هذا السياق هو حالة الفتور التى بدت عليها مواقف دول مجلس التعاون الخليجى من مشاركة إيران فى القمة، للدرجة التى دفعت البعض إلى وصفها بمشاركة "مجاملات وبروتوكولات".

هذا الفتور الخليجى انعكس فى أكثر من مشهد منها تأكيد بعض المسئولين الخليجيين على أن حضور أحمدى نجاد للقمة تم بناءً على طلبه، وأن قطر، الدولة المضيفة، قامت باستشارة دول المجلس قبل أن توجه الدعوة له لحضور القمة، إلى جانب الحرص على إدراج التعليق على المقترحات الـ١٢ التى تقدم بها أحمدى نجاد إلى القمة فى بيان رئاسى منفصل، رحب فيه المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون بالمقترحات واعدا بدراستها، مع التأكيد فى الوقت نفسه على أنها تمثل برنامجا طموحا يصعب فصل أى انطلاقة فيه عن الشق السياسى

أهم نقاط تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية عن البرنامج النووي الإيراني

قال تقرير وكالات الاستخبارات الأمريكية أن إيران أوقفت برنامجها النووي العسكري عام ٢٠٠٣، وشدد على أن السبب هو الضغط الدولي على النظام الإيراني. وفي ما يلي النقاط الرئيسية في تقرير وكالات الاستخبارات حول البرنامج النووي الايراني:

- نعتقد "بدرجة عالية من الثقة" أن إيران أوقفت في نهاية ٢٠٠٣ برنامجها للتسلح النووي "وبدرجة متوسطة من الثقة" أن البرنامج لم يستأنف منتصف العام الجاري.

- "قرار طهران وقف برنامجها للتسلح النووي يوحي بأن طهران أقل تصميما على تطوير أسلحة نووية مما كنا نعتقد منذ ٢٠٠٥"، لكن إيران "تبقي خيار تطوير أسلحة نووية مفتوحا".

- الوسيلة المرجحة لإيران لإنتاج كمية كافية من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية هي تخصيب اليورانيوم الذي بدأته الجمهورية الإسلامية في يناير ٢٠٠٦.

- حققت إيران "تقدما كبيرا" هذه السنة في إقامة أجهزة للطرد المركزي في موقعها النووي الأكبر في ناتنز "لكننا ننظر بثقة متوسطة أنها ما زالت تواجه مشاكل تقنية كبيرة في تشغيلها".

- وكالات الاستخبارات لديها "ثقة بدرجة متوسطة" بأن اقرب موعد يمكن أن تصبح فيه إيران قادرة تقنيا على إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج أسلحة هو العام ٢٠٠٩ "لكن احتمال تحقيق ذلك ضئيل جدا".

- "تعتبر بدرجة متوسطة من الثقة أن إيران ستكون قادرة على إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لأسلحة في فترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٥".

- لن تكون ايران قادرة تقنيا على إنتاج ومعالجة كمية كافية من البلوتونيوم لأسلحة "قبل حوالى ٢٠١٥".

- قرار إيران وقف تطوير برنامجها النووي العسكري في ٢٠٠٣ "جاء أولا ردا على الضغط الدولي" وهذا يوحي بأن طهران "ليست على عجلة لصنع أسلحة مع الاستخفاف بالثمن السياسي والاقتصادي والعسكري لذلك".

- وهذا يعني في المقابل أن "تضافر تهديدات بتكثيف المراقبة الدولية والضغوط" يمكن أن يدفع هذا البلد إلى تمديد وقف برنامجه النووي العسكري.

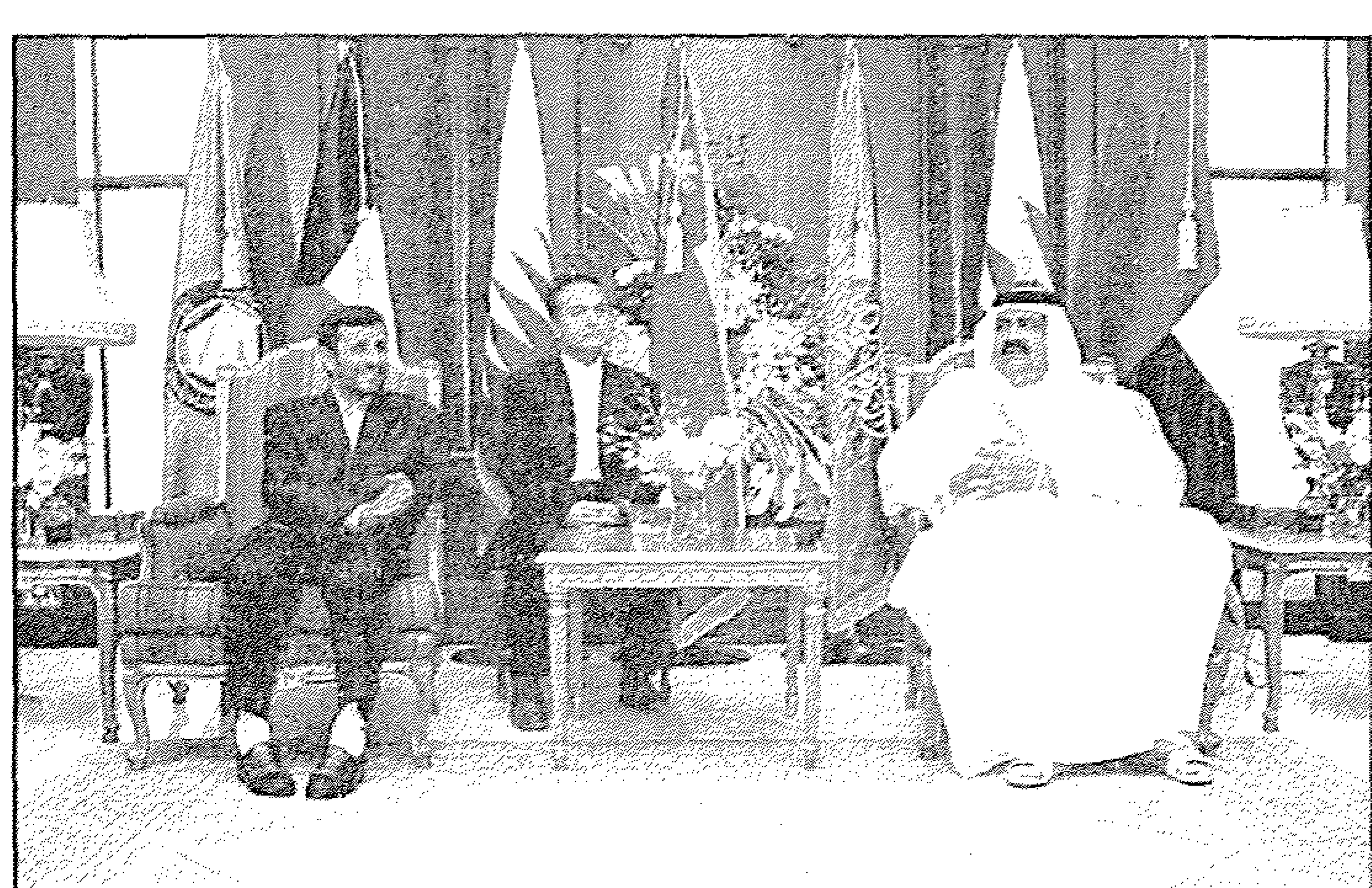
- "برأينا، وحده قرار سياسي إيراني بالتخلي عن هدف إنتاج أسلحة نووية يمكن أن يبقي إيران بعيدة عن إمكانية إنتاج أسلحة نووية وقرار من هذا النوع يمكن الرجعة عنه".

وشئون الأمن والاستقرار فى المنطقة لتوفير قاعدة من التوازن تضمن مصالح مختلف الأطراف، فيما اكتفى البيان الختامى للقمة بالإشارة فقط إلى حضور أحمدى نجاد القمة.

ويمكن القول أن ثمة اعتبارات عديدة ساهمت فى ذلك: أولها، أن الرئيس أحمدى نجاد تجنب الحديث عن كل الأزمات الساخنة التى تمر بها المنطقة، وعلى رأسها أزمة الملف النووى والتدخل الإيرانى فى العراق والاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فى مقابل عرض بعض المقترحات لتطوير التعاون الأمنى والاقتصادى بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى. وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن إيران غير راغبة فى جعل هذه الأزمات عناوين رئيسية فى التباحث مع دول المجلس، وربما يفسر ذلك أسباب حديث أحمدى نجاد عن تطوير التعاون الأمنى والاقتصادى بين "الدول الخليجية السبع" حسب ما جاء فى خطابه الذى ألقاه فى القمة، فى تجاهل تام للعراق الضلع الثامن فى النظام الإقليمى الخليجى.

وثانيها، أن دول مجلس التعاون الخليجى تربط تطوير التعاون مع إيران لا سيما فى المجالات الاقتصادية بمسألة التوازن الإقليمى، أى أن تحقيق أى تقدم فيما يتعلق بالمقترحات التى قدمها أحمدى نجاد يرتبط فى المقام الأول بتسوية الأزمات الإقليمية العالقة التى تسبب قلقا بالغا لدول مجلس التعاون الخليجى. هذا الحرص الخليجى على ربط التعاون الاقتصادى بالمسار السياسى والأمنى، بدا جليا فى إصرار الإمارات على عدم تجاهل مسألة الجزر فى أية محادثات مع أحمدى نجاد. كما عكسته تصريحات الفريق ضاحى خلفان تميم، القائد العام لشرطة دبى الذى قال أن مثل هذه الاقتراحات أمامها عقبات تتمثل فى الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث،

بالإضافة إلى التهديد الذي يلوح من جراء المشروع النووي الإيراني. وأضاف الفريق خلفان ان مثل هذه المقترحات تتطلب أمرين أساسيين: أولهما تسوية الخلاف القائم بين الإمارات وإيران على الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى). وثانيهما، أن تطوى طهران ملفها النووي طويا سلميا.



وثالثها، أن المقترحات الـ١٢ التى طرحها أحمدى نجاد يشتم منها رائحة نزعة فوقية تشير إلى أن إيران تملك الآن القوة الأكثر نفوذا فى المنطقة، وأنها تريد لدول مجلس التعاون التعامل معها على هذا الأساس. وهذا الأمر بالتحديد عكسته بعض وسائل الإعلام الإيرانية التى اعتبرت أن مشاركة أحمدى نجاد فى القمة أضفى الشرعية على مجلس التعاون الخليجى الذى نشأ فى الأساس لمواجهة خطر الثورة الإيرانية. وفى هذا السياق، قال حسن هانى زاده خبير الشئون الدولية بوكالة مهر الإيرانية أن "مشاركة الرئيس أحمدى نجاد فى اجتماع قمة مجلس التعاون أعطى طابعا شرعيا للمجلس الذى ولد خدجا ونما شاذا واستمر حتى بات ينتهج سياسة غير متزنة تجاه إيران"، مضيفا أن "أحمدى نجاد ألقى خطابا وطرح أفكارا تعتبر بوصلة وخريطة طريق تهدى قادة هذه الدول لاتباع المسار الصحيح".

وربما يكون تعمد الرئيس أحمدى نجاد استخدام تعبير الخليج "الفارسى" مرتين فى خطابه، رغم أنه مدعو إلى القمة بدعوة من قادة دول عربية، وكذلك تجاهله الإشارة إلى الاقتراح الذى تقدم به مؤخرا وزير الخارجية السعودى بإنشاء كونسرتيوم لمد دول المنطقة باليورانيوم المخصب طبقا لاحتياجات كل دوله وهو ما يمكن أن يزيل المخاطر التى تواجه المنطقة جراء أزمة الملف النووى، من العوامل التى سببت استياءً لدى دول مجلس التعاون الخليجى.

كذلك، فإن العامل "الأمريكى" سوف يكون حاضرا وبقوة عند مناقشة اقتراحات الرئيس أحمدى نجاد، التى تعنى إقامة تحالف أمنى واقتصادى بالمعنى الكامل للكلمة. لا سيما أن جميع دول مجلس التعاون الخليجى تربطها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على الأصعدة كافة لا سيما الأمنى والسياسى. وقد كشفت تقارير عدة عن امتعاض الإدارة الأمريكية من دعوة أحمدى نجاد لحضور القمة، خصوصا أنها كانت تأمل فى خروج موقف من دول مجلس التعاون يتفهم برنامج العقوبات على إيران، لا سيما بعد فشل المباحثات التى جرت بين سعد جليلى الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى وخافيير سولانا منسق الشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبى فى لندن فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧، وإصرار إيران على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، وتأكيد الرئيس أحمدى نجاد على أن الملف النووى لبلاده قد أغلق.

زد على ذلك، أن العلاقات الحميمية الظاهرة التى عكسها دخول الرئيس أحمدى نجاد مقر انعقاد القمة ممسكا بيد العاهل السعودى الملك عبد الله بن عبد العزيز، لا تنفى تزايد مساحة التباين بين السعودية وإيران حول العديد من الملفات الإقليمية لا سيما فى فلسطين ولبنان إلى جانب العراق والملف النووى الإيرانى.

هذه الاعتبارات فى مجملها كانت سببا فى حدوث انتكاسات عديدة لإيران من القمة: الأولى، كانت استمرار تأييد موقف الإمارات من قضية الجزر الإماراتية الثلاث، حيث أعرب البيان الختامى عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أى نتائج إيجابية فى هذا الشأن داعيا إيران إلى تسوية المسألة إما عن طريق التفاوض أو عبر التحكيم الدولى. والثانية، رفض الاقتراح الذى تقدم به أحمدى نجاد بفك ربط العملات الخليجية بالدولار. وفى هذا السياق قال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي لن يتخذوا قرارا بفك ربط عملات دولهم بالدولار. وأضاف أن بلاده ستقوم بذلك بعد التشاور مع الدول الأعضاء في المجلس. فيما قال وزير الشئون الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله أن هناك من يعتقدون أن أزمة الدولار مؤقتة وستنتهي خلال بضعة أشهر، مضيفا أن "هناك من يرون أن من الضروري فك ربط عملات الخليج بالدولار واستبداله بسلة عملات كما فعلت الكويت".

مقترحات الرئيس أحمدى نجاد فى القمة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون الخليجى

خلال كلمته التى ألقاها فى القمة الثامنة والعشرين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قدم الرئيس محمود أحمدى نجاد ١٢ مقترحا لتطوير التعاون الأمنى والاقتصادى فيما بين دول الخليج، وفيما يلى أهم ما جاء فيها:

١- تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي: بالنظر إلى القدرات والإمكانات الهائلة التى تتمتع بها الدول السبع الحاضرة فى هذا الاجتماع فإن تأسيس منظمة التعاون الاقتصادى بغية تفعيل العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المشتركة والمتبادلة فى شتى المجالات الصناعية والزراعية والطاقة والنقل بصورة مطردة من شأنه أن يؤدى إلى خدمة شعوب المنطقة.

٢- إلغاء التأشيرات بهدف تسهيل تنقل المواطنين بين دولنا السبع: إن المبادرة بإلغاء التأشيرات تفتح فرصا وآفاقا رحبة جدا أمام تنقل مواطنى دول المنطقة وتوثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية وتعزيز علاقات الصداقة بين شعوب المنطقة.

٣- السماح لتمليك العقارات بين دول المنطقة: إن القيام بهذه الخطوة يمهد الأجواء المثالية للأمن الاستثمارى وسيغدو عاملا مشجعا للاستثمارات الطويلة المدى والمستدامة بينهم.

٤- الاستثمار المشترك فى مصادر النفط والغاز على الصعيد الصناعى والمتعدد الأطراف: إن المصادر العظيمة للنفط والغاز خاصة المصادر المشتركة تشكل فرصة ملائمة فى سبيل التعاون بين دول المنطقة عن طريق العمل المشترك وتعد خطوة ومبادرة هامة فى توطيد العلاقات الشاملة والعادلة بين دول المنطقة.

٥- التخطيط والبرمجة لإقامة التجارة بين البلدان: لقد جاء هذا الموضوع الهام فى البيان السابق الصادر عن مجلس التعاون وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعلن استعدادها للمشاركة مع أشقائها فى هذا المجال وكذلك إقامة مناطق تجارية حرة بواسطة مشاريع الاستثمارات المشتركة.

٦- تأمين الماء والغاز الذى يحتاجه الأشقاء العرب: تعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن استعدادها لتأمين ماء الشرب وكذلك تلبية احتياجات الدول الشقيقة فى مجال الغاز.

٧- تشغيل ممر الشمال ـ جنوب: إن هذا الممر يلعب دورا هاما للغاية فى تطوير التجارة وتعزيز العلاقات ونشر السلام والأمن فى المنطقة. ومن هذا المنطلق تعلن الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعدادها لتشغيل ممر الشمال ـ جنوب وإمكانية استخدام خطوط السكك الحديدية والبرية لتسهيل الأمور. كما تعلن استعدادها لنقل الطاقة عبر نفس هذا الممر وذلك بواسطة الاستثمارات المشتركه لدول المنطقة.

٨- تنمية السياحة النزيهة والعائلية: نظرا للمعالم السياحية والدينية الكثيرة وضرورة التعريف بهذه المعالم وتشجيع مواطنى هذه الدول على زيارة هذه الأماكن فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تؤكد ضرورة توفير التسهيلات اللازمة للسياحة النزيهة وذلك بالحفاظ على القيم الأسرية السامية.

٩- التعاون فى مجال مساعدة الدول الإسلامية والدول الفقيرة: إذا توحدت العلاقات السياسية والاقتصادية لدينا فهل سنشهد ظلم الأجانب فى حق الشعوب الإسلامية فى فلسطين والسودان والصومال. وإذا تم جمع المصادر المالية المجمدة فى المصارف الغربية فى مصرف مشترك أو البنك الاسلامى للتنمية، فإن الفقر سيتم استئصاله فى الدول الإسلامية والصديقة ولاشك لا يمكن تنفيذ أى مشروع تنموى بدون تخصيص الاعتمادات المالية.

١٠- تأسيس وإنشاء مؤسسات أمنية للتعاون: أمن بلداننا مرتبط مع بعض وإن أى انفلات أمنى محتمل سوف يؤثر سلبا على أمن سائر الدول. إن دول المنطقة قادرة على حفظ الأمن الإقليمى وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لنزع فتيل التوتر من المنطقة والحد من حدوث أى توتر من قبل الأجانب. أقترح عقد اتفاق أمنى وإنشاء منظمة للتعاون الأمنى بين دول المنطقة.

١١- التبادل التعليمى والعلمى والتقنى والبحثي: إن التبادل العلمى يمكن أن يضاعف وتيرة التقدم والتطور فى بلداننا عدة مرات. إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالنظر لإنجازاتها القيمة فى شتى المجالات الصناعية والزراعية والطبية والصحية والطاقة والتقنيات الحديثه تعلن استعدادها للتعاون البناء فى هذا المجال ووضع هذه الخبرات والانجازات تحت تصرف أشقائها عن طريق تعليم الخبراء والعلماء فى الدول المجاورة.

١٢- التعاون للمحافظة على البيئة فى الخليج وبحر عمان: إن حماية البيئة والتنوع البيئى أمر ضرورى ويمكن بواسطة آليات مناسبة إنجاز هذه المسئولية المهمة بصوره مشتركة.

دراسة

التنافس الإقليمي بين إيران والسعودية وتوازن القوى في الشرق الأوسط

مرضى شجاع ■ إطلاعات سياسى اقتصادى (الأخبار السياسية الاقتصادية)
العدد ٢٣٩، ٢٤٠

مقدمة

على الرغم من أن العلاقات الإيرانية - السعودية شهدت بعد الثورة الإسلامية أشكالاً من التعاون فى بعض المجالات من بينها المجال الاقتصادى، إلا أنها أيضاً قد شهدت أشكالاً عديدة من التنافس. وتعتبرهاتان الدولتان أهم لاعبين على ساحة الخليج (الفارسى) ومن أكثر دول المنطقة تأثيراً، وطبقاً لاعتقاد بعض الباحثين فى الشئون الاستراتيجية والأمنية، تعد إيران قوى إقليمية ومن ناحية أخرى تسعى السعودية لمواجهة تفوق إيران الإقليمى بنشر نفوذها الإقليمى، ومن المؤكد أن هذه الاستراتيجية يتم دعمها من جانب الغرب خاصة الولايات المتحدة، ويأتى هذا الدعم فى إطار استراتيجية "خلق هيمنة عن طريق التوازن الإقليمى بين المنافسين"، وهكذا تتمتع الرياض بدعم البيت الأبيض فى مواجهة نفوذ إيران الإقليمى.

وفى بداية القرن الحادى والعشرين وقعت تطورات مهمة فى الشرق الأوسط هيأت المجال لتزايد قوة إيران الإقليمية فى المنطقة. وسنعرض فى هذه الدراسة لأشكال التنافس التى اتخذت شكلاً جديداً بين السعودية وإيران عقب التطورات الأخيرة. إلا أنه قبل الدخول فى هذا الأمر لابد من الوقوف على الإطار التحليلى لطبيعة العلاقات الثنائية.

الإطار التحليلى:

يقوم كثير من الباحثين فى مجال العلاقات الدولية بدراسة علاقات دول الشرق الأوسط على أساس النموذج الواقعى. على سبيل المثال يعتقد" جوريف ناى الأستاذ بجامعة "هارفارد" أن العلاقات بين دول العالم لا تتبع نموذجاً خاصاً فمن ناحية تقترب وبشكل كبير علاقات الدول الغربية "مثل الولايات المتحدة وكندا أو ألمانيا وفرنسا" من النموذج الليبرالى "التبعية المتبادلة" ومن ناحية أخرى تكون علاقات دول الشرق الأوسط أكثر قرباً من النموذج الواقعى "توازن القوى"، وهو يشير فى هذا الإطار إلى علاقات إسرائيل وسوريا. وفى تحليل كيفية عدم وجود بنى أمنية فى منطقة الشرق الأوسط يرى أن مثل هذا الوضع نابع من الإطار الواقعى الذى يهيمن على علاقات دول المنطقة وهو على سبيل المثال يضع فى اعتباره سياسات جمال عبد الناصر للوصول إلى تفوق فى الشرق الأوسط مع إضعاف سوريا والأردن وردود فعل هاتين الدولتين فى مواجهة مشروعاته معياراً للنموذج التحليلى المطلوب. ومع أنه يعتقد أنه توجد عناصر من الاتجاهات الثلاثة الواقعية والليبرالية والتجديدية فى العلاقات بين دول الشرق الأوسط فإنه يرى أن الاتجاه الواقعى جدير بالتحليل أكثر من الاتجاهين الآخرين وهكذا يبدو أن الشرق

الأوسط منطقة مناسبة لتحليل النظريات التقليدية والتشاؤمية فى مجال العلاقات الدولية.

تعتبر إيران والسعودية دولتين مهمتين فى الشرق الأوسط وتوجد بينهما أشكال من التنافس على المستوى الإقليمى يمكن دراستها على صعيدين الأول، استراتيجيتهما الكبرى فى السياسة الخارجية مع أن إيران تعتمد فى السياسة الخارجية على استراتيجية الاعتماد على الفرات وتركز على دول المنطقة إلا أن السعودية طوال تاريخها "فى مدى فترة قصيرة" كانت لها علاقات وطيدة مع الغرب فى البداية مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة. بمعنى آخر أنها كانت تضع سياستها الخارجية فى إطار التحالف والتوافق مع الغرب. وربما يمكن اعتبار أفضل مثال على هذا هو ما قامت به الرياض فى معاقبة الدول التى رحبت بغزو العراق للكويت وعارضت الوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية. أما الصعيد الآخر يرجع هذه المنافسة إلى سعى كلا الدولتين ليكون مركز العالم الإسلامى "أم القرى". وفى هذا الصدد تتحمل طهران والرياض ميزانيات هائلة لدعم الأمم والحركات والحكومات الإسلامية وتأسيساً على هذه النقطة ففى دراسة العلاقات بين دول المنطقة بشكل عام وبين إيران والسعودية بشكل خاص يجب الوقوف بشكل جيد على مكانة العامل الإيدولوجى والمذهبى والطائفى.

ومن ناحية الإيديولوجية وخطاب القوى والمشروعية السياسية تقف إيران فى مواجهة السعودية، وقد تأسس الحكم فى إيران على تعاليم شخصين من أبرز علماء الشيعة الإمام الخمينى الذى طرح نظرية ولاية الفقيه والشهيد محمد باقر الصدر الذى قدم نظرية الجمهورية الإسلامية إلا أن أساس الحكم فى السعودية يرجع إلى اتحاد محمد بن سعود مع محمد بن عبد الوهاب. وبالنظر إلى اختلاف التعاليم الوهابية والتشيع فإن إيران طوعاً أو كرهاً تقف فى مواجهة السعودية.

تزايد قوة إيران الإقليمية:

يعتبر هجوم الولايات المتحدة على أفغانستان فى ٢٠٠١ والعراق فى ٢٠٠٣ والقضاء على حكم طالبان والبعثيين خطوتين استراتيجيتين هيأت مجالاً أكثر عمقاً لنفوذ إيران الاستراتيجى فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

عندما عرض الملا محمد عمر زعيم طالبان تسليم أسامة بن لادن زعيم القاعدة الذى نسبت إليه وإلى جماعته هجمات ١١ سبتمبر قررت الولايات المتحدة الهجوم على أفغانستان والعثور على بن لادن ومحاكمته.

وقد بدأ الهجوم على أفغانستان فى الساعة الحادية والعشرين حسب التوقيت المحلى فى السابع من أكتوبر ٢٠٠١ بهجوم الطيران الأمريكى والبريطانى على المراكز والأهداف المطلوبة التى كانت تشتمل على مؤسسات وأدوات طالبان العسكرية. وفى الثانى عشر من نوفمبر سقطت كابول فى يد القوات الأمريكية وانهارت آخر أعمال المقاومة فى جبال تورا بورا فى ولاية "قندوز" فى الخامس والعشرين والسادس والعشرين من نوفمبر وخرجت أفغانستان كلية من يد طالبان.

ويعتبر احتلال أفغانستان والإطاحة بطالبان هزيمة كبرى لسياسة الرياض الإقليمية بمعنى ضياع الميزانيات الهائلة التى رصدتها الرياض لطالبان، وكانت طالبان قد ظهرت وازدهرت فى الغالب بدعم السعودية "وأيضاً الإمارات العربية المتحدة وباكستان"، وكان دعم الرياض لطالبان كبيراً وكانت طالبان توفر كثيراً من قواتها من المدارس التى كانت تحصل على مساعدات مالية هائلة من السعوديين، وعلاوة على الدور البارز الذى كانت تلعبه السعودية فى تأمين نفقات الحرب وشراء العتاد الحربى لطالبان فإنها كانت تدعمها سياسياً أيضاً لدرجة أنه بعد الاحتلال الأول لمزار شريف فى مايو ١٩٩٧ اعترفت الرياض بحكومة طالبان كحكومة شرعية لأفغانستان. ويمكن تلخيص دوافع دعم السعودية لطالبان فى نقطتين:

الأولى: أن السعودية كانت تعتبر نفسها المركز بالنسبة للعالم الإسلامى. وترى أن مساعدة المسلمين هو جزء من واجباتها..

الثانية: منافسة نفوذ إيران الإقليمى فى أفغانستان، وبهذا الشكل عزل إيران فى أفغانستان وآسيا الوسطى.

ولم تكد تمر عدة شهور على احتلال أفغانستان حتى شن بوش فى خطاب له فى أكتوبر ٢٠٠٢ هجوماً على حكم صدام حسين وقال إن العراق يمثل خطراً بالنسبة للسلام العالمى، وهذا الخطر ينبع من تاريخ تجاوزات صدام حسين وسعياً للحصول على أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية وأخيراً دعمه للجماعات الإرهابية ومن بينها القاعدة وبدأ الهجوم على العراق فى عشرين مارس ٢٠٠٣ وأخيراً استولت الولايات المتحدة وحلفائها "٤٦ دولة" على بغداد فى ٩ إبريل وتم إلقاء القبض على صدام حسين فى الثالث عشر من ديسمبر.

وفى ظل المنافسات الإيديولوجية بين إيران والسعودية وقلق الرياض من انتشار الأفكار الثورية

الإيديولوجية الشيعية فى الدول الواقعة جنوب الخليج وعدد من الأحداث بعد الثورة الإسلامية الإيرانية فى المنطقة قدمت الرياض مساعدات هائلة للعراق أثناء الحرب المفروضة ووضعت أرصدة مالية هائلة تحت تصرف بغداد بل حتى فى إطار "أوبك" تصرفت عدة مرات بشكل يضع إيران تحت ضغط. ومن وجهة نظر الرياض كان صدام حسين الشخص الذى يستطيع أن يتصدى لما يعتبر خطر إيران الثورى.

وكان العراق حتى ما قبل الاحتلال يعتبر العدو الإيديولوجى لإيران لأن أيديولوجية البعث العلمانية لم تكن تتوافق مع الجمهورية الإسلامية، ومن وجهة نظر الرياض كانت حكومة العراق التى كانت تمتلك واحداً من أقوى الجيوش العربية تعتبر مانعاً كبيراً بالنسبة لنشر أيديولوجية الشيعة الثورية. وقد خففت هزيمة طالبان والإطاحة بالنظام البعثى فى العراق من مخاوف إيران الأمنية، وبالمقابل زادت من قلق الرياض التى اتضحت منافساتها لإيران فى لعب دور الأخ الأكبر للدول الإسلامية.

وبعد أن أخضعت الولايات المتحدة العراق تحت سيطرتها تماماً ظهرت سلسلة من التطورات الداخلية فى المنطقة أدت فى النهاية لتهيئة المجال لتزايد قوة إيران الإقليمية وزادت من مخاوف الرياض. وبعد احتلال العراق عزمت واشنطن على أن تغير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالحها ومصالح حليفتها الاستراتيجية إسرائيل وعلى هذه القاعدة طرحت جزءاً من برنامج فى إطار "مشروع الشرق الوسط الكبير" هذا المشروع له ثلاث أولويات: نشر الديمقراطية وخلق مجتمع واع وتنمية الفرص الاقتصادية. وطبقاً للأولوية الأولى فإنها تفرض على من الحكومات السنية السلطوية فى الشرق الأوسط أن تعقد انتخابات حرة بمشاركة كل الأطياف "ومن بينها الشيعة". واستطاع الشيعة فى الدول التى كانوا فيها أغلبية أن يحصدوا معظم الأصوات. وهذا الشكل من الانتخابات من وجهة نظر الرياض من الممكن أن يهئ المجال لنفوذ إيرانى أكبر بل وإقامة نظم حكم مثل نظام الحكم فى إيران.

وفى العراق استطاعت الأحزاب والجماعات الشيعية التى تجمعت فى إطار "الائتلاف العراقى الموحد" أن تحصد معظم الأصوات فى الانتخابات هذا الائتلاف يشمل الجماعات الشيعية المناضلة فى عهد النظام البعثى والتى كان أهمها "حزب الدعوة" والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقى، كذلك أيضاً يجب ذكر "المؤتمر الوطنى العراقى" بزعامة أحمد الجلبى قبل تركه هذا التحالف وحسين شهرستانى، استطاع هذا الائتلاف فى انتخابات يناير ٢٠٠٥ بتعيين أعضاء الجمعية الوطنية العراقية أن يحصل على ٤٨,١٪ من الأصوات و ١٤٠ مقعداً من إجمالى ٢٥٧ مقعد وحصل هذا الائتلاف فى الانتخابات التشريعية التى عقدت فى ١٥ ديسمبر على ٤١,٢٪ و ١٢٨ مقعداً فى البرلمان، وفى هذه الانتخابات حصل "الاتحاد الوطنى الكردستانى الديمقراطى" على ٢١,٧٪ من الأصوات و"جبهة الوفاق العراقية" "السنية" على ١٥,١٪ وتم تكليف إبراهيم الجعفرى أحد أعضاء الائتلاف العراقى الموحد بتشكيل الحكومة وبهذا الشكل قامت أول حكومة شيعية عربية.

وقد خلقت العلاقات الوطيدة بين الساسة الإيرانيين ورجال الدين الشيعة فى العراق المجال المواتى للتعاطى بين طهران وبغداد، لكن وطبقاً لتصور قادة السعودية مثل هذا الوضع من الممكن أن يهيئ المجال لتدخل إيران فى الشئون العراقية وقد أعربوا عدة مرات عن قلقهم من تطوير العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والشيعة العراقيين، على سبيل المثال قال الأمير ترك الفيصل سفير السعودية السابق فى واشنطن بوضوح أن بلاده قلقة من تدخل إيران لإقامة حكم يشبه نظام الحكم الإيرانى فى العراق، ويرى أحد أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى وأحد مستشارى جورج بوش أن حالة الشعب العراقى ستشجع الشيعة فى سائر دول المنطقة على أن يطالبوا بنصيبهم فى السلطة السياسية، وبهذا الشكل أسفرت الانتخابات التى عقدت فى البحرين فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦ عن فوز الجماعات الشيعية حيث استطاع حزب الوفاق الشيعى الإسلامى أن يحصل على ١٧ مقعد من ٤٠ مقعداً.

هذا المجال الذى هيأته واشنطن فى إطار نشر الديمقراطية أعطى للشيعة فرصة أن يظهروا على الساحة السياسية. وبالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين الدين والعقائد المذهبية من ناحية والسياسة والسلطة من ناحية أخرى فى منطقة الشرق الأوسط فإن هذه الظاهرة أدت إلى زيادة تأثير إيران والتى طبقاً لتصور "اليويه روى" تعتبر أباً لشيعة العالم وخلقت مخاوف فى الرياض.

وكان الحدث البارز فى هذا المجال انتصار حزب الله فى حرب الثلاثة والثلاثين يوماً فى صيف ٢٠٠٦، وقد شنت إسرائيل هذه الحرب بهدف القضاء على حزب الله لكن تل أبيب فشلت فى تحقيق أهدافها وتراجعت عن مواقفها، والرياض التى كانت خائفة من تزايد قوة

الشيعة فى المنطقة كانت تأمل أنه مع هزيمة حزب الله يتم تحجيم قوة ما يسمى بالهلال الشيعى. وكان الساسة السعوديون "ونظرائهم المصريين" والأردنيين "يعتبرون قيام حزب الله" بخطف الجنديين الإسرائيليين الذى اعتبرته تل أبيب ذريعة للحرب مغامرة، بل إنه طبقاً لادعاء وزير خارجية قطر قد هيئوا غطاءاً عربياً لهجوم إسرائيل. الأكثر عجباً من أى شئ كان كلام مفتى السعودية الذى اعتبر الدعاء لنصر المقاتلين الشيعة حرام.

وعلى هذا الأساس قال رئيس وزراء إسرائيل مفتخراً أن الحكومات العربية تدعم موقف إسرائيل فى "الحرب" واستمر هذا الوضع حتى مقتل ٦٠ شخصاً من أهالى قرية "قانا" الذين كان معظمهم من النساء والأطفال فى ٣٠ يونيو إلى أن تغيرت مواقف الحكومات العربية ومن بينها الحكومة السعودية تحت وطأة ضغط الرأى العام الداخلى. ويرى كثير من الزعماء العرب أنفسهم فى وضع حرج بين توجهات شعوبهم وعلاقاتهم الاستراتيجية مع واشنطن فى أزمة لبنان، فبينما كانت الجماهير العربية تدعم حزب الله كانت الحكومة السعودية تؤيد إسرائيل، وأظهر استطلاع للرأى مع ٣٨٥٠ شخص من مصر والأردن ولبنان ومراكش والسعودية والإمارات أن ٨٠٪ من العرب يعتبرون الولايات المتحدة وإسرائيل تهديدين كبيرين خارجين بالنسبة لأمنهم وكانت نسبة التصويت السلبى ضد الولايات المتحدة فى الأردن ٩٠٪ وفى مراكش ٨٦٪ والسعودية ٨٢٪.

ومن الممكن اعتبار إيران واحدة من المستفيدين فى إطار تطورات الشرق الأوسط فى بداية الألفية الثالثة واستفادت إسرائيل أيضاً من جهات عديدة من احتلال العراق وإزاحة صدام حسين، وهكذا يبدو أن السعودية ترى خطر إيران أكبر من خطر إسرائيل يوضح هذا الأمر جيداً مواقف السعودية فى حرب الثلاثة والثلاثين يوماً اللبنانية.

وقد جعل عجز الجيش الإسرائيلى فى إلحاق هزيمة بحزب الله جعل تلك الجماعة وإيران أهم اللاعبين وأكثرهم تأثيراً فى الشرق الأوسط وبعد انتصار حزب الله احتفل آلاف الشيعة فى العراق والبحرين بهذا النصر وقد زادت هذه الظروف من قيمة حزب الله وإيران لدى العرب السنة أكثر من ذى قبل وكانت الرياض تتابع هذه المواقف بقلق وعلى أثر المخاوف التى أبدتها القاهرة وعمان شكلت السعودية ومصر والأردن مثلثاً سنياً عربياً على المستوى الدبلوماسى ليقفوا ضد ما يسمى "سعى حزب الله وإيران للتأثير على وجهات نظر شعوبهم".

والسعودية على العكس من إيران لم تجنى شيئاً من عملية توزيع القوى عقب احتلال أفغانستان والعراق والأحداث التالية. بعبارة أخرى هذه الدولة تعتبر من الخاسرين فى هذه التطورات ولهذا يوجه بعض المحللين اللوم للرياض فقد قال خليل الدخيل أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك سعود" السعوديون بأتباعهم للولايات المتحدة ليس لديهم أى مشروع بل وقعوا فى خطأ كبير ولو حدث تدخل بشكل أسرع لكان من الممكن حل مشاكلهم السياسية".

من الواضح أن لبنان من الدول التى تتأثر بالمحيط الخارجى أكثر من أن تؤثر فيه.

بعبارة أخرى، هذه الدولة لاعب قابل للنفوذ ولهذا يتجه اللاعبون الكبار الإقليميون للتدخل فى أزمات المنطقة ودراسة الفعل وردود الفعل فى أزمة لبنان السياسية هى الحل والسبيل لمعرفة فاعلية القوى فى الشرق الأوسط. فى هذه الأعوام سعت بعض الشخصيات اللبنانية والأمريكية والإسرائيلية والأوروبية أن تخرج لبنان من دائرة نفوذ سوريا وإيران وأزمة لبنان السياسية الحالية نابعة من مثل هذا التوجه وقد افتعلت مناخات هذه الأزمة باغتيال رفيق الحريرى على يد معارضى سوريا ووجهوا تهمة اغتياله لسوريا، وأخيراً فى الأول من ديسمبر ٢٠٠٦ تضخمت الأزمة السياسية الأزمة التى ظهرت بين التيارين تيار الأغلبية فى البرلمان بزعامة سعد الحريرى "تيار ١٤ مارس" من السنة والدروز ومعارضيهم أى حزب الله وحركة أمل الشيعيين وانقسمت الجماعات المسيحية بين هذين الفريقين. واحتفظ المعارضون كما كانوا بثلث مقاعد الحكومة. وخروج ستة وزراء شيعة من حكومة السنيورة جعل الحكومة تواجه أزمة، كما أن اغتيال وزير الصناعة وفراغ مكانه فى الحكومة زاد أيضاً من الصعوبات التى يواجهها السنيورة. من المؤكد أن شرح الأزمة السياسية اللبنانية ليس مطلوباً هنا لكن ما هو مهم هو أن هذه الأزمة نموذج واضح لأفعال وردود أفعال الحكومات الشيعية "إيران وسوريا" وأنصارهم اللبنانيين من ناحية، والحكومات السنية والغربية "السعودية والأردن ومصر والولايات المتحدة وإسرائيل والحكومات الأوروبية" وأنصارهم اللبنانيين من ناحية أخرى. وقد وصف السيد حسن نصر الله حكومة السنيورة بأنها حكومة "فلتمن" السفير الأمريكى فى بيروت وكان قد دعا مئات الآلاف من أنصاره الذين تضاعف عددهم فى ظل انتصاره على

إسرائيل فى حرب ٣٣ يوماً لمظاهرات حاشدة وسلمية ضد حكومة السنيورة وأعلنوا أن هذه المظاهرات ستستمر حتى سقوط الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة كل الطوائف. وعلى هذا الأساس فإن ما يدور فى لبنان قد اعتبر فى السعودية وبعض الدول العربية والولايات المتحدة وإسرائيل دليلاً على سعى حزب الله والجماعات الشيعية اللبنانية وأنصارهم "إيران وسوريا" لتنحية حكومة السنيورة.

علاوة على ذلك فالأشهر الماضية راجت شائعة لا أساس لها حول سعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستمالة بعض السنة فى المنطقة ودعوتهم للتشيع حيث ترتب على ذلك ردود فعل حادة من جانب السياسيين بل واللاعبين غير الحكوميين فى السعودية، كذلك أيضاً توجد شائعة أن حزب الله اللبنانى يسعى لنشر التشيع فى المنطقة السنية "عكار" ومن المؤكد أن السيد حسن نصر الله قد رفض ذلك وعلاوة على أن المسئولين الحكوميين وبعض اللاعبين غير الحكوميين فى السعودية قد اتخذوا موقفاً فى هذا الصدد يبدو أن أحد أهم دوافع رجال الدين الوهابيين فى اتخاذ موقف ضد شيعة العراق يرتبط بهذه النقطة، من ناحية أخرى يلوم المسئولون الإيرانيين الحكومات العربية بخصوص تطرفهم مع إيران وفى نفس الوقت يؤكدون على نقطة أن الحكومات العربية تدعم المقاومين السنة العراقيين.

ردود فعل السعودية إزاء تزايد قوة إيران الإقليمية:

قبل أن نخوض فى ردود فعل المملكة العربية السعودية تجب الإشارة إلى نقطة مهمة وهى أن جهاز السياسة الخارجية السعودية قد اعترته بعض التطورات فيما يخص كيفية التعاطى مع ما يسمى بالخطر الإيرانى، ويجب النظر إلى تنحية ترك الفيصل سفير السعودية السابق فى واشنطن وتعيين عادل جبير مكانه فى نفس الإطار، ويقال أنه كانت قد ظهرت خلافات بخصوص كيفية التعاطى مع إيران بين الأمير بندر بن سلطان مستشار الأمن القومى السعودى وترك الفيصل أدت فى النهاية إلى تنحيته، لكن يمكن دراسة ردود فعل السعودية فى إطار تدخلها فى أزمات المنطقة لمواجهة النفوذ الإيرانى:

العراق: عندما قامت حكومة شيعية فى العراق لم ترسل الرياض حتى ولو رسالة للساسة العراقيين الجدد، كذلك أيضاً أعلنت حكومة السعودية أنها لن تقدم قروضاً ومساعدات اقتصادية للحكومة العراقية وبهذا الشكل كان السلوك غير الودى من جانب الرياض مع حكومة إبراهيم الجعفرى الشيعية واضحاً منذ البداية، ومن ناحية أخرى قامت الرياض للتأثير على تطورات العراق أو بعبارة أخرى التضييق على نفوذ إيران الإقليمى بدعم الجماعات السنية المقاومة، على سبيل المثال استقبل المسئولون السعوديون فى أكتوبر ٢٠٠٦ حارس الدارى زعيم وفد المسلمين العراقيين "من الجماعات السنية المعارضة للحكومة" والذى يقال أنه على علاقة بالإرهابيين بحفاوة، وبهذا الشكل أنذروا إيران والحكومة الشيعية العراقية "بأنهم سيدعمون السنة المعارضين للحكومة العراقية وفى تقرير لجنة بيكر هاميلتون تم انتقاد عدم رغبة السعودية وسائر الدول العربية للتصدى للإرهاب فى العراق والمساعدة فى استقرار هذا البلد وقد جاء فى هذا التقرير "من ناحية هناك أشخاص معينون فى السعودية وسائر دول المنطقة يقدمون المساعدة المالية للثوار فى العراق ومن ناحية أخرى تقدم الحكومة السعودية تسهيلات مثل القواعد العسكرية وحق الطيران فى الخطوط الجوية للقوات الأمريكية وتتعاون معهم استخباراتياً وأمنياً.

ومما لا شك فيه أن أحد أهم أسباب الحرب الطائفية فى العراق دعم الحكومة وبعض اللاعبين غير الحكوميين فى السعودية المتمردين السنة العراقيين وقد طلب العلماء الوهابيون مرات من سنة المنطقة أن يقدموا المساعدة للسنة العراقيين ليقفوا ضد الحكومات الشيعية العراقية وفى ٢٠٠٧/١/١٠ قال بوش فى خطاب له أن "٨٠٪ من الأعمال الإرهابية قد وقعت فى منطقة العاصمة العراقية التى تبلغ ٣٠ كم وبهذا الشكل يتضح جلياً أن هذه الهجمات قد كانت للضغط على الحكومة العراقية وإضعافها.

فزيادة قوة الشيعة فى العراق من الممكن أن تحرض شيعة السعودية للحصول على نصيبهم من السلطة السياسية. وفى السعودية يعيش كثير من الشيعة الإمامية الأثنى عشرية فى المحافظات الشرقية وخاصة فى الإحساء والقطيف ويعيش الشيعة الزيدية حول مكة، ومما لا شك فيه أن آل سعود لا يرغبون فى زيادة دورهم فى السلطة السياسية. فعداوة السعودية للحكومة الشيعية فى العراق تنبع من ملاحظات بخصوص الشيعة السعوديين.

لبنان: علاوة على موقف السعودية فى حرب ٣٣ يوماً بين إسرائيل وحزب الله والذى عرضنا له قبل ذلك تبنت الرياض فى أزمة لبنان السياسية طريق الدعم لحكومة السنيورة ومع تصاعد الأزمة قدمت السعودية والولايات المتحدة وفرنسا مساعدة للسنيوره بقيمة ٧,٦ مليار دولار كل هذه الأعمال تأتى فى إطار حماية ودعم

لحكومة السنيورة السنية الغربية فى مواجهة الجماعات الشيعية وخاصة حزب الله وزعيمة السيد حسن نصر الله.

وفى هذا الإطار عندما طلب على لاريجانى أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى السابق أثناء زيارته للسعودية من المسئولين السعوديين أن يطلبوا من الولايات المتحدة أن تخفف من حجم دعاياتها السلبية ضد إيران بخصوص الملف النووى طلبوا هم فى المقابل منه أن تضغط إيران على حلفائها فى لبنان أن يتعاونوا مع الحكومة المدعومة الولايات المتحدة وأن تحتوى إيران الجماعات العسكرية الشيعية العراقية.

وفى الأزمة السياسية اللبنانية عندما عاد الملك عبد الله من زيارة لبنان ولقاء السنيورة أرسل مستشاره للأمن القومى "الأمير بندر بن سلطان" إلى طهران ليقول: "إن الظروف المتأزمة فى لبنان من الممكن أن تؤدى إلى انتشار حرب طائفية بكل ما تعنى الكلمة فى العالم العربى والعالم الإسلامى وأن أى محاولة من جانب حزب الله للسيطرة على بيروت ستكون بمثابة هجوم على عاصمة السعودية". هذه الأقوال التى كانت بشكل ما طلب مساعدة من إيران لإنهاء أزمة لبنان والحيلولة دون انتشار الأزمة فى أنحاء المنطقة تقبلتها طهران بقبول حسن لأن كلا الدولتان على الرغم من التنافس فيما بينهم إلا أنهما لا يرغبان فى تأجيج الأزمات الإقليمية.

وبعد انحسار الأزمة السياسية فى لبنان أعلن السيد حسن نصر الله والسنيورة عن رغبتهم فى حل سلمى للأزمة وكانت هناك شائعات تقوم على أن العاهل السعودى قد طلب من الجماعات اللبنانية المعارضة بأن تجتمع فى الطائف أى فى نفس المكان الذى تم فيه تقسيم السلطة أثناء صراعات عام ١٩٨٩ وبهذا الشكل تسعى الرياض مع تهيئة المجالات اللازمة لحل أزمات الشرق الأوسط لتحسين مكانتها الإقليمية.

فلسطين: فى ٢٦ يناير ٢٠٠٦ عقدت انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى التى استطاعت فيها حماس حصد معظم الأصوات وحصلت على ٧٦ مقعداً من ١٣٢ مقعد فى المجلس. وقد شارك فى هذه الانتخابات الفلسطينيون من أنحاء عديدة مثل قطاع غزة والضفة الغربية والقسم الشرقى من تل أبيب، وقد كان معظم النواب فى المجلس التشريعى حتى قبل هذه الانتخابات من حركة فتح. وبالنظر إلى أن مواقف حماس والحكومة الإيرانية بخصوص إسرائيل واحدة إلى حد ما فقد تهيئ المجال لتنامى تعاون أكبر وبهذا كانت الرياض قلقة من زيادة دور وتأثير إيران فى أزمة الشرق الأوسط.

وبعد وصول حماس إلى السلطة امتنعت الدول الغربية عن الاعتراف بتلك الحكومة لأنهم يعتبرون حماس جماعة إرهابية وامتنعوا عن تقديم المساعدات لها وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية رايس فى هذا الصدد: "ليس بامكان أى حزب أن تكون له قدم فى السياسة والأخرى فى الإرهاب". وقال الأمريكيون: يجب على حماس أن تقبل شروط ثلاثة حتى يتغير سلوكهم إزاء الحكومة الفلسطينية الجديدة. هذه الشروط هى "الاعتراف بإسرائيل والتخلى عن المقاومة والتمسك بالاتفاقيات السابقة" ومن المؤكد أن حماس رفضت هذه الشروط كلها. وعلاوة على ذلك جمدت إسرائيل ٥٥٠ مليون دولار من العوائد الضريبية للحكومة الفلسطينية حتى يزداد الضغط على حماس وبهذا الشكل تواجه حماس أزمة مالية وفى مثل هذه الظروف تصبح فى حاجة إلى المساعدات المالية أكثر من ذى قبل، ومن وجهة نظر المحللين السياسيين ما أقلق الرياض "والدول الغربية وإسرائيل أيضاً" اتجاه حكومة حماس لأخذ مساعدات مالية من إيران وفى هذا الإطار قدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مساعدات لحماس بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.



ومع تصاعد حدة التوتر والأزمة فى العلاقات بين حماس وفتح ومصادمات أعضاء كلا الحركتين اتجه كلاهما أخيرا إلى حل سلمى لهذه الخلافات واتفقوا فى جلسة فى مكة على أن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بمشاركة كل الجماعات، وبناء على هذا الاتفاق كانت حكومة الوحدة الوطنية تشتمل على ٢٤ وزيراً تسعة من حماس وستة من فتح والباقى يتم تقسيمه على سائر الجماعات ولجان المجلس والأشخاص المستقلين وبناء على هذا الاتفاق أيضاً ستظل رئاسة الوزراء لإسماعيل هنية أحد الأعضاء البارزين فى حماس وبهذا الشكل فإن وجود سائر الجماعات فى الحكومة الفلسطينية أخرج الحكومة من يد حركة حماس ومن وجه نظر بعض الباحثين فإن تدخل السعودية لحل الأزمة فى السلطة الوطنية الفلسطينية هو دليل على سعيها لمواجهة زيادة نفوذ إيران الإقليمى وأن الرياض تريد أن تستعيد مكانتها الإقليمية عن طريق المشاركة فى حل أزمات الشرق الأوسط.

ومن ردود الفعل الأخرى السعودية الرافضة لتزايد قوة وتأثير إيران الإقليمى العمل على إبقاء الولايات المتحدة فى المنطقة وخاصة فى العراق حيث يوجد اليوم

للولايات المتحدة ١٣٤ ألف جندى فى العراق وترى الرياض لو أن هذه القوات خرجت من العراق فسيتهيئ المجال بشكل أكبر لنفوذ إيران فى العراق يقول "وايت" من مؤسسة الشرق الأوسط: السعوديين قلقون من خروج القوات الأمريكية من العراق حيث تكون نتيجة ذلك زيادة نفوذ إيران وضعف الولايات المتحدة بسبب الحرب والشئ الذى تريده أمريكا هى أن تجعل صراعها ووجودها الفاعل الأكثر محدودية وبالفعل لا تريد الرياض أن يزيد مستوى تنافسها مع إيران على أثر أحداث العراق. وألا ينتهى الأمر إلى عداء بل إنها تسعى بالاستفادة من الولايات المتحدة لتحجيم نفوذ إيران فى العراق، وفى هذا الإطار فى لقاء جمع الملك عبد الله وديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى فى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٦ هدد الملك عبد الله بانه إذا خرجت القوات الأمريكية فإن بلاده ستدعم الأقلية السنية العراقية هذا فى حين أن حكومة بوش أصبحت تحت ضغط من جانب الكونجرس الأمريكى الذى يسيطر عليه الديمقراطيون وجماعات عديدة من الأمريكيين حتى تنسحب من العراق جدير بالذكر أنه منذ فترة تحدث نواف العبيد من مستشارى الحكومة السعودية عن خطة السعودية لمساعدة السنة العراقيين فى حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

العراق هو أهم شكل لهندسة الشرق الأوسط من جانب المحافظين الجدد الأمريكيين والفشل فى العراق سيكون ثمنه باهظ بالنسبة لهم خاصة أن مكانة الولايات المتحدة الدولية واعتبارها سيكون قد تعرض لتحد صعب وفى حالة دعم السعودية للسنة العراقيين سيمتد نطاق الهجمات الإرهابية والأزمات الطائفية فى هذا البلد وستكون واشنطن مضطرة للخوض فى هذا المجال بشكل أكبر.

دراسة

فشل الاستراتيجية الأمريكية ضد إيران

مجموعة من الكتاب: لارى- دياموند عباس- ميلانى ما يكل- ماك فانول
المصدر: موقع نادى الفكر - الشبكة الدولية

لقد أصبحت إيران اليوم أكثر جرأة وشجاعة عما كانت عليه خلال العقدين الأخيرين، كما ازدادت أيضاً ثقتها بنفسها فى حمايتها للمليشيات الشيعية فى العراق وحزب الله اللبنانى وأيضاً حمايتها ومساندتها الحالية لحركة حماس فى فلسطين، حيث ازداد نفوذ إيران وتدخلاتها فى الشرق الأوسط بشكل ملحوظ خلال الأعوام القليلة الماضية.

والكتاب الذين شاركوا فى هذه الدراسة قاموا، فى معرض توضيحهم وتحليلهم لهذه الرؤية، بنقد السياسات التى تتبعها مختلف الحكومات الأمريكية تجاه إيران، ووجهوا توصياتهم لجورج بوش، بأن يترك خيار تهديد إيران ويتابع سياسة التعامل معها مباشرة ويتبع فى ذلك سياسة الخطوة خطوة.

إن إيران تتابع فى مباحثاتها حول ملفها النووى مع سائر دول العالم استراتيجية تفقد من خلالها بالفعل شيئاً مهماً بينما لا تحصل فى المقابل إلا على شئ قليل فى قيمته. فقد ادعت الحكومة الإيرانية فى ردها المبهم على قرار مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم رقم (١٦٩٦) أنها على استعداد للدخول فى مباحثات حول جميع القضايا ومنها المسائل المتعلقة بأنشطة التخصيب لكنها لا تقبل أى نوع من الشروط المسبقة فى هذا الشأن.

واستراتيجية إيران فى ذلك واضحة فهى تبغى التأجيل والتسويف والتهرب لكسب الوقت بهدف الإسراع بشكل أكثر تحكماً فى مسار تخصيب اليورانيوم. وفى نفس الوقت وبإظهار تحولها إلى الصين وروسيا، قدمت إيران اقتراح المساعدة الكافية فى مقابل منع الولايات المتحدة من استصدار قرارات ضدها عن طريق مجلس الأمن. وهذا الاقتراح الذى قدمه النظام الإيرانى وضع زعماء غرب فى وضع صعب وموقف حرج. هؤلاء القادة إذا لم يفعلوا شيئاً فسوف تتحول إيران خلال العقد القادم أو قبل ذلك إلى قوة نووية. فإذا فقد الغرب صبره وتحمله فيما يتعلق بهذه القضية واستمر فى متابعة تنفيذ المقاطعة والعقوبات من جانب منظمة الأمم المتحدة فسوف يستنتج المسئولون الإيرانيون أنهم يستطيعون إحداث انشقاق بين الصين

وروسيا من جانب وباقى أعضاء مجلس الأمن من جانب آخر. وعن هذا الطريق يستطيعون منع فرض عقوبات جديدة حتى ولو تمت الموافقة عليها، وربما يكون هذا تفكير سليم من جانبهم، وخاصة أنه فضلاً عما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية إذا فقدت صبرها بشأن تطبيق عقوبات لا أثر لها وغير مؤثرة على الإطلاق وأصبحت بصدد الإقدام على عملية عسكرية استباقية، فإن المسئولين الإيرانيين وكذلك أغلب الخبراء الدوليين يرون أن أوروبا لن تشارك فى هذا التحالف أو الائتلاف المشترك.

إن القيام بأى هجوم استباقى أو ضربة وقائية ضد إيران سوف يتسبب فى مقتل أعداد غفيرة من المدنيين الأبرياء، وسوف ينتج عنه تدمير مواقع أثرية وثقافية جديرة بالحفاظ عليها، مما سيؤدى فى النهاية لأن تتكاتف غالبية المجتمع الإيرانى للوقوف خلف قيادته السياسية وزعمائه وقادة الدولة وسيمنح هذا حياة سياسية جديدة للدولة ونظامها، ويوجد عذراً قوياً ليقوم هذا النظام بتشديد قمعه لكافة المعارضين الديمقراطيين. وبناء على هذا وبسبب استمرار أمريكا فى متابعة هذا النهج فسوف يكون انتصار ساسة إيران الحاليين انتصاراً قطعياً وحاسماً.

ولهذا فنحن فى حاجة إلى نهج جديد واستراتيجية جديدة وقد حان الوقت لأن تكون أمريكا أكثر حنكة ومهارة فى تعاملها مع إيران وتقوم بتدوين وترسيم ووضع مشروعها فى التعامل مع إيران وتتبع فى ذلك سياسة الخطوة خطوة، وهو المشروع الذى نقترحه فى هذه الدراسة.

ويتلخص هذا المشروع فى أن تقوم أمريكا باتخاذ سياسة واعية على مسارين تحقق من خلالها اقتراب جزئى ومباشر مع نظام إيران وشعب هذا البلد، فيما يختص بجميع المسائل والقضايا المتعلقة بالعلاقات بين البلدين لتكون هناك مصالحة فيما بينهما، ومع التوسع فى هذا النهج وتطوير جدول أعماله وخططه، فإن ساسة أمريكا يمكنهم أن يحدثوا تغييراً أساسياً وجذرياً فى كثير من العوامل والمسببات فى المباحثات مع إيران التى وصلت إلى طريق مسدود، وهذا التغيير يمكنه أن يكون بالدرجة التى تؤثر إيجابياً فى عملية ضبط التسلح ونشر الديمقراطية.

فشل الاستراتيجية الأمريكية الحالية

إن تدوين خطة جديدة للتعامل مع تهديد إيران يجب أن يصاحب تقييم دقيق ومركز للفشل الحادث حالياً والفشل الذى حدث من قبل.

فمنذ جاء أية الله الخمينى ومؤيدوه للسلطة فى إيران أى منذ عام ١٩٧٩ قامت أمريكا بالتركيز على أربعة أهداف وضعتها على رأس جدول أعمالها السياسية فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية:

١- تحجيم ثقة إيران بنفسها فى المنطقة وتحجيم قدرتها الهجومية.

٢- إفشال تأييد طهران ومساندتها لبعض الجماعات الناشطة.

٣- نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان (من وجهة النظر الأمريكية) فى إيران.

٤- وقف إيران عن المضى فى طريق الوصول إلى السلاح الذرى.

والملاحظ أن التقدم فى تحقيق أى هدف من هذه الأهداف قد تراجع وضعف بشكل يثير الاستغراب. فإيران أصبحت اليوم أكثر جرأة وشجاعة عما كانت عليه خلال العقدين الأخيرين، كما ازدادت كذلك ثقتها بنفسها فى حمايتها للمليشيات الشيعية فى العراق، وحزب الله اللبنانى وأيضاً حمايتها ومساندتها الحالية لحركة حماس فى فلسطين، حيث ازداد نفوذ إيران وتدخلاتها فى الشرق الأوسط بشكل ملحوظ خلال الأعوام القليلة الماضية.

فخلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية وأمريكا تفرض عقوبات اقتصادية على إيران، وقامت بتسليح العراق خلال حربه مع إيران، ساندت ودعمت مختلف الجماعات المعارضة للنظام الإيرانى، قامت بتنظيم جهود دولية لعزل النظام الإيرانى عن المجتمع الدولى ومنها منع انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. ولم يحقق أى من هذه السياسات تقدماً ملموساً فى سبيل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه إيران. وإيران اليوم تعيش فى أفضل وضع استراتيجى لها منذ قيام الثورة حتى الآن فى نواح كثيرة.

وصول العقوبات إلى طريق مسدود

إن السياسة الحالية التى تنتهجها حكومة بوش لا تنضوى على أى بارقة أمل. فهذه الحكومة مع تقييمها لمختلف الخيارات السياسية فى دورتها الأولى توصلت فى دورتها الثانية إلى اتباع سياسة عرفت بالعصبية والتوتر فيما يتعلق بسباق التسلح النووى.

وإذا أعلنت إيران تعليق أنشطتها فى مجال التخصيب فإن أمريكا سوف تلحق بحلفائها الأوروبيين وخاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا وتنضم إليهم للدخول فى مباحثات مع إيران. ووجود اتحاد وتحالف جديد بين الصين وأوروبا وروسيا سوف يمثل نجاحاً كبيراً للحكومة

الأمريكية. وهناك مسألة مازال الغموض وعدم الوضوح يحيط بها من كل جانب وهى كيف سيؤدى انتصار نموذجى وأساسى لتحالف المجتمع الدولى فى عزل إيران، إلى تعليق البرنامج النووى الإيرانى. فطهران امتنعت عن قبول كافة المقترحات المقدمة من أوروبا وأمريكا بينما ما قامت بإطلاقه من إشارات وتلميحات من أجل الاتفاق والتصالح اعتبر وحده كافياً لتأجيل أى نوع من الجهود الجادة لتنفيذ عقوبات مؤثرة من جانب منظمة الأمم.

من هذا المنطلق فإن مجلس الأمن إذا خضع مكرها للضغوط الأمريكية لتنفيذ العقوبات والمقاطعة فإنه من المستبعد أن يكون نتيجة ذلك مقاطعة حاسمة ومؤثرة تتسبب فى ضرب الاقتصاد الإيرانى واقتصاد بعض الدول الأخرى ووقف هذا الاقتصاد عن العمل.

فقد قامت الصين مؤخراً بعقد اتفاقية مع إيران فى مجال البترول والغاز الطبيعى بلغت عدة مليارات من الدولارات مما يجعل من بكين شريكاً غير محايد فى تنفيذ وإعمال حزمة العقوبات والمقاطعة ضد إيران. وروسيا أيضاً من المستبعد أن توافق على تنفيذ عقوبات ومقاطعة شديدة على إيران. وقد صرح وزير الدفاع الروسى "سيرجى لافاروف" مؤخراً قائلا: إننا لا نستطيع أن نؤيد إنذارات وتهديدات تنتهى إلى طريق مسدود ويكون ذلك سبباً فى تشددها، إن التطور المنطقى فى هذه القضية سوف يؤدى فى النهاية إلى استخدام القوة.

فروسيا فضلاً عن مفاعل بوشهر الذى عملت فى إنشائه طوال العقد الفائت لها مصالح اقتصادية أخرى مشتركة مع إيران، وليس فقط مفاعل بوشهر هو أول اتفاق وعقد مفيد لروسيا بل هناك عقود أخرى عديدة. بل وحتى فرنسا وبريطانيا هى أيضاً مكرهتان فى تأييدهما لهذه المقاطعة التى تضر باقتصادهما. فالمقاطعة والعقوبات التى تشمل تصدير البترول تتسبب فى رفع أسعاره إلى سقف غير متوقع سوف يجعل أوروبا غير قادرة على تحمل الشروط التى تضعها الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفضلاً عن هذا فإنه حتى إذا تمت الموافقة على عقوبات جديدة تقرها منظمة الأمم المتحدة فإن إيران سوف تهدد بالخروج من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فكما أثبت نجاح برنامج التسليح النووى فى كل من الهند وباكستان فإن أى دولة تصمم على الوصول إلى هذه التكنولوجيا فسوف تصل إليها بأى ثمن كان.

فالحل الوحيد على المدى البعيد لوقف التهديد النووى الإيرانى هو تحقيق الديمقراطية الكاملة فى إيران وتحولها إلى بلد ديمقراطى حقيقى. أما على المدى القصير فإن الحل الوحيد لتقليل التهديد النووى الإيرانى هو تعديل وتغيير دوافع طهران وحججها للوصول إلى السلاح النووى. وهذه العقوبات الاقتصادية والمقاطعة سوف تفرض نتائجها السلبية وعواقبها الوخيمة على جماهير الشعب وليس على الحكومة الإيرانية والنخبة الحاكمة. فتحديد السفر للخارج والعقوبات المالية التى استهدفت النخبة الحاكمة فى إيران تعتبر مفيدة فى غياب آليات أخرى، لكن هذه العقوبات لا تفيد إلا فى رفع تكاليف الاعتراض والرفض. فمن الواضح أن العقوبات الاقتصادية الجديدة، مثل وقف واردات البنزين قد ألحقت أضراراً كبيرة بقطاعات واسعة من الشعب الإيرانى الذى يحاول الغرب رفع مستواه عن طريق الديمقراطية، هذه العقوبات خطأ فادح حتى أن كوندوليزا رايس وزيرة خارجية أمريكا قد اعترفت بهذا الخطأ. فمثل هذه الإجراءات تضاعف من معاناة الشعب وضيقه وتبرمه، وهذا الضيق من الممكن أن تلحق عواقبه وتتضاعف ضد الغرب وليس ضد الحكومة الإيرانية، فكما فعل الزعماء الديمقراطيون فى جنوب أفريقيا خلال عهدها العنصرى يطالب الديمقراطيون فى إيران بألا يعانى الشعب الإيرانى من نتائج أى عقوبات يعاقب بها النظام الحاكم.

خيارات عسكرية غير واقعية:

بعد فشل المقاطعة والعقوبات التى فرضت على إيران ووصولها إلى طريق مسدود، استنتج الكثيرون أن بوش سوف يتوسل بآخر وسيلة لديه وأنه يجب أن يصدر أوامره بتنفيذ ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ومنها مجموعة منشآت تخصيب اليورانيوم فى ناتانز، ومفاعل بوشهر وربما أيضاً بعض المنشآت الأخرى فى طهران وأصفهان. ومؤيدو هذا الخيار يضعون نصب أعينهم تلك الغارة الجوية الناجحة التى قامت بها إسرائيل لتدمير منشآت العراق النووية "أوزيراك" سنة ١٩٨١م. فمثل هذا الهجوم الجوى من قبل إسرائيل أو أمريكا لن يوقف الطموحات الإيرانية فى برنامجها النووى، لكن هذا التوجه سوف يدفع المسئولين الإيرانيين لإعادة النظر فى تكلفة استئناف المضى فى هذا البرنامج والبداية فيه من جديد، بل على أقل تقدير سوف يطيل الأمد والوقت المطلوب لتغيير هذا النظام الحاكم.

إن تكاليف القيام بمثل هذه الهجمة العسكرية كثيرة

للغاية مع إمكانية حدوث أمور أخرى كثيرة لا يمكن توقعها. فمن المستبعد أن ينجح هجوم جوى فى تدمير كافة المنشآت النووية الإيرانية، حيث إن مواقع هذه المنشآت كما استنتج كثير من الخبراء يزيد عددها عن الـ (١٨) موقع التى أعلنت عنها إيران، والكثير من هذه المواقع تم إخفاؤه فى أعماق الأرض وهذه المنشآت السرية لم يكشف عنها بعد. وفضلاً عن هذا فإنه حتى لو نجح أى هجوم عسكرى فى تعطيل البرنامج النووى الإيرانى فإن هذا الأمر سوف يضاعف من رغبة إيران فى تكثيف جهودها ومحاولاتها لصناعة القنبلة الذرية والخروج من معاهدة منع انتشار السلاح النووى، ولأن هذه المنشآت والمواقع النووية الإيرانية موجودة فى مناطق قريبة من المدن والنواحى الآهلة بالسكان المدنيين فإن أى هجوم عسكرى أو أى ضربة جوية استباقية سوف تؤدى إلى مقتل الآلاف من الإيرانيين المدنيين الأبرياء وتسفر عن تدمير المبانى التاريخية والدينية الأثرية القديمة. فأصفهان تعد مركزاً للبرنامج النووى الإيرانى لكنها تعد فى الوقت نفسه من أجمل المدن الإيرانية ومهداً لآثار حضارية ذات قيمة تاريخية وثقافية عالية.

إن القيام بهجوم جوى استباقى واسع على المنشآت النووية الإيرانية والقواعد العسكرية الأخرى - رغم وجود فرصة عظيمة لنجاحه - فإنه سوف يجعل جماهير الشعب الإيرانى تتكاتف وتتحد خلف النظام وتلتف حوله لتسانده وتعضد الحكومة الإيرانية فى هذه المواجهة، وسوف تقضى على هذا الإعجاب الحالى الملحوظ من جانب الإيرانيين تجاه أمريكا ورغبتهم فى التقارب معها.

ولا يحتاج الأمر لأن نشير هنا إلى أن أى حملة عسكرية من جانب واحد على إيران سوف تلحق ضرراً كبيراً بموقف أمريكا ومكانتها على مستوى العالم - وخاصة أن هذه المكانة انخفضت الآن لأدنى مستوى لها عما كانت عليه فى السابق-. وفى النهاية سوف يكون هذا الهجوم ذريعة لكافة المتشددين فى العالم الإسلامى- ومنهم اولائك المتشددين الإسلاميين فى إيران- لكى يعتبروا هذا الهجوم حرباً صليبية جديدة يخوضها المسيحيون - اليهود الغربيون والغرب بأكمله ضد الشرق المسلم.

إن الحكومة الإيرانية كثيراً ما هددت بأنه رداً على مثل هذا الهجوم فإنها سوف تعبئ القوى لدعم ومساندة ودفع الميليشيات فى العراق ولبنان وكافة مناطق الشرق الأوسط لمهاجمة القوات الأمريكية ومصالح أمريكا فى العالم بما فيه العراق. وليس هناك من شك فى أن الإجراء سوف يشمل أفغانستان التى يشاهد فيها الآن ودلائل لتدخلات إيران كلاعب قوى فى هذه الساحة.

إن كثيرا من مؤيدى هذه المواجهة العسكرية لإيران يستشهدون فى تأييدهم هذا بقرار العقيد القذافى الزعيم الليبى بتفكيك وإنهاء ووقف البرنامج النووى الذى قطعت فيه بلاده شوطاً، بمعنى أن استخدام القوة العسكرية سوف يدفع المسئولين الإيرانيين لإنهاء ووقف برنامجهم النووى مثلما فعل القذافى.

وهذا القياس والتشبيه غير صحيح بالمرة، فالقذافى أعلن قراره هذا لأنه تلقى وعوداً وتعهدات ومنها التعهد بعدم متابعة عملية تغيير نظامه فى ليبيا وإقصائه عن الحكم لأنه كان مهدداً بالفعل بهذا الأمر.

هذا بالإضافة إلى أن الاستثمارات الليبية فى البرنامج النووى وإمكانات هذا البرنامج وقدرته على تنمية هذه التكنولوجيا والحفاظ عليها، كل هذه الاستثمارات لا تمثل فى سطحها الأعلى إلا جانباً صغيراً من الاستثمارات والإمكانات الإيرانية فى نفس المجال. إن القذافى كان لديه سبباً وجيهاً يدفعه للخوف والقلق من الهجوم الأمريكى الاستباقى لأن مثل هذا الهجوم كان من الممكن أن يؤدى إلى تدمير ليس فقط برنامجه للتسليح النووى بل إلى تدمير كافة القوات المسلحة الليبية بل وحتى إلى تدمير نظامه نفسه والذى سيكون معرضاً للتغيير الجذرى، وبعبارة أخرى فإن إيران هى دولة كبيرة معقدة بسكانها التى تبلغ أكثر من ٧٠ مليون بما يماثل عشرة أضعاف سكان ليبيا، ولها نظام يختلف تماماً عن النظام الليبى الذى تأسس بمحوره على زعيم واحد ولا يشاركه إلا باقى أفراد أسرته.

وبالنظر إلى أن القوات الأمريكية متورطة بشدة فى العراق فإن قادة إيران وساستها ليس لديهم أى خوف من تعرضهم لهجوم لن يكون كاملاً تماماً، وأى نوع آخر من الهجوم على إيران سوف يكون لصالحهم.

وهناك أيضاً خيار أكثر تطرفاً تم طرحه من الكثيرين يقترح القيام بتغيير النظام الإيرانى عن طريق القوة والعنف والاشتباكات الداخلية، سواء عن طريق الهجوم أو مساندة ودعم القوى المعارضة للنظام فى الخارج مثل منظمة مجاهدى خلق التى تعمل جاهدة على قلب نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ان منظمة مجاهدى خلق هذه تم تأسيسها فى طهران خلال عقد الستينيات من القرن الماضى وبعد قيام الثورة الإيرانية تم طردها تماماً من إيران.

والأيديولوجية التى تحكم هذه المنظمة أيديولوجية تركيبية من الإسلام والماركسية، وخلال الحرب العراقية +الإيرانية وقفت هذه المنظمة وجماعتها المسلحة إلى جانب صدام حسين واتخذت من لعراق خلال الثمانينيات مقراً لها ومركزاً لقيادتها. هذه المنظمة فقدت تقريباً أى تأييد شعبى لها داخل إيران. ولم يعد لديها أى ثقل أو إمكانيات تنظيمية أو عسكرية وخاصة فى الوقت الحالى بعد أن اختفى نظام صدام الذى كان يعد المصدر الأول للدعم المالى والعسكرى.

هناك طرح آخر فى هذا الإطار يتسم بالحمق وهو مساندة ودعم الحركات الليبرالية القومية أو جماعات الأقليات العرقية فى إيران فى مواجهتها للنظام. فهذه الجماعات والحركات تفتقد لأى نوع من الثقل أو القدرة على قلب النظام الإيرانى وإسقاطه.

هذه السيناريوهات كلها تثير السخرية ولا تستند لأى شئ من الموضوعية أو العقلانية. فالحكومة الأمريكية لا تفتقد فيها فقط للآليات العسكرية الكافية لتحقيقها ونجاحها بل تفتقد كذلك لأى تأثير سياسى داخلى للقيام بمثل هذا الهجوم الشامل على إيران. ولايمكن لهذه الحكومة أبداً أن تستند لأى سند قانونى أو اخلاقى لكى تبدأ فى توجيه مثل هذه الهجوم.

إن الاستمرار فى التهديد بالقيام بهجوم عسكرى وضربة استباقية لإيران. بهدف إسقاط نظامها الحاكم سوف يتسبب فقط فى تقوية وتدعيم المتشددين والمتطرفين فى هذا النظام، إذ لايوجد فى إيران أى قوة تكون على استعداد لحمل السلاح فى سبيل تحقيق هذا الهدف إذ تشير الحقائق إلى أن الناشطين الديمقراطيين والجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان فى إيران تكره وترفض قبول أى مساندة مالية من جانب الحكومة الأمريكية بل وحتى من جانب المنظمات الأهلية الأمريكية. فهؤلاء الناشطون وتلك الجماعات يقلقها أن تلتصق بها تهمة أن تكون ألعوبة فى يد أمريكا و متهمة بالعمالة للحكومة الأمريكية. والظروف الداخلية التى أوجبت منح المساعدات للقوى المعارضة فى صربيا وجورجيا واوكرانيا خلال الثورات التى قامت فيها بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ هذه الظروف الداخلية لا توجد مطلقاً فى إيران اليوم.

التحرك نحو سياسة الخطوة - خطوة:

(سياسة جديدة للتعامل مع إيران) نظراً للفشل والإخفاقات السابقة والحالية فى سياسة تعامل أمريكا مع إيران، فقد أصبحنا الآن فى حاجة ماسة إلى اتباع سياسة جديدة وأساسية فى هذا التعامل. فقد حان الآن أن يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تقدم اقتراحاً جديداً للتعامل مع النظام الإيرانى. إذ على الحكومة الأمريكية أن تنهى المقاطعة الاقتصادية والعقوبات التى فرضت على إيران وأن تلغى التجميد الذى فرضته على جميع الأرصدة الإيرانية، وتستأنف مع إيران علاقتها الدبلوماسية كاملة وتعمل على تأييد إجراء مباحثات لضم إيران إلى منظمة التجارة العالمية، وعلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى إيران، وتساند كذلك سائر الإجراءات والمبادرات التى تعمل على تحسين العلاقة مع حكومة إيران.

وفى المقابل على طهران أن تعلن موافقتها الحقيقية على تعليق كافة الأنشطة الغامضة والسرية التى يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى التوصل إلى امتلاك السلاح النووى، ومن هذه الأنشطة كل العمليات المتعلقة بتخصيب اليورانيوم.

وأن يترافق هذا مع رفع تأييدها ومساندتها للأنشطة والجماعات الإرهابية بما فيها التأييد والمساندة الإعلامية والمالية لحزب الله وحركة حماس والميليشيات الشيعية المتشددة فى العراق، وأن توافق كذلك على إقرار المبادئ والقوانين الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان طبقا للأعراف الدولية، وأن تقبل وتوافق كذلك على كل الجهود والمحاولات الداخلية والدولية لمراقبة تنفيذها لكل هذه الشروط على أرض الواقع.

ففى مجال الأنشطة النووية والملف النووى، على إيران أن تعمل بالفعل على وقف إنشاء أجهزة الطرد المركزى ومفاعلات الماء الثقيل، على الرغم من أنه فى النهاية يمكن السماح لإيران بالدخول للبحوث العلمية الخاصة بعمليات التخصيب.

وكنتيجة لذلك يتوجب إقرار معاهدة وتعهد ثنائى بين الطرفين بألا يقوم أى من الطرفين باستخدام القوة العسكرية ضد أحدهما الآخر أو ضد أى من الدول المجاورة لإيران. وهذه المباحثات يجب أن تستمر فى ظل الحد الأدنى من الشروط التى يمكن أن تعوق سريانها من هذا المنطلق فإن الشعب الإيرانى يجب ألا ينتابه القلق من أن أمريكا قد أقدمت على تضييع آماله فى تحقيق الديمقراطية التى يأمل لها أن تحقق بالفعل فى إيران. ويجب الإعلان دوليا عن أى مؤشرات كبرى لهذا الاقتراح الأمريكى مع بداية تنفيذه ومنذ للحظة الأولى للدخول فيه.

كما يجب تحديد فترة زمنية محددة تنتهى فيها هذه المباحثات وذلك بهدف منع إيران من إطالة أمد

المباحثات لكسب الوقت بهدف التوسع فى برنامجها للتوصل إلى السلاح النووى، ويمكن فقط مد هذه الفترة الزمنية المحددة بعد ذلك فى حالة ما إذا توصل الطرفان إلى نتائج إيجابية لهذه المباحثات تشير إلى تحقيق تقدم فعلى وصحيح وسليم فى العلاقة بينهما والتعامل بينهما على كافة الأصعدة.

كذلك يجب أن تسير هذه المباحثات الجديدة بموازاة المباحثات الجارية التى تجريها فى هذا الشأن الدول الأوربية الثلاث (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) وأن تستمر إلى جانبها دون أن تعارض معها.

فى النهاية وعلى الرغم من أننا طالبنا فى البداية أن تكون المباحثات دون قيد أو شرط، فإن شرط الموافقة على تعليق التخصيب بشكل مؤقت يجب أن يتم إعلانه فى الظروف الحالية حتيلا يستغل هذا الوضع فى إحداث ضجة وجلبة إعلامية حول مبادرة المباحثات الأمريكية تستغلها أمريكا كانتصار لمواقفها المتشددة.

أن أى اتفاق واسع وشامل مع إيران يجب أن يشمل كذلك على توقعات ونظرة مستقبلية لكيفية الحفاظ على علاقات دبلوماسية كاملة وقائمة ومستمرة فى المستقبل بين الطرفين حيث أثبتت الحرب الباردة أن الحكومة الأمريكية فى حاجة إلى ثقة أى نظام أو قبول من طرفه فى التعامل معها بهدف تحقيق مصالح الطرفين ومشاركة شعب الطرف الآخر وثقافته.

فمع إقرار العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن تستطيع أمريكا أن تفتح سفارتها فى طهران ومن المحتمل أن يكون لها أيضاً قنصليات فى عدد من المدن الإيرانية، كما أن هذا الأمر سوف يتحقق لإيران فى المقابل.

ويمكن لوسائل الإعلام الأمريكية وكذلك الجامعات والمؤسسات الأهلية الأمريكية أن تدعم مكاتب لها فى إيران لكى يتم تبادل حر للمعلومات والتبادل الثقافى بين البلدين ويزداد معه سفر الإيرانيين إلى أمريكا ودراستهم فى جامعاتها. وعلى الحكومة الأمريكية أن تعلن عن رغبتها فى منح تأشيراتها لعدد كبير من الطلاب والسياح الإيرانيين. وأن تقوم بفتح عدد من المكاتب القنصلية المطلوبة لتلقى طلبات هؤلاء الطلاب والسائحين للحصول على تأشيرة الدخول الى أراضيها للسياحة أو الدراسة.

فى نفس الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع نظام إيران فى مباحثات مباشرة يجب عليها أيضا أن تسعى للتعامل مع الشعب الإيرانى بشكل مباشر. أننا يجب أن نعبر بوضوح وصدق عن إعجابنا وإجلالنا لثقافة إيران وتاريخها العظيم وأن نبدى احتراماً للشعب الإيرانى ونظهر رغبتنا الواقعية والحقيقية فى أن تكون لنا علاقات ثنائية مزدهرة ومفيدة لكلا الجانبين.

وللوصول إلى هذه المباحثات المباشرة على حكومة بوش أن توضح الخطوط الأساسية فى هذا المشروع وهذا الطرح وأن تثبت بوضوح أن هذا النوع من التعامل سوف ينصب على المدى البعيد فى إتجاه صالح الشعب الإيرانى وفى مصلحته العامة، لأن هذا المشروع سوف يؤدى بالطبع إلى تسارع عمليات التمية والتقدم والنمو الاقتصادى والاستثمارات الخارجية والأجنبية، وكذلك إلى تفعيل استخدام منجزات العلوم الحديثة والتطبيقات التكنولوجية على المدى البعيد سواء داخل إيران أو خارجها، وسوف يؤدى كذلك إلى إنهاء العزلة الدولية التى تعانى منها إيران فى نفس الوقت فإنه يجب على الدبلوماسية الأمريكية العامة أن تؤكد على أهمية هذا الاتفاق ومزاياه التى سيوفرها لأمن المنطقة والاستقرار فيها والسلام على أراضيها، وبنفس النسبة فيما يتعلق بالأخطار التى ستنجم عن متابعة إيران لطريقها فى الحصول على السلاح النووى. والغريب فى هذا الأمر أنه لم تبذل حتى الآن سوى جهود قليلة للغاية لإطلاع الشعب الإيرانى على الأخطار العملية والجيوبوليتيكية التى من الممكن أن تنشأ عن هذا البرنامج النووى وكذلك مدى فداحة التكاليف الاقتصادية والأموال الحقيقية التى يحتاجها مثل هذا البرنامج.

فعلى الرغم من أن روسيا تقدم مساعداتها الآن فالإيرانيين يدعون أن الفضيحة الأخيرة فى البرامج السرية كانت متعلقة بالمعدات والأجهزة المستعملة التى تم شراؤها من السوق السوداء وكان يتم إعادة تركيبها أحيانا بمساعدة المهندسين الروس الذين عملوا لصالح روسيا فى السابق. وبالإضافة إلى هذا فإنه ليس من الضرورى إنشاء برنامج ومشروع نووى لتوليد الكهرباء والطاقة فهو يبلغ مصادر مالية كبيرة يمكن إنفاقها بطريقة بناءة وأكثر إفادة على تحديث البنية الأساسية الاقتصادية فى إيران. وفضلاً عن هذا فإن من الخطأ أن نعتقد أن البرنامج النووى سوف يمنح الشعب الإيرانى كثيرا من الأمانى التى يتطلع لتحقيقها والوصول إليها.

ففى مقابل الطلب الإيرانى المتزايد للتوصل إلى القدرة النووية ستبدأ أنظمة عربية سنية أخرى مثل مصر والسعودية سلسلة من الجهود والمحاولات للتوصل إلى التكنولوجيا النووية. وبناء على هذا فإن إيران على

المدى البعيد سوف تواجه بمعضلة أنها تقع فى منطقة يجاورها فيها مثل هذا العدد من الدول التى لديها أسلحة نووية وقوة نووية كبيرة، وبعض هذه الدول تفتقد بالفعل إلى الاستقرار السياسى بما يرجح أنها من المحتمل أن تخضع فى المستقبل لسلطة المتشددين والمتطرفين. فى هذه الحالة سوف تكون أنظمة أخرى، تعتبر أقل وأضعف بكثير من إيران من ناحية مساحة أراضيها وتعداد سكانها، مؤهلة لأن تكون على قدم المساواة فجأة مع إيران عن طريق الوصول إلى قوة الردع النووية، تماما مثلما حدث هذا الأمر مع باكستان فى مواجهة الهند .

إن أمريكا عليها أن تقوم بتأييد ومساندة إنشاء منظمة أمنية اقليمية فى الشرق الأوسط تكون قادرة على ضمان الأمن وتوفيره بين دول المنطقة وذلك على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى خلال الحرب الباردة وحكومة إيران ترغب بشدة فى توفير مثل هذه الضمانات الأمنية فى المنطقة ومنها إعلان صريح بعدم الاعتداء عليها من جانب الحكومة الأمريكية.

وفى حالة تحقق مثل هذا الأمر تحت ظروف متعددة الجوانب فإن هذه الضمانات الأمنية يمكن أن تكون جانبا ضمن إطار لميثاق قانون عام وشامل يتم فيه كذلك التأكيد على قضايا حقوق الإنسان. ويكون من هذه الناحية شبيها بمعاصرة هلسنكى التى أبرمت فى السبعينيات من القرن الماضى والتى سمحت فيها بان تسير المباحثات فى اتجاهات متوازية ومترافقة بحيث تبحث المسائل الأمنية فى المجموعة الأولى بينما يتم بحث المسائل والقضايا المتعلقة بصفوف الإنسان فى المجموعة الثالثة.

المهم فى ذلك أن تكون هذه المنظمة الدولية الجديدة متمتعة بكيانها القانونى والرسمى الدولى، وأن يكون لديها آلياتها لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان فى الدول الأعضاء والالتزامات الواجبة على هذه الدول تجاه بعضها البعض، مثلما حدث قبل ثلاثين عاماً فى معاهدة هلسنكى. والجدير بالذكر أنه دون التأكيد المركز على قضايا حقوق الإنسان وحماية الآمال الديمقراطية وحلم الشعب الإيرانى بها فإن كل هذه الامتيازات وكل هذا التشجيع سوف لا يصل إلى علم الشعب الإيرانى.

إما حماقة عجيبة أو تصور محدود:

هذه المقترحات السياسية لم تطرح بشكل دقيق فى المباحثات والمناقشات والجدل القائم بين قطبى السياسة فى واشنطن فيما يتعلق بإيران. فهم لتبسيط الموضوع يذهبون فى إثر مباحثات مع النظام الإيرانى حول مسألة تخصيب اليورانيوم، بينما يتهربون بوعى من باقى المسائل والقضايا مثل ديمقراطية حقوق الإنسان والإرهاب. إن الكثيرين فى هذا المعسكر يتصورون أن المباحثات الثنائية بين أمريكا وإيران يمكن أن تؤدى إلى التصالح بينهما من جديد وإقرار علاقات ثابتة بين الطرفين. أما مؤيدى تغيير النظام الإيرانى فهم ليسوا على رغبة فى إقامة علاقة مع نظام طهران على أى وجه من الوجوه بل إنهم بدلاً من ذلك يؤيدون استخدام القوة لإسقاط نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

حتى أن الكثيرين من أتباع هذا المعسكر يتصورون أن استخدام القوة العسكرية ضد إيران سوف يسارع من إسقاط الحكومة الدينية التى يتربع على قمتها علماء الدين.

ورؤيتنا فى هذا الطرح وهذا المشروع المقترح تأتى فى منطقة وسطى بين معسكرين، معسكر يضم أولئك الذين يعملون على الحفاظ على الوضع القائم واستمراره، والمعسكر الآخر يضم أولئك الراغبين فى التغيير. ونحن إذ ننحاز فى رؤيتنا بشكل كامل إلى رغبة المعسكر الأخير إلا أن مرشدنا ودليلنا للترويج لمثل هذا التغيير والتدرج به إلى المماثلة ليس هو القيام بهجوم عسكرى على إيران، وليس حتى فرض مقاطعة أو عقوبات عليها، بل بدلاً من ذلك هو التعامل الكامل مع النظام الإيرانى والاتصال المباشر مع المجتمع الإيرانى، وهذا هو الذى سيسهل فى النهاية عملية التحول الديمقراطى. وقد تم التخطيط لهذا النهج على أساس ثلاث فرضيات:

الأولى: أن تحول إيران إلى الديمقراطية سوف يجعلها تتابع سياستها الأمنية القومية والخارجية بشكل مختلف تماماً عما يفعله النظام الحالى فى إيران، لتكون سياستها نافعة أو على أقل تقدير لن تعمل على إلحاق أضرار جسيمة بأمريكا وحلفائها أو حتى بالشعب الإيرانى فى النهاية.

الثانية: أن أبعاد تحول إيران إلى الديمقراطية هى أعظم وأكبر من أن تكون افتراضات أو فرضيات يفترضها العامة أو أن تفترض بشكل عام دون تخصيص أو متابعة جادة.

الفرضية الثالثة: أن التعامل البناء مع إيران سوف يكون دافعاً للتقدم صوب تحقيق أهداف كثيرة ومنها نزع السلاح النووى والتحول إلى الديمقراطية.

يرى البعض أنه حتى لو تحولت إيران إلى الديمقراطية الكاملة فسوف يعتمل فى رأسها كذلك

هوس امتلاك السلاح النووى. فالآمال والأحلام الإيرانية للتوصل إلى امتلاك السلاح النووى كانت موجودة قبل قيام الجمهورية الإسلامية، حيث تعود عمليات التمية فى مجال التكنولوجيا النووية الإيرانية إلى عهد الشاه الذى كان حليفاً لأمريكا خلال السبعينيات. فما الذى يرجح بأن يكون نظام ديمقراطى يحتمل قيامه فى إيران أقل تهديداً لأمريكا وحلفائها عن النظام القائم حالياً فيها.

لا شك أنه لا يمكن بالقطع توقع السياسة الخارجية والسياسة الأمنية التى سيتبعها نظام ديمقراطى فى إيران بشكل حاسم. ومع هذا فهناك نماذج وحالات أخرى كانت فيها عملية التحول إلى الديمقراطية سبباً لإنهاء برامج التسليح النووى، حدث هذا فى دول مثل البرازيل وأوكرانيا وجنوب أفريقيا. وتاريخ علاقات إيران مع الغرب يقدم سبب للتفاؤل بإمكانية حدوث اختلاف أساسى وجذرى فى مجال الأمن الإقليمى بالمنطقة.

إن قادة إيران لا يدفعهم للمضى فى تحقيق هدفهم للتوصل إلى السلاح النووى إلا حرصهم على التمكن من منع أى هجوم على إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وتأكيد إيران على "حقها المشروع" فى الحصول على التكنولوجيا النووية تحت مسمى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى هو إدعاء لا يستند إلى أرض الواقع ولا يرقى إلى أى شئ من الحقيقة.

وفى نفس الوقت يوجد لدى إيران رغبة أكيدة للوصول إلى المكانة التى ستتحقق لها من كونها إحدى الدول الأعضاء فى النادى النووى العالمى، وكذلك الرغبة فى أن تتحول إلى قوة مسيطرة فى الخليج. هذه الدوافع سوف يتم التأكيد عليها إلى حد ما فى حالة ما إذا تحولت إيران بشكل كامل إلى نظام ديمقراطى، لكن وجود نظام ديمقراطى فى إيران سوف يجعلها بمنأى عن التعرض لتهديد بالهجوم سواء من جانب أمريكا أو من جانب إسرائيل بل ويمكن حتى أن يتحالف معهما، وبالإضافة إلى هذا فإن إيران بعد تحولها إلى الديمقراطية سوف تصبح دولة أكثر مسئولية وعقلانية. وقبل أن تطالب بالهيمنة على المنطقة عن طريق السلاح النووى سوف تسعى إلى تحقيق التوافق الاقتصادى والاجتماعى مع الغرب لتندرج فى النهاية ضمن المجتمع الدولى.

تحول إيران إلى الديمقراطية الكاملة:

خلال الأعوام الماضية استطاع المتشددون فى إيران سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق أى سبل أخرى أن يدعموا سلطتهم ونفوذهم على المصادر الأساسية لمؤسسات القوة والسلطة فى إيران، وقد منحت الزيادة الفجائية فى أسعار البترول والغاز الفرصة العظيمة للنظام الإيرانى حتى يتمكن من التغلب على التحديات المحلية. كما أن جميع الأعداء الخارجيين للنظام أصبحوا اليوم فى حالة أضعف عن السنوات السابقة. على الأقل فى مسألة التعامل مع هذا النظام. وحيث تم إسقاط صدام حسين ونظام طالبان بجهود أمريكية فإن عدوين لدودين لإيران قد لاشيا تماماً. كما أن إيران من ناحية بنيتها الأساسية ووضع الدخل القومى والعام فإن متوسط هذا الدخل ومستوى التعليم العالى والثقافة والهوية القومية والإعلام القوى نسبياً وهويتها التى تعود جذورها إلى خمسة آلاف سنة، كل هذا يحمل دلائل تشير بقوة إلى إمكانية تحول إيران إلى الديمقراطية بشكل كامل.

إن أمريكا يمكنها أن تستمر فى إهدار وقتها الثمين فى متابعة سياسة محدودة للتأكيد على التهديد الذى يمثله البرنامج النووى الإيرانى. وبدلاً من المبادرات والتغييرات التكتيكية والاقتراحات المتغيرة دوماً فإن الولايات المتحدة فى حاجة إلى قبول نظرية سياسية أساسية ومختلفة عما تتبعه حاليا بحيث تسمح هذه النظرية ونهجها السياسى للدبلوماسيين الأمريكيين بمتابعة مسألة السيطرة على التسلح ووقفة ومسألة التحول إلى الديمقراطية فى وقت واحد. والنظرية والنهج الذى وضعناه هنا يوجه بالفعل ضربة قوية لرجال الدين فى إيران فى لعبتهم التى يمارسونها الآن.

لماذا التعامل مع إيران وليس عزلها؟

بالنسبة للكثيرين من مؤيدى مسألة تغيير النظام الذين يعيشون خارج إيران فإن أى رد فعل من جانبهم تجاه الحكومة الدينية سوف يسفر عن نتائج سلبية وعكسية تماماً. وعلى الرغم من أن رغبتهم الشديدة فى رفض التعامل مع النظام يمكن تفهمها وفهم دوافعها إلا أن هذا الأمر أى تعاملهم مع النظام يعتبر تكتيكاً وليس أمراً ثابتاً يمكن الخوف منه. إن المعارضين لتحسين العلاقة مع النظام الإيرانى يؤكدون على أن أى نوع من الاتصال المباشر أو العلاقة القريبة من النظام الإيرانى والحكومة الإيرانية سوف يكون سبباً فى إضفاء المشروعية على هذا النظام وصموده لفترة أطول، وسوف تكون بمثابة حياته للديمقراطيين الإيرانية وضرباً لآمالهم وطموحاتهم، وهذا فى حد ذاته قلق مشروع.

إن سياسة الوفاق التى استمرت بين أمريكا والاتحاد

السوفيتى طوال فترة السبعينيات تسببت فى إحداث قلق وتوتر لفترة طويلة للاتحاد السوفيتى. هذا على الرغم من أن الزيادة الكبيرة التى حدثت فى نفس الفترة فى أسعار البترول قد صارت دليلاً مباشراً على استفادة النظام من هذه السياسة. كما أن العلاقات الدبلوماسية الواضحة والصريحة مع جمهورية الصين الشعبية خلال العقود الثلاثة الماضية لم تترك أثرها الحقيقى حتى الآن على مسألة تلاشى سيطرة الحزب الشيوعى فى الصين. ومن ناقلة القول أن نشير إلى أن أمريكا قامت بالحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية متحيرة مع كثير من الديكتاتوريات فى العالم دون القيام بضغوط لتغيير أنظمتها الحاكمة. وترحيب حكومة بوش ومباركتها لـ (دبلوماسية التغيير) فيما يتعلق بحالة مصر أصبح سبباً لاتخاذ بعض الخطوات الصغيرة فى هذا الخصوص للتحول نحو الديمقراطية.

إن تطبيع العلاقات بين إيران وأمريكا وإلحاق إيران وضمها الآن بشكل أعمق فى الاقتصاد العالمى سوف يختلف تماماً عن أى فترة تاريخية مشابهة. فالاقتصاد الإيرانى الحالى تختلف بنيته بشكل واضح مع اقتصاديات الصين والاتحاد السوفيتى. فهذا الاقتصاد يوجد فيه الآن أسواق للملكية الخاصة وأسواق مفتوحة وكذلك توجد به طبقة متوسطة فى العمليات الاستثمارية، وله خبرة طويلة فى التجارة والتعامل مع الغرب، ويمكن أن يصل إلى مرحلة الاستقرار بشكل جيد. ويستطيع رجال الأعمال الأمريكيون وكبرى الشركات الأمريكية أن تعثر لها على شركاء كثيرين ووكلاء تجاريين أقوياء فى القطاع الخاص الإيرانى.

وعلى الرغم من التوتر الشديد الموجود بين الحكومتين، الإيرانية والأمريكية فإنه لا يزال هناك مخزون عظيم من رغبة الشعب الإيرانى فى التقارب مع أمريكا. وسفر المواطنين والتجار الإيرانيين إلى أمريكا وتبادل السلع والبضائع الأمريكية سوف يترك أثراً كبيراً على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع الإيرانى.

هذا فضلاً عن أن المجتمع الإيرانى - الأمريكى الأكبر يؤيد الديمقراطية والذين ينتمون إلى هذا المجتمع الذى يجمع بين الشعبين يمكنهم يلعبوا دوراً فعالاً وقوياً فى تدعيم وتقوية مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية لكى تقوم كل هذه القطاعات الواحد بعد الآخر بتقديم المساعدة لتحويل المجتمع الإيرانى إلى الديمقراطية وتحويل إيران إلى المجتمع المدنى.

ولابد أن يكون الطرف فى المباحثات الأساسية والحوار الرئيسى من جانب إيران هو الزعيم المرشد بشخصه وليس نوابه أو ممثلين عنه ولا حتى أحمدى نجاد. وعندما تبدأ المباحثات وتستمر على الدبلوماسيين الأمريكيين أن يصرحوا فى شفافية ووضوح وبشكل متكرر أنهم لا يغضوا الطرف عن قلقهم إزاء قضية حقوق الإنسان فى إيران ولا يتخلوا عنها فى مقابل الوصول إلى اتفاق فى مسألة وقف التسلح النووى. بل عليهم بدلاً من ذلك أن يؤكدوا على كلا الموضوعين فى وقت واحد وفى تزامن مستمر. وإذا أصبحت المباحثات مؤثرة وفعالة فى النهاية وسمح لأمريكا بتأسيس سفارة لها فى طهران فيجب على المسئولين فى وزارة الخارجية أن يرفضوا أى محاولة من جانب الحكومة الإيرانية لمنعهم من التعامل مع شعب إيران. فرجال الدين الإيرانيون فى حاجة لأن يعرفوا أنهم طبقاً للعلاقات الدبلوماسية الرسمية فإنهم سوف يكونون ملزمين بواجبات وتعهدات مسلم بها فى التعامل الدبلوماسى ومنها التبادل الحر والمتساوى لزيارات وأسفار المواطنين الإيرانيين والأمريكيين. وعلى الدبلوماسيين الأمريكيين فى تعاملهم مع نظرائهم الإيرانيين أن يعملوا على تسجيل المنظمات الأهلية الأمريكية فى إيران والسماح لهذه المنظمات بممارسة نشاطها هناك وهذه المسألة يجب أن تكون فى قائمة الأولويات فى هذا التعامل.

وهذا التعامل لن يكون نوعاً جديداً فى العلاقات الدبلوماسية مع إيران والتوافق والتصالح مع رجال الدين والفقهاء السياسيين بل إنه يعد خطوة فى اتجاه الانفتاح على الليبرالية وفى النهاية تحقيق التحول الكامل إلى الديمقراطية فى إيران.



الكويت: حجر الزاوية فى سياسة أمريكا فى الخليج (٢/١)

Kuwait: keystone of u.s gulf policy, the Washington institute for near east policy, November 2007

إعداد: سمير زكى البسيونى
باحث فى العلوم السياسية

مقدمة :

فى ربيع عام ٢٠٠٧ تم توجيه سؤال لأحد وزراء الدول الخليجية الصغيرة أثناء زيارته لواشنطن، وكان السؤال هو "كيف نجحت بلدان المنطقة في أن تبقى هادئة، ومنعزلة عن كل المشكلات الكبيرة فى العراق، والعاصفة الوشيكة على إيران؟" . وكانت إجابة الوزير شاعرية على نحو غير متوقع. حيث أجاب بقوله: "تأملوا بجعة تنزلق بسلاسة فى بركة. تبدو عليها مظاهر الهدوء والسكينة، لكن تحت السطح، فإن البجعة فى الواقع تسير بأقصى سرعة لها حتى تستطيع الحفاظ على السير فى مسارها الصحيح".

من الواضح أن كل التلميحات فى السؤال السابق كانت تتعلق بدولة الكويت فبالرغم من كل الاعتبارات والخصوصية التى تحظى بها الكويت بالنسبة للعراق وإيران وما يحيط بهما من مشكلات رغم كل هذا فإن معظم التحليلات الراهنة تركز على قضايا صغيرة وهامشية بالنسبة للكويت، مثل التحركات الفعلية والمحتملة للاجئين والإرهابيين والمتمردين، أو حتى جيوش الغزو الداخلة إلى العراق والخارجة منه وأهملت على الجانب الآخر قضايا مهمة مثل تأثير ما يحدث فى العراق وإيران على الكويت وأمنها التى تعد احدى أكثر الدول الخليجية أهمية نظراً لموقعها الجغرافى وامتلاكها لاحتياطات هائلة من نفط الخليج (الفارسى)، كل هذه الاسباب وغيرها يجعل من الكويت حجر الأساس لأى مفهوم واقعى للأمن الإقليمى.

فى كلمات لأحد المعلقين الصحفيين السعوديين البارزين فى ابريل عام ٢٠٠٧ يقول "الكويت رصيف يمكن لأى واحد أن يرى من خلاله احتراق نخيل العراق والمفاعلات النووية الإيرانية التى أوشكت أن تحترق، ورمال شبه الجزيرة العربية التى تعودت على مواجهة الأخطار والعودة للهدوء مرة أخرى".

فى هذا الاطار تبدو مسألة استقرار وتوازن العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية أمراً بديهياً، ولكن يبدو أن الأمر لن يكون بهذه البساطة، فالكويت بها أخوان مسلمون على قدر كبير من النشاط، وأقلية شيعية كبيرة، وحركة نسوية ذات صوت عالى، كما أنها خلال العقدين الماضيين كانت معرضة ليس فقط للعدوان العراقى ولكن أيضاً للعدوان الإيرانى والفتنة والإرهاب.

على الجانب الآخر شهد صيف عام ٢٠٠٧ سيلاً من التقارير حول صفقة الأسلحة الأمريكية والتى قدرت بحوالى ٢٠ مليار دولار للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأصغر فى مجلس التعاون الخليجى بما فيها الكويت وهو ما أعاد تركيز الانتباه على بعض القضايا الهامة حول أمن الخليج ورغم أن تفاصيل هذه الصفقة أو حجم المبيعات لكل دولة على حدة لم يعلن بعد إلا أنه من المتوقع أن لا يقل نصيب الكويت من هذه الصفقة عن عدة مليارات من الدولارات.

وفى تعليقها على هذه الصفقة أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن الهدف من هذه الصفقة هو "مساعدة قوى الاعتدال ودعم استراتيجية أوسع لمواجهة التأثيرات السلبية للقاعدة وحزب الله وسوريا وإيران"، أما وزير الخارجية الكويتى الشيخ محمد السالم الصباح فقد أكد تعليقاً على الصفقة "أن هذه الصفقة للأغراض الدفاعية تماماً دون أى استهداف للدول الأخرى".

فى الحقيقة مقارنة الكويت مع غيرها من الدول المجاورة نجد أن لها دور صغير جداً بالنسبة للعراق وإيران، فهى دولة صغيرة لا يتجاوز حجمها حجم "نيوجيرسى" الأمريكية ولكنها تضم مواطنين "٤٠ ٪ منهم دون الخامسة عشرة".

وعندما حصلت الكويت على استقلالها مباشرة من بريطانيا عام ١٩٦١ واجهت تحديات وأطماع الديكتاتور العراقى السابق عبد الكريم قاسم وبعد ثلاثون عاماً واجهت أطماع صدام حسين الذى خرج مطروداً من الكويت عن طريق القوات الدولية تحت قيادة الولايات المتحدة، واليوم الكويت تواصل استضافة آلاف الجنود الأمريكيين الذين يدعمون الكفاح والاستقرار للحكومة العراقية الجديدة.

وتعد الكويت فى نفس الوقت من أهم الدول التى توفر طرقاً آمنة للقوات الأمريكية للعراق وذلك بعكس الدول الأخرى الكبيرة مثل السعودية وتركيا التى بدأت تتراجع لأسباب سياسية داخلية، ناهيك عن أن الطريق البرى عبر الأردن الذى يرتبط بمحافظة الأنبار العراقية غير آمن، بالإضافة إلى أن سوريا وإيران لا توجد معهما علاقات ودية، ولهذا جاء فى أحد التقارير لوزراة الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٧ أن " الكويت تقدم دعما لا غنى عنه على صعيد إمكانية الوصول إلى منشآتها ومواردها وأرضها لدعم العمليات العسكرية في العراق". ويتم استخدام موانئها الرئيسة ومطاراتها بشكل مستمر من قبل القوات الأمريكية. وفي عام ٢٠٠٤ أشارت الوثيقة نفسها إلى أن الكويت "سارعت إلى إقامة قاعدة عسكرية أمريكية دائمة وجديدة إلى الجنوب من مدينة الكويت (معسكر عريفجان)، وسلمت الكويت أجزاء كبيرة من أراضيها إلى قوات التحالف في عام ٢٠٠٣ لـ "عملية حرية العراق"، معلنة هذه الأراضي منطقة عسكرية مغلقة.

القضية الرئيسية هنا ليست ماذا يمكن أن يفعل الكويت بالنسبة للعراق وإيران. ولكن المهم هو كيف يمكن منع الكويت من أن تنزلق فى هذه الاضطرابات وأعمال العنف الموجودة، فطالما أن الكويت ما زالت محمية فإنه يمكن من خلال امتلاكها لاحتياطات نفطية هائلة تأمين احتياجات الطاقة العالمية فى الفترة القادمة.

وفى هذا الاطار تخاطب هذه الدراسة عدة أسئلة رئيسية حول مستقبل الكويت، وما هى وجهة النظر فى عملية الاصلاح؟، وكيف سيتعامل النظام مع قضية التطور الديمقراطى والتحديات السكانية والإسلامية المحتملة؟، وما هو تأثير الكويت المحتمل على ما يحدث فى العراق وصعود إيران كلاعب غقليمى على الساحة؟، وما هى ملامح الحسابات الكويتية بالنسبة للبرنامج النووى الإيرانى؟

السياسة الكويتية

مثلما هو الحال فى معظم الحكومات الملكية تعتمد سياسة الكويت فى معظم الأوقات على عدة اعتبارات من أهمها عمر الحاكم وبقائه على العرش، ومدى القدرة على الاستمرار فى إدارة شئون البلاد، وقد واجهت الكويت أزمة فى بداية عام ٢٠٠٦ عندما استسلم الشيخ جابر للشيخوخة والذى حكم البلاد لمدة ثلاثة عقود، تعرض خلالها لمحاولة اغتيال إيرانية عام ١٩٨٥، وقضى خلالها ٨ أشهر فى المنفى السعودى أثناء الاحتلال العراقى للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١ ,

وقد أوضحت مسألة تعثر انتقال السلطة في الكويت مدى الانقسام والخلاف بين الاسرة الحاكمة وأوساط الرأي العام الكويتي بالرغم مما يقال عن دولة المؤسسات، وتوفر النصوص القانونية والدستورية الواضحة. من الناحية العملية لم يحدث نقل للسلطة، لأن السلطة كانت بيد الشيخ صباح الاحمد، لكن الازمة التي استمرت اياما عديدة، وكانت محل تحليل وتعليق في مختلف اجهزة الاعلام حول العالم، هزت صورة الكويت، واثرت على الاسرة الحاكمة.

فبعد أن توفي أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح (٧٧ عاما) في ١٥ يناير ٢٠٠٦ أعلن مجلس الوزراء الكويتي بموجب الدستور ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح أميرا للكويت. وأعلنت غالبية من رجال الأسرة الحاكمة في الكويت دعمها لرئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد في مساعيه لتسلم منصب الإمارة بدلا من الشيخ سعد العبد الله الذي اكد كثيرون أن مرضه الشديد يحول دون تحمله أعباء الحكم.

وبهذا الشكل تعقدت أزمة الحكم وانتقال السلطة

في الكويت بإعلان الحكومة سيرها في الخطوات الدستورية الهادفة إلى إبطال إمارة الشيخ سعد العبد الله لعدم أهليته صحيا. وأعلن مجلس الوزراء في ٢١ يناير ٢٠٠٦ أنه قرر تفعيل الاجراءات الدستورية المقررة في المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة المتعلقة بالقدرة على تولي الحكم وفقا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤. لكن مجلس الأمة وافق في ٢٢ يناير على أن يؤدي الشيخ سعد اليمين الدستورية في ٢٤ يناير. وقررت الحكومة استباق جلسة القسم بترتيب اجراء فحص أهلية الشيخ سعد صحيا لتولي الإمارة قبل ٨ ساعات ونصف من موعد الجلسة. وأنهى مجلس الأمة الصراع داخل الأسرة الحاكمة في ٢٤ يناير بتصويته بالاجماع على تنحية الأمير المريض سعد العبد الله الصباح. ووصل خطاب تنازل الشيخ سعد العبد الله عن الحكم إلى مجلس الأمة بعد ان اتخذ قرارا بتنحيته. وبعد ساعات قليلة من تصويت مجلس الأمة رشح مجلس الوزراء رئيسه صباح الأحمد الصباح لتولي الإمارة. وانتهت أزمة الحكم في الكويت في ٢٥ يناير بعد مبايعة مجلس الأمة بإجماع أعضائه الشيخ صباح الأحمد الصباح أميرا للبلاد الذي تسلم مهام منصبه رسميا في ٢٩ يناير بعد أن أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة.

جرعة الديمقراطية: البرلمان والسياسة الانتخابية:

فى الحقيقة أفرزت أحداث العامين الماضيين والتى ظهرت فى تخطى أزمة يناير ٢٠٠٦ تطورات هيكلية كبيرة ساهمت فى مسيرة التطور الديمقراطى فى الكويت فقد شهدت الكويت ظواهر جديدة لم يعرفها المجتمع الكويتى من قبل مثل ظهور الاحتجاجات الشعبية ومن أمثلتها ما حدث فى ربيع عام ٢٠٠٦ من احتجاجات على الفساد الرسمى والمطالبة بتخفيض عدد المناطق الانتخابية.

وبشكل عام، تمثل الكويت اليوم نموذج ناجح للديمقراطية العربية، بسبب التعايش الطائفي السلمي، وبسبب الشراكة مع الولايات المتحدة في هذه الأمور وأمور أخرى. فهي تتمتع بوجود برلمان منتخب وله دور مؤثر بشكل كبير في السياسة العامة. ويعد التهديد بالاستجواب لأي وزير في الحكومة، الآلية الأكثر فاعلية التي يستخدمها مجلس الأمة الكويتي في ممارسة سلطته، وغالبا ما تشمل شيوخا من الأسرة الحاكمة، ممن تثير سياساتهم وأداؤهم غضب عضو فى المجلس بطريقة خاطئة. وفي الكويت، عادة ما يقدم الوزراء استقالتهم، بدلا من مواجهة هذا النوع من الفحص والتدقيق العلني، إلى جانب احتمال التصويت بسحب الثقة.

إضافة إلى ذلك، يتمتع مجلس الأمة الكويتى بقدرته على ضم أغلبية سنية قوية إلى جانب عدد من الأعضاء الشيعة، وكتلتين كبيرتين، إحداهما إسلامية والأخرى أكثر ليبرالية، ولا يوجد في الكويت أي نوع من العنف السياسى الداخلى، كما أن الصحافة والنقاش العام وجمعيات النفع العام، بما فيها الجمعيات الدينية من الطوائف الدينية المختلفة حرة نسبيا. ويحدث كل هذا في الوقت الذي تقيم فيه الحكومة الكويتية تحالفا قويا جدا مع الولايات المتحدة، يشمل تعاونا عسكريا وتجاريا وثقافيا شاملا.

ولكن لابد هنا من لفت الانتباه إلى أنه صحيح أن التجربة الكويتية حققت بعض الإنجازات على طريق إرساء دعائم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير مساحة واسعة لممارستها عمليا، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالاقتراع الدوري المباشر، إلى غير ذلك من الإنجازات التي هى موضع تقدير من مختلف القوى والتيارات السياسية بما فيها المعارضة الكويتية، ولكن هذه التجربة فى الوقت نفسه وبعد كل هذه المدة لا تزال تفصلها خطوات واسعة عن قيم ومؤسسات الحداثة السياسية، وعادة ما تتجلى هذه الحداثة المقصودة في إقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمنافسة الانتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الأشخاص وانتماءاتهم الأولية (القبلية أو الطائفية أو المذهبية)، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وبخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحماية الحريات العامة وليس فقط تقنينها، وإفساح المجال أمام الاجتهادات المختلفة والآراء المتعددة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون لا القبلية والعلاقات الشخصية والعائلية.

وأمام هذه المحددات يرى كثيرين أن هذه التجربة لم تنجح بعد فى إنجاز مهمات التحديث وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسى، كما أنها لا تزال فى نظر البعض أسيرة المجتمع التقليدى ومحكومة بقيمه وممارساته المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسى.

وتعد القبيلة أساس المجتمع الكويتي، فهي تشكل نسيجه الاجتماعي، ويمكن القول إنها تشكل أيضا معظم ملامح البرلمان وتتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها.

فى الحقيقة الديمقراطية الكويتية تعد محدودة بأى حال من الأحوال وتشترك فى كثير من السلبيات مع

الديمقراطيات عموماً، فالامير فى الكويت لا يتم انتخابه فى أى تصويت شعبى، ورغم هذا يمتلك سلطات أكبر من أى سلطات منتخبة، كما أن الأمير لا يتم انتقاده بشكل مباشر فى وسائل الاعلام، أما استطلاعات الرأى والاستجوابات التى تتم فى البرلمان والتى تنشر بحرية كبيرة فى الكويت يوجه إليها تعليمات بالامتناع عن توجيه أى سؤال حول شخصية الأمير أو اى شئ متعلق به. ومن أمثلة هذ ما حدث فى اغسطس ٢٠٠٧ حيث تم اعتقال أحد الصحفيين الكويتيين بتهمة إهانة الأمير على الانترنت، كما تم إيقاف أحد زملائه أيضاً لنفس السبب، وقد تم إطلاق سراحهم بعد شن حملة من جانب بعض الشباب وأجهزة الفعلام ومؤسسات المجتمع المدنى وصفت بأنها بمثابة "انتصار للكويت الدستورية ... والشباب الواعد".

الأمر الاكثر اهمية هو أن أربعة من بين كل خمسة أفراد بالغين فى الكويت يعتبروا ضيوف ولا يتمتعون بحقوق المواطنة، ففى الكويت تبلغ نسبة من لهم حق التصويت من السكان المقيمين ١٥ ٪، كما أن افراد الامن والقوات المسلحة والشرطة غير مؤهلين للتصويت، ويلاحظ ايضاً أن البرلمان الكويتى يسيطر عليه التيار الإسلامى والعناصر العشائرية.

يعد الإسلاميون أصحاب أكبر حضور في مجلس الأمة، لكنهم رغم هذا متوازنين من قبل الآخرين. كما أن الطبيعة الشعبية والمنطلقة نسبيا للنقاش السياسى فى المجتمع الكويتى ككل تقيدهم. ونتيجة لذلك فقد رضي هؤلاء بالمبادرات التدريجية. لم يضغطوا بشدة لتعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية مصدر التشريع، بدل أن تكون أحد مصادره، ومن بين النتائج التي تحققت أخيراً تحويل عطلة نهاية الأسبوع الرسمية إلى الجمعة والسبت، بدلا من الخميس والجمعة، في خطوة تم الدفاع عنها علانية بوصفها تنسجم مع أيام العطلة في بقية بلدان العالم.

ثمة حقيقة لابد من الاشارة إليها هنا وهى أن النقاشات البرلمانية والنقاشات السياسية غير الرسمية، تعكس انشغالا كاملا وقويا بالقضايا المحلية. تتعلق بالجرائم الثانوية والفساد، والنفط وعقود البناء، والتنافس الشخصى، وأسئلة عادية بشأن الآداب الإسلامية. ويتم كل هذا النشاط، وهو ما يعد مصادفة، على خلفية مجتمع وافر الثراء. وتعد الثروة النفطية للحكومة الكويتية والنفوذ الهائل الذى تمارسه على النشاط التجاري ككل، ورقتها الضمنية الأقوى.

من أجل ذلك ترى دوائر المعارضة الكويتية بصفة خاصة أن الحكومة هي صاحبة الكفة الراجحة في تحديد شكل التركيبة النيابية للمجلس وفي ضبط أدائه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الاقتصاد السياسى للكويت:

عند الحديث عن الاقتصاد الكويتى وأهم المحددات والثوابت التى تحكمه لابد من الإشارة أولاً إلى أن هذا الاقتصاد شأنه شأن معظم باقى دول الخليج يعتبر أقتصاد قائم بالأساس على الثروة النفطية ويعتمد عليه بشكل كبير.

ففي السنة المالية ٢٠٠٦، التي استحوذت فيها الإيرادات النفطية كالعادة على نسبة ٩٥ في المائة من دخل الحكومة، وصل فائض الموازنة (حتى بعد زيادة الإنفاق بنسبة ١٦ فى المائة) إلى ما يزيد على ٢٣ مليار دولار، وهو ما يساوي أكثر من ٢٣ ألف دولار لكل فى فى الكويت.

وكان الفائض التجاري للبلاد عام ٢٠٠٦ أعلى، ووصل إلى ٤٠ مليار دولار، أي ما يعادل ضعف الفائض للعام الذي سبقه. ووصلت احتياطات الحكومة من العملات الأجنبية إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار.

وفي الأشهر العشرة الأولى من آخر سنة مالية، كانت الأرقام الرسمية تقول بأن حجم التدفقات الرأسمالية الأجنبية من الكويت إلى بقية أنحاء العالم، عدا الاستحواذ على السندات المالية الحكومية والودائع الآمنة المشابهة بلغ ٤,٧ مليار دولار.

لكن الأمر الأكثر غرابة هو هذا المبلغ المتراكم فى هيئة الاستثمار الكويتية، التى أودعت منذ عام ١٩٨٢ نسبة ١٠ فى المائة سنويا من الإيرادات النفطية في "صندوق احتياطى الأجيال القادمة"، وتدير الاحتياطات العامة للدولة. وتقدر هذه الأصول وحدها اليوم بما يصل إلى ٢١٣ مليار دولار (الرقم الدقيق يعد سر من أسرار الدولة). ويمكن للمواطنين الكويتيين نظريا العيش إلى أمد غير محدد من دخل هذا الصندوق، حتى من دون ضخ أى مقدار من النفط، بمعدل كبير يتجاوز ٢٠ ألف دولار للفرد الواحد، والذى تشير التقديرات المحافظة إلى أن العائد السنوي له يصل إلى ١٠ في المائة. وهذا يعادل بالنسبة إلى أسرة من خمسة أفراد ضعف الدخل المتوسط للأسرة الأمريكية.

الأمر المهم هنا والذى نود التركيز عليه هو أن الكويت ربما تواجه أوقاتا عصيبة من جديد يوما ما، وقد يكون ذلك لأسباب اقتصادية بحتة، حتى فى ظل غياب أزمة سياسية أو أمنية. فالنفط قد لا يبقى عند معدل سعره الحالى إلى الأبد. إذ فى العام الماضى، انخفضت التقديرات غير الرسمية لاحتياطى الكويت من النفط إلى النصف، وفى مايو الماضى، ألمح وزير النفط الكويتى الشيخ على جراح الصباح "قبيل تقديم استقالته" إلى أنه لا يختلف كثيرا مع ذلك التقدير المنخفض للاحتياطيات النفطية المؤكدة، لكنه قال إن "هناك احتمالا لوجود كميات أكبر من النفط الخام".

وفي يوليو الماضى تحدثت الحكومة عن التقديرات الرسمية للاحتياطيات المؤكدة التي تزيد قليلا على ١٠٠ مليار برميل، رغم أن عددا من أعضاء البرلمان يواصلون طرح الأسئلة بشأن هذا الرقم.

ومع ذلك، وحتى فى ظل أدنى أو أسوأ التقديرات المؤكدة، يوجد فى الأرض ما يكفى من الاحتياطيات المؤكدة كى تبقى الكويت تضخ النفط بالمعدلات الحالية (٢,٢٥ مليون برميل يوميا يصدر مليونا برميل منها) على مدى الأعوام الخمسين المقبلة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة فى السنوات المقبلة. ووفقا لما يقوله أحد كبار الاقتصاديين في بنك الكويت الوطنى فإن: "النفط سيبقى قويا في الفترة المتبقية من العقد الحالي، لأن الاعتماد على النفط يزداد، لكن النمو قوى، وهذا أمر لا يدعو إلى الخوف". وإضافة إلى ذلك، فقد أعلنت شركة النفط الوطنية نهاية عام ٢٠٠٦ أول اكتشاف كبير لحقل غاز جاهز للإنتاج في المستقبل القريب وهو ما يؤكد على استمرار قدرة الاقتصاد الكويتى على الوفاء بالتزاماته النفطية فى المستقبل.

بالنسبة إلى الشعب الكويتى، تترجم هذه الحقائق، بشكل مباشر، إلى دخل مرتفع مدعوم من الحكومة، وبتصورات إيجابية لأنفسهم وللحكومة. ووفقا لاستطلاع الرأى العالمى الذي أجرته "مؤسسة بيو" التي تتمتع بقدر كبير من المصداقية منتصف العام الجارى، فإن "ما من بلد يبدو أكثر إيجابية من الكويت تجاه اقتصاده، اذ يقول تسعة من كل عشرة كويتيين تقريبا ٨٧ في المائة إنهم يرون اقتصادهم في حال جيدة".

كما أن حوالى ٨٥ فى المائة راضون عن دخلهم الأسرى، بينما تتوقع نسبة ٦٦ فى المائة أن يعيشوا حياة أفضل بعد خمس سنوات من الآن. ويعبر ٧٩ فى المائة عن رضاهم عن حكومتهم أيضا.

ورغم أنه بين الحين والآخر يخرج إلى السطح كلام بشأن الطلب إلى المواطنين بالكف عن الاعتماد كاملا على سخاء حكومتهم، لكن يبدو حتى الآن أن ذلك الخفض في النفقات يبدو بعيدا.

ومثال ذلك هذا العنوان الرئيسي الغريب الذي أوردته صحيفة "النهار" الكويتية نقلا عن وكالة أنباء "كونا" الرسمية فى عددها الصادر فى ٢ سبتمبر الماضى "المواطنون هم أغلى ثروة، وسوف يتم فرض الضرائب" وهو ما يشير إلى التلميح بضرورة عدم الاعتماد المواطنين الكويتين بشكل كلى على الحكومة.

من الواضح أن الكويت تعانى مثل باقى دول الخليج من ظاهرة الرفاه الاجتماعى ومن الواضح أيضاً أن الدولة لم تعد قادرة كما كان فى الماضى على توفير مستوى الرفاهية فى الماضى، ولهذا تفكر معظم الدول الخليجية ومنها الكويت فى فرض ضرائب على المواطنين ففى تصريحات أدلى بها أمير الكويت حول هذا الموضوع قال " ان البلد الخليجى سيضطر يوما الى فرض ضرائب على الدخل الشخصي لكنه لم يذكر جدولا زمنيا.

وقال الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في مقابلة مع صحيفة النهار "الخدمات التي تقدم الى المواطن ذات كلفة عالية جدا قد تتحملها الدولة لبعض الوقت ولكن ليس كل الوقت وسيأتي اليوم الذي تجد فيه الدولة نفسها مضطرة لفرض ضرائب".

واعتاد الكويتيون منذ زمن طويل على رعاية الدولة الكاملة لهم عن طريق اعانات اجتماعية من قروض الاسكان طويلة الاجل ومنح الزواج الى مجانية التعليم والخدمات الصحية.

وكما في دول الخليج الاخرى المنتجة للنفط عززت ايرادات الخام نظام الرفاه الاجتماعي الذي يقول كثير من الاقتصاديين باستحالة استمراره مع تفاقم الضغوط على خزائن الدول جراء نمو السكان.

على الجانب الآخر دأب النواب في مجلس الامة "البرلمان" الكويتى على القول أنهم سيرفضون فرض ضرائب على دخول المواطنين الى أن تتوقف الحكومة عن هدر الاموال العامة وتجتث الفساد. وتطمح الكويت الى تنويع اقتصادها لمحاكاة نجاح دبي والبحرين المجاورتين حيث قلصتا اعتمادهما على النفط من خلال التحول الى مراكز للمال والتجارة.

و الامر اللافت للنظر أكثر بالنظر إلى الازدهار الذي تشهده الكويت في الوقت الحالي، وتفاؤل مواطنيها على المدى المتوسط، هو أن أكثرية من المواطنين (٤٤ مقارنة بـ ٣٥ فى المائة) توقعوا أن حياة أبنائهم ستكون أسوأ لا أفضل. وكالعادة، فإن بيانات الاستطلاع تقدم تفسيرا لهذا التناقض المدهش،، لكن بعض الفرضيات تبدو جديرة بالملاحظة.

ويكمن أحد الأسباب في الجانب المقلوب من الرضا العام والسخاء الحكومى، فى أن مسألة تأسيس وتظيم وإدارة الشركات وأخلاق العمل في الكويت ضعيفة. ومع أن هناك استثناءات فردية، فالحقيقة المرة هى أن نسبة ٨٨ في المائة من الكويتيين في قوة العمل موظفون في القطاع العام.

أما العمال فى القطاع الخاص الأكثر إنتاجية، فأغلبيتهم الساحقة من الوافدين. ووفقا للأرقام الرسمية، بلغ عدد المواطنين فى القطاع الخاص في عام ٢٠٠٦، واحدا وأربعين ألفا، اذ يمثل هذا الرقم زيادة كبيرة (مشكوك فيها على الصعيد الإحصائي) بواقع ١٠ آلاف عن العام الذى سبقه.

وفى دراسة أجراها اخيرا باحث كويتى، انتهت إلى

أن "الوافدين والمديرات خصوصا، أظهروا التزاما كبيرا بقيم العمل والإخلاص".

والقضية الأخرى هى الفساد، فمع أن هذه المشكلة دائمة، ازدادت الفرص في الآونة الأخيرة، بسبب حجم العقود مع الجيش الأمريكى والأعمال التجارية الرسمية الأخرى مع العراق، والتى يقال إن إجماليها وصل إلى ١٦ مليار دولار مرت عبر الكويت في السنوات الأربع الماضية.

وفى أوساط العرب في الكويت نسبة ضئيلة بشكل مدهش (٢٨ في المئة) يقولون إن الفساد يمثل "مشكلة كبيرة جدا" في البلاد واعترف ١٥ فى المائة فقط من العرب في الكويت بأنهم قدموا "هدية" لمسئول في العام الفائت، بينما كانت النتائج المقارنة فى مصر أعلى ٥٠ فى المائة، وفى الأردن ٣٨ فى المائة وفي لبنان ٥٤ في المائة وفي المغرب ٣٦ فى المائة.

وقد وصفت إحدى المجلات الاقتصادية الأسبوعية البارزة الوضع بالقول: "الفساد ليس منتشرا في الكويت أكثر من أي بلد آخر في الخليج"، ففى أحدث تقرير لها صنفت منظمة الشفافية الدولية، الكويت في المرتبة ٤٥ في قائمة الفساد السنوية التي تصدرها، أي أن الكويت أفضل حالا من السعودية والمغرب ومصر، لكنها فى القائمة خلف الإمارات والبحرين وتونس.

ومهما يكن الأمر، فإن الرضا الذاتى أو الفساد لا يمكن أن يفسرا عدم قدرة الكويت الظاهرية على إنفاق فائضها المالى الضخم على التحسينات الضرورية الملحة فى بنيتها الأساسية فى الداخل. فالطاقة الإنتاجية فى قطاعات الكهرباء والماء والنقل ماتزال ضعيفة، ومع ذلك فإن المشروعات الإنشائية ذات الصلة تبقى على الورق لسنوات.

وعلى سبيل المثال فإن الموافقة من حيث المبدأ جرت على إنشاء جسر الصبية، الممتد من ميناء الشويخ، قبل خمسة أعوام، هذا الجسر الذي يتكلف مليارى دولار وينبغى أن يخفف الازدحام المرورى عن الطريق والميناء، وعن الكويت العاصمة، لن يتم استدراج عروض إنشائه إلا العام المقبل. والأمر نفسه حدث مع مصفاة الزور التي تم التخطيط لبنائها، والتي كانت ستساعد البلاد فى التأقلم مع النقص المتوقع في إمدادات الكهرباء. المشروع لايزال في مرحلة التخطيط، بينما تضاعفت التكلفة المتوقعة أكثر من مرتين على مدى السنوات السبع الماضية من ستة مليارات إلى ما بين ١٤ و١٥ مليار دولار.

أما مشروع التطوير السياحى والتجاري لجزيرتي فيلكا وبوبيان، ورغم كونه مشروعا يتعلق بالوجاهة لكنه مهم من الناحيتين الرمزية والاجتماعية، فلايزال متعثرا في مرحلة التصميم، بينما يتجادل الوزراء والساسة والبلدية والمستثمرون من القطاع الخاص بشأن التفاصيل.

وفى كل الأمثلة السابقة، تلقى المعوقات البيروقراطية والسياسية بظلالها بقدر ما تلقى أى مخاوف فنية اقتصادية أو بيئية يعبر عنها أى من الذين لهم يد أو نصيب فى هذه الصفقات. ورغم التغييرات المتكررة فى الأشخاص لم يحدث أى تقدم على مستوى التنسيق أو التنظيم. ومن أمثلة التضارب الموجود فى النظام الإدارى فى الكويت ما حدث فى عام ٢٠٠٣ حيث تم دمج وزارة الكهرباء والماء مع وزارة النفط، ليعاد فصلهما من جديد بداية العام ٢٠٠٧، وفى الأعوام الستة عشر التي أعقبت تحرير الكويت من العراق، تعاقب على وزارة النفط ثمانية وزراء. واستغرق كل منهم ستة أشهر ليطلع على كل ما فى الوزارة من أمورهو ما يعنى أن أى من هؤلاء الوزراء لم يتمكن من القيام بواجباته تجاه تطوير العمل بقطاع النفط.

وبصفة عامة لا يمكن للكويت في ظل هذه الظروف أن تتنافس مع قدرات دبى وتنوعها مثلا، بعيدا من الاعتماد على النفط، أو حتى مع دولة مثل البحرين، فهذه الدول بدأت تخطو خطوات تحاول من خلالها الابتعاد عن فكرة الاعتماد الكلى على النفط كمصدر أساسى لاقتصادها لتجنب الآثار السلبية لذلك.

والدليل على أن الكويت لا يمكنها منافسة هذه الدول فى الوقت الحاضر هو تلك المقارنة الموجودة في احدى المجلات الاقتصادية البارزة فى المنطقة والتى تقول بأن الكويت لاتزال تحتل مكانة بارزة بين كل الدول العربية على صعيد التنمية البشرية، ومع ذلك، فإن أداء الكويت تراجع بصورة كبيرة فى الآونة الأخيرة، إذا ما وضعنا بعين الاعتبار إمكاناتها الهائلة والخطوات الكبيرة إلى الأمام التى حققتها الدول الأخرى.

في الواقع يبدو كثير من الكويتيين مرتاحين إزاء هذا الوضع. وربما يفضلون مزيجهم المعتدل من الثراء المعتمد على النفط والبيئة الاجتماعية التقليدية، أي في منزلة وسط بين الظهران ودبى. فإذا ما رغبوا في الهروب، يمكنهم اللجوء للأخيرة ومن ثم يعودون إلى بلدهم، إلى صورة أكثر رزانة وألفة.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية في شهر آبان ١٣٨٦هـ.ش. الموافق أكتوبر/نوفمبر ٢٠٠٧م

ركزت افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر آبان ١٣٨٦هـ.ش. الموافق أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٧م، على موضوعين أساسيين، أولهما السياسة الاقتصادية للحكومة، وثانيهما تطورات الملف النووى الإيرانى فى الداخل والخارج.

فيما يتعلق بالموضوع الأول، اتخذت الصحف صفين منفصلين، حيث احتشدت الصحف ذات التوجه الأصولي، وخاصة كيهان وجمهورى اسلامى خلف سياسة الحكومة الاقتصادية، تدعمها وتبررها وتشيد بخطواتها، بينما احتشدت الصحف ذات التوجه الإصلاحى وهى كثيرة، مثل اطلاعات، الشمس(آفتاب)، التضامن(همبستكي)، الاعتماد الوطني(روزنا)، الربيع (نوروز) فى صف مضاد، تنتقد سياسة الحكومة بشكل مكثف. ولاشك أن هذا الاحتشاد جاء نتيجة الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى الإسلامى القادم، حيث أكد الإصلاحيون على ضرورة تحقيق المعادلة فى توجهات هذا المجلس، وعدم تركه مواليا للحكومة، منفذا لمشروعاتها.

دار النقاش بين الصحف ذات التوجه الأصولي، والصحف ذات التوجه الإصلاحى حول أصول التنمية، ووجهت الصحف ذات التوجه الإصلاحى انتقادات إلى عملية التنمية فى أمرين أساسيين هما: الأول: أن التخصص فى تنفيذ مشروعات التنمية كان يعوق تحقيق العدالة الاجتماعية، مما ينعكس سلبا على القول بأن العدالة لا تتحقق إلا من خلال التنمية الاقتصادية وليس من خلال الفقر. ثانيا: أن أسلوب التنمية الأفقية حقق سرابا خادعا وليس إنجازا حقيقيا، وأن التوسعة هى الأفضل للوصول إلى عمق التنمية وتحقيق العدالة. فى حين تبلورت الأفكار الموجهة للإصلاح فى عهد خاتمي، فى ضرورة قيادة الإصلاح الاقتصادى من خلال الإصلاح السياسي، لأن الإصلاح السياسى يوفر الآليات الصحيحة المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، سواء ما يتعلق بالسياسة الداخلية مثل محاربة الفساد، أو ما تتعلق بالسياسة الخارجية مثل إزالة التوتر. كما أكدت أن الحكومة الراغبة فى التنمية لاينبغى أن تكون مثل جهاز الإطفاء، كلما وجدت حريقا فى مكان تسعى إلى إطفائه، وإنما ينبغى عليها أن تضع وعاء، وتجرى فيه ما هو خير وصلاح للمجتمع، وأن تبين عن يقظتها تجاه المخالفات وتحقيق الوعود.

فى حين ركزت الصحف ذات التوجه الأصولى على أن الرؤية العشرينية القادمة قد أوضحت ضرورة الحركة على البعد الثقافى والتنموى معا، لكن أزمة العلاقة بين الثقافة والتنمية لاتزال قائمة، وتقوم الحكومة وسياساتها الاقتصادية على حلها، وأن مصلحة النظام تقضى بدراسة هذه الإشكالية، على أنه لا يمكن تحقيق خطط التنمية دون الأخذ بنظر الاعتبار الجانب الثقافى من المجتمع. وإذا لم يكن النشاط الاقتصادى منسجما مع ثقافة المجتمع فسوف يؤدى ذلك إلى ظهور استياء اجتماعى عام. وتبرر الصحف ذات التوجه الأصولى سياسات الحكومة بأن نجاح عملية التنمية فى إيران تتوقف على تقوية الدافع الدينى فيها، وهذا الدافع (الديني) يتعرّض اليوم لضغوط من جانبين: الأول من دعاة التنمية وفق النموذج الغربي. الثانى من الغزو الثقافى الهائل الخارجي. وآثار هذه الضغوط مشهودة بوضوح، وهى بالحسابات المادية كان ينبغى أن تقضى على الثقافة الدينية فى إيران. وأن الأمل فى مستقبل

واعد لإيران يتوقف على قدرتها فى صيانة ثقافتها الدينية لا فى الظواهر بل فى وجدان الشعب، عندئذ يستشعر الإنسان الايرانى بعزّته الإسلامية والوطنية، وهذه العزّة هى المعوّل عليها وحدها لتحقيق تنمية حقيقية فى المجتمع.

وقد قامت الصحف ذات التوجه الأصولى بنقد سياسة خاتمى الاقتصادية مؤكدة عدم اهتمام حكومة خاتمى بالاقتصاد، وانشغالها بالإصلاح السياسي، وأن السياسة الاقتصادية لحكومة خاتمى لم تعط النتائج الكاملة حتى الآن. كما أكدت آن الرئيس أحمدى نجاد قد فتح باب النقد كوسيلة لدعم المنظور الثقافى للتنمية، بل إنه وضع جوائز للنقد البناء، مما سمح بمناقشة برامج الحكومة وانتقاد سياساتها بالحماس المطلوب.

وأبرزت الصحف ذات التوجه الإصلاحى اعتقادها أن عدم استقرار الحكومة على خطة ثابتة لإصلاح الاقتصاد، وبرمجة الخصخصة والسيطرة على السيولة النقدية بالعملة المحلية، يفسد حركة الإصلاح ويضعف موقفها الاقتصادى.

وفى مواجهة ذلك أكدت الصحف ذات التوجه الأصولى أن الحكومة قد استبدلت شعار التنمية والتقدم بشعار الإصلاح والتعمير، وأعطت أولويات لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، زيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، إذابة الفوارق بين الطبقات، بسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، كما رتبت أولويات الاستثمار وتفضيل الوطنى ثم الإيرانيين فى الخارج ثم الأجنبي، مع إزالة كل عوائق الاستثمار.

أما الموضوع الثانى الذى شغل اهتمامات الصحف، وهو موضوع الملف النووى الإيراني، فقد توزعت هذه الاهتمامات بين الخوف والرجاء، فرغم أن حقيقة اللعبة الإيرانية التى تقف عند ثوابت ينحنى لها كبار القادة فى كلا المعسكرين الأصولى والإصلاحي، ويكون تحديد مواقعهم أمرا ينصاعون له أمام المصلحة العليا للنظام، تجعل تثبيت حق إيران فى الاستفادة السلمية من الطاقة النووية أمرا هاما وأساسيا، فبهذه التقنية يتيسر لإيران تحقيق تقدم هائل على المستوى الاقتصادى والسياسى والأمنى أيضا، إلا أن الصحف ذات التوجه الإصلاحى وقفت تبدى خوفها من تداعيات السياسة الحاد للحكومة فى مفاوضاتها حول الملف النووي، وقد طرحت الصحف ذات التوجه الإصلاحى سؤالا هو: لماذا هذا التغير فى أعقاب زيارة الرئيس الروسى بوتين رمز الشرق لطهران؟ خاصة مع ما أعلن عن نجاح هذه الزيارة وتعهده بإتمام مفاعل بوشهر وتزويده بالوقود النووي، وتحديث المشروع النووى الإيرانى بتقنيات جديدة، فضلا عن المشروع الذى طرحه بوتين على الزعيم الإيراني، والذى أكد لاريجانى أنه يتعلق بحل المشكلة النووية، فى حين نفى أحمدى نجاد أن يكون بوتين قد قدم مشروعا فى هذا الصدد! وأعلن مصدر مسئول لم يذكر اسمه أن مشروع بوتين يتعلق بأمن بحر قزوين.

وأكدت الصحف ذات التوجه الأصولى إن تغيير الأدوار والسياسات السابقة، فيما يتعلق بالأساليب وفريق العمليات فى المفاوضات النووية، جعل هذا الميدان فى وضع حركة دائبة وتغيير مستمر، كما أن تغيير أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى وكبير المفاوضين حول الملف النووى يمثل دخول الحركة الإيرانية مرحلة جديدة، تختلف اختلافا كبيرا مع الظروف والمناخ العام للمرحلة السابقة، وإن تولية سعيد جليلى وهو خبير فى الشئون الأوربية والأمريكية محل على لاريجاني، وتعيين على رضا شيخ عطار نائبا لوزير الخارجية، ليس أمرا مستغربا، لأن الهدف واضح وهو تغيير الاتجاه. وكشفت هذه الصحف أنه خلال المؤتمر الصحفى والتصريحات التى أعقبت اجتماع روما بين سولانا والمفاوضين الإيرانيين قدم جليلى لسولانا اقتراحا بالتعاون مع الغرب بدلا من المواجهة، وهو ما جعل سولانا يصف المباحثات بأنها إيجابية وفعالة، معربا عن أمله فى لقاء قريب، حيث يعرض الاقتراح على الدول المعينة، متزامنا مع تقرير البرادعي، ويجيب على طهران قبل انتهاء المهلة التى حددها الغرب. وأكدت هذه الصحف ضرورة أن لا نغفل عن أن تقرير البرادعى حول المشروع النووى الإيرانى جاء واقعيا ومتوازنا، نتيجة سياسة الحكومة الإيرانية الصحيحة والشفافة، ويشير إلى اتجاه إيران غربا. خاصة عندما أعلن الرئيس أحمدى نجاد خلال مؤتمر رؤساء دول الأوبك فى الرياض أمرين هامين، أولهما أن إيران لن تستخدم النفط سلاحا ضد الولايات المتحدة، وثانيهما أن إيران تدرس بجدية تخصيب اليورانيوم فى سويسرا، باعتبارها دولة محايدة، خاصة بعد أن أعلنت سويسرا رغبتها فى الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

قضية العدد

التجارب الإيرانية فى السياسة الخارجية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فى إطار استعدادات الأحزاب الإيرانية لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي، يدور الحوار النقدى بين الأصوليين والإصلاحيين حول أفكار وتوجهات وسياسات كل منهم، مركزين على أداء كل من الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى الحالي، والمقارنة بينه وبين أداء الحكومة السابقة والمجلس السابق، والحوار مفتوح والنقد صريح، حتى فيما يتعلق بالمسائل التى تقتضى التلميح دون التصريح، والمداراة دون التجريح، مثل السياسة الخارجية الإيرانية، والتى تتضمن معالجة موضوع الملف النووى الإيرانى.

ورغم هذا الحوار القاسى لا يستطيع دارس أن ينكر أن إيران قد أصبح لها تجارب فى مضمار السياسة الخارجية تستحق التوقف عندها، ويمكن أن نتعرض لبعض النماذج الإيجابية والسلبية فى هذه التجارب من أجل المصلحة القومية العربية عموما والمصرية خصوصا. على أن هذا التوقف ينبغى أن يكون عند القضايا نزولا إلى جزئيات القضايا، وسوف يدور حديثنا هنا حول قضيتين أساسيتين، هما الملف النووى الإيراني، وقضية العراق.

يشير المراقبون لشئون إيران إلى وجود خلافات بين القيادات الإيرانية حول حل قضية الملف النووى الإيراني، والتغييرات التى أحدثها الرئيس أحمدى نجاد فى الفريق المكلف بإدارة الحوار حول الملف مع الوكالة الدولية للطاقة النووية والإتحاد الأوربى ومجلس الأمن، خاصة مع الإقتراح الروسى بشأنه والذى شبهته بعض المصادر بإعلان وقف إطلاق النار الذى تضمنه المشروع السويسري، وبعد إعلان الولايات المتحدة عن عقوبات مالية منفردة على إيران، مثل مقاطعة بنك ملى وبنك ملت وبنك صادرات، فضلا عن الشركات المتعاملة مع جيش حراس الثورة الإسلامية، وخاصة جيش القدس الذى تعتبره الولايات المتحدة داعما ومصدرا للإرهاب.

وتعتبر المصادر استقالة لاريجانى مؤشرا لاتجاه إيران إلى التشدد فيما يتعلق بالبرنامج النووي، حتى أن سولانا طلب حضور لاريجانى المباحثات بين إيران والاتحاد الأوربي، ثم أكد أن لاريجانى كان المفاوض الفعلى فى هذه المباحثات. والواقع أن لاريجانى أراد أن يفسح المجال لأحمدى نجاد لكى ينتهج أسلوبا جديدا حول الملف النووي، حيث يؤكد الرئيس الإيرانى أن الملف النووى قد انتهى من الوجهة السياسية، وأن الشعب الإيرانى لن يتفاوض حول حقوقه المشروعة فيما يتعلق بالحصول على الطاقة النووية فى الأغراض السلمية مطلقا، ولكنه مستعد فى نفس الوقت أن يجيب على أى تساؤل أو يوضح أى غموض، مبررا ذلك بأن شعوب العالم قد أقرت أن مطلب إيران شرعي، وأن من حقها الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأنه يعتقد أنه من المستبعد أن الغرب يريد أن يقوم بلعبة جديدة، وأنه يعتقد أنه ليس فى مجلس الأمن أكثر من حفنة أوراق ممزقة، ولو كانت مائة ألف صفحة فهى لا تعنى لإيران شيئا، ولا تؤثر فى دوائرها السياسية، ولا فى اتخاذ القرار، وكان للشفافية التى انتهجها أحمدى نجاد فى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكشف بعض الأوراق الإيرانية فى هذا المشروع، أثره فى التقرير الإيجابى للبرادعى الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما أثاره من مواقف عالمية وإقليمية لصالح إيران.

ومعنى كلام الرئيس أحمدى نجاد أن المرحلة السابقة كانت مرحلة تسييس الملف النووى الإيراني، أى تنقله بين أروقة أكثر من جهة سياسية مهتمة فى الخارج، لإفساح المجال والوقت والتكتم لخبراء المشروع النووى الإيراني، حتى يحققوا تقدما فى المشروع يصل به إلى نقطة فارقة، تصبح أمرا واقعا يكون من العسير

تجاوزه، ويبدو أنه قد تحقق لإيران ذلك، ومن ثم يكون على الرئيس أحمدى نجاد أن يخرج الملف النووى الإيرانى من حالة التسييس إلى مجال التفاوض التقنى أو العلمي، وأن تتغير جهة التفاوض من السياسيين إلى خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن الطبيعى أن تتخذ القيادة الإيرانية الخطوات التى تتلاءم مع المشروعات والمواقف الغربية، وفى الظروف الحالية حيث الفرص والتهديدات تحيط بإيران، تبدو حالة التغيير المستمر فى الأدوار والسياسات أمرا ضروريا، والخطوات التى تتخذها إيران أيضا فى مسيرة تحقيق الرؤية العشرينية التى وضعها مجمع تحديد مصلحة النظام، تجعل تثبيت حق إيران فى الاستفادة السلمية من الطاقة النووية أمرا هاما وأساسيا، فبهذه التقنية يتيسر لإيران تحقيق تقدم هائل على المستوى الاقتصادى والسياسى والأمنى أيضا، ومع هذا تدرك إيران أن الغرب يفهم هذا، ويضع المعوقات فى سبيل تنفيذه، ومن هنا فإن تغيير الأدوار والسياسات السابقة، وهو ما دأبت عليه خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالأساليب وفريق العمليات فى المفاوضات النووية، جعل هذا الميدان فى وضع حركة دائبة وتغيير مستمر، كما أن تغيير أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى وكبير المفاوضين حول الملف النووى يمثل دخول الحركة الإيرانية مرحلة جديدة، تختلف اختلافا كبيرا مع الظروف والمناخ العام للمرحلة السابقة، ومع تأكيد المتحدث الرسمى بأنه لن يكون هناك أى تغيير فى الاستراتيجية والأهداف الثابتة للجمهورية الإسلامية، فإن المدقق فى هذه المسألة يرى أن حقيقة اللعبة الإيرانية التى تقف عند ثوابت ينحنى لها كبار القادة فى كلا المعسكرين الأصولى والإصلاحي، ويكون تحديد مواقعهم أمرا ينصاعون له أمام المصلحة العليا للنظام، إن تولية سعيد جليلى وهو خبير فى الشئون الأوروبية والأمريكية محل على لاريجاني، وتعيين عليرضا شيخ عطار نائبا لوزير الخارجية، ليس أمرا مستغربا مع طبيعة النظام، لأن الهدف واضح وهو تغيير الاتجاه من جانب القيادة إلى الغرب بدلا من الشرق، ونظرا لأن على لاريجانى هو مهندس عملية الاتجاه شرقا فى السياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة فيما يتعلق بالملف النووي، فعليه أن يتنحى لمنفذ عملية الاتجاه غربا. لكن الذى ينبغى أن يطرح هو لماذا هذا التغير فى أعقاب زيارة الرئيس الروسى بوتين رمز الشرق لطهران؟ خاصة مع ما أعلن عن نجاح هذه الزيارة وتعهده بإتمام مفاعل بوشهر وتزويده بالوقود النووي، وتحديث المشروع النووى الإيرانى بتقنيات جديدة، فضلا عن المشروع الذى طرحه بوتين على الزعيم الإيراني، والذى أكد لاريجانى أنه يتعلق بحل المشكلة النووية، فى حين نفى أحمدى نجاد أن يكون بوتين قد قدم مشروعا فى هذا الصدد! وأعلن مصدر مسئول لم يذكر اسمه أن مشروع بوتين يتعلق بأمن بحر قزوين، وهو ما تؤكد تصريحات بوتين اللاحقة وتحذيراته للولايات المتحدة. لقد وصل الإيرانيون مع الشرق إلى آخر ما يمكن أن يعطيهم، ومن ثم حان الوقت للإتجاه غربا، لمعرفة قدر ما يعطيه الغرب، ويستدل على ذلك ليس فقط بتعيين خبير فى شئون أوربا والولايات المتحدة مكان لاريجاني، بل بناتج معطيات زيارة الرئيس الإيرانى الأخيرة للولايات المتحدة، ويأتى إبعاد لاريجانى تتويجا لهذه الحركة. فالضجة التى أثارها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد سواء بمظاهر الحضور، أو بالكلمة التى ألقاها، أو بطلب زيارة أثر البرجين الذين دمرا فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وتقديم واجب التحية للقتلى والعزاء لذويهم، أو باللقاء الذى أجراه مع الصحف أو وسائل الإعلام الأمريكية، وأخيرا بلقائه مع أعضاء هيئة التدريس فى جامعة كولومبيا الأمريكية كانت تستهدف عدة أشياء، أهمها: أولا: أن يسمع ممثلو العالم فى الجمعية العامة للأمم المتحدة الموقف السياسى الرسمى لإيران، ويبين لهم عدم تعارضه مع قيم ونصوص ومواثيق المجتمع الدولي، ثم يطالبهم بوضع العدالة فى العلاقات الدولية موضع التنفيذ. ثانيا: أن يسمع المجتمع الأمريكى من خلال النخبة والمثقفين ورجال الإعلام الحقائق المتعلقة بتصريحاته، ويظهر الجانب الطيب من صورته من ناحية، ومن صورة النظام الحاكم فى إيران من ناحية أخرى، ويجعلهم يعيدون النظر فيما تروجه أجهزة الإعلام حول السياسة الإيرانية. ثالثا: أن يستجلب دعم واستثمارات الإيرانيين المقيمين فى الولايات المتحدة الأمريكية، للنهوض بالاقتصاد الإيراني، وتزويد إيران بالتقنيات الحديثة. فرغم المسرحية الهزلية التى قدمت من جانب المسئولين فى جامعة كولومبيا لتشويه صورة الرئيس الإيراني، وبما يخرج عن التقاليد الجامعية، فقد صبر أحمدى نجاد واتسع صدره لكل الإعتراضات، وتحدث إلى الجميع فى هدوء، مفضلا عدم العودة لتاريخ العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، لأنه ليس فى مصلحة مستقبل العلاقات بين البلدين، معربا عن أمله عن أخبار طيبة وسلمية تنقل إلى العالم. لقد كشف المؤتمر الصحفى

والتصريحات التى أعقبت اجتماع روما بين سولانا والمفاوضين الإيرانيين أن جليلى قدم لسولانا اقتراحا بالتعاون مع الغرب بدلا من المواجهة، وهو ما جعل سولانا يصف المباحثات بأنها إيجابية وفعالة، معربا عن أمله فى لقاء قريب، حيث يعرض الإقتراح على الدول المعينة، متزامنا مع تقرير البرادعي، ويجيب على طهران قبل انتهاء المهلة التى حددها الغرب. ينبغى أن لا نغفل هنا أن تقرير البرادعى حول المشروع النووى الإيرانى جاء واقعيا ومتوازنا، ويشير إلى اتجاه إيران غربا، خاصة عندما أعلن الرئيس أحمدى نجاد خلال مؤتمر رؤساء دول الأوبك فى الرياض أمرين هامين، أولهما أن إيران لن تستخدم النفط سلاحا ضد الولايات المتحدة، وثانيهما أن إيران تدرس بجدية تخصيب اليورانيوم فى سويسرا، باعتبارها دولة محايدة، خاصة بعد أن أعلنت سويسرا رغبتها فى الوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يتعلق بالمسألة العراقية فقد طرح الوفد الإيرانى مشروعا حول حل مشكلة العراق، فى مؤتمر دول الجوار العراقى الأخير الذى عقد فى استانبول، يمثل فى حد ذاته منهج التفكير الإيرانى فى قضايا المنطقة، فضلا عن بعد الأهمية الخاصة التى يمثلها العراق لإيران، ومراجعة هذا المشروع ليست نوعا من الترويج له، فقد رفضه العراقيون أنفسهم، كما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أن المشروع قد مات بمجرد ولادته، لكن المراجعة هنا تستهدف كشف أسلوب إيران فى معالجة قضايا المنطقة عموما، والعراق خصوصا.

لقد تعرض المشروع لثلاثة جوانب رئيسية هى الجانب الأمنى والجانب السياسى والجانب الإقتصادي. أما الجانب الأمنى الذى أولاه المشروع أهمية خاصة، فقد أبان عن مدى اهتمام إيران بتحقيق أمنها القومي، حيث تصدر عناصره إعلان حكومة العراق إنتهاء الاحتلال من خلال وضع جدول زمنى لانسحاب القوات الأجنبية تحت إشراف الأمم المتحدة، وخلال هذه الفترة تتولى حكومة العراق جميع المسئوليات الإدارية، بحيث يتولى الجيش وقوات الأمن العراقية مسئوليتها فى مختلف أنحاء العراق، بعد تجهيزها بشكل جدى بكل ما يلزمها من السلاح والعتاد، بعد أن أثبتت أنها قادرة على إعادة الهدوء والاستقرار فى المناطق التى تولت مسئوليتها. على أن تقوم العراق بإخراج كافة المنظمات الإرهابية المستقرة على أراضيها (مع التركيز على منظمة مجاهدى خلق) بمساعدة الأمم المتحدة والدول المجاورة، من خلال اتفاقات ثنائية أو جماعية، فضلا عن قيام هذه الدول بضبط حدودها مع العراق بشكل حاسم، من أجل توفير الأمن والأمان عليها، ومنع تردد العناصر المشبوهة من العراق وإليها، كما تقوم العراق بطرد كافة شركات الأمن الأجنبية، وخاصة شركة بلاك واتر، وأن تقوم بمقاضاتها من خلال لجنة تحقيق دولية، مثل لجان محاكمة مجرمى الحرب الدولية بمساعدة الأمم المتحدة، على ما اقترفته من جرائم فى حق المدنيين الأبرياء.

أما فيما يتعلق بالجانب السياسى فقد طالب المشروع كافة الدول بمساعدة العراق من خلال الإسراع بفتح سفاراتها فى بغداد، على أن توقف العراق مشروع تحديد حدود محافظاتها، وخاصة محافظة كركوك لمدة عامين، يتم خلالها بحث توزيع الثروات الوطنية وخاصة النفط بين المحافظات. (منعا من التقسيم الضار بمصالح الأطراف العراقية، وخاصة الإقليم الشيعي، وحقه فى ثروات البلاد)، وتقوم الحكومة العراقية بإعلان العفو العام عن جميع المعتقلين المعارضين لوجود القوات الأجنبية على أراضيه، وتطلق سراحهم، بدءا بالأطفال أقل من ١٦ سنة والشيوخ الذين بلغوا الستين عاما، مع عودة القوى الوطنية والأحزاب المنشقة عن الحكومة إلى الحكومة، وممارسة مساعداتها للحكومة فى تسيير الأمور. على أن تقوم الحكومة العراقية بالعفو عن أفراد الميليشيات الذين يسلمون أسلحتهم للحكومة، وأن تستفيد منهم الحكومة فى المجالات المختلفة العسكرية والأمنية وسائر الأعمال الأخرى. كما تقوم الحكومة بتغييراتها فى إطار الدستور المتفق عليه من الشعب العراقي، دون ضغوط للتعامل مع الأجانب ضد الإرادة الوطنية أو إضعاف الحكومة الوطنية.

أما على المستوى الإقتصادى فقد طالب المشروع دول المنطقة بأن تضع فى أولوياتها، إعادة تعمير العراق فى إطار قوانين وسيادة العراق، كما تساعد دول المنطقة فى إعادة اللاجئين العراقيين بالصورة المناسبة وبالمساعدات الكافية. وينبغى أن تعمل دول المنطقة على تلبية المطالب العراقية، خاصة فيما يتعلق بحل مشاكل الطاقة والكهرباء، ومشتقات النفط والغاز.

ويقترح المشروع أن تقوم الدول الأربع المؤثرة فى المنطقة وهى إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية وتركيا مع مشاركة الأمم المتحدة بالإشراف على تنفيذ بنود المشروع فى مجالاته الثلاثة.(يلاحظ حذف الدور المصرى والأردني) وتشجيع الطوائف والجماعات السياسية والمذهبية على المساعدة فى التنفيذ.

من الإنصاف القول أنه رغم وجود سلبيات كثيرة فى المشروع الإيراني، إلا أنه يتمتع ببعض الإيجابيات، وأهمها التركيز على ضرورة خروج القوات الأجنبية من العراق، وإنهاء الإحتلال من خلال برنامج زمني، وطرد الشركات الأمنية، واعتماد العراقيين على أنفسهم فى تولى الإدارة والأمن والتعمير، وهى مسائل حيوية فى إخراج العراق من محنته، لكن البديل الذى قدمه المشروع لملء الفراغ بديل هزيل من ناحية وغير واقعى من ناحية أخرى. وغير مقبول حتى من الأطراف الداخلة فيه مثل المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة، فضلا عن العراق والإتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية. بل إن أطرافا عراقية مؤيدة لإيران مثل السيد عبد العزيز الحكيم، قد رفضت الإقتراح ضمنيا من خلال تأكيدها على أن وجود القوات الأجنبية ناتج عن رغبة الحكومة العراقية، كما أن بعض الجماعات السنية على الساحة السياسية العراقية منها هيئة علماء المسلمين العراقيين. قد أكدت أنها مع مقاومتها وجود القوات الأجنبية فى العراق إلا أنها ترفض إحلال قوات عسكرية لدول الجوار مع قوات التحالف.

ورغم أن المشروع يحول الأزمة العراقية من أزمة دولية إلى أزمة إقليمية ينبغى حلها من خلال دول المنطقة أنفسهم، وإيجاد أرضية طيبة للتعاون الإقليمي، وإنجاح مشروع الشرق الأوسط الإسلامي، وهى إيجابية أخرى فى المشروع، إلا أنه لم يراع قدرة دول المنطقة واستعدادها للتجاوب مع هذا الطرح، فضلا عن استبعاد قوى إقليمية محورية تستطيع أن تؤدى عملا مؤثرا فى هذا الإطار، وتحظى بثقة المجتمع الدولى والأطراف الدولية المستبعدة، فقد أشار متكى وزير خارجية إيران إلى أن مشاوراته مع ممثلى الدول المشاركة أوضحت أنه مع اعتقادها بصحة أصل المشروع إلا أنه لم يراع تداعياته، حيث لا ينبغى أن توضع عناصره فى بوتقة واحدة وتطرح دفعة واحدة.

وفى الداخل الإيرانى كان هناك رفض للمشروع. فقد أكد فلاحت بيشه عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى مجلس الشورى الإسلامى أن قبول ونجاح المشروع يتوقفان على تعاون دول السعودية وتركيا وسوريا مع إيران، إضافة إلى عدم وجود معارضة من الدول الأخرى صاحبة المصلحة، وهو أمر غير متوقع.

وإذا كان من إيجابيات المشروع أيضا تحديد العناصر التى ارتكبت جرائم فى حق الشعب العراقي، ومحاسبتها من خلال لجنة تحقيق دولية، أشبه بلجان محاكمة مجرمى الحرب، وهى إيجابية تفسد عمل أولئك الذين يريدون إخفاء الحقائق، وإبقاء الغموض مسيطرا على الحالة العراقية، وتحجيم محاربة الإرهاب، إلا أن الحديث عن هذه الإيجابية فى المشروع كان مختصرا، وكان يحتاج إلى عرض مقترحات بآليات واقعية تسمح بتنفيذه. فقد أكد محمد نبى حبيبى أمين عام حزب المؤتلفة الإسلامى الإيرانى أنه رغم أهمية المشروع الإيراني، باعتباره يمثل تفعيل إيران لدورها الإقليمي، ويضيف لها قوة مؤثرة فى مسيرة الأحداث بالمنطقة، ويحجم من الدور الأمريكي والغربى فيها، إلا أن مشاورات وزير الخارجية الإيرانى حول المشروع لم تكن مؤثرة بالقدر الكافى لإنجاحه وتمريره، حيث كان ينبغى عليه أن يقوم بهذه المشاورات بشكل أوسع، وفى فترة كافية، تسمح له بإجراء تعديلات مقبولة من جانب إيران، وتضم إلى مؤيديها زخما جديدا.

شئون داخلية

الانتخابات الثامنة وتحدياتها

■ حسن رنجبر ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٨/١٠/٢٠٠٧

لو أننا قررنا أن نعتبر المشاركة السياسية الطوعية والفعالة هى نتاج لأنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية فإن ذلك من شأنه أن يضع الرئيس أحمدى نجاد وحكومته التاسعة موضع تساؤل وكذلك الفلسفة التى شكلت وجوده السياسى، ولَدَلّ ذلك على أن الأحزاب السياسية لم تفقد مكانتها فحسب داخل حكومته بل تم الإطاحة بها تماماً.

لقد أسس أحمدى نجاد - ورفاقه - مشروعية حكومته عبر تعبئة الجماهير وإثارة المشاعر وتفعيل الممارسات والأساليب الشعبوية وهو لهذا يرى أن مصالحه تكمن فى الإبقاء على هذا المناخ. من هنا عمد إلى اتهام الحكومات ومجالس الشورى على مدار الأعوام الستة عشر الماضية بتحريف الثورة الإسلامية والانحراف بها عن مسارها الحقيقى الأصلى ومن ثم فإن مهمته هى العودة إلى القيم الإسلامية وإعادة الأمور إلى مسيرتها الأولى واستبعاد - أو القضاء على أو تهميش - القوى التى كانت السبب وراء ذلك الانحراف الذى استمر لأكثر من خمسة عشر عاماً. من هنا - واستناداً على هذا - يمكن تحليل السلوك الانتخابى لهذه الحكومة.

فمع استقرار الأمور لقوة - تيار أو مجموعة - واحدة ومع سيطرتها على جميع المؤسسات المنتخبة - إلى جانب سيطرتها على جميع المؤسسات والهيئات المعينة - أصبح بإمكان حكومة نجاد أن تعمل بمساعدة مجلس صيانة الدستور والاستبعاد التام والكامل للتيار الإصلاحى، أخذت جميع الحريات المشروعة والمسموح بها قانوناً، أخذت فى التقلص والتناقص يوماً بعد وأخذ المجتمع فى التحول نحو الابتعاد المفزع عن الديمقراطية وهو ما يمكن الاستشهاد عليه بعمليات العزل والتعيين المتعاقبة فى داخل المجموعة أو القوى الرسمية المكلفة والمسئولة عن إقامة الانتخابات ومن أمثلة ذلك أيضاً ما يلى:

١- طريقة عمل مجلس صيانة الدستور فيما يخص كيفية وآلية منح الصلاحية للمرشحين.

٢-إنشاء مكاتب - مقرات - رقابية لمجلس صيانة الدستور فى المحافظات بهدف جمع المعلومات الخاصة بالحياة الشخصية للأفراد الذين يحتمل ترشحهم.

٣- تولية أو تعيين أو تنصيب وجوه حزبية وعسكرية فى ثياب الوزراء أو نائب - نواب - الوزير، مساعد الوزير المحافظ أو حاكم الإقليم بحيث يصبحون هم المسئولون عن اللجان الانتخابية المركزية فى المحافظات والمدن الكبرى.

٤- تشويه الوجوه والشخصيات الإصلاحية وكذلك الحكومات والمجالس السابقة خاصة المجلس السادس.

٥- الاستفادة من رؤى وقناعات الأجهزة والمؤسسات غير المسئولة أو غير المختصة فيما يخص بحث ودراسة مدى الصلاحية أو الأهلية المتوفرة لدى القوى والمرشحين الإصلاحيين بهدف الحيلولة دون ترشحهم فى الانتخابات.

٦- العمل بجدية وحسم كبيرين من أجل توفير وتهيئة الظروف المناسبة والمطلوبة للتيار الحاكم بهدف تمكينه من تحقيق الأغلبية القاطعة فى المجلس الثامن فى مقابل تحديد لحصة صغيرة أو قليلة تكون مناسبة لإيجاد أقلية غير مؤثرة من التيار الإصلاحى فى البرلمان وهو الأمر الذى يكشفه مبكراً لنا سلوك الجناح الحاكم الذى يظهر عن اطمئنان مبكر لديه بخصوص تحقيق الفوز الحاسم فى الانتخابات الثامنة وكذلك تقسيم مقاعد المجلس وفق ما يرى ويريد هو.

إن ما ذكرناه يكشف لنا عن مخاوف كثيرة وهواجس أكثر صارت قائمة بين النشطاء السياسيين والمدنيين خاصة عند ربطها بالانتخابات السابقة. وهذه المخاوف والهواجس هى:

١-عدم مراعاة قواعد اللعبة الديمقراطية من جانب التيار الحاكم.

٢-القلق - بل والخوف - من عدم تأييد صلاحية الافراد الإصلاحيين وتهميش واستبعاد القوى السياسية البارزة فى هذا التيار وأن يكون الأساس

الحاكم لعملية منح الصلاحية هو الهوى الشخصى والميول والتوجهات الحزبية أكثر من أية معايير أخرى.

٣-تدخل القوى غير المسئولة - المختصة - فى الانتخابات.

٤-تواجد الحكومة بوصفها تيار سياسى وأحد المتنافسين فى العملية الانتخابية وليس بوصفها طرفاً محايداً قائماً على الانتخابات وإجرائها.

٥-القلق العميق من أن يتولى أمر الانتخابات - سواء المنفذين لمراحلها أو المراقبين لها - أفراد ذوى ميول حزبية فئوية لا يؤمنون بأن رأى الشعب هو الأصل والأساس.

٦-القلق من صحة عد الأصوات.

٧-غلبة المناخ الأمنى على الدولة قبل وأثناء الانتخابات.

٨-الاستفادة الواسعة من جانب الجناح الحاكم لوسائل الإعلام الوطنية وتشويه الوجوه الإصلاحية.

٩-الاستفادة من الإمكانات والقدرات الحكومية وسائر الممتلكات العامة لصالح التيار الحاكم.

١٠-احتمال إبطال الأصوات فى الدوائر الانتخابية التى يحقق الإصلاحيون فيها نجاحات ظاهرة.

١١-عدم استجابة القائمين على الانتخابات والمراقبين لها لضرورة إعادة النظر فى توقيت إجرانها. فكلنا يعلم أن الانتخابات سوف تجرى فى ٢٤ اسفند ١٣٨٦ هـ/ ش - ١٤ مارس ٢٠٠٨، وهو ما يعنى أن عملية التصويت وكذلك فرز الأصوات سوف تنتهى عملياً فى نفس الوقت الذى سوف تبدأ فيه إجازة عيد النيروز.

على الرغم من أن الدوافع والأسباب التى تخلق القلق الجدى لدى الإصلاحيين تعد مشتركة ومتشابكة إلا أن النتائج المترتبة على ذلك - خاصة فيما يتعلق بكيفية الحضور والمشاركة فى الانتخابات - تكون مختلفة وهو الأمر الذى خلق تيارات أو توجهات ثلاث رئيسية داخل الجناح الإصلاحى هى كالتالى:

١-المشاركة الفعالة وتقديم المرشحين الإصلاحيين فى جميع الدوائر الانتخابية.

٢-المشاركة المشروطة بضمان رعاية الحد الأدنى من قواعد الديمقراطية من جانب مجلس صيانة الدستور وبالطبع من جانب الحكومة.

٣-عدم المشاركة

أولاً .. المشاركة الفعالة:

الذين يعتقدون فى هذا التوجه والذين تتشكل زعامتهم من الجيل الأول للثورة ... يعتقدون بأن الطريق الوحيد لتجاوز الأزمة الراهنة وإصلاح شئون المجتمع هو "صناديق الانتخاب". وأنه لهذا السبب يجب العمل من أجل خلق وتشكيل الحد الأقل من الأقلية القوية الفاعلة والمؤثرة داخل البرلمان. أصحاب هذا التوجه يؤمنون - ضمن انتقادهم الجدى بشأن الممارسات غير الديمقراطية للتيار الحاكم - يؤمنون بأن أخطاء الإصلاحيين أثناء فترة توليهم الحكم نابعة - ومتأثرة - من عدم وجود استراتيجية متوافقة مع الحقائق السياسية فى نظام الجمهورية الإسلامية وكذلك نتيجة للمشاحنات والمصادمات الحادة التى خرجت من بعض رموز الإصلاحيين وهو ما مهد السبيل لفوز الجناح المحافظ. مؤيدو هذا التوجه يعتقدون - بل هم على قناعات - بأنه فى حال تبنى رؤية متعادلة ومتوازنة فإنهم قادرون على الظفر بنجاحات مهمة. من هنا فإن أصحاب هذا التوجه يضعون عدم التعاون - التوافق - مع الإصلاحيين السابقين على قمة جدول أعمالهم.

ثانياً .. المشاركة المشروطة

المدافعون عن هذا التوجه يؤمنون بأنه على الرغم من طبيعة المناخ السياسى القائم الآن وكذلك على الرغم من التجربة السابقة وكذلك عدم التجانس الكلى بين جميع القوى الإصلاحية إلا أن الوقت لازال قائماً لمشاركة فعالة وحقيقية من جانبهم فى الانتخابات القادمة وأن هذه المشاركة يمكن أن تتحقق بقوة فى حال ضمان الحد الأدنى من قواعد اللعبة الديمقراطية بواسطة القائمين على تنفيذ ومراقبة الانتخابات.

يعتقد هؤلاء بأن انتخابات المجلس الثامن سوف تتم من خلال أشخاص - قد ثبت للجميع أنهم - غير مكترثين وغير مهتمين برأى الشعب وأنهم يؤمنون بالانتخابات التى يخرج منها المرشحون المؤيدون لهم ومن ثم تكون النتيجة المفزعة هى العمل على الاستفادة من جميع القدرات المتاحة للوصول لهذا الهدف بما فيها مجلس صيانة الدستور.

لكن إذا ما صدقت الحكومة ومعها مجلس صيانة الدستور فى إدعائهما بالقول بأن الانتخابات القادمة سوف تكون حرة وأنهما من أنصار - بل يريدان - مشاركة أكبر عدد من المواطنين وأنه يجب الاحتراز من عدم سيطرة الأهواء والميول على عملية إقامة الانتخابات وضرورة إجراؤها فى إطار - ووفق - القانون والأسس الدستورية فإنه فى هذه الحالة فقط يمكن المشاركة فى الانتخابات القادمة وفى هذا يقولون إن أهم المؤشرات الدالة على ذلك سوف تكون ممثلة فى القبول بصلاحية المرشحين المنتمين للقوى الإصلاحية بل وجميع القوى المؤمنة بنظام الجمهورية الإسلامية.

ثالثاً .. عدم المشاركة

المعتقدون فى هذا التوجه يقولون بأن الانتخابات القادمة وكذلك المشاركة فيها سوف تكون عملية بروتوكولية أكثر من أى شئ آخر فى ظل وجود الحكومة

التاسعة - حكومة أحمدى نجاد - وكذلك مجلس صيانة الدستور حيث تعملان هاتان المؤسستان وفقاً للهوى والميول الشخصية.

للأسف الشديد هذا التيار أو التوجه الفكرى بات مطروحاً الآن وبقوة أكثر من أى وقت مضى بين القوى السياسية النشطة فى داخل النظام نفسه. ومعظم المؤيدون لهذا التوجه ينتمون - يقعون فى - الطبقة الوسطى المدينية والشئ الطريف أن هذا التوجه قد صاغ نفسه وكذا الواقع الذى يعيشه بشعار "القهر داخل الصناديق". هم يقولون بأن عدداً قليلاً جداً من الأفراد المعينيون وكذلك المؤسسات العسكرية الخاضعة لهم هم الذين يحددون ويرسمون مصير الانتخابات.

جدل ساخن على رؤوس القوائم الانتخابية

■ آراده محمد حسين ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/١٠/٢٩

بدأت فعلياً الدعايا والأنشطة الانتخابية من جانب جميع القوى والجماعات والأحزاب السياسية لانتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى التى ستجرى فى ١٤ مارس ٢٠٠٨، ليس هذا فحسب بل أخذت سرعتها فى الانتظام والتصاعد. وخلال هذه الأيام تبذل معظم التيارات السياسية الرئيسية قصارى جهودها فى عملية اختيار الوجوه التى ستضعها فى مقدمة قوائمها الانتخابية من ناحية والعمل على الوصول إلى قوائم واحدة تضم أغلب الأعضاء المرشحين والذين يحظون بقبول مشترك من ناحية أخرى فى مقدمة هذه الجهود تأتى عملية تعيين رؤوس القوائم وكذلك اختيار الآليات والسبل التى من شأنها تشجيع الناخبين على الذهاب للإدلاء بأصواتهم فى انتخابات مارس ٢٠٠٨ .

ففى هذه الأيام تزداد محاولات وجهود المحافظين من أجل الوصول إلى قائمة موحدة يقف على رأسها شخصية قيادية قوية مشهود لها بالكفاءة.

كما بدأنا نرصد تحركاً من جانب عدد من الأعضاء المنتسبين لهذا التيار الفكرى بهدف مناقشة الإجراءات والخطوات التى تقوم بها الجهات التى يؤيدونها.

ووفقاً لآخر المعلومات المتاحة فإنه على الرغم من أن ثمة قرار مفاده أن الوجوه المحافظة يجب أن تشارك فى انتخابات المجلس الثامن تحت شعار واحد وبرنامج واحد، لكن من الواضح أن هذا الإجماع المنشود لم يتحقق حتى الآن حيث لازالت مجموعة من الوجوه الأصولوية المعروفة تعمل حتى الآن بشكل مستقل ومنفصل.

ومن الأخبار المهمة فى هذا الصدد تلك الجهود المستمرة من جانب أعضاء هذه الجبهة من أجل القيام بوضع على لاريجانى فى قوائمها الانتخابية.

لكن الصورة فى جبهة "أتباع خط الإمام والمرشد" تبدو مختلفة إلى حد كبير فجميع التشكيلات فى الجبهة العاملة فى طهران وفى معظم المدن الكبرى قد أعدت قوائمها الانتخابية تقريباً، كما أنها قد أعلنت عزمها تقديم هذه القوائم إلى "جبهة الأصوليين (المحافظين) المتحدة"، وذلك نظراً لوجود تفاهم كبير بين جبهة أتباع خط الإمام والمرشد وبين مجموعة الـ (٦+٥) لكن مع جميع هذه التطورات وبرغم كل جهود ومساعى معسكر المحافظين القائمة على سياسة "المظلة المفتوحة" فإن مؤيدى هذا التيار الفكرى لم تمكنوا حتى الآن من الاستفادة الكاملة من القدرات المتاحة لديهم مرجع ذلك -كما يبدو للكثيرين- أن الاختلافات الموجودة داخل الجبهة لازالت باقية بقوتها التى هى عليها وما يؤكد ذلك أن محسن رضائى ومحمد باقر قاليبوف ليسوا أعضاءً داخل جبهة المحافظين، وهذا الأمر تحديداً هو ما أعلنه "زاكانى" عضو جبهة المحافظين يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٨ .

الصورة تبدو مختلفة تماماً فى القطب الآخر حيث تزداد الجهود والتفاعلات والتفاهمات يوماً بعد يوم. فخلال اليومين الأخيرين تم تداول إمكانية ترشيح السيد محمد خاتمى التى تأخذ الكثير من الاهتمامات من جانب جميع الأطياف. فوفقاً للأخبار المنتشرة عن الجبهة الإصلاحية فإن كثيراً من الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية تسعى لكسب رضا السيد محمد خاتمى وذلك من منطلق أن قراره المشاركة فى هذه الانتخابات من شأنه أن يجعل الانتخابات الثامنة ساخنة جداً والمشاركة عالية جداً لكن خاتمى حتى الآن لم يعط إجابة واضحة أو رداً إيجابياً فى هذا الصدد. منذ عدة أيام أعلن المتحدث باسم حزب "الثقة الوطنية" أنه فى حالة ترشح خاتمى فإنه سوف يكون على قائمة حزبه.

وأضاف جرامى مقدم: على رأس قائمة الأشخاص العشرة التى اعتمدها حزب "الثقة الوطنية" حتى الآن يقف "حجة الإسلام رسول منتجب نيا" نائب رئيس الحزب لكن بخصوص رؤوس القوائم فى صورتها الأخيرة فإن قراراً بذلك لم يتحدد بعد.

وقد بدأت اللجان الانتخابية والسياسية لمجمع روحانيون مبارز عملها هذه الأيام بشكل رسمى وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمناء وهى مكلفة الآن وبشكل قاطع بالانتهاء من إعداد قائمة تضم ثلاثين فرداً تتحقق فيهم الشروط المطلوبة وذلك خلال مدة أقصاها منتصف نوفمبر ثم تقوم بتقديم هذه اللائحة إلى اللجنة المركزية للمجمع ولكن من ناحية أخرى أفاد تقرير الوكالة أن المجمع لم يقم ببحث مسألة ترشيح السيد خاتمى على قوائمه.

من الأخبار الأخرى التى نشرت مؤخراً بشأن القرار الإصلاحى الخبر الخاص بأن حزب "كوادر التعميريين" قد قام باقتراح قائمته من خلال التوافق على ٣٩ اسماً ويقع على رأس هذه القائمة روحانى ومحمد هاشمى وهؤلاء الأشخاص هم على النحو التالى:

محمد رضا عارف، حسن روحانى، محمد هاشمى، إسحاق جهانكيرى، أدرج فاضل، رضا ملك زاده، رضا أمر اللهى، موسوى لارى، مجيد أنصارى، سيد محمود دعائى، سيد هادى خامنه أى، رسول منتجب نيا، عيسى كلا نترى، عاد لى، نيلى، مرتضى حاجى، مرتضى الويرى، محمد عطريانفر، على رضا محجوب، حسين كمالى، زهرا شجاعى، روشنج سياسى، سهيلا جلود ارزاده، زاهرا اشراقى، أحمد بور نجاتى، جواد اطاعت، حسام الدين سراج، صادق خرازى، طاهر نجاد، وخانجانى.

المؤكد أن "كوادر التعميريين" من جملة الأحزاب التى أكدت على حقيقة مفادها أنه فى حال دخول سيد محمد خاتمى الانتخابات فسيكون على رأس قائمة الحزب ومرشحه الأول، وهو نفس الحال بالنسبة لسائر الأحزاب الأخرى المنتمية للتيار الإصلاحى والتى أنهت قوائمها بالفعل أو بصدد الانتهاء من إعدادها قريباً جداً.

المجلس المحافظ والرقابة الوطنية

■ **صادق زيبا كلام** ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٨/١٠/٢٠٠٧

ليس من شك فى أن مجلس الشورى الإسلامى مختص بالدرجة الأولى بأعمال "الدور الرقابى" بكل ما يعنيه هذا الدور. الدستور يتحدث بشكل صريح وواضح فى هذا الصدد لدرجة أن أكثر الرجال المحافظين تشدداً أو أكثر التيارات السياسية محافظة لا تستطيع التشكيك فى هذا الأمر كما أن تفسير القانون - الدستور الذى يحدد ويرسم وظيفة وعمل المجلس ودوره الرقابى فى كافة شئون الدولة من اختصاص مجلس صيانة الدستور.

وعلى الرغم من هذه الصراحة والوضوح لوظيفة المجلس ودوره فيما يخص الشئون السياسية والمصيرية الخاصة بالدولة، إلا أنه وللأسف الشديد قلما وجدنا مجلساً منذ تشكيل المجلس الأول فى عام ١٩٨٠ وحتى اليوم يضاهى المجلس السابع أو يشبهه فيما يخص التمسك بأداء وظيفته ومهامه. هذا لا يعنى أن المجالس الستة السابقة كانت "ملائكية". لكن أقل الناس محافظة وصدقاً وإنصافاً يمكنه قراءة الأمور بشكلها الحقيقى فيما يخص تجاهل أو تخاذل المجلس الأصولى - المحافظ - تجاه المتغيرات والمستجدات الأساسية فى الدولة.

فالكثير من النواب المحافظين يعيشون فى حالة لا مبالاة عجيبة تجاه المستجدات والمتغيرات والسياسات التنفيذية التى تشهدها الدولة لدرجة أن الإنسان يمكنه أن يظن بأن المجلس السابع يمارس وظيفته الرقابية داخل دولة بوركينا فاسو وأن المسئولية الرقابية على شئون إيران متروكة ومسندة إلى مؤسسات وهيئات أخرى.

فى هذه الأثناء أو الأوقات التاريخية التى تعيشها إيران تبدو استقالة على لاريجانى ونحن بصدد إجراء عملية التفاوض المهمة مع الاتحاد الأوروبى وكأنها حدث تم فى دولة أخرى مجاورة حيث مرت دون أدنى رد فعل أو صدى من جانب السادة النواب الأعضاء المحافظين.

منذ عدة أسابيع شهدت الدنيا كلها كيف خضع سفير الولايات المتحدة فى العراق ومعه ثلاثة من قادة الجيش الأمريكى فى العراق - كيف خضعوا لتحقيق واستجواب لساعات طويلة من جانب أعضاء الكونجرس الأمريكى.

لا يوجد شك فى أن أحداً لا يستطيع أن ينكر بأن الصراع الأمريكى فى العراق هو أكبر أزمة خارجية للولايات المتحدة. ولكن مع هذا فإن السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة مجبرة وملزمة بالمثول لساعات طويلة لكى تجيب على أدق الأسئلة الخاصة بتفاصيل الأوضاع الأمريكية فى العراق التى يطرحها أعضاء الكونجرس.

هنا نطرح على المجلس المحافظ السؤال التالى: أيها المجلس المحترم أمام أى سياسات أو قرارات تقل فى أهميتها عما ذكرناه بشأن الوضع الأمريكى فى العراق وقفت لتتفحص وتدرس أو حتى تسأل وتستجوب أعضاء الحكومة ولو بأسئلة شكلية بسيطة؟ ألم يرى السادة الأعضاء النواب المحترمون كيف خربت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى دوائرهم الانتخابية؟ ألم يرى هؤلاء السادة النواب الركود الاقتصادى الذى بات يضرب اقتصاد الدولة فى مقتل؟ ألا يعرفوا أن السبب الوحيد الذى يمنع دول التوقف الكامل لدوران عجلة الاقتصاد الإيرانى هو قيمة وأسعار النفط المرتفعة؟ ألا يشاهدون الزيادة المفزعة والمنتظمة لمعدلات الإدمان، الفقر، البطالة، التضخم، الغلاء وانخفاض مستوى الحالة الصحية للفرد والعلاج وكذلك التعليم؟ ألا يشاهدون زيادة حدة الأزمة فى سياستنا الخارجية؟

وإذا كانوا يعتبرون أن سياسات الحكومة التاسعة مقبولة وهى تعمل على تحقيق الخير والصلاح للدولة فلماذا لا يخرجون إلينا وبشكل علنى لكى يعلنوا للجميع تأييدهم ودفاعهم عن تلك السياسات؟ وإذا كان الأمر غير ذلك. وإذا كانوا يرون الإخفاقات المتوالية، والقرارات غير الرشيدة، تعيين وعزل المسئولين دون قواعد علمية وإدارية صائبة وصحيحة وكذلك إصرار الحكومة التاسعة على انتهاج الكثير من السياسات الخاطئة فأين صاروا هم؟

وأين صارت وظيفتهم ومهمتهم؟ من الواضح أن الكثير من أعضاء المجلس المحافظين لم يعد لديهم الاكتراث الواجب والكافى بمشكلات والقضايا الرئيسية للدولة وكذلك لم يعد لديهم الاهتمام الصحيح والرشيد بالمصالح القومية العليا وأنهم قد وضعوا فى عقولهم وأذهانهم - بدلاً من ذلك همومهم ومشكلاتهم ومصائبهم الانتخابية.

نتيجة ذلك كله أن الحكومة التاسعة ظلت طوال عمرها غير مكترثة أو غير عابئة بالدور الرقابى لمجلس الشورى وبالعملية الاستجوابية التى يمكن أن تطاول سياساتها أو رجالها ومن ثم أصبحت تفعل ما يحلو لها أن تفعله. لقد بلغ الأمر مبلغه لدرجة أننا نستطيع القول - وباطمئنان - أن المجلس قد تنازل عن مصباح الرقابة والاستجواب تاركاً - طواعية منه - أمر الحكومة لكى تقوم بتنفيذ ما تريده وترغبه.

السؤال البسيط الذى يطرح هنا .. مَنْ من الناس .. أى شخص يمكنه أن يفتح الطريق لوجود أعضاء مثل أعضاء المجلس السابع؟ الإجابة البسيطة أيضاً هى: الشعب.

فالشئ الصحيح الذى لا جدال فيه أن ظواهر الأمور تقول وتخبرنا بأن النواب المحافظين والنواب غير المحافظين فى المجلس السابع هم أعضاء منتخبون من جانب الشعب، لكن الواقع المر والصحيح أيضاً يخبرنا بأنه ليس من السهل علينا تجاهله هو أن المجلس السابع هو "نتائج مباشر" للرقابة المفروضة من جانب مجلس صيانة الدستور؟! فهل يمكن لأحد منا أن ينكر أن هذا الواقع المر إنما هو ضيعة مجلس صيانة الدستور الذى قام بتهيئة السبيل لأعضاء المجلس السابع لكى يتواجدوا فى السلطة التشريعية عبر ممارساته القائمة على القمع والاقتلاع للمرشحين المستقلين والأكثر التزاماً؟ وهل يمكن لأحد منا أن ينكر أن مجلس صيانة الدستور هو المؤسسة التى تقف دوماً على رأس الأمور كلها فى الدولة؟

نظرية استحالة الإصلاح

■ حسين فراستخواه ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٨/١٠/ ٢٠٠٧

أصبح جواد طباطبايى فى وقت قصير جداً شخصية محبوبة وصادقة بين أهل الفكر والرأى، حيث يخاطبه غالبية الطلاب الآن وأصحاب الفكر فى حواراتهم غير الرسمية معه باسمه الأول فقط، أى "سيد جواد".

وفى هذا المقال نعرض فى عجالة لفصل من مؤلفه "مدرسة تبريز" وهو الفصل الذى تناول فيه الإصلاحات فى إيران. إن ما يلفت النظر فى هذا الفصل أكثر من أى موضوع آخر، هو ذلك الجزء الذى كتبه حول "مجد الملك". يبدأ طباطبايى قصته عن الإصلاح فى هذا الفصل من كتب الرحلات التى ألقاها وكتبها الإيرانيون حول رحلاتهم لخارج إيران وزياراتهم لبلدان أجنبية، ثم بعدها ينتقل إلى مذكرات رجال السياسة الذين نجد بين أسمائهم بعض المشاهير فى السياسة الإيرانية خلال العصر الحديث، من أمثال عبد اللطيف الشوشترى، وميرزا أبو طالب خان، وميرزا صالح الشيرازى إلى جانب الاسم المشهور فى عالم التنوير والإصلاح الإيرانى ونعنى به ميرزا خان. ويعتبر جواد طباطبايى هذا المرجع من زمرة "التأملات الأولى حول الإصلاح السياسى والاجتماعى فى إيران"، لكن "رسالة كشف الضرائب" أو "الرسالة المجدية" التى كتبها الحاج ميرزا محمد خان مجد الملك بهدف اقتراح مشروع إصلاحى، على الرغم من أنها لم تنشر فى ذلك العصر، ونشرت فى نطاق محدود بصورة كتبت بخط اليد، إلا أنها أحد البيانات الاجتماعية والسياسية التى كتبت فى عصر ناصر الدين شاه وفى نقد الأوضاع المضطربة فى إيران والانحطاط الذى عانت منه إيران فى ذلك الوقت. فجواد طباطبايى يعتبر هذه الرسالة، بيانا سياسيا، من نوع "الرسالة المفتوحة" الموجهة إلى أولى الأمر وشخص الشاه ناصر الدين نفسه. واللافت للنظر أن نشر هذه الرسالة تزامن مع نشر رسالة كلمة واحدة، التى كتبها ميرزا يوسف خان مستشار الدولة والتى تعد أحد المستندات والمراجع البارزة فى تاريخ التنوير والتجديد الإيرانى فى العصر الحديث.

ففى هذا العصر ترك المفكرون أساليب الكتابة القديمة فى السياسة والتى كانت تصدر تحت عنوان "سياست نامه"، حيث تحول المفكرون ورجال السياسة المصلحون فى إيران إلى أسلوب جديد فى الكتابة اتسم بالجانب التحليلى والتأملى فى الأحوال السياسية ومحاولة مقارنتها بالسياسة فى الخارج وفى الدول الأوروبية، فوجدنا من بين المفكرين المستنيرين أشخاصاً مثل آخوند زاده، وملكم خان، وزين العابدين المراغى ومن بين رجال السياسة أشخاصاً مثل مستشار الدولة، ومجد الملك.

ويعتبر جواد طباطبايى "الرسالة المجدية" بيانا سياسيا أو نوعا من "الخطاب المفتوح" لناصر الدين شاه ورجال حكومته ويعتبرها كذلك أول تنبيه وتحذير من وقوع الثورة الدستورية فى إيران، وهى الثورة التى نادت بوضع دستور حديث لإيران وإقامة حياة نيابية على غرار ما هو موجود فى المجتمعات الأوروبية. فعلى الرغم من أن هذه الرسالة لم يرد فيها إشارة للثورة الدستورية. إلا أنه اعتبر كلمات وتعبيرات مثل "الأمر العظيم الجليل" و"الواقعة الكبرى" – وهى تعبيرات وردت فى هذه الرسالة – إشارة لاحتمال حدوث الثورة الدستورية. والنقطة الأكثر أهمية هنا هى أن أفكار مجد الدولة، كانت ذات صلة قوية وراسخة بالتغييرات التاريخية التى تحدث فى إيران، ولم تكن مجرد تكرار لأفكار السابقين وآرائهم. ومن المرجح أن نفس هذه النقطة هى التى تجعل جواد طباطبايى أكثر انسجاماً وقرباً مع أفكار مجد الملك، ولنرجع إلى نظرية الإصلاح لدى مجد الملك والعراقيل والموانع التى كان يراها تحول دون إحداث هذا الإصلاح فى إيران.

فعلى الرغم من أن مجد الملك قد وجه النقد صراحة وضمنياً وكناية لشخص الشاه فى مختلف أقسام هذه الرسالة، إلا أن الشاه لم يكن على الإطلاق هو السبب الأساسى الوحيد فى الفوضى التى كانت تعم البلاد فى عصره. فإلى جانب الأسباب العديدة التى سوف نوردها كان الشاه فى نظر مجد الملك ضحية الدسائس والمؤامرات التى كان يحيكها ويدبرها رجال البلاط، وعلى رأسهم الصدر الأعظم – رئيس الوزراء –، والذين لم يكن هدفهم منها سوى تحقيق مصالحهم الشخصية فقط.

ومن هذا المنطلق فقد كانت نظرية مجد الملك ورؤيته نظرية واقعية منتظمة نشأت من إدراكه لمختلف جوانب قضية الإصلاح ووقوفه عليها جميعاً. ويرى جواد طباطبايى أهمية مجد الملك كواحد من أوائل

الإصلاحيين فى تاريخ إيران الحديث وأهمية رسالته فى وضع نظرية للإصلاح إنما تكمن فى انتقاداته التى وجهها للأوضاع التى كانت قائمة فى عصره والتى استند فيها إلى فكر سياسى منسجم إلى حد ما، ومن هذا المنطلق صارت لها مكانة خاصة فى تاريخ الفكر السياسى الحديث فى إيران، على الرغم من أنها حتى الآن لم تأخذ حقها أو نصيبها من البحث والدراسة الجادة.

فموانع الإصلاح كما يراها مجد الملك فى رسالته هذه تتمثل فى:

- الحاكم المستبد

كان يرى فيه مجد الملك "مستبداً عقيماً" فعلى الرغم مما كان يقال من أن "شخص الشاه" كان أحد الموانع الرئيسية التى تقف أمام طريق الإصلاح، لأن الإصلاح لا يمكن أن يتحقق إلا فى نظام تحكمه سيادة القانون، وسيادة القانون تستلزم أيضاً تحديد سلطات المستبد وتحكمه وهو الشئ الذى لم يكن الشاه يستطيع الموافقة عليه أبداً، إلا أن مجد الملك كان يراه "مستبداً عقيماً"، لأنه كان يدرك تماماً أن النظام السياسى المستبد فى إيران، لم يكن حتى نظاماً مستبداً كاملاً على وجه الحقيقة على الرغم من أن هذا النظام كان يعتبر نظاماً مستبداً بالفعل قبل تهيئة المجال لحركة الدستور، إلا أن شاهات إيران لم يكونوا يتمتعون بالقوة التى يستطيعون من خلالها استخدام سلطاتهم المطلقة فى سبيل تحقيق المصلحة العامة ومصالح الأمة والشعب، وبحسب قول طباطبايى فإن غالبية الملوك فى تاريخ إيران كانوا حكاماً ضعافاً، ذوى شخصية ضعيفة وأسارى لمزاج متقلب، وألعوبة فى أيدى الحاشية ورجال البلاط. فعلى سبيل المثال نجد أن ما حدث من إقالة وقتل لـ "أمير كبير" - رئيس الوزراء الإصلاحى فى عهد ناصر الدين شاه - تم بإيعاز من رجال البلاط وحاشية الشاه، وأدى إلى تفويت فرصة عظيمة ومبكرة لتحقيق إصلاحات أساسية وجذرية. وبعدها لم تجد مثل هذه الفرصة مطلقاً.

- التصوف الانعزالى المبتذل والتظاهر بالتدين

حيث يرى مجد الملك أن ترويج أغلب رؤساء الوزراء للتصرف المبتذل والتظاهر بالتدين يعتبر هو الآخر من الموانع والعراقيل التى وقفت أمام طريق الإصلاح، وكان يقصد من هؤلاء، رئيس الوزراء والصدر الأعظم "مستوفى الممالك" الذى اتخذ من التصوف المبتذل والتظاهر بالتدين ستاراً يخفى من وراءه فساده وسيئاته وتجبره وتفرعنه، كما يقصد أيضاً الصدر الأعظم "ميرزا آقاسى" الذى كان يخفى فساده تحت عباءته الدنسة التى كان يدعى من خلالها زهده وتصوفه وتدينه.

- عدم وجود نظام قانونى

ففى ظل هذا النظام المستبد وعدم وجود مؤسسات ثابتة وقائمة على نظام قانونى، وعدم وجود ملك أو شاه قوى إصلاحى على رأس الأمور، أدى إلى تعرض شئون المملكة وشئون البلاد لأضرار وخيمة كثيرة.

فمجد الملك يشير إلى الأحكام الناسخة والمنسوخة التى كانت تصدر فى عصر ناصر الدين شاه دون أى سند لنظام قانونى، ويعتبرها أحد الأضرار والمفاسد البارزة التى عمت هذا العصر. فسبب عدم وجود مؤسسة لإقرار العدالة وتنفيذها، كانت المحكامات تتم على أسس المبادئ الشرعية وأصولها، وأى فرد كان لكى يتمكن من الحصول على حقه يستطيع مراجعة أحد حكام الشرع أو القضاة الشرعيين ويحصل منه على حكم ما، لكن بسبب عدم وجود نظام قانونى ثابت ونظام تقاضى مدون لتحقيق العدالة، كان دائماً ما يحدث الحصول على حكم يتعارض مع الحكم السابق فى نفس القضية، وبحسب ما يكتبه طباطبايى فإن أحكام الناسخ والمنسوخ هذه لم تكن مجرد خلل أو اضطراب مؤقت فى النظام الحكومى بل تحولت بالتدريج إلى نظام متبع وجد لنفسه مؤسسات خاصة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى إيران. ويعرف طباطبايى النظام المستبد فى إيران بأنه "نظام لا روح فيه" لأن نظام الناسخ والمنسوخ كان بمثابة الروح فى جسد مملكة إيران لأن النظام المستبد لا يمكنه أن يبقى صامداً فى غياب مثل هذا النظام.

ويرى مجد الملك فى مؤلفه أن إجراء "قانون الشرع" وتنفيذه بهذه الطريقة يمكن أن يستخدم كوسيلة للخروج من مأزق هذه الفوضى المزمنة التى عمت البلاد فى عصره.

هذا على الرغم من أنه لا يقدم توضيحاً جلياً بشأن مفهومه لـ "قانون الشرع". لكن طباطبايى يرى أن مفهوم مجد الملك للشرع والشريعة كثيراً ما كان يتخطى النظر إلى الشرع والشريعة بمعناها الدقيق، بل كان يقصد بهذا المفهوم "استقرار النظام القانونى الثابت" الذى كان عدم وجوده من أكبر المشاكل وأشدها وطئاً فى عصر ناصر الدين شاه.

شيوخ العامة ورؤساؤهم:

فضلاً عن الشاه والصدر الأعظم - رئيس الوزراء - ضمت مسودة مجد الملك أو قائمته السوداء بعض رجال الشريعة وفقهائها. فالهروب من الواجب وعدم تحمل المسئولية عند انتفاء المصلحة الشخصية، وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة، وإقرار واجبات دينية بما تقتضيه الظروف، وسلوك طريق النفاق والانغماس فى الحالات النفسية، كل هذا كان يراه مجد الملك دلائل وعلامات على ترسخ الفساد الأخلاقى وانتشاره بين هذه الفئة من

رجال الدين، هذه الفئة التى تنقسم بحسب مجد الملك إلى ثلاث جماعات: الجماعة الأولى، وهم الباحثون عن المال والجاه وتمثل نشاطهم العملى الوحيد فى وضع حيل ومخارج شرعية لترسيخ المعاملات الفاسدة والصفقات المريبة، أما الجماعة الثانية فهى الفئة التقليدية من رجال الدين التى تعيش فى غفلة عما يحدث من تغيير وتطور فى العالم ولا يهمها هذا التغيير فى شئ حيث يتخذون من الحيطة والحذر - الاحتياط - منهجاً لهم، إلا أنهم يتخلون عن إتباع هذا المنهج عندما يتعلق الأمر بمصالحهم الشخصية ويوجهون الناس والعامة صوب الفوضى ويدعونهم للتشرذم، وهذه الفئة كانت موضعاً لانتقادات شديدة من جانب مجد الملك من ناحية دفاعهم عن الدهماء والفوضويين والغوغائيين من عامة الشعب. أما المجموعة الثالثة بحسب مجد الملك فهى تلك الفئة من رجال الدين الذين غرقوا فى الذاتية والشخصية وجعلوها بديلاً للعلم والتدين العلمى الحق، فكل واحد منهم اتخذ لنفسه منبراً ومحراباً خاصاً به وحده دون أن يحصل على أجازة من العلماء الكبار، وتحول إلى "دولة داخل الدولة" بما يقوم به من تدخل فى رتق الأمور وفتقها والتدخل فى تسيير كافة الأمور المدنية. ويعتبر مجد الملك أن دور هذه الفئة أو المجموعة الأخيرة أكثر ضرراً عن المجموعتين السابقتين. وذلك لأنهم لا يكتفون فقط بإصدار الأحكام فى الأمور المدنية بل كانوا يقومون بتنفيذها بمساعدة من معهم من الأوباش والبلطجية والقبضايات.

وعلى الرغم من أن مجد الملك يستثنى العلماء الأعلام (علماء الاجتهاد العظام من الطراز الأول فى قم والنجف) من قاعدة رجال الشريعة وعلماء الشرع الدنيويين، إلا أنه كان يرى أنهم لا تصدر عنهم أى أعمال مفيدة أو بناءة فى مسألة الإصلاح، لأنه لو كان النداء بالإصلاح قد صدر من مثل هؤلاء العلماء الأعلام لكانوا قد تعرضوا لـ "حكم التكفير" من علماء آخرين وخاصة أولئك الذين يحيطون بالدولة وأولئك الذين يعملون بين فئات الشعب من أجل مصالحهم الشخصية. لأن سوء استخدام الأحكام الشرعية واستغلالها كان سبباً لسد الطريق على القيام بأى نوع من الإصلاح وكان يهيئ المجال دائماً لمصلحة أصحاب السلطة ومنافعهم الشخصية.

ويشير مجد الملك إلى طبيعة النظام السياسى فى إيران بشكل جيد، ويعتبر أن كون هذا النظام نظاماً سياسياً لقيطاً لا أصل له ولا جذور كان من الموانع التى وقفت فى وجه الإصلاح منذ بدايته، فبحسب مجد الملك نجد أن هذا النظام تعرض فى طبيعته وتكوينه لتدخل وتأثير كثير من المفاسد التى جاء بها إلى إيران تلك الأجناس والأعراق التى غزت إيران طوال عصور التاريخ وخلال الهجرات المتتابعة التى تعرضت لها الأراضى الإيرانية، وفى بحثه لهذه النقطة يشير مجد الملك إلى كثير من الجوانب الملموسة فى آفة هذا النظام السياسى اللقيط ومنها عملية قتل "أمير كبير" التى كانت بمثابة حربة فى يد السلطة الحاكمة والمحافظين على هذا النظام يتم إشهارها فقط بهدف الحفاظ على استمرار الوضع الموجود والقائم واستمرار مصالحهم الشخصية.

بعد ذكره لهذه الموانع والعراقيل التى وقفت فى وجه الإصلاح، يشير مجد الملك إلى هشاشة وضعف النظام الحاكم، وإلى الفساد المالى الذى استشرى بين رجال البلاط، وكذلك إلى ازدياد نفوذ العامة والدهماء والجهال، ليصل فى النهاية إلى نظريته فى استحالة الإصلاح. فهو من خلال تجربته الشخصية فى إدارة شئون البلاد وتدبير أمورها كان قد وصل إلى نتيجة مفادها أن تجذر الفساد وانتشاره كان أكثر من أن يستطيع أى مصلح أن يتمكن من علاجه أو حتى الوصول إلى الدواء النافع فى هذا العلاج. كان يحدث هذا تقريباً بعد عقدين فقط من مقتل أمير كبير.

لقد أراد مجد الملك أن يفهم الشاه بأن العدل - إن كان هناك عدل - لا يمكن أن يتحول إلى ظلم، وإن كان قد حدث مثل هذا الأمر بالفعل فى عهده بمعنى أنه لم يبقى من عدل الشاه سوى اسم ولقب يطلقه على نفسه، لأن تنفيذ العدل والعدالة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق ملك يتحلى بالقوة التى يستطيع من خلالها تنفيذ هذا العدل وإقرار العدالة. وبحسب طباطبايى فإن الحديث عن "عدل الشاهنشاه" دون الالتفات والانتباه إلى مساندة وسند لقوة الشاه وإعمال نفوذه فى عصر مجد الملك كان بنفس القدر من الجنون واللا معقولية والعبث الذى يدور به الحديث الآن فى الدفاع عن سيادة القانون فى النظم والأنظمة الجديدة دون الالتفات والانتباه إلى سند ومساندة آليات ووسائل قوية ونافذة يضعها القانون تحت سلطة رئيس الدولة لكى يستطيع من خلالها تنفيذ القانون وإعمال الحق وإقرار العدالة وهى نفس النظرية العملية فى الفكر السياسى الحديث التى يطلق عليها اسم جدلية الغايات والوسائل، أو أنها نفس العبارة التى أطلقها مكيافيللى "العلاقة المعقدة بين القوانين الطيبة والوسائل الحربية الطيبة" أو ما أسماه بالعلاقة المعقدة بين الأهداف والغايات والنوايا الطيبة والوسائل التى يتم بها تحقيق هذه الغايات والأهداف آياً كانت هذه الوسائل.

وعلى الرغم من أن "الرسالة المجدية" التى كتبها مجد الملك تعتبر فى حد ذاتها بيان سياسى فى ضرورة إحداث إصلاحات عاجلة، لكنها نظراً للقدر الذى وصل إليه مجد الملك فى وصف وتفصيل أسباب الفساد فى

إيران وأسباب رسوخه، فهى تعتبر بحثاً عميقاً فى جذور الفساد الإيرانى والأعماق التى كان هذا الفساد قد وصل إليها، لكى يضطر فى النهاية إلى القول بنظرية "استحالة الإصلاح".

ومجد الملك هنا فى حالة مواجهة مع رجعية شديدة متجذرة فى أصولها جعلته يقول بأنه ليس من الممكن أبداً القيام بإصلاحات أو تنفيذ أى إصلاح بإجراءات مبتورة عقيمة لا تملك إلا القليل من القوة التى تستطيع بالفعل تنفيذ هذه الإصلاحات.

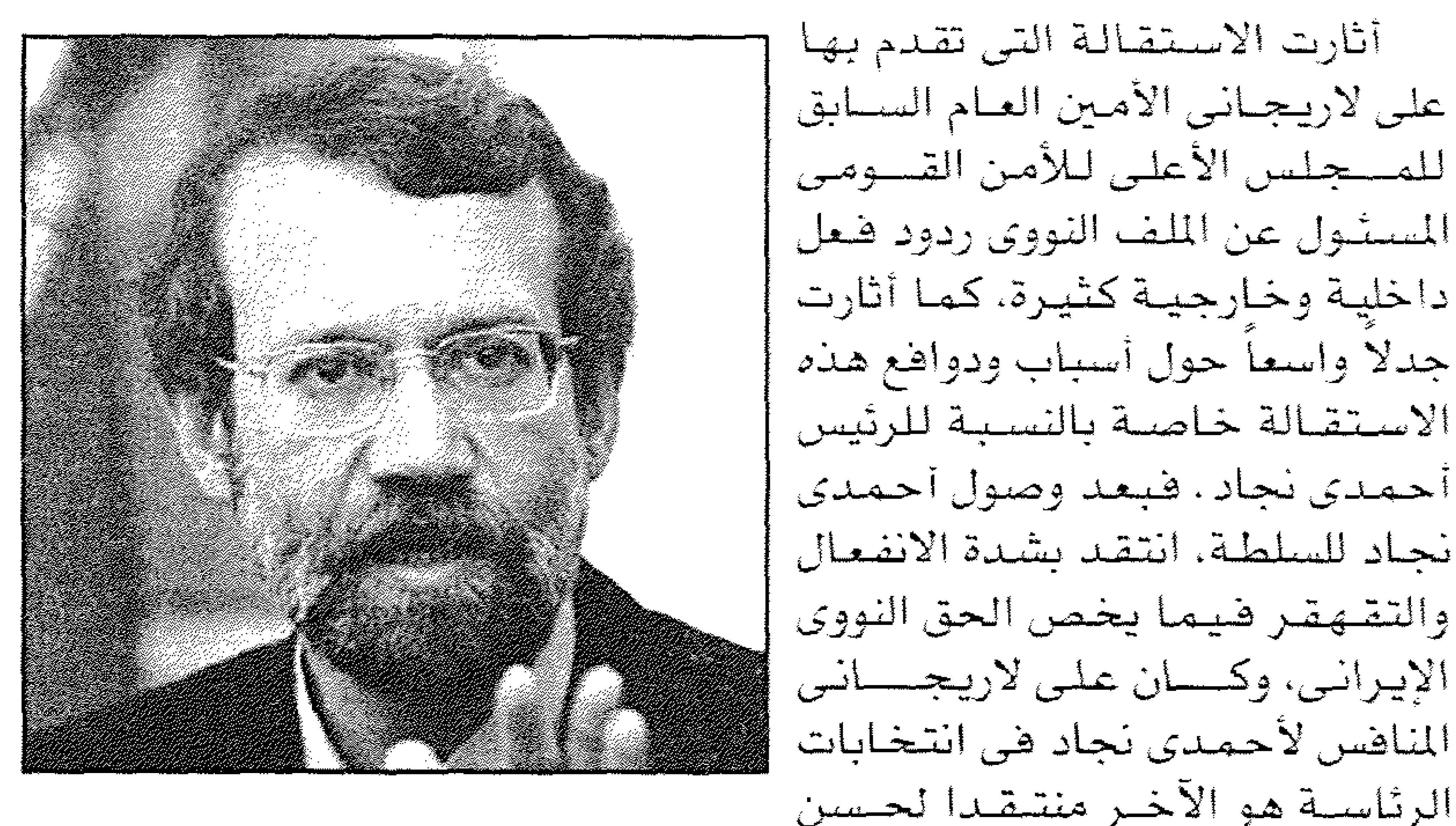
وبناء على هذا يجب توجيه المهمة أولاً وبذل كل الجهود لقطع العضو الفاسد. ورغم كل هذا الإحباط واليأس، لم يتوقف مجد الملك بتاتاً عن التأمل والتفكير فى هذا المجال "الإصلاح السياسى"، فربما كان هو أول شخص والشخص الوحيد فى ذلك العصر التى كان يعتبر أن الإصلاح الاقتصادى هو الشرط المسبق لتحقيق الإصلاح السياسى وقد مرر هذا الفكر على محك الفكر التقليدى فى النظام الإيرانى معتمداً فى ذلك على إدراكه الواعى وفهمه المتعقل الذى وصل إليه عن طريق التأمل والتفكير فى تاريخ الاستبداد بشكل عام وفى إيران بشكل خاص، حيث أدرك فى النهاية أن القيام بإصلاح سياسى بحت فى النظم المستبدة لا يصل إلى شئ مطلقاً وأن التأكيد على الجانب السياسى فقط فى أى إصلاح يمكنه فقط أن يمهد الطريق أمام الثورة، وأن هذا التأكيد على الإصلاح السياسى فقط يعد بمثابة التراجع عن الإصلاح برمته وصرف النظر عن تنفيذ أى إصلاح سياسى واقتصادى واجتماعى شامل يمكن أن يتحقق بالفعل فى المجتمع بأكمله. لأن من لم يكن لديه تصور وفهم حقيقى وإدراك واضح للعلاقة بين السياسة والاقتصاد، لا يمكنه أبداً أن يقتلع الفساد من جذوره حتى يجد الإصلاح طريقه إلى التنفيذ والانتشار.

لماذا ذهب على لاريجانى؟

■ **اعتماد ملى** (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/١٠/٢٣

أثارت الاستقالة التى تقدم بها على لاريجانى الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى المسئول عن الملف النووى ردود فعل داخلية وخارجية كثيرة، كما أثارت جدلاً واسعاً حول أسباب ودوافع هذه الاستقالة خاصة بالنسبة للرئيس أحمدى نجاد. فبعد وصول أحمدى نجاد للسلطة، انتقد بشدة الانفعال والتهقر فيما يخص الحق النووى الإيرانى، وكان على لاريجانى المنافس لأحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة هو الآخر منتقدا لحسن روحانى الأمين العام الأسبق للمجلس الذى تولى إدارة الملف النووى أيضا، حتى رحل روحانى وعهد إلى لاريجانى بمسئولية الملف النووى، ولكن هذه المسئولية كانت كالنقش على الماء.

منذ عامين كان رئيس الجمهورية يتحدث فى الصفحات الأولى لوسائل الإعلام العالمية عن مسيرة الملف النووى، وكأن الملف النووى يخرج تدريجياً من مسئولية لاريجانى. فلم يكن لاريجانى مثل روحانى، حيث كان الأخير مسئولا فعليا عن الملف، يشارك فى الاجتماعات ويعرض وجهة نظره، وكان يؤخذ برأيه. أما لاريجانى وهو المنافس القوى لأحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة ورغم أن المسئولية قد عهدت إليه إلا أنه خلال العامين كان رئيس الجمهورية هو المسئول، بل إن أحمدى نجاد قد أعلن عن إنشاء هيئة مستقلة من أجل الحوار والاستشارة فيما يخص قضايا الملف النووى تحت إشراف أقرب مساعديه، فالمسئولية التى كانت مرتبطة بمقعد المجلس الأعلى للأمن القومى تحولت إلى مقعد الرئاسة.



واستمرت حرب الكراسى بين مدعى الزعامة فى الملف النووى، حتى إصدار قرارات مجلس الأمن ضد إيران، حيث سعى لاريجانى إلى الحيلولة دون صدور هذه القرارات، والتى هى من وجهة نظر أحمدى نجاد مجرد ورقة.

وبدأت لعبة سولانا، وفى الوقت الذى حصلت إيران فيه على بعض المكاسب فى لعبتها الدبلوماسية، من خلال نجاح لارجانى فى توقيع اتفاق بسيط مع الوكالة بشأن بعض القضايا أشيع أن هذا الاتفاق هو نقطة الاختلاف بين زعيمى الملف النووى الإيرانى.

وبعد هذا الاتفاق الزمنى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فوجئ الجميع بتصريح جديد من أحمدى نجاد يؤكد أن الملف النووى الإيرانى قد أغلق، ورأى رئيس الجمهورية أن الاتفاق مع الوكالة بشأن قضايا تمثل خطوطا حمراء لإيران كاف، وأن إيران قبل هذا لا يجب أن تتفاوض حول حقها النووى لأنها بالفعل دولة نووية. وقد أكد هذه الرؤية مرات، وكان هذا الحديث متزامناً مع بداية مباحثات ٥+١ من أجل فرض حظر شديد على إيران ومع المساعى التى قام لاريجانى لإيقاف إصدار القرار الثالث، وصلت الأزمة مع أحمدى نجاد لأوجها.

ولكن على لاريجانى مع تجربة القرارين اللذين انتهى بإجماع دولى ضد إيران، دافع عن سياسة استمرار الحوار والسعى للوصول إلى طريق وسط، وسبب هذا جدالا كبيرا بين مدعى مسئولية الملف النووى الإيرانى.

وقد أتضح ذلك أكثر بعد زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لإيران، ولقائه مع المرشد الأعلى للثورة. فقد تحدث لاريجانى عن اقتراح نووى هام قدمه بوتين، وفى اليوم التالى نفى السيد الرئيس وجود مثل هذا الاقتراح. وفى إجراء مفاجئ تمت إقالة على لاريجانى أو كما أعلن أنه استقال، وأصبح المسئول عن الملف النووى هو سعيد جليلى. هذا الصراع الذى استمر عامين بشأن قيادة مفاوضات الملف النووى الإيرانى، يوضح أن أحمدى نجاد قد اعتبر أن على لاريجانى قد عاد ليتنافسه ثانية، وأنه يستطيع أن يكون رجل إيران النووى، ولم ينتظر نجاحه أو رسوبه ليحكم عليه.

أكثر من استقالة!

■ **آفتاب يزد** (شمس يزد) ٢٠٠٧/١٠/٢٤

يعتبر التغيير المفاجئ للأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومى من أهم الأحداث الداخلية التى شهدتها إيران فى السنوات الأخيرة من حيث ردود الفعل الداخلية والخارجية. حيث دفع هذا التغيير الكثير من السياسيين فى داخل الدولة إلى القول بوجود تغيير ١٨٠ درجة فى عملية إدارة الصراع أو الأزمة الخاصة بشكل وطبيعة المباحثات النووية مع الغرب. لدرجة أنهم باتوا يضغطون من أجل المطالبة ببحث السياسات العامة للدولة والتى من جملتها الملف النووى على أعلى المستويات والمؤسسات فى الدولة وألا يكون من شأن عملية تغيير الأشخاص إحداث تغييرات ما فى السياسات و الاستراتيجيات العامة للدولة.

لكن الواضح أن طريقة قبول استقالة لاريجانى وتعيين خليفته ظلت مركزة حول شخصه هو أو بمعنى أشمل حول "الأشخاص" وليس حول السياسات.

فى الساعات الأولى التى أعقبت الاستقالة قال غلام حسين الهام المتحدث الرسمى باسم الحكومة، فى إطار تحاوره مع الصحفيين بشأن الاستقالة وكذلك الحديث حول مصير المباحثات مع الغرب بشأن الملف النووى: "إن قبول الاستقالة واتخاذ القرار بشأنها قد أنجز بشكل سريع. لقد بلغ الأمر مبلغاً لدرجة أن المسئولين الحكوميين لم يتمكنوا من اتخاذ القرار القاطع بشأن فريق العمل الإيرانى الذى سيكون مكلفاً المشاركة فى التفاوض مع الغرب فى المرحلة القادمة". العجيب فى هذا أن إلهام صرح قائلاً: "إن مشاركة لاريجانى فى المباحثات القادمة لا يوجد ما يمنعها ... ومن ناحية إيران فإن السيد لاريجانى أو السيد جليلى أو كلاهما معاً يمكن أن يشاركوا فى المباحثات القادمة".

هذا الرد يكشف أن القرار الخاص بتشكيلة أو تركيبة الوفد المفاوض والقبول باستقالة لاريجانى لا يقع تحت السيطرة المطلقة والكاملة للحكومة.

أيضاً يبدو أن الطرف المقابل، أى خافيير سولانا المنسق الأعلى للشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبى، كان يتابع بدقة مسيرة الأيام التى سبقت إعلان قبول استقالة لاريجانى وأعلن أن هذه الأوضاع ذاتها هى حجة أو ذريعة شبه حقيقية للقول بوجود ثنائية أو ازدواجية فى إيران بما يعنى وجود طرفين يتجاذبان الأمور داخل إيران، وهو أمر من شأنه أن يعقد التفاوض مع الغرب .. إن على لاريجانى كان يلعب دوراً مهماً فى المفاوضات مع الوفد الإيرانى لكن إذا ما أصبحنا مجبورين على التعامل مع مفاوضين مختلفين ومتعددين فمن شأن هذا الأمر أن يعقد هذه القضية أكثر مما هى عليه الآن.

لقد خرجت تصريحات سولانا فى الوقت الذى خرج فيه الرئيس أحمدى نجاد ليعلن فى حشد مع الصحفيين

الإيرانيين أن لاريجانى من أصدقائه المقربين وأنه - أى أحمدى نجاد - قد حاول كثيراً أن يجعل موضوع الاستقالة كأى موضوع آخر عادى وأنه لن يعنى وجود تغييرات فى التوجهات والاستراتيجيات الإيرانية المرتبطة بالملف النووى.

من جانبهم سعى جميع الأمناء السابقين والحاليين للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى إلى إفشال وإفساد الجهود والمحاولات التى تسعى وسائل الإعلام الغربية من خلالها إلى القول بوجود اختلاف فى إيران.

من هنا خرج لاريجانى فى إطار محاولته توضيح الآلية الديمقراطية التى تحكم وتسيير عملية تناوب السلطة فى إيران ومن ثم التغييرات التى تصبح واجبة فى القائمين على أمور السلطة فى إيران .. خرج ليعلن بأن السيد جليلى - الأمين العام الجديد - هو شاب مفعم بالطاقة والحيوية وأنه قادر على الاستمرار فى قيادة عملية التفاوض مع الغرب حول الملف النووى الإيرانى وهو ما أعقبه قيام جليلى بأن لاريجانى من الشخصيات الكبرى والمعروفة جيداً فى الجمهورية الإيرانية وأن النهج الذى كان يطبقه لاريجانى فى التفاوض مع الغرب سيظل باقياً كما هو.

أيضاً فى إطار سعى القيادات الإيرانية للتأكيد على عدم وجود اختلاف بين صناع القرار فى إيران أعلن غلام حسين إلهام المتحدث باسم الحكومة أن مسألة استقالة لاريجانى هى مسألة شخصية وأنها خطوة من أجل المزيد من الفاعلية فى سائر المجالات السياسية والإدارية الأخرى فى الدولة.

بعض وسائل الإعلام الداخلية ترجع أيضاً أن السبب فى هذه الاستقالة هو رغبة لاريجانى المشاركة فى المنافسات الانتخابية الخاصة بالمجلس الثامن. لكن لاريجانى نفسه خرج ليرد على هذا الكلام: فقال: "كلما تفحصت الأمر لا أرى وجود مشكلة فى نفسى بسببها قمت بتقديم الاستقالة كما لا أرى وجود علاقة ما بينها وبين المشاركة فى الانتخابات إذ لا حاجة لها إذا كان القرار هو المشاركة فى انتخابات المجلس الثامن فقد كان السيد حسن روحانى أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأمن الوطنى الإيرانى، وفى نفس الوقت عضواً - نائباً - فى مجلس الشورى الإسلامى".

والواقع أن هذا الكلام من لاريجانى يعد إجابة دبلوماسية على تصريحات باهنر الذى قال: إن تعاون لاريجانى وأحمدى نجاد قد بلغ نهايته وأنه لم تعد هناك فرصة لأن يرافق كل منهما الآخر.

إن التطورات الحادثة فى أمانة المجلس الأعلى للأمن القومى تكشف عن - أو تحظى بأبعاد أخرى متنوعة إذ لم تتوقف عندما سبق ذكره فقط.

من ذلك خروج بعض وسائل الإعلام الداخلية وعدد من نواب المجلس للتذكير بالظروف التى عاشتها إيران طوال السنوات الثمانى عشر الماضية. فقالوا: أنه منذ بدء تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومى بعد التغيير الذى حدث فى بعض مواد الدستور فى عام ١٩٨٩ - فإن مسئولية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومى كانت دوماً فى عهده ممثل المرشد فى هذا المجلس وفى نفس الوقت الذى فإن الأمين الجديد للمجلس لا يحتل أى منصب هام حتى ولو عضوية مجلس الشورى. الأمر الذى صار سبباً للمزيد من التخمينات بشأن احتمال إقالة منوتشهر متكى من وزارة الخارجية أيضاً.

فمتكى كان المتحدث باسم اللجنة الانتخابية التى كانت مكلفة قيادة المنافسات الانتخابية لصالح لاريجانى ومن ثم فإن استقالة لاريجانى صارت سبباً لرواج بعض الشائعات بشأن موجة التغييرات التى طاولت عدداً من الوزراء لكى تصل تداعياتها لمنوتشهر متكى.

إلى مثل هذا ذهبت إحدى وسائل الإعلام حديثة النشأة والتابعة إلى الجناح المحافظ والتى قالت بأنه من الممكن جداً أن يحل سعيد جليلى محل منوتشهر متكى وأن هذا التغيير من شأنه أن يحل مشكلة عدم عضوية جليلى فى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى لأن وزير الخارجية هو أحد الأعضاء القانونيين لذلك المجلس.

كذلك فإن أكثر الصحف القريبة من الجناح المحافظ كانت طوال العامين الماضيين - كانت تنشر وتردد كثيراً بأن مواقف لاريجانى وآرائه - خاصة تلك التى كانت تخرج باتجاه الإصلاحيين - يمكن أن تصبح سبباً لاستقالته بل وبلغ الأمر بها لدرجة أنها - أى الصحف - قالت سيذهب لاريجانى وسيأتى جليلى.

وربما كانت العلاقات غير الحميمة التى تربط بين وسائل الإعلام الإصلاحية وبين لاريجانى ربما كانت سبباً فى طمأنة وسائل الإعلام المحافظة لدرجة القناعة بأن خبر استقالة أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى لن تحظى بالصدى الواجب فى وسائل الإعلام الإصلاحية، وأن الأمر لن يعدو مجرد بنشر خبر فى الصحف وحسب.

لكن الذى حدث أن فرضية المحافظين فى هذا الصدد قد سقطت فى البئر فحسب وإنما امتد الأمر لدرجة أن الصحف الإصلاحية قامت بدون استثناء بجعل موضوع الاستقالة هو المانشيت والخبر الرئيسى فى صدر صفحاتها بل وامتد الأمر ليشمل المقالات الافتتاحية لتلك الصحف ... لقد بلغ الأمر لدرجة أن الكثير من الشخصيات القريبة من الجناح المحافظ أبدت أسفها من الإعلان بقبول استقالة لاريجانى.

من هؤلاء الدكتور على ولايتى والذى كان قد خرج مبكراً من المنافسات الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية

الأخيرة ٢٠٠٥ نتيجة اعتراضه على اختيار مرشح واحد لجبهة المحافظين - والذى كان هو على لاريجانى - فقد خرج ولايتى ليعلن تأسفه لاستبعاد أو خروج لاريجانى من المجلس الأعلى للأمن القومى وقال تحديداً: إذا لم يكن هناك اتفاق فإن هذا الأمر يبدو خطأ لكن إذا كان هناك اتفاق فإن ذلك يعد الأمر الأفضل. ففى الظروف الحساسة والمهمة التى يعيشها الملف النووى الإيرانى الآن يكون من الأفضل ألا يحدث مثل هذا النوع من المستجدات والتطورات بل والعمل على منعهما. ففى ظل المناخ السلبى الدولى الموجود الآن تجاه إيران يكون من الأفضل استمرار المسئولين القابضين على الملف النووى خاصة أولئك الذين يتمتعون بتواضع وعدم افتخار بالذات وأن يتم حل المشكلات فيما بينهم على نحو ودى مطلوب. وقال أيضاً: فى هذا الصدد يجب علينا أيضاً أن نقدر بالاحترام انجازات السيد حسن روحانى الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى. فلقد رأيت بنفسى حجم المعاناة والمكابدة والجهد الذى كان يبذله الدكتور روحانى فلقد كان ينفذ تماماً - فى كل مرحلة - سياسات النظام بعينها.

فى تلك الأثناء كان التوافق بين خاتمى وروحانى هو الأساس خاصة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات النظام.

لقد دفعت هذه التصريحات بعض وسائل الإعلام إلى العودة إلى التصريحات الأخيرة التى تبنتها قبل الاستقالة الخاصة بالسيد لاريجانى والتى جعلت من ولايتى هدفاً لها متسائلة ومسائلة له عن سبب دفاعه عن عمل وآراء كل من خاتمى وروحانى فيما يخص الملف النووى الإيرانى.

لقد أنجزت الحملات الصحفية ضد ولايتى فى الوقت الذى قامت فيه وسائل الإعلام المحافظة بالتركيز الشديد فى التأكيد على أن السياسات النووية الإيرانية لا توضع من جانب - بواسطة - الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومى وأن جلوس جليلى مكان لاريجانى لن يحدث أى تغيير يذكر فى مسيرة المباحثات النووية الإيرانية مع الغرب. الشئ الذى يؤكد صحة هذا الموضوع أن تغيير حسن روحانى بالسيد على لاريجانى لم يحدث - بالفعل - أى تغيير يذكر فى السياسات النووية الإيرانية.

هل ستتصاعد المعارضة ضد على خامنئى؟

■ **على كشتكر** ■ ميهن (الوطن) أكتوبر ٢٠٠٧

فشل المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى فى معركة رئاسة مجلس الخبراء بعد عجزه فى تصعيد أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور على حساب هاشمى رفسنجانى، ما أدى إلى نشوب أزمة سياسية داخل التيار الأصولى حيال مشروع مرشد الجمهورية. فمنذ انتخابات البرلمان فى دورته السابقة والعناصر المحورية لقوى النظام الإيرانى يمسك بها على خامنئى.

كان مجلس الخبراء قبل عشرين عاماً قد نصب خامنئى فى منصب الزعامة، وبينما راح هذا الزعيم يثبت سلطته تدريجياً وبكل مهارة، سعى كذلك إلى تقليص نفوذ منافسيه الموجودين بالفعل.

غير أن أبرز انكساراته عبر العشرين عاماً الماضية تمثلت فى فشله وضع ناطق نورى على كرسى الرئاسة الإيرانية فى انتخابات ١٩٩٧ التى فاز بها الرئيس السابق محمد خاتمى.

إلا إنه سرعان ما استوعب الدرس جيداً من هذه الواقعة وبدأ فى تنفيذ سياسة القبضة الحديدية على النظام عبر الأفرع العسكرية والأمنية المنتشرة فى أرجاء إيران وإقصاء المنافسين. ولذلك أيضاً بعد إحساس الهزيمة فى ٩٧، قلص أى نفوذ لرجال الدين الإصلاحيين فى النظام، وخلال العامين المنصرمين فقط شغلت كافة العناصر العسكرية والأمنية الخاضعة لسيادة خامنئى كافة المناصب القيادية فى الجيش والمؤسسات الأمنية والاقتصادية والقضائية والإعلامية والتنفيذية ورغم ذلك مازال هناك من ينادى من الإصلاحيين والأجنحة المعتدلة الأخرى فى النظام بالحريات والمنافسة العادلة بين مختلف الأطياف السياسية داخل النظام وإجراء الانتخابات الحرة فى الأجهزة السيادية مثل مجلس الخبراء، ومجلس الشورى ورئاسة الجمهورية.

غير أن خامنئى يخطط بنفوذه للحيلولة دون منح أى فرصة وقطع كافة السبل أمامهم مع الإبقاء على العناصر غير الخطرة لإعطاء النظام وجه ديمقراطى، ومن تلك السبل إحكام السيطرة على وسائل الإعلام الإصلاحية المختلفة من قبيل غلق صحف: المشاركة، الوطن، شرق، وإثارة علامات الاستفهام حول الحركة النسائية والهجمات الوحشية على الحركة الطلابية والنشطاء السياسيين والدارسين إضافة إلى مناهضة الكتاب والمثقفين والناشرين أيضاً والإشارات الضمنية

إلى مجلس صيانة الدستور للقيام بعمله إزاء تصفية المرشحين فى الانتخابات القادمة والحماية القطعية لحكومة أحمدى نجاد وجميعها مؤشرات تؤكد القبضة المطلقة لخامنئى على الأجهزة الأمنية التى سيكون لها القرار النهائى.

خصائص الجمهورية الإسلامية، أهم مشكلة لمشروع خامنئى!

إن إحدى الخصائص الذاتية لنظام الجمهورية الإسلامية تتمثل فى عدم الانسجام، ففى الديكتاتوريات المختلفة، ومع أدنى معارضة لقائدها أو زعيمها سرعان ما تلقى هذه المعارضة الإقصاء، كما فى ألمانيا النازية وروسيا الاستالينية أو نظام صدام حسين البعثى لم يكن شخص يجرؤ على معارضة الزعيم ولو حدث ذلك لكان مصيره الإقصاء من منصبه. إلا أن آية الله الخمينى تحمل منذ البداية الجماعات المختلفة داخل النظام بل واعتقد ذلك شرطاً أساسياً لبقاء النظام الإسلامى، ولذلك حينما وجد أن الجماعات المنافسة لا تتحمل حزب الجمهورية الإسلامية أصدر على الفور قراره بحله حتى تتمكن الجماعات الإسلامية الأخرى من الانفصال عنه لاسيما جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت)، ومجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون) والقيام بأدوارهم داخل النظام. وكذا فإن من خصائص رجال الدين الشيعة وفقهائه أنهم يأخذون مشروعيتهم من النظام الإسلامى ذاته الذى يخول لهم الاستقلال والاجتهاد والاختلاف فى فتواهم وعرض هذه الفتاوى بحرية وتحمل الآخرين الفتاوى المغايرة. وقد كان الخمينى يعلم تماماً أنه بدون هذه السنة المتبعة بين فقهاء النظام لن يتسنى للنظام الاستمرار، غير أن خامنئى عمل على إقصاء رجال الدين المغايرين لخط الزعامة. وتدريجياً نجح فى تنفيذ هذا الاتجاه، حيث سعى عبر العشرين عاماً الماضية إلى تخطى السنة التى سار على أساسها الفقه الشيعة لآلاف السنوات وأن يحكم بنظام فردى تقوم أعمدته على العناصر الأمنية. هذا الفكر الذى اتضح أكثر فأكثر منذ عامين حينما هبت بعض العناصر داخل التيار الأصولى أى تيار اليمين الذى نصب على خامنئى فى الأساس لمعارضته. والحقيقة أن أهم عوائق أمام مشروع خامنئى ليس الإصلاحيين المهمشين وإنما ذلك الطيف المتنامى من رجال الدين الأصوليين وحلفائهم الذين أظهروا معارضتهم الشديدة لحكومة محمود أحمدى نجاد، وكذلك أنصار هاشمى رفسنجانى الذين صوتوا له فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الخبراء ولذلك فهم الخطر الحقيقى والمقاومة الفاعلة للمشروع. ولعل تيار الزعامة بات يشعر للخطر من هذا التيار وبدأ العدة لإقصائه من النظام، وبعبارة أخرى فإن البدء فى تطبيق مشروع الزعيم يعنى إسدال الستار على فقه رجال الدين وبدء حقبة ديكتاتورية أخرى من العسكر مما قد يؤدى إلى تغيير ماهية نظام الجمهورية الإسلامية!.

كيف أصيب خامنئى بالشلل السياسى؟

■ ميهن (الوطن) أكتوبر ٢٠٠٧

يسعى كل من التيارين السياسيين فى إيران بأى وسيلة ممكنة إلى أن يجعل المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى يراجع نفسه بعد أن تسبب فى سيطرة المجموعة العسكرية الأمنية على السلطة، وأصبح الآن لا يعرف إلى أى من التيارين السياسيين يستند، وعلى مدار عمر الجمهورية الإسلامية لم تتزعزع مكانة ولاية الفقيه مثلما هى عليه الآن.

تستند المجموعة العسكرية الأمنية فى مشروعها للسيطرة الكاملة على السلطة على ثلاث ركائز أساسية:

١-الأصولية الدينية

أو على حد قولهم الفكر الملتزم، وهى العنصر الرابط وأساس تماسك عناصر هذه المجموعة فى المؤسسات العسكرية والحوزات الدينية والجامعات وبقية المؤسسات الأخرى، ومما لا شك فيه أن مصباح يزدى وتلامذته المخلصين هم رافعو لواء الأصولية الدينية وحماة أيديولوجية هذه المجموعة.

٢-الإرهاب والقمع

منذ البداية تعتقد هذه المجموعة بمبدأ "النصر من الرعب"، وقد اتخذت لنفسها استراتيجية القمع لإقصاء معارضيها وإسكاتهم، والحصول على السلطة أيضاً.

فى الماضى عندما لم يكونوا قد وصلوا إلى أعلى مراتب السلطة بعد، كانوا يستخدمون هذه الاستراتيجية كخدمة على خامنئى فى إقصاء وقمع منافسيه، لكن منذ انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى الإسلامى

استخدمت هذه المجموعة تلك الاستراتيجية فى تدعيم سلطتها والأكثر من ذلك أنهم أرادوا استغلال مكانة خامنئى لمصلحتهم بعد أن وجدوا منه أذنا صاغية.

٣-استغلال الموارد الحكومية من النفط والغاز فى خدمة عسكرة المجتمع الإيرانى

إن الرئيس أحمدى نجاد الذى كان قد وعد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بإثراء موائد الإيرانيين من خلال عائدات النفط، يضع الآن عائدات النفط فى خدمة تدعيم المجموعة العسكرية الأمنية المسيطرة على السلطة، وعلى الرغم من زيادة دخل الحكومة الإيرانية من العملة الصعبة فى العام الحالى فإن كثيراً من المشروعات التنموية الصناعية والزراعية والتعليمية تعثرت فى عهد حكومة أحمدى نجاد، وعلى عكس ما كان يعد به أحمدى نجاد أصبح الدخل الإيرانى من العملة الصعبة يوجه إلى الصناعات العسكرية والنووية وإلى توسعة القواعد الحربية وتدعيم القوات العسكرية أكثر مما كان عليه الأمر فيما سبق.

إن الحكومة الإيرانية الحالية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وبالتالى تحقيق عائدات ضخمة من بيعه تقاعست عن تحديث أسطول شركة الحافلات العامة التى تحتكر خطوط النقل على الرغم من الحاجة الماسة لهذا الأمر لمواجهة تلوث الجو فى طهران. إن الحكومة الإيرانية التى تعتمد على عائدات النفط والغاز لكنها تستورد جزء كبيراً من البنزين الذى تحتاج إليه إيران، لازالت حتى الآن لم تستطع تكرير النفط بالقدر الذى تحتاج إليه، ومع هذا تنفق جزء كبيراً من ميزانيتها فى تنمية برنامجها الصاروخى والصناعات النووية.

ومن ذا الذى لا يدرك فى إيران أن إنشاء المصافى البترولية وضخ الاستثمارات فى تنمية القطاعين الصناعى والزراعى له الأولوية سواء من ناحية نمو الاقتصاد الإيرانى أو من ناحية حل مشكلة البطالة والمشاكل المجتمعية الأخرى التى تعانى منها إيران فى حين أن تنمية الصناعات العسكرية فى إطار الجمهورية الإسلامية ليست فى خدمة المصالح الوطنية، وإنما هى بهدف تدعيم السلطة العسكريين وترسيخ قواعد الاستبداد الدينى.

زعماء المجموعة العسكرية الأمنية اطمأن بالهم من ناحية التهديد بالتعرض لهجوم عسكرى أمريكى شامل نظراً للصعوبات التى يواجهها الجيش الأمريكى فى العراق فضلاً عن تصاعد موجة المعارضة الشعبية بالولايات المتحدة لاستمرار التواجد العسكرية الأمريكى فى العراق، أما من ناحية التعرض لهجوم جوى إسرائيلى أو أمريكى فقد أشرنا فى نشر سابقاً أنهم لا يخشون هذا النوع من الهجمات وإنما يحتاجون إليه لتدعيم سلطتهم داخل إيران، خاصة وأن مثل هذه الهجمات ستؤدى إلى توحد الجماعات الوطنية الدينية معهم وبالتالى تدعيم مكانتهم داخل المجتمع الإيرانى. كما سيزيد ارتفاع سعر النفط المترتب على هذه الهجمة من سلطة تلك المجموعة التى تعتمد فى سيطرتها على السلطة على الدولار النفطى.

وهم يعلمون فى ذات الوقت أن الخطر الاقتصادى الشامل على إيران ليس بالأمر السهل على القوى العظمى، لأنه قبل تطبيق مثل هذا الخطر يجب إيجاد البديل للنفط الإيرانى. كما أنه من المتوقع أن تستخدم للأمن الصينى وروسيا حق الفيتو لإيقاف قرار الحظر الشامل فى مجلس الأمن.

على الرغم من كل هذا، من المستبعد أن تتمكن المجموعة العسكرية الأمنية من تنفيذ مشروعها الخاص بالسيطرة الكاملة على السلطة فى إيران فضلاً عن بقاءها لمدة طويلة.

إن الطبقات المحرومة والمعدمة بالمجتمع الإيرانى وبخاصة فى المناطق العشوائية بالمدن الكبرى التى عقدت آمالها فى تحسين أوضاعها على أحمدى نجاد تحت وطأة دعاية ووعود فرق البسيج التابعة للحرس الثورى سرعان ما أدركت أن عهد أحمدى نجاد أشد العهود سوءاً وقتامة بالنسبة للطبقات محدودة الدخل والعاطلين والمعدمين بالمجتمع الإيرانى.

ما من شك أن سلاح القمع والإرهاب فى إيران اليوم لا يقل عما كان عليه فى الماضى ففى إيران اليوم قد كسر حاجز الخوف بشكل نسبى، ويمكن أن يكون ما حدث فى إضراب الشركة العامة لأتوبيسات طهران مقدمة لإضرابات أخرى فى الشهور القادمة، ووضع الجامعات الإيرانية اليوم يشبه إلى حد كبير حالة الهدوء التى تسبق العاصفة.

بالقطع لن تستطيع حكومة أحمدى نجاد أن بوعودها الاقتصادية والرفاهية، وإنما على العكس، إذا ما أخذنا فى الاعتبار تصاعد عملية قرار رؤوس الأموال من إيران (بلغ إجمالى رؤوس الأموال الفارة من إيران إلى دبى فى الأشهر الأخيرة ١٢ مليار دولار) والتوقف التام للاستثمارات الأجنبية فى إيران فيما عدا قطاع النفط والغاز، فسيكون الوضع أسوأ مما هو عليه بكثير.

الضغوط الخارجية أيضاً على الرغم من أنها ليست بشكل الحظر الشامل إلا أنها ستزيد حتماً. ومن خلال المقدمات السابقة ليس من المستبعد أن تقدم القوى الكبرى على التفكير فى تقسيم إيران وكمقدمة للوصول إلى هذا الهدف تعمل على خلق انعدام للأمن وصراعات على الحدود الإيرانية عن طريق دعم وتأييد مطامع بعض الجيران وذلك لمواجهة الرغبة الزعامية التسيدية العسكرية لأحمدى نجاد بالمنطقة.

الحرس الثورى: حماة أيديولوجية النظام

■ مهيندخت مصباح ■ ميهن (الوطن) أكتوبر ٢٠٠٧

عـزل المرشـد الأعلى للجـمـهـورية السـيـد على خـامنئى قـائد الحـرس الثورى رحيم صفوى وعين بدلاً منه الجنرال محـمـد على جعفرى قائداً عاماً لقوات الحرس الثورى بعد منحه رتبة لواء، فما هو الدافع وراء هذا التغيير؟.

ليس من السـهـل تحليل تغـيـيـرات هيـاكل وشخصيات الحرس الثورى، فـاسم الحـرس الثـورى متشـابك مع دوائر نفوذ علنية وسرية فى نطاقات موسعة سياسياً واقتصادياً.



خارج حدود إيران، تعرف الولايات المتحدة الحرس الثورى على أنه منفذ لدور رئيسى فى البرنامج النووي الإيراني والسعى للحصول على أسلحة نووية. كما تشير أصابع اتهام الولايات المتحدة إلى الحرس فيما يتعلق بتدخل إيران فى أوضاع العراق أيضاً.

فض التداخل بين القضايا السياسية والقضايا العسكرية؟

يقال فيما يتعلق بالسيد محمد على جعفرى، أنه أقل من له مواقف سياسية من بين قادة الحرس الثورى، وينصب اهتمامه على الاستراتيجيات العسكرية. أصحاب هذه النظرة، يقيمون التغيير الحالى فى كادر قيادة الحرس بأنه تغيير فى إدارة الدولة، وفصل بين الأذرع السياسية والعسكرية للجمهورية الإسلامية.

يقول على كتتجر المحلل السياسى المقيم فى باريس: لا؟ هذا التصرف تصرف سياسى تماماً، فالسيد جعفرى اشترك بفاعلية فى قمع الطلاب فى حادث اقتحام المدينة الجامعية وما تلاه، وتوقيع قرار تعيينه من خامنئى بمثابة القول بأن صبر خامنئى قد نفذ. ولذا فإن تعيينه قرار سياسى خالص.

منذ بدء تحرك السيد أحمدى نجاد صوب مقعد رئاسة الجمهورية، ينفذ السيد خامنئى بسرعة وجدية بالغتين مشروعاً معيناً لتوحيد مقاليد السلطة، ووضعها فى يد القوى الأمنية والعسكرية المخلصة له. وتغيير قيادة الحرس الثورى ليس له معنى آخر سوى أن السيد جعفرى أكثر انسجاماً مع مشروع خامنئى من الآخرين.

إن خامنئى يجلب هذه القوى الأمنية العسكرية إلى المراكز السياسية بالجمهورية الإسلامية ويهمش القوى الدينية الإصلاحية والتقليدية التى تعارض مشروعه.

أما الدكتور هوشنج أحمدى المحلل السياسى المقيم بالولايات المتحدة فيتحدث عن القيادة الاستراتيجية للحرس الثورى من قبل السيد جعفرى ضمن الإشارة إلى الرسالة التهديدية التى كان قد بعث بها ٢٤ فرداً من قيادات الحرس للسيد خاتمى:

أعتقد أن جعفرى أكثر تسيساً من صفوى، فهو قبل أن يصبح قائداً للحرس الثورى قد كلف من السيد خامنئى بإعداد برنامج لاستراتيجية الحرس، وهذا البرنامج جميع أركانه سياسية، إن جلب جعفرى ينشط دور الحرس الثورى فى الشئون السياسية الداخلية وليس العكس..

الهجوم الأمريكى المتوقع على إيران؟

هل من الممكن أن يكون تغيير قيادة الحرس الثورى مرتبط باحتمال هجوم أمريكى خاطف على إيران؟ يقول الدكتور أمير هوشنج أحمدى عن المشروع الذى أعلن عنه مستشار الأمن القومى الأمريكى فى حوار مع المجلة الأسبوعية (ساندى تايمز) عن الاستعداد لذلك فى وزارة الدفاع الأمريكية والقول بأن تنفيذه يتطلب ثلاثة أيام فقط:

أعتقد أن الحرس الثورى بصدد تجديد هياكله حتى يواجه بذلك مشكلتين، هما إعلان الولايات المتحدة الحرس الثورى منظمة إرهابية، ونتيجة ذلك بالطبع هو التعامل العسكرى معه. تغيير البنية فى الحرس الثورى وبخاصة قيادته بسبب التعامل المتوقع مع الولايات المتحدة.

يقول بعض المحللين أن الحرس الثورى مع كونه أهم

المؤسسات التى تعتمد عليها الجمهورية الإسلامية فى المواجهة مع الولايات المتحدة، له بنية تقليدية تتوائم أكثر من المعارك البرية التقليدية وليس الهجمات التى من المتوقع أن تكون جوية خاطفة، وينظر على التغيير الحالى فى قيادة الحرس الثورى على أنه خطوة فى هذا الإطار.

وينظر على كشنجر للموضوع من ناحية الثقة والإخلاص لشخص المرشد وليس من ناحية الكفاءة الفنية حيث يقول: يمكن التأكيد على أن السيد خامنئى يعد الجمهورية الإسلامية للمواجهة مع الغرب، وهو فى هذا الشأن يعتمد على أشخاص أكثر وفاء لأهدافه.

لهذا الاعتبار يمكن القول بأن التغييرات التى يقال أنها تحدث فى المناصب العليا والمتوسطة بالحرس الثورى تأتى ضمن هذا الإطار.

وجوه الاختلاف بين القائدين

لعل أهم سؤال فى هذا العزل وذاك التعيين، ما هو الفرق بين رحيم صفوى ومحمد على جعفرى؟ ينظر على كشنجر إلى الموضوع من زاوية الشئون الداخلية: يقال أن السيد رحيم صفوى فى الأشهر الأخيرة لم يكن موافقاً على مشروعات أحمدى نجاد.

ونحن نعلم أن أحمدى نجاد ينفذ السياسات العامة لخامنئى بحذافيرها، والقوى التى يصطلح على تسميتها بالأصولية ليست على وفاق كامل مع أحمدى نجاد فى مجلس الشورى الإسلامية ومجلس الخبراء وبقية المؤسسات الأخرى، ويقال أن رحيم صفوى كان له تنسيق وتعاون مع معارضى أحمدى نجاد.

ويربط الدكتور أمير أحمدى أهمية هذا التغيير بتقسيم الولايات المتحدة لأداء الحرس الثورى، فيقول: كان رحيم صفوى قائداً للحرس الثورى لمدة عشر سنوات، وبعض القضايا التى يمكن أن تكون بين الولايات المتحدة والحرس الثورى ستزول برحيل رحيم صفوى.

وهذا فى رأيى تحليل غير صحيح، لكن ظاهر القضية أن الحرس الثورى فى السنوات العشر الماضية كان فى يد شخص ما وهو الآن قد عزل، وهذا من الممكن أن يخلق إعادة نظر فى موقف الولايات المتحدة من الحرس الثورى.

الصلاة باللغة الفارسية

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من العلامات البارزة للشعب الإيراني أنه شعب يتميز بشخصية قومية تاريخية، تحدد فكره وسلوكه وعلاقاته بالشعوب الأخرى، وتجعله يصبغ الأحداث بالصبغة التى تتفق مع هذه الشخصية وكيفية تلقيها للحدث، حتى فى المسائل التى تعتبر من صميم الدين والعقيدة، ومن الأمثلة التى تعتبر تطبيقا لهذا الرأى قضية الصلاة باللغة الفارسية، فقد أثيرت هذه القضية قبل الثورة الإسلامية، ثم مع انتصارها، وهى تثار الآن بين المثقفين من ناحية، وعلماء الدين من ناحية ثانية، وعلى مستوى جمهور العامة من ناحية ثالثة، فيتساءل المثقفون: لماذا نصلى باللغة العربية؟ ولماذا لا نصلى باللغة الفارسية؟ بل إن بعضهم يقوم بالفعل بالصلاة باللغة الفارسية،ولم يجدى معهم النصح، أو السب أواتهامهم بالخروج عن الشريعة، وواجههم بعض علماء الدين بالإهانة، لكن هؤلاء تمسكوا بموقفهم رغم ذلك. وكان أحد علماء الدين فى حوزة أصفهان ويدعى آية الله العظمى حاج آقا رحيم ارباب، وهو من المتفقهين الكبار والعلماء الذين يحظون بحب الناس وثقتهم، قد علم بهذا الأمر، فقام باستدعاء عدد منهم، فتعرف عليهم، وسأل عن مستوى تعليمهم وتخصصاتهم، وأخذ يستمع لهم فى مودة وأبوة، فكانوا من المتخصصين فى العلوم العملية كالكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية، وأدرك غرورهم بمستواهم العلمى وتخصصاتهم، فأثنى عليهم مؤكدا أن كثيرا من المسلمين لا يصلون إطلاقا ، وأشار إلى أنه فى شبابه كان يريد أن يصلى باللغة الفارسية، ولكنه واجه عدة مشاكل فلم يستطع أن ينفذ ما أراد، فى حين أنهم نفذوا ما أرادوا بحماسة الشباب، وعرض عليهم مشاكله. وأولها الترجمة الصحيحة للفاتحة، وطلب منهم أن يقوم أحدهم بتفسير بسم الله الرحمن الرحيم له، فقال له أحدهم الترجمة المعروفة (بنام خداوند بخشنده مهربان) فقال له لا أظن أن هذه الترجمة صحيحة، فترجمة بسم لا بأس بها، ولكن ترجمة لفظ الجلالة فهو غير قابل للترجمة لأنه اسم علم خاص لله، ولا يمكن ترجمة اسم علم، فكلمة حسن معناها زيبا، ولو قلت لشخص السيد زيبا فلن يعجبه هذا الأمر، أما ترجمة الرحمن (بخشنده) فهى ليست كاملة، لأن الرحمن صفة من صفات الله تشمل الرحمة والمنح، وهو ما لايشمله المعنى الفارسي، أما ترجمة رحيم (مهربان) ففيها خطأ لأنها كلمة قرآنية، واسم لله يجسد العفو والرحمة، مما يجعل الترجمة فضلا عن الخطأ قاصرة، وهو ما جعلنى أنصرف عن الصلاة بالفارسية فى شبابي، لأنه إذا كان هذا الحال مع البسملة فكيف ببقية السورة وباقى السور، ولكن إن أصررتم على الصلاة بالفارسية فصلوا بها، ذلك على العموم أفضل من أن لا تصلوا.

ربما كانت هذه المقابلة قد تركت أثرا فى من حضرها، ولاشك أنهم شعروا بالخجل، ورجعوا عن الصلاة باللغة الفارسية، وهو ما أكده الدكتور محمد جواد شريعت الذى حضر هذا اللقاء، وحكى عنه. لكن موقف هذا العالم الجليل تم تفسيره على أوجه عدة، فمن الناس من فهم أنه أباح الصلاة باللغة الفارسية، وفهم البعض أنه وضع من يصلى بالفارسية موضعا وسطا وفى منزلة بين المنزلتين، منزلة تارك الصلاة ومنزلة المصلى باللغة العربية، ومنهم من فهم رفضه للصلاة بالفارسية على إطلاقها، بل للضرورة، ومنهم من فهم أنه لا يحبذ الصلاة بغير اللغة العربية.

ويرى العلماء الإيرانيون أن ترجمة القرآن الذى

يتلى فى الصلاة محرم، وإن ترجمة ماعدا ذلك مما يقال فى الصلاة جائز، لأن ترجمة معانى القرآن الكريم فى حد ذاتها، وهى جائزة شرعا قاصرة، وتتعدد حسب قدرة كل مترجم، مما يبعد المعنى عن أصله، وهو ما يخدش أوثق سند دينى فى الإسلام، ففى الحج مثلا يجتمع المسلمون من جميع أنحاء العالم، وبمختلف اللغات، يصلون بلغة واحدة، بما يمثل وحدة الكلمة والفعل لدى المسلمين، وهو أقرب وأفضل من أن يصلى كل شخص بلغته، مع ترجمات متفاوتة.

ويرى بعض العلماء أن الحديث هنا ليس عن وجوب الصلاة باللغة العربية، أو إمكانية الصلاة باللغة الفارسية، وإنما الحديث عن فلسفة الأحكام، فالمسلم الحق هو من يسلم لأحكام الله، وليس الذى يجرى وراء فلسفة الأحكام، حتى لو أدرك فلسفتها، عليه أن ينصاع للحكم، ويعمل به، وإلا فإنه يتجاهله، والمثل فى ذلك لسيدنا إبراهيم الذى وصفه الله فى القرآن بأنه كان مسلما حقيقيا، والذى جعلنا الله أولى به، فعندما أمره الله أن يذبح ابنه، سلم للحكم ولم يناقش علته، لأن فلسفة كثير من الأحكام لا تظهر لنا، حتى تزن إيماننا، ولو ناقشنا أحكام الإسلام ولم نقتنع بسببها أو بفلسفتها، فهذا معناه أننا لا نثق فى حكمة الله. حقيقة أنه من الأفضل لنا أن نصلى بلغتنا الأم، ونتحدث إلى الله بها، وهو ما يجعلنا نحسن التعبير، ونركز فى الصلاة، ولكن هذا ليس معناه أن نخالف أحكام الله، أو نغيرها، فقد خرج الإمام على الرضا (عليه السلام) من أرض العرب، وعاش بين الفرس، فلم يؤيد مطلقا الصلاة باللغة الأم، فليس معنى أن يستطيع شخص حل مشكلة الترجمة، يستطيع أن يصلى باللغة الفارسية.

وعلى الطرف الآخر يقول البعض إن الصلاة هى إعلان ضراعة العابد للمعبود، ومن الأفضل أن يكون هذا الإعلان بلغة المتضرع، فإذا أعلنت ضراعتك بنحو لا تدرك معه ماذا طلبت، رغم أن المعبود يعرفه، فإنك لا تدرك ماذا تنتظر منه، وهذا الأمر ينطبق على عقد الزواج باللغة العربية، فكل من الرجل والمرأة لا يدركان ما أعلن لهما، إن الصلاة والشعور خلالها بحالة التضرع والخشوع والخضوع أمام الخالق، لايتحقق من خلال لغة لا نجيدها، حيث يجب أن أعلم يقينا معنى الكلمات التى أقولها لله، والمثل فى ذلك يمكن استخلاصه من قصة سيدنا موسى والراعي، فعندما قال موسى للراعى البسيط إن كلامك كفر، فتولى الراعي، فنزل الوحى من الله إلى موسى بقوله: لقد بعثت واصلا ولم تبعث قاطعا، فقد كان هذا الراعى فى ضراعة مع ربه، وفى حالة صلاة بطريقته، وحسب فهمه، يقول ما أحب أن يقوله لله، وهذا يعنى أننا إن لم نصعب الإسلام فسوف نجتذب إليه عددا أكبر من الناس، فقد قال الله تعالى: وما خلقت الإنس والجن إلا ليعبدون، فهل الجميع يعرفون العربية ويعبدون بها أم بلغتهم الخاصة!، إن حصر العبادة فى اللغة العربية يبعث على عدم رغبة الناس الذين لا يريدون أن يقولوا فى عبادتهم شيئا لا يفهمون معناه، فى حين أنهم إذا علموا ما يقولونه لله، فإنهم يصلون براحة وخشوع.

وفى مقابل هذا السياق يرى البعض أنه يمكن النظر للموضوع من زاويتين، الأولى أن تكون الترجمة مزيلا لعائق يحول دون معرفة المعانى فى الصلاة، والثانية أن تكون الترجمة بوازع من الكبر والتعصب، فليست القضية ما أريده أو ما لا أريده، وإنما يمكن بحث قضية لماذا علم الله رسوله الصلاة والتكاليف الشرعية باللغة العربية! إن أساتذة العلوم المختلفة يدعون طلابهم إلى دراسة المسائل من خلال النص الأصلي، وليس من خلال الترجمة، فإذا كانت الترجمة تؤدى الغرض، فلابد أن تكون موحدة لا اختلاف بين العلماء فيها. إن الحديث عن معرفة الله بنوايا الناس، يشوبه سوء التعبير، لأن من الضرورى العمل بأوامر الله أيضا إلى جانب النية، ومثل موسى والراعى لا ينطبق لأن الراعى كان جاهلا بأحكام الله، لأن الصلاة بسيطة وأحكامها واضحة، ليس فيها معاناة، وليست بالحجم الذى يثقل على الناس معرفته، فهى من حيث الحجم لا تعادل درسا من دروس المدارس، فالصلاة باللغة العربية لها حكم متعددة، فاللغة العربية ليست لغة قوم بل هى لغة رسالة سماوية ينبغى الائتناس بها لمعرفة أحكام الله وتعاليم رسوله وتوجيهات أئمة الإسلام، فتعلم اللغة العربية واجب على كل مسلم لإقامة علاقة مستمرة ومباشرة مع المعارف الدينية، ونذكر هنا مثالا ساقوه للدكتور محمد تقى الدين الهلالى فى مقدمة ترجمة تفسير القرآن باللغة الإنجليزية، فى حديث للشيخ عمر الأوزبكى بأن الأوزبك نذروا ألا يتحدثوا بغير لغة القرآن مادام الروس يجبرونهم على تعلم اللغة الروسية، لأنهم أدركوا هدف الروس من تعليمهم الروسية، وهو أن يغيروا أفكارهم وعقائدهم، هذا فضلا عن أن اللغة العربية غنية بالمفاهيم والمصطلحات المعبرة عنها وبنية المعاني، خاصة فى مجال المعارف الدينية، بما لا تقارن به اللغات الأخرى، وفى الصلاة قراءة لسور القرآن، والقرآن له تعبيراته الخاصة المعجزة، ليس فى طاقة البشر نقلها إلى لغات أخرى بدقة كافية، وإحلالها محل الأصل.

ويرى البعض من اللغويين أن معادل التصور أو المفهوم فى الذهن إن لم يكن مطابقا للعلامة اللغوية، فإن العقل يعجز عن التداعى لهذا المعنى، فإذا سمعت مثلا كلمة بيتزا، ولم تكن قد رأيتها، أو لم يكن فى ذهنك تصور أو مفهوم لها، فإنك لا تدركها، وبالنسبة للناطقين بالفارسية فإنه يمكن أن يكون لديهم تصور عام، أو مفهوم عام للصلاة باللغة العربية، ولكنه لن يكون نفس المفهوم للناطقين باللغة العربية، كما أن الصوتيات ستكون مختلفة. فنطق الفارسى للقرآن فى الصلاة باللغة العربية يختلف عن نطق العربي، وعلى هذا فإن الصلاة والقرآن والأدعيات التى ننطقها بالعربية نحن الفرس، ننطقها بالفارسية حسب علم اللغة وعلم الأصوات، ثم نستنبط فى ذهننا المفاهيم من اللغة الأم. والله يعلم ما فى نفوسنا سواء قلناه بالفارسية أو بالعربية، ومن حق الإنسان أن يصلى بلغة القلب والإيمان، وليس بلغة الألفاظ.

وهناك رأى آخر يقول إنه مع تقدم العلوم والتقنية، وارتفاع مستوى الثقافة والتنوير لم يعد الإنسان الإيرانى بحاجة إلى توجيهه فى صلاته أو عبادته أو ضراعته أو دعائه باللغة العربية، فله الحق أن يتعامل مع ربه بالأسلوب الذى يرتضيه وباللغة التى يألفها، فقد أصبحت المفاهيم فى متناول الجميع وبكل اللغات، وكثير من الذين يدخلون الآن فى الإسلام، لا يعرفون العربية، ولا أعتقد أنهم يصلون بها، وأنا أعرف أكرادا يصلون طوال حياتهم باللغة الكردية، وهم على قدر كبير من الإيمان والتقوى. وكل من اللغة العربية واللغة الفارسية واللغة الكردية لغات طبيعية وليس لغات مصطنعة كلغة الاسبرانتو.

لست أدرى ما السبب الذى أثار قضية الصلاة باللغة الفارسية فى إيران هذه الأيام؟ أهى الصحوة القومية وتداعياتها على كافة المجالات، حتى المجال الديني؟ أم الإحساس بتميز الإيرانيين على العرب فى سجالهم أمام أمريكا والغرب، ورفضهم موالاة أعدائهم، أو الانهزام أمامهم؟ أم أنه اتجاه فكرى استقلالى جديد سمحت به الثورة الثقافية للجمهورية الإسلامية؟ لاشك أننا هنا لسنا فى معرض تقييم هذا التوجه، ولكننا أردنا أن نشير إلى أن الساحة السياسية والثقافية فى إيران قد اتسعت على علماء الدين، وسمحت للمثقفين المدنيين أن يشاركوا فيها بقوة، كما سمح المذهب الشيعى فى إيران تحت ضغط المصلحة، أن يخفف علماء الدين عن مقلديهم فى فتاواهم، حتى لا ينفرط عقد الشيعة، ويظلون على وحدتهم، وإن تجاوزوا الصلاة باللغة العربية، إلى الصلاة باللغة الفارسية.

تقسيم العراق: المحاولة الفاشلة لواشنطن

■ جمهوری إسلامی(الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/١٠/٢٤

صوت مجلس الشيوخ الأمريكي بالموافقة على مشروع تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق: شيعية وسنية وكردية، وقد تم التصديق على هذا المشروع بأغلبية ٧٥ صوتاً مقابل رفض ٢٣ صوتاً.

ويتشابه مشروع تقسيم العراق إلى ثلاثة مناطق منفصلة على أساس الفوارق العرقية والمذهبية مع ما نفذته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في البوسنة حيث قاموا بتقسيم هذا البلد الأوروبي المسلم.

ولذا، قوبل هذا المشروع بغضب واعتراض من جانب الشعب العراقي والجماعات السياسية، وقد أعلنت الدول المجاورة للعراق رسمياً وبصراحة تامة معارضتها الشديدة لمشروع تقسيم وذكروا أن هذا المشروع سيأتي بآثار وتبعات كارثية لن تقف أبعادها عند حدود العراق فحسب وإنما تمتد الخسائر المترتبة عليها إلى المنطقة بأسرها، ولإدراك أفضل للقضية من الضروري النظر إلى الأبعاد المختلفة للقضية حتى ندرك لماذا وصل المحتلون للعراق إلى هذه النقطة؟ وما الأهداف التي يسعون إليها؟ وما هي الخطوات التالية؟

مشروع تقسيم العراق ليس بجديد

منذ الأيام الأولى لاحتلال العراق، وضع الجنرال جي جارنر هذا المشروع على رأس قائمة أولويات المحتلين باعتباره أول حاكم عسكري أمريكي في العراق، ولم يتوقف الإصرار الجنوبي من قبل المحتلين على تنفيذه ولو للحظة واحدة.

وقد بذل بول بريمر الحاكم الأمريكي المدني الذي خلف جي جارنر جهوداً مكثفة لتنفيذ هذا المشروع، لكن كلما ضغط أكثر كلما حصل على نتيجة أقل، وأدرك في الواقع العملي أن المجال غير مهيئ لتنفيذ ذلك المشروع.

مع تعيين المحتلين لأياد علاوي كرئيس وزراء مؤقت للعراق سعوا إلى تنفيذ هذا المشروع تحت غطاء أنه مقترح عراقي وبتأييد من مسئولين عراقيين لكن علاوي أيضاً لم يستطع أن يفعل شيئاً.

كذلك سعى المحتلون عن طريق السفارة الأمريكية في عهد (زلماي خليل زاد)أن يدرجوا هذه القضية في مسودة الدستور العراقي لكن لم تتحقق أهداف المحتلين بفضل فطنة ومقاومة المرجعية الشيعية ودقة الجماعات السياسية وتضامن الناشطين السياسيين العراقيين.

ثم حاول المحتلون أن يقدموا هذا المشروع كاقتراح للأمم المتحدة وأن يطرحوه عن طريق ممثل الأمم المتحدة لشئون العراق، لكنهم لم يحصلوا على المساعدة المطلوبة واليوم يعلن عن هذا المشروع كقرار لمجلس الشيوخ الأمريكي حتى يتم بحثه في أي مكان ويصدق عليه بغض النظر عن طبيعة علاقة مكان إجراء التصويت بالشأن العراقي.

أول اعتراض على هذا المشروع، هل الكونجرس الأمريكي له الحق في اتخاذ قرار بشأن حاضر ومستقبل العراق، ومن هو الشخص أو المرجعية التي منحت للمحتلين مثل هذا الحق، وقد أعلن الشعب العراقي بكافة جماعاته السياسية غضبه واعتراضه بصورة موحدة على هذه التصرفات الأمريكية، وقد صرحوا بأن ليس للمحتلين الحق في التدخل في الشئون الداخلية للعراق واتخاذ قرارات بدلاً من الشعب والهيئة السياسية العراقية.

ومع وقوع التحولات السابقة من الأفضل التمكن من إدراك أن إصرار المحتلين على استمرار التواجد العسكري في العراق من أجل تحقيق الأهداف التي لم تتحقق بعد وبدون تحققها، يكون لم يتم تلبية أي من الدوافع الرئيسية التي دفعت المحتلين إلى احتلال العراق.

يعد مشروع تقسيم العراق أهم هدف للمحتلين وبدون تحقيق هذا الهدف الجنوبي لن لم يصلوا إلى أي هدف من أهدافهم، وإنما يكون قد ترتبت نتائج عكسية فبالنسبة لهم على احتلال العراق.

ولا ننسى أن بوش في الأشهر الأولى من احتلال

العراق كان يصرح بأن أهداف ودوافع احتلال العراق ستتضح بعد خمسين عاماً بقوله ستدركون بعد خمسين عاماً الأهداف التى دفعتنا للهجوم على العراق.

الحقيقة أن بوش الأصغر ومعاونيه قد بالغوا فى تقييم قدرة وكفاءة العسكريين الأمريكيين واستعمال القوة فى تأمين أهدافهم السياسية فى العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

إذ يعتقدون أن الولايات المتحدة تستطيع بقدرتها العسكرية أن تقسم العراق، وأن تظل بمأمن من عواقب عملها التدخلى هذا.

على هذا النحو الأفضل أن ندرك ما هو السبب الحقيقى وراء إصرار بوش ومعاونيه على زيادة التواجد العسكرى فى العراق وعدم تقديم جدول زمنى للانسحاب، بالإضافة إلى أنه من الأفضل اليوم أن نتمكن من تفهم طبيعة السلوك المتملق الذى يتبعه الديمقراطيون بالكونجرس.

القضية أن الديمقراطيين يتمتعون الآن بالأغلبية سواء فى مجلس الشيوخ أو الكونجرس وفى حالة معارضتهم لأى مشروع يقدم للمجلسين يتم إحباط هذا المشروع، لكن العالم شاهد التصديق على مشروع تقسيم العراق فى مجلس الشيوخ الأمريكى، وهذا يعنى أنه على الرغم من المعارضة الظاهرية من قبل الديمقراطيين لبوش وأعوانه فى الحرب على العراق إلا أنهم يوافقون على مشروع تقسيم العراق، وفى الواقع هم يوافقون على القواعد الرئيسية للسياسات الاستعمارية فى العراق، ومتضامنين مع الأهداف العامة للجمهوريين فى العراق.

هذا يعنى أن الديمقراطيين لا يعارضون بوش فى مبدأ احتلال العراق ليس هذا فحسب وإنما توصلوا إلى اشتراك مع المحافظين الجدد فى وجهة نظرهم بشأن مشروع تقسيم العراق، حتى لو كانت هناك معارضة لتكتيك الوصول إلى الهدف من احتلال العراق وهو استراتيجية السيطرة على منابع النفط العراقى وإسقاط وتقسيم هذا البلد المسلم.

ومن خلال البحث الدقيق يمكن إدراك أن ما يحدث فى العراق تمتد جذوره وخيوطه الرئيسية إلى مشروع تقسيم العراق.

فى الحقيقة مشروع تقسيم العراق أسرع وأيسر خلقه من سلسلة من الأهداف الصهيونية ترمى إلى تجزئة الدول الإسلامية إلى أجزاء أصغر وأضعف مما هى عليه.

القضية أن مشروع تقسيم العراق بدو طرحه على يد الجنرال جى جارنر أول حاكم أمريكى للعراق، وهو كصهيونى متطرف طرح هذا المشروع بوقاحة بالغة لكنه عزل لأسباب كثيرة كان منها وقاحته المعلنة.

الجنرال جارنر طوال فترة حكمه القصيرة فى العراق دعى معظم كبار المسئولين الصهاينة إلى السفر إلى العراق وحضر معظمهم بالفعل وتباحثوا بشكل مباشر فى مشروع تقسيم العراق.

يقال أن بعض الجماعات السياسية العراقية ومن بينها فصائل كردية أبدت ورحبت بمشروع تقسيم العراق.

ينبغى على جميع فئات الشعب العراقى وكل جماعة وفرقة وعرق فيه أن يدرك هذه النقطة المصيرية وهى أن تقسيم العراق ليس فى صالح أى عراقى، وأنه مؤامرة موسعة سيكون لها آثار وتبعات كارثية على جميع فئات الشعب العراقى.

وهذه فرصة للمحتل أن يجدد عملاء من داخل الفئات العراقية المختلفة وأن يخلق قاعدة دائمة لخلق الأزمات فى المنطقة من خلال استغلال ضعاف النفوس ودفعهم لبيع أنفسهم وذلك كله من خلال تقسيم العراق ووطأ استقلالية أرضية ووحدتها بالأقدم.

إن تجربة السنوات الخمس الماضية أوضحت أن العناصر التى أعطت الضوء الأخضر لقدوم المحتلين للعراق وأفغانستان لم يستفيدوا شيئاً من عطايا خدماتهم تلك، واليوم كثير من القوى المعارضة لصدام التى كانت ترافق الأمريكان، قد تم استبعادها من الساحة السياسية العراقية حتى أن بعضهم لم يحتفظ برأسه فوق كتفيه أو أنهم تعرضوا لاتهامات عديدة.

إن هذه التجارب المريرة تشير إلى أنه ليس من الصواب أنه بسبب خدماته للمحتلين سيرتقى أو يضمن سلامة مصالحه أو يحصل على مكانة دائمة.

بالطبع سؤالنا هو لماذا يطرح مشروع تقسيم العراق الآن، ولماذا لا يعترض الديمقراطيين على هذا النوع من المشروعات مستفيدين فى ذلك من أغلبيتهم فى الكونجرس، القضية واضحة تماماً.

فى الحقيقة تأتى موافقة الديمقراطيين على مشروع تقسيم العراق بمنزلة التوافق مع أهداف ومخططات الوكالة اليهودية، والديمقراطيون بهذه الموافقة يسعون إلى الحصول على دعم اللوب الصهيونى فى الانتخابات الرئاسية القادمة، وفى نفس الوقت يعرضون مدى موافقتهم على المشروعات الصهيونية فى الشرق الأوسط.

خصخصة حرب العراق

■ ایران امروز (إیران الیوم) ٣٠/١٠/٢٠٠٧

تستمر المواجهات فى العراق وقد بات الأمن أشبه بسلعة تتم خصخصتها بالتدريج يوما بعد يوم. تلك هى خلاصة التقرير الذى نشر مؤخرا على لسان مبعوثة الأمم المتحدة فى أمريكا اللاتينية السيدة أماندا بنافيدس. مبعوثة الأمم المتحدة اقتفت أثر شبه العسكريين الذين استغلوا وأرسلوا إلى العراق من جانب شركات خاصة كانت طرف فى اتفاقيات مع الحكومة الأمريكية بهدف حماية العراق ؛ لكن بعضهم تدربوا على مهاجمة المنازل وقصف أهداف متحركة ترتدى ملابس عربية.

طبقا لتقرير السيدة بنافيدس، فإن خفض القوات الأمريكية والبريطانية فى العراق، فتح الطريق أمام شركات خاصة تعمل فى مجال الأمن، وهى شركات تعتمد فى المقام الأول على عسكريين سابقين لديهم خبرات عسكرية وتدريبات كافية، فأرسلتهم إلى العراق بمرتبات عالية جدا لحراسة البنوك والسفارات والمراكز الحيوية وحتى الشخصيات السياسية البارزة، لكن البعض منهم تدربوا على أعمال أخرى.

بدأت مسيرة خصخصة الأمن فى العراق منذ دخول القوات الأجنبية العراق. وقد ترددت فى أوروبا حكايات عديدة بشأن الإيطاليين الذين ذهبوا إلى العراق بهدف الحصول على ثروات ضخمة بفضل المرتبات الخيالية التى توفرها شركات الأمن ؛ لكنهم فقدوا حياتهم هناك. تلك المسيرة التى انتقلت إلى أمريكا اللاتينية كانت محور التقرير الذى أدلت به مبعوثة الأمم المتحدة. تشير التقارير الرسمية أنه بالإضافة إلى ١٦٠ ألف جندى أمريكى و٥٠ ألف جندى بريطانى يوجد فى العراق ٦٦ ألف شبه عسكرى تابع لشركات خاصة.

الشركات الخاصة أيضا والتى ارتبطت بعقود اتفاقيات تلزمها بالحفاظ على الأمن بالإضافة إلى آلاف المرتزقة الأجانب جعلت من ١١٠ ألف عراقى مسلحين ومكلفين بالحفاظ على الأمن بعد فترة وجيزة من توظيفهم بشكل مؤقت.

التقارير الأخيرة تشير إلى مسألة غاية فى الأهمية، مفادها أن انسحاب جزء من القوات الأمريكية والبريطانية، لا يعنى بالضرورة خفض عدد المسلحين الأجانب فى هذه الدولة ؛ حيث اثبت المرتزقة ممن يعملون فى شركات الأمن أنهم على استعداد لملئ فراغ العسكريين والقيام بمهامهم العسكرية فى مقابل المال. على هذا النحو بات من الواضح أن الحرب فى العراق تتجه نحو الخصخصة.

نشرية (اشترن المان) أجرت بحث مؤخرا بشأن وضع شبه العسكريين التابعين لأمريكا اللاتينية جاء فيه أن أعداد كبيرة منهم التحقت بشركات الأمن الخاصة وتوجهت للعراق فى مقابل وعود ذهبية، لكنهم أدركوا بعد ضياع فرص عودتهم أنهم لم يحصلوا إلا على ٢٠٪ فقط من تلك الوعود مع احتمال تعرضهم للموت.

كتبت (اشترن) : " اعتبر ٣٥ عسكرى سابق من كولومبيا أن العمل لستة أشهر فى شركات الأمن بالعراق مقابل ٣٠ ألف دولار أمر مجزى لكنهم أدركوا فى الطائرة التى توجهت بهم إلى بغداد أن الاتفاق نص على حصولهم شهريا على مبلغ ألف دولار أى ستة آلاف دولار فى مدة الستة أشهر التى قد يفقدون خلالها أرواحهم بدلا من ٣٠ ألف دولار. عندما هبطت الطائرة فى مطار بغداد طالب عدد كبير منهم بالعودة إلى بلادهم ؛ لكن بعد فوات الأوان." المتحدث باسم شركة (آى.دى سيستم) أجاب على استفسارات وسائل الإعلام بشأن هذا الموضوع قائلا : لقد تعرف هؤلاء المرتزقة جيدا على شروط عقود العمل بالشركة.



الفائدة الضخمة التى تخرج من أدراج المانحين الأمريكيين، تتدفق لصالح شركات مديروها ومؤسسوها لهم جذور فى شركات السلاح والنفط. وبوصف ديك تشينى، ورونالد رامسفلد، وكوندليزا رايس وجورج دبليو بوش هم ممثلى تلك الشركات فى الحكومة الأمريكية، فإنهم يأملون فى تعويض نفقات الحرب من خلال تصدير النفط العراقى، لكنهم فشلوا على مدى السنوات الأربع الماضية فى تصدير نسبة من النفط تعادل ما كان يتم تصديره خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

طبقا لتصريحات رئيس جمعية خبراء القانون الأمريكية فإن حرب العراق حاليا تمنح المواطنين العراقيين يوميا مبلغ ٤٠٠ مليون دولار ؛ ومع هذا لم يتعلم ممثلى شركات السلاح والنفط فى الحكومة الأمريكية من هزيمة العراق ويخططون للهجوم على إيران.

أخطار الوجود العسكري الأجنبى فى الخليج (الفارسى)

■ د. على خرم ■ إطلاعات سياسى واقتصادى (الأخبار السياسية والاقتصادية)، العدد ٢٣٩- ٢٤٠

فى الأشهر الأخيرة ومع تزايد التهديدات العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية واستغلال آلية القرارين ١٧٣٧ و ١٧٤٧ الصادرين عن مجلس الأمن أرسلت الولايات المتحدة ثلاث بوارج حربية نووية إلى الخليج (الفارسى) حتى تقوم فى ظل تلك القرارات والقرارات المحتملة التالية بإقرار النظم التى تريدها فى هذا البحر المغلق. هذا الإجراء الذى ادعت الولايات المتحدة أنه لطمأنة حلفائها فى الخليج فى الشهور القادمة فى حال استمرار صدور قرارات المقاطعة سيأخذ أبعاداً أكبر ومن الممكن أن تكون الولايات المتحدة قد هدفت من خلاله القيام بتفتيش السفن الداخلة والخارجة من الموانئ الإيرانية على الخليج (الفارسى).

هذه التعبئة للقوى العسكرية فى محيط صغير كالخليج (الفارسى) والتهديدات الأمريكية المتزايدة مما لا شك فيه أنها من الممكن أن تكون مثيرة لرد فعل من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتعرض السلام والاستقرار فى هذه المنطقة للخطر.

وقد كان الخليج (الفارسى) ومضيق هرمز وبسبب موقعهما الفريد من حيث الجغرافيا السياسية موضع اهتمام وصراع القوى العظمى العالمية. بدت هذه الأهمية الاستراتيجية منذ القرن العشرين جراء ثروات النفط والغاز فى الخليج (الفارسى) وتضاعفت هذه الأهمية فى القرن الحادى والعشرين، وقد أثار اعتقال إيران البحارة البريطانيين بتهمة تجاوز المياه الإقليمية الإيرانية عند مدخل نهر آروند وشمال الخليج (الفارسى) المخاوف من تكدس كثير من البوارج الحربية البريطانية والأمريكية والفرنسية فى الخليج (الفارسى) بل وتجاوزها المياه الإقليمية العراقية والإيرانية.

هذه الحساسيات والمخاوف والأخطار تتطلب أن يعاد النظر ثانية فى المكانة القانونية لمضيق هرمز والخليج (الفارسى) ونهر آروند وأن يتم البحث عن إجابة على الأسئلة التالية:

١- ما هى القواعد القانونية التى تطبق على مرور السفن من مضيق هرمز ؟

٢- هل هذا العبور يتم من منطقة مياه إيران وعمان؟

٣- فى حالة العبور من هذه المنطقة أليس من حق إيران وعمان أن تفرض سيادتها على مرور هذه السفن؟

٤- هل الخليج يعرف على أنه بحر مغلق أو شبه مغلق؟، وفى هذه الحالة ما الحكم القانونى لمثل هذا البحر؟

٥- هل مرور السفن من الخليج (الفارسى) يتم من المياه الحرة أم من المياه الإقليمية الإيرانية؟

٦- ما هى متطلبات المرور الآمن طبقاً لمعاهدة قانون البحار ١٩٨٢؟

٧- هل البوارج البحرية تندرج فى إطار المرور الآمن؟ وهل هذه البوارج لها تصريح عبور؟

٨- إذا لم يكن الأمر كذلك فعلى أى قاعدة قانونية دولية من الممكن أن يحدث وجود البوارج الحربية الأمريكية والبريطانية فى الخليج (الفارسى).

٩- ما هو الموقف القانونى لنهر آروند ولماذا تسير القوات العسكرية الأجنبية فى هذا الممر المائى وما حقوق إيران فى هذا الشأن؟

مضيق هرمز ومكانته القانونية:

مضيق هرمز هو أحد المعابر المائية الدولية الذى كان منذ زمن بعيد موضع اهتمام القوى البحرية العالمية وكانت تتم فيه عمليات المرور والتجارة الدولية للمواد الخام والمنتجات الصناعية بكميات هائلة لدرجة أنه تمر سنوياً فى هذا المضيق أكثر من ٣٠ ألف سفينة بمعدل سفينة كل ثمان دقائق.

والملاحة الدولية فى مضيق هرمز نظراً لضيق مساحته تتم فى المياه الإقليمية للدولتين اللتين تطلان عليه أى إيران وعمان، وأقصر مسافة بين الجزر الإيرانية لارك وهنجام وبين الأراضى العمانية ٢٠.٧٥ ميل مجرى فى حين أن إيران طبقاً لقوانين البحار لها ١٢ ميل بحرى يجب أن تعمل سيادتها عليه بهذا الشكل ليس فقط لا تستطيع إيران أن تستعيد من مياهها بل إن هذه المياه تتناقص ويتم تقسيمها طبقاً لخط تقسيم مع عمان.

مما لا شك فيه أن فلسفة وجود المياه الإقليمية هى حماية أمن الدول الساحلية ولهذا فإن المياه الإقليمية سواءً فى المضيق أو خارجه هى تحت السيادة والصلاحية القومية للدول الساحلية ولا تفرق القوانين العرفية الدولية بين المياه الإقليمية فى داخل المضيق أو خارجه.

وقد سمحت اتفاقية قوانين البحار ١٩٥٨ "البند ٤

من المادة ١٦"بمرور السفن من مضايق مثل مضيق هرمز والذى تقع فى أراضى دولة واحدة أو عدة دول بشرط "عدم الضرر" وطبقاً لمبدأ عدم الضرر فقد تم إعلان منع مرور البوارج الحربية وأى شكل من التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة ووحدة أراضى والاستقلال السياسى للدول الساحلية أو أى إجراء آخر ينتهك بشكل ما مبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة بل إنه ورد فى البند ٣ من نفس المادة تستطيع الدول الساحلية لو أنها رأت الأمر ضرورياً بالنسبة لأمنها أن تعلق العبور الآمن للسفن الأجنبية فى أجزاء من مياهها الإقليمية بشكل مؤقت.

وقد جاء فى المادة ٢٣ من الاتفاقية أيضاً: لو أن سفينة حربية لم تراعى قوانين الدولة الساحلية فيما يخص المرور من المياه الإقليمية أو لم تهتم بطلب الدولة الساحلية تستطيع الدولة الساحلية أن تطلب من السفينة الحربية مغادرة المياه الإقليمية.

وفى الجلسة السادسة لقوانين البحار عام ١٩٨٢ شككت القوى العظمى البحرية فى حقوق الدول التى تطل على المضايق أقل من ٢٤ ميل فى مجال العبور الآمن واجتهدوا فى أن يطرحوا بدلاً منه مرور "ترانزيت" الذى يشمل البوارج البحرية وأبدت إيران وعمان على المرور الآمن ولم تعترف إيران بمرور الترانزيت، ومع التصديق على مرور الترانزيت" الذى تواكب مع مشاكل إيران فيما بعد الثورة والصراع مع الولايات المتحدة والحرب المفروضة، لم تستطع إيران أن تدافع عن حقوقها التاريخية وسيادتها، وطبقاً للبند ٣ من المادة ٣٨ من هذه الاتفاقية "حاملات الطائرات" التى تستفيد من هذا الحق إذ يجب عليها أثناء العبور السريع من المضيق ألا تقوم بأى إجراء من شأنه التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة ووحدة أراضى الدولة المجاورة للمضيق أو استقلالها السياسى، أو تنتهك بشكل، مبادئ القانون الدولى المدرجة فى ميثاق الأمم المتحدة كذلك أيضاً تنص المادة ٤٤ من اتفاقية ١٩٨٢ أى عمل لا يندرج تحت المرور الترانزيت سيكون تابعاً للمقررات الأخرى بالاتفاقية أى أن يؤدى أى إجراء فى مرور الترانزيت إلى تهديد الحكومة الساحلية ويشمل البارجة أو الطائرة التى تندرج فى النظام العام للمرور الآمن فى مثل هذه الحالة فإن الدولة الساحلية بسبب عدم تحقق "مبدأ اللا ضرر" ستمنع البارجة أو الطائرة".

الخليج الفارسى بحر مغلق أم شبه مغلق؟

طبقاً للمادة ١٢٢ من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ فإن البحار المغلقة أو شبه المغلقة يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

١- أن تكون محاطة بدولتين أو عدة دول.

٢- أن تتصل بالمحيط أو ببحر آخر عن طريق فتحة أو معبر.

٣- أن تكون مشتملة على مياه إقليمية ومناطق احتكارية اقتصادية لدولتين أو عدة دول والخليج (الفارسى) هو نموذج واضح لتعريف البحر المغلق أو شبه المغلق فكل مياهه تعد جزءً من مياه إقليمية ومنطقة اقتصادية احتكارية للدول المطلة عليه وكذلك أيضاً تم تقسيم مضيق هرمز بين الدول المطلة عليه وهذا يعنى أن منطقة إيران الاقتصادية الاحتكارية بعرض ٢٠٠ ميل تتصل بالمنطقة الاحتكارية للسعودية وقطر والإمارات بعرض ٢٠٠ ميل لأن أعرض جزء فى الخليج (الفارسى) هو ١٨٠ منيل "بدلاً من ٤٠٠ ميل "بناءً على هذا لا يوجد فى الخليج (الفارسى) طبقاً لاتفاقية ١٩٨٢ مياه حرة، وقد دونت المادة ٢٣ من هذه الاتفاقية النظام القانونى الخاص للخليج (الفارسى) باعتباره بحراً مغلقاً أو شبه مغلق والذى تكون إدارته على أساس أعمال حقوق وواجبات الدول المطلة مرهونة بالتعاون فيما بينها وهذه المادة يجب أن تكون أساساً للتعاون دول الخليج بالنسبة لنظام قانونى يقوم على الأمن الجماعى.

مرور السفن والبوارج الحربية من الخليج (الفارسى) كما يشاهد على الخريطة فإن المياه التى يمكن أن تتم فيها الملاحة الدولية فى الخليج (الفارسى) بعد مضيق هرمز تقع بالكامل فى المياه الإقليمية الإيرانية بعبارة أهرى كل البوارج الحربية والغواصات للعبور من الخليج متجهة إلى الكويت والعراق وآروند يجب أن تمر من المياه الإقليمية الإيرانية بين جزر طنب الصغرى والكبرى وجزر قاروروبنى قارور وكلما ارادت البوارج الحربية الأمريكية أن تستقر فى الخليج (الفارسى) نظر لقلقة عمق الجزء الجنوبى من الخليج فإنها يجب أن ترسو على الضفاف الشمالية وهذا العمل يعنى الانتهاك الواضح لكل القوانين والمقررات فى إطار قانون البحار بشكل عام من ١٩٥٨ - ١٩٨٢ وبعبارة أخرى فإن أسلوب العبور هذا أو وجود البوارج الحربية الأجنبية فى الخليج (الفارسى) ليس فقط لا يتناغم مع خصائص العبور الآمن بل لا يتفق مع شروط مرور الترانزيت الذى اعترضت عليه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، هذا الوضع يقوم على مائتى سنة من الاستعمار البريطانى لهذه المنطقة وتطبيق السياسات المتجاوزة فى الخليج (الفارسى) التى وصلت اليوم كعرف إلى إيران.

الأهم أن دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية التى لم تنضم لاتفاقية ١٩٨٢ الخاصة بقوانين البحار ليست بوسعها أن تستفيد من الحقوق العرفية فى إطار هذه الاتفاقية فيما يخص مرور الترانزيت، ومع أن إيران تعترف رسمياً بحق العبور الآمن للسفن من مياهها الإقليمية نظراً لاحترام حق الملاحة والتجارة الدولية فإنها فيما يخص مرور السفن العسكرية فإنها تسمح به بشرط عدم الإخلال بامنها وعدم وجود أى شكل من

التهديد العسكرى هذا الموقف تم إعلانه عدة مرات وبشكل رسمى أثناء توقيع الاتفاقية من جانب الوفد الإيرانى، وبعبارة أخرى فإن مرور كل البوارج الحربية الأجنبية من المياه الإقليمية الإيرانية فى الخليج غير قانونى وليس له وجاهة قانونية.

وجود القوى العسكرية الأجنبية فى نهر آروند:

نهر آروند هو نهر خاص بين إيران والعراق يقوم نظامه القانونى على معاهدة الحدود الحكومية وحسن الجوار فى ١٩٧٥ وهو عبارة عن ماء عذب ويصلح للملاحة الدولية وهذا المعبر المائى تكريره الحكومتان الإيرانية والعراقية عن طريق المكتب المشترك للتعاون "سى، بى، سى" لإعمال السيادة المشتركة والملكية المشتركة والملاحة والاستغلال المشترك وطبقاً للمادة ٣ من بروتوكول "ترسيم الحدود النهرية بين إيران والعراق" التابع للمعاهدة الحدود الحكومية وحسن الجوار ١٩٧٥" يستطيع أى طرف من المتعهدين أن يسمح للسفن العسكرية والأجنبية لدخول هذا المبدأ المائى بزيارة موائئة بشرط ألا تكون السفن المذكورة تابعة للدولة التى تكون فى حالة عداد أو هجوم مسلح أو حرب مع أحد الأطراف أو يعلن الطرف الآخر فى مدة لا تقل عن ٧٢ ساعة.

طبقاً لهذه المادة فإن (أمريكا) وبريطانيا اللتان تهددان إيران عسكرياً ليستا لهما الحق فى أن يدعيا إلى نهر آروند من قبل العراق بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعلن حكومة العراق إيران مسبقاً بدخول السفن العسكرية الأجنبية وهو ما لم يحدث مطلقاً. ولسببين فإن وجود السفن والقوى الأجنبية فى نهر آروند غير قانونى وليس له مشروعية قانونية. ومن الناحية القانونية فإن أى تعاطى من جانب إيران مع السفن والقوى العسكرية الغربية لنهر آروند هو قانونى ويتفق ومعاهدة ١٩٧٥ والقوى الأجنبية التى وصلت إلى هذا الممر المائى الخاص بشكل غير قانونى ليس لها حق فى الشكوى ولا يمكن لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تنتهك السيادة الوطنية ووحدت الأراضى لأى عضو فى الأمم المتحدة، وبناءً على هذا فإن استناد الولايات المتحدة وبريطانيا على قرارات مجلس الأمن والعمل على إقرار السلام فى نهر آروند لا يستند إلى وجهة قانونية. وبهذا الشكل فإن إلقاء القبض على البحارة البريطانيين ومصادرة قواربهم هو مبرر تماماً وله مشروعية قانونية فى إطار معاهدة ١٩٧٥.

وجود البوارج الأجنبية فى الخليج (الفارسى) وإثارة القانونية.

بناء على ما سبق يمكن القول:

١ - مضيق هرمز وممر مائى يقع فى المياه الإقليمية لدولتى إيران وعمان وعبور السفن التجارية والمدنية فيه مسموح به على قاعدة مبدأ العبور غير الضار فقط.

٢ - أى عبور عسكرى يتعارض مع أمن إيران ويكون فى إطار تهديدها عسكرياً هو غير قانونى والحكومة الإيرانية إذا أرادت وكان لديها القوى العسكرية الكافية تستطيع طبقاً لقانون البحار والقانون الدولى أن تمنع عبور البوارج الحربية.

٣ - الخليج (الفارسى) بحر مغلق أو شبه مغلق. يقع تماماً فى إطار المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية للدول المطلة عليه وإطلاق مسمى المياه الحرة عليه ليس سليماً.

٤ - مرور السفن الأجنبية من الخليج بسبب قلة عمقه يتم فقط فى مياه إيران الإقليمية ولذا فهى تخضع للقوانين والسيادة الوطنية الإيرانية.

٥ - تعترف إيران فقط بالعبور غير الضار من مضيق هرمز وفى مياه الخليج، وطبقاً لاتفاقية قانون البحار ١٩٨٢ لو أن "مرور الترانزيت يشمل البوارج الحربية للدول الأعضاء فى الاتفاقية "فيما عدا الولايات المتحدة" فإن هذه البوارج يجب بدون نقاش أن تمتنع عن التهديد أو استخدام القوة ضد السيادة الوطنية ووحدة الأراضى واستقلال إيران السياسى.

المقترحات القانونية:

١ - إيران باعتبارها تمتلك نصف مضيق هرمز ونصف الخليج (الفارسى) "الجزء الأعمق فيه" والذى تتم فيه الملاحة وتمتلك نصف نهر آروند يجب أن تحافظ على هذا التراث التاريخى القيم بكل ما تملك ولا تسمح على مدى الزمان أن يتخذ إجراء فى القانون الدولى من جانب القوى العظمى البحرية ضد السيادة والوحدة والاستقلال السياسى للبلاد، ومرور السفن فى الخليج لأنه ليس فى المياه الإقليمية للدول العربية فمن الطبيعى ألا تكون لدى هذه الدول حساسية تجاه مرور السفن والبوارج البحرية، إذن على إيران أن تأخذ هذا العبئ على نفسها بمفردها ويجب أن تعد نفسها كل مناسب ومسعى فى القانون الدولى.

قمة طهران: خطوة على طريق إنشاء منظمة تعاون قزوين

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٣١/١٠/٢٠٠٧

تمثل قمة دول بحر قزوين التى عقدت فى طهران فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧ بحضور زعماء الدول الخمس المطلة على بحر قزوين، نقطة بداية جديدة وخطوة عملية جدية بهدف تشكيل منظمة أو مجلس تعاون (اقتصادى) والمحور الأصلى والنقطة الثانية فى هذه الساحة هى البيان المعروف بـ "بيان طهران" المكون من ٢٥ بندا والذى تم توقيعه فى نهاية الاجتماع بخمس لغات وخمس نسخ. والذى يعد بدون شك الإطار المحدد للمسيرة القادمة فى إطار استمرار التعاون بين هذه الدول ومن بين المحاور الأصلية والهامة فى هذا الإعلان:



١ - إن تنمية التعاون بين الدول الخمس الساحلية فى بحر قزوين على أساس الصداقة وحسن الجوار، والمصالح الأساسية المشتركة لهذه الشعوب يعتبر عامل هام فى استقرار وأمن المنطقة.

٢ - الاعتماد على الرغبة المشتركة للدول الخمس فى اتجاه تدعيم الصداقة والثقة المتبادلة لحل وفصل كل القضايا فى إطار تساوى الحقوق والمشاركة مع الأخذ فى الاعتبار المنافع المشتركة.

٣ - بالنظر للتغييرات الموجودة فى منطقة بحر الخزر والتوجهات على المستوى الجيوبولتيكى والقومى، والاتفاقيات الموجودة بين الدول الساحلية للخزر تؤكد على ضرورة إكمال النظام القانونى لبحر الخزر وتسريع عملية الموافقة على اللجنة القانونية.

٤ - بالنظر إلى الاستعداد لإقرار اتصالات منظمة بين زعماء الدول الساحلية لبحر قزوين فى إطار خمس جوانب وتبادل وجهات النظر حول أهم القضايا الثنائية الإقليمية والدولية والتأكيد على استمرار التناوب بين الدول الخمس فى اجتماع القمة لدول المنطقة، مع التأكيد على الالتزام بالأهداف والأصول الواردة فى منشور الأمم المتحدة بشأن موازين القانون الدولى ومن بينها احترام استقلال الأراضى والمساواة وعدم استخدام القوة أو التهديد بها.

٥ - اتفق الأطراف على تحديد النظام القانونى لبحر الخزر فى عرضه ويجب على الأنظمة المتفقة على تنفيذ أعمال الملاحة والصيد وتردد السفن تحت راية الدول الساحلية فى إطار إحقاق حقوق السيادة.

ومن هذا المنطلق فإن الإسراع فى تشكيل لجنة النظام القانونى لبحر قزوين أهم مسئولية، وهذه اللجنة التى ستحدد أسس النظام القانونى لبحر قزوين على أساس احترام الحقوق السيادية لها. ووضع الأسس والموازين المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والاستخدام المعقول من المصادر الطبيعية، ومن بينها الاستفادة من المصادر الحية لبحر الخزر والمصادر المعدنية، وسائر الأنشطة فى بحر الخزر.

٦ - التأكيد على أن منطقة بحر الخزر منطقة سلمية، وأن جميع القضايا والخلافات فى المنطقة يجب أن تحل بالطرق السلمية. وتتعهد الأطراف الرئيسية فى المنطقة بدعم الأمن الإقليمى والاستقرار، والامتناع من استخدام القوة العسكرية فى العلاقات المتقابلة.

٧ - التأكيد على عدم استخدام أى دولة من الدول المطلة على بحر قزوين لقواتها المسلحة فى الهجوم على دولة أخرى من دول المنطقة، أو السماح لأى دولة أجنبية بالاستفادة من أراضيها وقواعد فى ضرب أى من دول المنطقة.

٨ - اعتبار أن الإرهاب الدولى والانفصاليين وكل مظاهر العنف والتشدد وكذلك التبادل الغير قانونى والمخدرات والسلاح بمثابة تهديد عالمى يهدد أمن واستقرار المجتمع، وهى بمثابة جرائم لابد من مقاومتها. وأن الإرهاب لا يجب ربطه بدين أو عقيدة أو حضارة.

المصادر التنفيذية الرئيسية لهذه القمة

١ - عقد اجتماعات القمة بالتناوب كل عام مرة. واجتماع وزارة الخارجية كل شهر مرة، وتفعيل واستمرار

الاجتماعات على مستوى الخبرة، وسيعقد الاجتماع القادم فى باكو فى أكتوبر ٢٠٠٨ .

٢ - عقد مؤتمر اقتصادى لبحر الخزر والذى سيكون المرحلة الأولى ومقدمة لتشغيل التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة، وسيعقد هذا المؤتمر الصيف القادم فى موسكو.

٣ - متابعة لجنة النظام القانونى لبحر قزوين فى الاجتماع التالى لوزراء الخارجية وسيكون موضع المناقشة فى اجتماع القمة القادم.

٤ - مشروعية الحوار الثنائى بهدف الوصول لاتفاق خماسى وشامل لكل الأمور السابق ذكرها على هامش القمة.

النتائج :

كان أهم الموضوعات والمحاور موضع الاتفاق فى قمة طهران ما يلى:

١ - موضوع الاستقرار والسلام فى بحر الخزر مع الإشارة إلى ضرورة حسن الجوار وإلى إرادة التعاون بين الدول المطلة على بحر الخزر.

٢ - رفض حضور أى قوة أجنبية، وعدم استخدام القوة العسكرية للدول الساحلية ضد بعضها.

٣ - تنظيم التعاون الاقتصادى بين الدول الساحلية، كتمهيد لتأسيس منظمة التعاون الاقتصادى لبحر الخزر، لتصبح نفسها نموذج لمنظمات أخرى موجودة مثل منظمة التعاون الاقتصادى فى البحر الأسود.

٤ - بدون شك أن وجود هذه المنظمة سيزيد من الترابط والتقارب بين الدول الساحلية، ومحور جيد للتنسيق فيما بينها، ومانع قوى من تواجد القوى الأجنبية بالمنطقة.

مؤتمر لبحر قزوين أم مهمة خاصة لبوتين!؟

■ رسالت (الرسالة) ٣٠/١٠/٢٠٠٧

تعتبر زيارة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إلى إيران - والتى كان قد حُسم أمرها قبل شهر -بالقطع منعطفاً مهماً ليس فقط على صعيد العلاقات الثنائية ولكن أيضاً على المستويين الإقليمى والدولى.

فطبقاً لما كان قد أعلنه رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية فسوف يتحدد التاريخ القطعى لعملية إتمام وافتتاح محطة بوشهر النووية خلال هذه الزيارة. وتكمن أهمية إعلان تاريخ نهائى وقطعى لافتتاح محطة بوشهر النووية فى أنه سوف ينهى تماماً السياسة المزدوجة للروس تجاه هذه المحطة من جهة والقضاء على الحجج الروسية المعرقلة لافتتاح المحطة من جهة أخرى هذا كله يشكل جانب واحد فقط أما الجانب الثانى فهو يتمثل فى أن افتتاح وتشغيل المحطة النووية فى بوشهر سوف يصبح بمثابة رد روسى على الادعاءات الأمريكية وكذلك ادعاءات حلفائها الغربيين بشأن الاحتمالات الخاصة بأن تسئ إيران استخدام هذه المحطة لأغراض عسكرية.

لكن ما حدث أننا وجدنا اتفاقات أخرى تعقد قبيل إتمام زيارة بوتين لإيران وهى الاتفاقيات التى وضعت الأبعاد الأخرى لزيارة بوتين تحت الأضواء. من هنا رأينا بعضاً من وسائل الإعلام الغربية تعلن أن الهدف من الزيارات ذات الطبيعة الخاصة التى تمت من قبل الغرب باتجاه روسيا خلال الأسبوعين السابقين لزيارة بوتين إيران والتى كان من بينها الزيارات النادرة الحدوث لوزيرى الدفاع والخارجية الأمريكيين إلى روسيا. يتمثل هذا الهدف فى الضغط على بوتين من أجل أن يصرف النظر عن إتمام هذه الزيارة فضلاً عن القول بأن تلك الزيارات كانت بهدف التنسيق بين مواقف بوتين وكذلك مواقف الأمريكيين حيال إيران.

من جانبه أعلن جورج بوش أنه يتوقع أن تكون هذه الزيارة منعطفاً مهماً يقوم بوتين من خلاله بالتأكيد على توافقه مع الأمريكيين وكذلك نقل المخاوف الأمريكية وكذلك مخاوف حلفائها - إلى إيران فضلاً عن التأكيد على لزوم التوقف التام عن الأنشطة النووية. على صعيد آخر قامت بعض وسائل الإعلام الأخرى بالتشكيك فى حدوث هذه الزيارة من الأصل فى حين قامت فئة ثالثة بنشر أخبار بشأن زيادة الاحتمالات الخاصة بإلغاء الزيارة معللة ذلك باحتمالية اغتيال بوتين أثناء زيارته طهران. لكن ما حدث من جانب بوتين تجاه هذه الشائعات أنه أكد على إتمام الزيارة قائلاً: لو أننا أعرنا اهتمامنا لمثل هذا الكلام فإنه لا يجب علينا أن نخرج من المنزل قط!

المؤكد أيضاً أن هذه الشائعات ذاتها قد أثرت على معدل الساعات التى قضاها بوتين فى طهران، فوجدنا

أنه وصل إلى طهران صباح الثلاثاء بدلاً من مساء الاثنين كما كان مقرراً كما أنه قد وصل متأخراً فى صباح الثلاثاء الأمر الذى أسفر عن تأخر افتتاح الجلسة الرسمية الافتتاحية لقمة بحر قزوين ساعة ونصف الساعة.

على أية حال قد تمت الزيارة وبالإضافة إلى مشاركة بوتين فى قمة الدول الخمس المطلة على بحر قزوين ولقائه الدكتور أحمدى نجاد فقد حظى بمقابلة مع آية الله خامنئى أى مرشد الجمهورية وهى المقابلة التى صارت موضع اهتمام جميع وسائل الإعلام الداخلية والأجنبية.

على الرغم من أنه لم ينشر أى خبر خاص فى وسائل الإعلام الداخلية عن لقاءات بوتين مع أعلى الشخصيات والمسئولين فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلا أن نقل - بث - جزءاً من تصريحات مرشد الجمهورية فى هذا الصدد والتى من بينها تأكيده - فى الحديث مع بوتين - على "أننا سوف ندرس اقتراحكم بشكل جيد" وهو ما صار سبباً لفضول الصحفيين داخل إيران فقاموا بطرح أسئلتهم - فى هذا الصدد - على الدكتور على لاريجانى الأمين العام للمجلس الأعلى للمن القومى على هامش الاجتماع الخاص برجال الدين العاملين فى الجيش. كما قام لاريجانى بإحالة التوقعات الخاصة بوجود رسالة واقتراح خاص قد حدثا خلال لقاء بوتين مع المرشد إلى المستقبل.

لكن بعد عدة ساعات فقط من كلام لاريجانى - قامت وحدة الأخبار المركزية - التابعة لمؤسسة الإذاعة والتليفزيون - بنثل جزءاً مما تناقلته وكالات الأنباء الغربية الكبرى من أن اقتراح بوتين الذى تقدم به للمرشد يشبه إلى حد كبير اللعب فى الوقت الضائع وهو الاقتراح الذى سبق للبرادعى أن عرضه.

بموجب هذا الاقتراح تتوقف إيران عن أنشطتها النووية وتعليقها تماماً فى مقابل أن يتم تعليق العقوبات الصادرة من جانب مجلس الأمن الدولى ضد إيران.

على الرغم من أننا لم نرصد أى صدى أو رد فعل لانعكاس هذا الخبر من جانب المسئولين الحكوميين الإيرانيين وكذلك الممسكين بالملف النووى الإيرانى إلا أن مجرد نقل وبث هذا الخبر بواسطة وحدة الأخبار المركزية يمكن أن يعد إلى حد كبير دليلاً على صحة الخبر وصدقيته.

فى الوقت نفسه فإن بعض الصحف الداخلية أيضاً قد نشرت فى صدر صفحاتها الشائعات الخاصة بزيارة بوتين طهران والهدف الحقيقى من متخذة من ذلك وسيلة لطرح بعضاً من رؤاها أو تخميناتها وتوقعاتها فى هذا الصدد.

صحيفة "جمهورى إسلامى" كانت واحدة من بين هذه الصحف وكما هو معروف فإن مواقف هذه الصحيفة تقترب جداً من رؤى ومواقف هاشى رفسنجانى، لقد كتب هذه الصحيفة: "لقد عمد بوتين - الذى يعلم جيداً طبيعة الهيكل المكون لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية - عمد إلى إبلاغ اقتراحه بشكل مباشر إلى صانع القرار الحقيقى فى الجمهورية الإسلامية". (فى إشارة إلى لقائه المرشد على خامنئى).

من ناحية أخرى فإنه فى الوقت الذى سعت فيه الصحف القريبة من الحكومة إلى تعظيم زيارة بوتين إلى إيران واعتبارها دليلاً على نجاحات الحكومة التاسعة وكذلك مؤشراً مهماً على ابتعاد روسيا عن الولايات المتحدة وظهور الصراعات والتباينات داخل أوروبا بشأن الأنشطة النووية الإيرانية، فى نفس هذا الوقت خرج راديو أمريكا ليعلن استمرار التعاون بين بوتين وبين شركائه الغربيين فى الملف النووى الإيرانى وأن الهدف من زيارة بوتين يتمحور حول نقل المخاوف والقلاقل الغربية تجاه استمرار الأنشطة النووية الإيرانية وفى هذا الاتجاه نفسه وفى أقل من أربع وعشرين ساعة بعد عودة بوتين إلى موسكو نشر المصادر الإخبارية خبراً عن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى موسكو يوم الخميس بهدف التباحث بشأن الأنشطة النووية الإيرانية.

على أية حال ما نستطيع قوله هنا أن الأخبار التى رافقت زيارة بوتين إيران والتى نشرت فى جميع وسائل الإعلام المختلفة وكذلك تلك الأخبار الضبابية الخاصة بماهية الهدف الأصلى وماهية الاقتراح الخاص الذى قدمه بوتين لإيران هذه الأخبار كلها فتحت - او خلقت - الفرصة للمسئولين الإيرانيين المختصين بالملف النووى ونعنى بهم مسئولو هيئة الطاقة الذرية الإيرانية والتى كشفت بدورها أيضاً عن أن أحداً من الناس لم يكن قد سأل رئيس هذه المؤسسة بشأن تصريحاته التى كان قد أطلقها قبل شهر من زيارة بوتين والتى أكدت على أن الهدف الأساسى من الزيارة هو وضع موعداً قاطعاً لإنهاء وتشغيل المحطة النووية فى بوشهر سوف يتم تحديده خلال الزيارة.

على صعيد آخر أصبحت زيارة بوتين لطهران مصدراً للعديد من ردود الفعل على الصعيد الداخلى إذ كان انتهاء هذه الزيارة سبباً لبعض ردود الأفعال من جانب عدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامى.

من جملة هذه الردود قيام عضو لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى - فى معرض رده على الدعايات الواسعة التى صاحبت زيارة بوتين - قيامه بالتأكيد على عدم ضرورة الاستغراق فى النتائج المتوقع حصولها جراء هذه الزيارة. إن كلام هذا النائب - فى حقيقة الأمر - كان تكراراً لتصريحات مسئولين سياسيين وأعضاء آخرين غيره فى مجلس الشورى خاصة فيما يتعلق

بتوصيف سلوك روسيا تجاه إيران والتأكيد على أنه سلوك "تجارى - مصلحى" فى المقام الأول بعدف إلى الحصول على امتيازات من إيران مقابل إتمام محطة بوشهر وامتيازات أخرى من الغرب مقابل عرقلة المشروع الإيرانى لأطول فترة ممكنة. ووفقاً لكلام هذا النائب المحافظ فإن: "بوتين يعد شخصية تسعى من أجل الاحتفاظ بالطرفين معاً أى إيران والغرب" وأنه لو قام باتخاذ موقفاً لصالح الولايات المتحدة غداً يكون من الجريمة إذاً عدم الاستغراق التام فى إعادة تقييم مصالحنا الوطنية. فمن المحتمل جداً أن بوتين يسعى لأحداث توازناً ما فى السياسات التى ينتهجها حتى الآن وهو من أجل تحقيق هذا الأمر سوف يقوم باتخاذ مواقف أخرى من شانها تحقيق مصالح الدول الأخرى إلى حد كبير.

ثمة نقطة آخرى بشأن مؤتمر قادة الدول المطلة على بحر قزوين وهى النقطة التى كان قد أعلنها المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد على حسينى يوم الاثنين الماضى وهى: "أنه لن يتم طرح مشكلة النظام القانونى لبحر قزوين فى مؤتمر القمة". هذا كله فى الوقت الذى خرج علينا عدد من النشطاء السياسيين خاصة أعضاء المجلس من الجانحين - المحافظ والإصلاحى - ليؤكدوا لنا على أنه يجب على إيران أن تضغط من أجل تحديد حصتها فى البر. من جملة هؤلاء خرج علينا "محمود محمدى" - النائب المحافظ - الذى كان يشغل منصب المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية أثناء وزارة على أكبر ولايتى. خرج ليقول: من اللازم جداً أن تقوم وزارة الخارجية فى هذا المؤتمر بالمطالبة وبشكل قاطع وحاسم بتحديد حصتها فى بحر قزوين" كما قام هذا النائب - الذى يشغل أيضاً رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومى فى المجلس - قام بالرد على تصريحات "حسينى" المتحدث باسم وزارة الخارجية. وكان حسينى قد قال: إن جدول أعمال مثل هذه الاجتماعات الدولية يكون محدداً سلفاً ومن ثم فإن بحث الحل النهائى للنظام القانونى لبحر قزوين غير مطروح فى هذا الاجتماع" لقد طالب "محمدى" فى رده على هذه التصريحات بضرورة أن تستفيد إيران من حق استضافة هذا المؤتمر - حتى وإن كان حقاً أدبياً - من أجل طرح أو ضم بعض القضايا فى البيان الختامى للمؤتمر.

المؤكد أن عدم تحديد تاريخ قطعى لاستكمال محطة بوشهر النووية وكذلك عدم البحث فى حصة إيران من بحر قزوين - الذى صار يواجه بعدد من التحديات بسبب انهيار الإتحاد السوفيتى - يكشف عن حقيقة أخرى تماماً وهى أن أهم نتيجة يمكن ذكرها - بوصفها نتيجة متحققة هى "وجود بوتين فى إيران ووجود رسالة خاصة كان يحملها لكبار المسئولين فى الدولة. على أية حال يبدو أنه لم يعد باقياً وقت طويل أمام قيام روسيا بالكشف عن آخر مواقفها تجاه الملف النووى الإيرانى وأنه يمكننا التخمين بأن موقف روسيا لن يختلف كثيراً مع - عن - موقف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

أيضاً لا يخفى علينا أنه على الرغم من بعض الدعايات الداخلية التى رصدناها عن صدور القرارين السابقين الصادرين عن مجلس الأمن ضد إيران فسوف مكتشف حرص روسيا على إظهار التوافق اللازم مع الأمريكيين.

لكن على الرغم من ذلك كله يمكننا أن نتوقع قيام وسائل الإعلام القريبة من الحكومة باستخدام هذه الزيارة لإثبات طبيعة وحجم النجاحات التى صارت متحققة عن طريق الحكومة التاسعة فى أمر لا يخلو من دلالات انتخابية بالدرجة الأولى.

تحليل وتوصية بشأن بحر قزوين

■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٧/١٠/٣٠

اجتمع رؤساء جمهوريات الدول الخمس المطلة على بحر قزوين (روسيا، تركمانستان، كازاخستان، أذربيجان، وإيران) فى طهران يوم ١٦ أكتوبر الماضى لبحث سبل التوصل إلى نظام قانونى لاقتسام ثروات بحر قزوين. فى نهاية المؤتمر، تم إصدار ما يعرف ببيان طهران. وبالرغم من أن رئيس دولتنا والمتحدث باسم الحكومة، ادعا أن إيران نجحت فى الحصول على مكاسب عديدة من جيرانها، إلا أن بيان طهران أثبت عدم حدوث أى نجاحات فيما يتعلق بالقضايا الأساسية.

يمكن تقسيم القضايا المحورية ذات الاهتمام المشترك فيما بين الدول الخمس المشاطئة لبحر قزوين إلى قسمين على النحو التالى: القسم الأول، قضايا حقوقية، مرتبطة بالسيادة على بحر قزوين، والقسم الثانى يشتمل على قضايا تنفيذية خاصة بالبيئة وصيد

الأسماك، والملاحة. ويمكن القول أن القسم الثانى من القضايا لا يحسم إلا من خلال توضيح حصص السيادة والملكية على بحر قزوين.

تم توقيع العديد من الاتفاقيات حول قضايا عديدة بين إيران والإتحاد السوفيتى السابق، كان من أهمها إتفاقيات عام ١٩٢١، ١٩٤١، والتى تم التأكيد خلالها على سيادة الدولتين على بحر قزوين بشكل متساوى وبطريقة المشاع. وبالرغم من أن هذه الإتفاقيات لم تعرض بشكل دقيق وشفاف السهم المشاع لكل طرف من الطرفين، إلا أنه تم توقيع النص القانونى سند الملكية والسيادة المشاعة طبقا لتساوى أسهم الطرفين وبناء عليه نجد أن معظم خبراء القانون اعتبروا أن المشاع بين إيران والإتحاد السوفيتى السابق فى بحر قزوين يكون مناصفة بنسبة ٥٠/ ,٥٠

بعد انهيار الإتحاد السوفيتى السابق واستقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز ومنها كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان ،أكدت تلك الدول فى عام ١٩٩١م، على التزامها بجميع الاتفاقيات الموقعة من جانب الإتحاد السوفيتى السابق، من خلال توقيعها على بيان ما عرف باسم بيان آلماتي. حكومة روسيا الفيدرالية الجديدة أعلنت من جانبها أيضا أعلنت أيضا فى عام ١٩٩٤م، الالتزام رسميا بتعهدات الإتحاد السوفيتى السابق من خلال رسالة توجهت إلى منظمة الأمم المتحدة. بناء على ذلك، وبالرغم من أن الحكومة الإيرانية منذ توقيع اتفاق ١٩٤٠م، سواء خلال فترة حكم النظام السابق أو فى عهد الجمهورية الإسلامية، لم تفعل من حق السيادة الإيرانية على مياه بحر قزوين، إلا أن هذا الأمر لا يعنى سلب الحق الإيرانى، وما صدر عن رؤساء جمهوريتى كازاخستان وتركمانستان خلال المؤتمر الأخير فى طهران من رفض لإتفاق عام ١٩٤٠م، بوصفه اتفاق منتهى تاريخيا، لا يمكن القبول به بوصفه كلام بعيد عن الذوق الدبلوماسى. اتفاق عام ١٩٤٠م، هو المرجعية الوحيدة واستقلال الدول المشاطئة لبحر قزوين عن الإتحاد السوفيتى يتيح لها فقط الحق فى تقاسم نصيب روسيا المتمثل فى ٥٠٪ من مياه بحر قزوين. وليس المساس بحق إيران المنصوص عليه فى الإتفاقية الدولية.

على هذا النحو فإن الحوار فيما يتعلق بالوضع القانونى لبحر قزوين ليس موضوعى، ولا يمكن لإيران التباحث بشأنه. كما أن أى تباحث بشأن هذه القضية القومية مع الأخذ فى الاعتبار مكانة إيران على صعيد العلاقات الدولية سيؤدى بالقطع إلى الإضرار بإيران. ومما يثير المخاوف أن الحكومة الروسية قد تستغل مكانة إيران الضعيفة على الصعيد الدولى حتى تضطرها إلى التخلى عن حق قومى وأصيل، ومن ثم ينبغى على إيران إعاقة أى اتفاق نهائى بشأن بحر قزوين، حتى تتغير الأوضاع العالمية لصالح المكانة الإيرانية ويكون لدى إيران القدرة على إتخاذ موقف حاسم بشأن مباحثات الدول الأربع المشاطئة لبحر قزوين. من هذا المنطلق توصى نهضة الحرية الإيرانية، مسئولى إيران بتجنب أى نوع من المفاوضات أو الاتفاقيات حول المكانة القانونية لبحر قزوين فى ظل الاوضاع الراهنة، وأن يؤجلوا بكياسة وخبرة دبلوماسية أى حوار فى هذا الصدد حتى يأتى الوقت المناسب، وأن يستجدوا النصح والمشورة من كل خبير غيور على صالح الأمة والسيادة الإيرانية.

دور إيران فى الصراع السورى - الإسرائيلى

■ **جواد طالعى** ■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٧/١٠/٢٢

لم تشهد الأوضاع على صعيد الشرق الأوسط تدهورا مثلما هو الحال الآن. فقد تم إنفاق حوالى ٤٥٠ مليار دولار أمريكى خلال أربعة أعوام فى العراق بينما قتل أكثر من ٣٨٠٠ جندى أمريكى وأكثر من ١٥٠ ألف مواطن عراقى. أما على صعيد الوضع فى أفغانستان وبعد مرور خمسة أعوام على الإطاحة بحركة طالبان، لازالت الحركة تطمح إلى السيطرة على البلاد وطرد القوات الأجنبية من البلاد. فى حين تعقد الوضع فى فلسطين المحتلة حيث انفردت حماس بالسلطة فى قطاع غزة بينما ظلت فتح مسيطرة على الضفة الغربية. فى ظل تلك الأوضاع يقترب يوما بعد يوم موعد الهجوم العسكرى على إيران، فى ظل سياسات مستفزة للقيادة فى طهران، حيث أنفقت دول الخليج (الفارسى) حوالى ٣٠٠ مليار دولار على معداتها القتالية والدفاعية عام ٢٠٠٧ .

على صعيد آخر توترت العلاقة بين إسرائيل وسوريا لدرجة باتت تنذر بعواقب وخيمة، حيث قدمت سوريا شكوى الأمم المتحدة متهمة المقاتلات الإسرائيلية بقصف مناطق فى شمال أراضى تلك الدولة. تلك المناطق تقع بمقربة من الحدود السورية والتركية. وقد

امتنعت إسرائيل عن تقديم أى توضيح بشأن هذا القصف. بينما كتبت النيويورك تايمز أن الهدف من هذا القصف هو اختبار مدى القدرة على الوصول إلى إيران عبر سوريا ومرورا بحزب الله اللبنانى، فى حين تحدثت المصادر الأوربية عن قصف المعدات النووية لكوريا الشمالية التى تقرر تقسيمها بين سوريا وإيران. أما المصادر السورية فتحدثت عن هدف إسرائيل من تلك الهجمة بوصفه خطوة للضغط على سوريا من أجل إحباط جهودها الرامية للدخول فى العملية السلمية.

ربما يكون أى من الاحتمالات السابقة صحيحا. حتى وإن لم نصدق تقرير النيويورك تايمز، فخطب الجمعة التى أدلى بها خامنئى على مدى الأسابيع الماضية أخرجت من بين ثنايا عباءته ذريعة قوية حيث كان الجزء الأكبر من خطبه ينصب فى اتجاه الثناء على المقاومة وهزيمة إسرائيل فى حرب ال ٣٣ يوم العام الماضى. لقد أزاح الستار على هذا النحو عن قرة عينه حيث الطابور الخامس للجمهورية الإسلامية فى جنوب لبنان ؛ وربما كان الزعيم الدينى للجمهورية الإسلامية مصيبا فيما أقدم عليه، لأن أعضاء حزب الله حملوا صورته فى تظاهراتهم، أكثر مما حملها الإيرانيون واعترفوا بزعامته أيضا أكثر مما اعترف بها الإيرانيون.

ما أوردته المصادر السورية من أن إسرائيل تريد إحباط جهود تلك الدولة الرامية إلى دخول العملية السلمية من خلال قصف الأراضى السورية موضع بحث وتأمل. وقد تحدث معى فى هذا الشأن صحفى سورى قائلا : " ليست إسرائيل بحاجة لتفعيل الضغط على سوريا، وإذا كانت سوريا قد أعلنت منذ أعوام عن استعدادها للتفاوض مع إسرائيل، فإسرائيل أيضا لا ترفض السلام : لكن الولايات المتحدة لا تريد ذلك.". وعندما سألت الصحفى السورى لماذا لا يكون هذا السلام فى صالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن إزالة التوتر بين سوريا وإسرائيل قد يساهم فى عزل حزب الله وحماس وإيران، قال لى : " لكن تحقيق السلام مع إسرائيل سيكون بمثابة كارت أخضر فى يد سوريا يمكنها من الدخول فى المحافل الدولية وفى ذلك الوقت سيكون لسوريا الحق فى الحديث بشأن القضية العراقية، الأمر الذى لا تستسيغه الولايات المتحدة الأمريكية."

وإذا تأملنا سجل جهود السلام بين سوريا وإسرائيل لتأكدنا من صحة الافتراض سالف الذكر على النحو التالى، فى عام ٢٠٠٤م، كشفت الصحف الإسرائيلية النقاب عن جهود بشار الأسد السرية عندما كلف لجنة بكتابة مذكرة لمشروع سلام متكامل، تلك اللجنة المكونة من مسئول سورى رفيع المستوى وإسرائيلى ودبلوماسى تركى متخصص فى الشئون الإسرائيلية سلمت بشار الأسد منظورها لمشروع السلام فى عام ٢٠٠٦م، وقد حظى المشروع بموافقة الرئيس السورى وتم إرساله للحكومة الإسرائيلية.

جزئيات هذا المشروع وكما وردت فى الصحافة الإسرائيلية لا تتعارض مع رغبة إسرائيل ولا تضر بمصالح سوريا ولا تتنافى مع سياسات واشنطن الظاهرية فى الشرق الأوسط حيث عزل الجماعات الإسلامية الأصولية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لقد اقترحت سوريا فى مقابل الانسحاب من مرتفعات الجولان وعقد اتفاقية سلام أبدية مع إسرائيل، أن تعيد النظر بشأن علاقاتها الجيدة مع الجمهورية الإسلامية، وأن تتخلى عن دعمها لحزب الله، وأن تعترف رسميا بالسيادة الإسرائيلية على مصادر المياه بالجولان. وفى مشروع السلام السورى تمت الإشارة أيضا إلى تصور من الممكن أن يوطد علاقات الصداقة تدريجيا بين الشعبين السورى والإسرائيلى، مفاد هذا التصور ينحصر فى تحويل جزء من مرتفعات الجولان إلى حديقة طبيعية، يستطيع مواطنو الدولتين التردد عليها بدون تأشيرة دخول.

بعد نشر تفاصيل هذا المشروع السرى أعلن المتحدث باسم رئيس وزراء إسرائيل (ايهود اولمرت)، أن الحكومة الإسرائيلية لم تكن طرف فى إعداد هذا المشروع، وأن إسرائيل لا تعترف رسميا بهذا المشروع. بعد عدة أيام رفضت الصحف الإسرائيلية تصريحات المتحدث باسم رئيس الوزراء وكتبت أن ايهود المرت ليس الوحيد المعنى بهذا المشروع ؛ بل إن اريل شارون رئيس وزراء إسرائيل السابق كان يرغب فى تواصل تلك المسيرة.

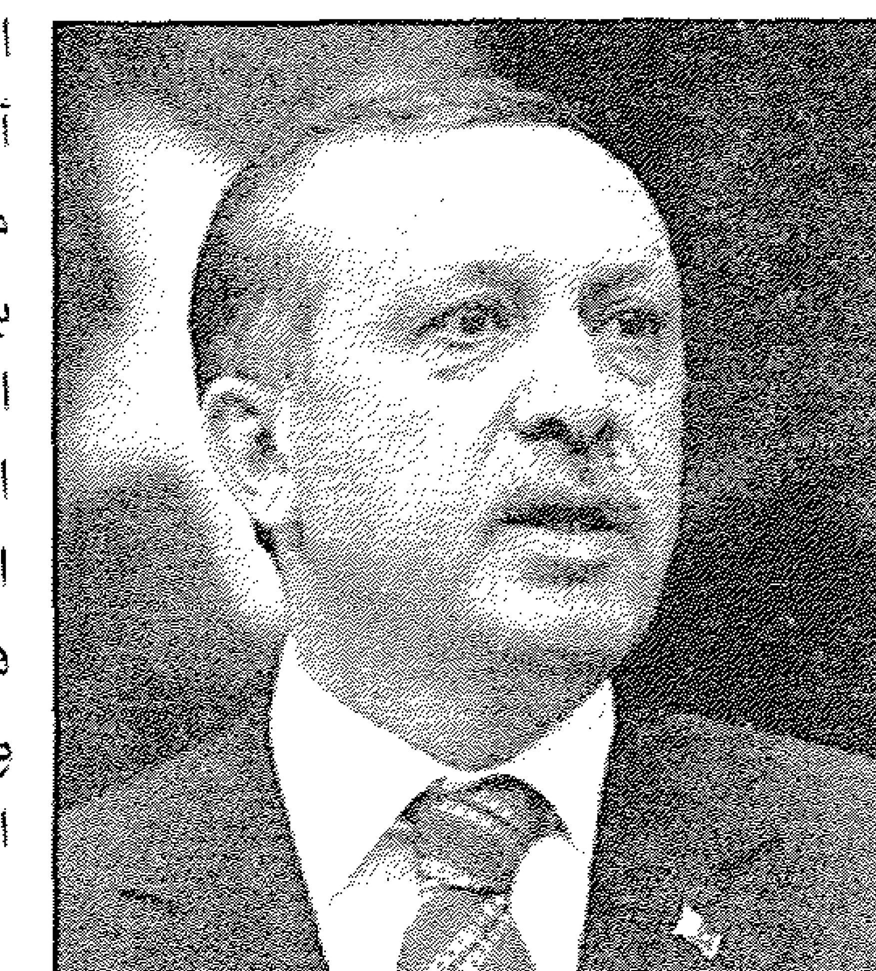
لم تتعارض تقارير الصحف الإسرائيلية مع اتجاهات الحكومة السورية، لهذا التزمت دمشق الصمت حيال هذا المشروع بوصفه مشروع ناجح.

جدير بالذكر أن مباحثات السلام الإسرائيلية السورية والتى استمرت حتى عام ٢٠٠٣م بشكل رسمى قد قطعت، ومنذ ذلك الحين أكد المسئولون السوريون مرارا على استعدادهم مواصلة العملية السلمية ؛ لكن إسرائيل لم تأخذ تلك التصريحات على محمل الجد.

تركيا والولايات المتحدة وتوتر حقيقى فى العلاقات

■ **محمد مهدى شجاعى** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١١/١

تعتبر تركيا فى العقدين الماضيين نموذجاً للديمقراطية الغربية فى دولة إسلامية، وقد زاد التوجه الناجح نسبياً لهذه الدولة للانضمام للاتحاد الأوروبى، وتحقيق نمو اقتصادى ملحوظ فى السنوات الماضية من أهمية هذا التوجه وفاعلية الترابط الاجتماعى - السياسى للمجتمع التركى. وكاد أن يتحول إلى نموذج مقترح لبعض الدول الإسلامية بالمنطقة والتى لديها ميول علمانية.



هذا التطور الناجح لتركيا ناجم فى الحقيقة عن الدعم الاقتصادى والسياسى للاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الذى تم بهدف لفت أنظار دول أخرى بالمنطقة والحصول على موافقتهم على هذا النموذج، ومن أجل هذا سعوا إلى أن يقدموا نموذجاً مزدهراً لحكومة علمانية ناجحة تحظى بدعم الغرب.

وما يلحظ كذلك بوضوح الآن أن التبعية الشديدة من تركيا للغرب ووضع سياسات وطنية تتطابق مع النماذج المستوردة قد أدى إلى ابتعاد تركيا عن مكانتها الإقليمية، وتعتمد فقط على علاقاتها الوثيقة بالغرب، وهذه المسألة قد أدت بالتالى إلى زيادة قابلية إلحاق الضرر بتركيا وظهور مشكلات أكثر لها.

تنقسم التحديات التى تواجه تركيا إلى ثلاث مجموعات:

التحديات الأمنية. التحديات السياسية على الصعيد الدولى. والتحديات السياسية الاجتماعية فى الداخل، وكل واحدة منها بمفردها تكفى لإصابة اقتصاد تركيا ونظامها الحاكم التابع للغرب بالشلل التام، وتستطيع أن توقف محرك هذه القوة الإقليمية الصغيرة.

التحديات الأمنية التركية فى الوقت الحالى ناشئة عن قضيتين هما، جماعة حزب العمال الكردستانى والمعارضين الداخليين للحكومة فى الجيش. لقد تحول الانفصاليون الأكراد الآن إلى أهم قضية تواجه الأمن القومى التركى، وتشكل واحدة من المواقف الرئيسية فى السياسة الخارجية التركية.

لقد أدى إعدام القادة الانفصاليين إلى ظهور مشكلات فى انضمام تركيا للاتحاد الأوروبى، وكذلك خلق مشاكل مع العراق، الأمر الذى أدى إلى أن تواجه العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أنقرة وكل من الاتحاد الأوروبى وبغداد مشكلات فعلية. هذه العلاقات قد ساءت بعد أن قامت تركيا بإعدام عدد آخر من الزعماء الانفصاليين الأكراد، وأبدى الغرب حساسية شديدة تجاه هذا الشأن، وواجه هذا التصرف التركى ردود فعل حادة من قبل الاتحاد الأوروبى والناشطين الدوليين فى مجال حقوق الإنسان.

الناشطون الانفصاليون فى الوقت الحالى توجهوا إلى القيام بعمليات عنف مثل تفجيرات القنابل الانتحارية وغير الانتحارية وكذلك تنفيذ عمليات اغتيال والدخول فى اشتباكات مع القوات المسلحة التركية.

آهم نقاط ضعف تركيا فى هذا الشأن هى تهديد الانفصاليين الأكراد بتفجير خطوط أنابيب الطاقة، الأمر الذى يمكن أن يلحق بتركيا واقتصادها خسائر فادحة وسيؤدى إلى حالة من انعدام الأمن الاقتصادى والسياسى لتركيا.

كذلك وصلت اشتباكات الحكومة التركية ذات التوجهات الإسلامية مع الجيش إلى نقطة حساسة، فالجيش التركى على مدار السنوات الأخيرة قد لعب دوراً محورياً فى تحديد مسار الشئون السياسية التركية، الأمر الذى أدى إلى مراعاة معظم الحكومات والأحزاب السياسية التركية لمصالح ومطالب الجيش على الدوام، وقد أدت هذه المسألة إلى إثارة بعض المخاوف فى توازنات السياسة الداخلية التركية.

وقد أدى توجه الحكومة ذات الصبغة الإسلامية لقضية الحريات الدينية وحرية الحجاب إلى تصاعد موجة اعتراض من قبل الجيش، ونفذ قادة الجيش تهديداتهم بشكل ضمنى ضد الحكومة التركية ذات الميول الإسلامية، ويؤكد صحة هذا الأمر عدم حضور قادة الجيش التركى لاحتفالات الفوز بالانتخابات والاحتفالات الرسمية، فضلاً عن اتخاذ سياسات تتماشى مع الغرب نسبياً فى الشئون الداخلية من قبل الحكومة التركية.

ما من شك فى آن الأحداث الأخيرة والموقف الجديد للإدارة الأمريكية فى تعقب مذابح الأرمن قد أدى إلى

إضعاف مكانة المؤيدين للعلاقة مع الغرب وعلى رأسهم الجيش التركى، وهذه القضية قد أدت إلى تدعيم مكانة الحكومة التركية الجديدة فى مقابل العسكريين، وكذلك التصاعد النسبى للإسلاميين والمؤيدين لتدعيم العلاقات مع إيران والعالم الإسلامى.

هذا التغيير فى توازنات السلطة يمكن أن يلحظ بسهولة فى الخطاب الأخير لرئيس الجمهورية التركية وانتقاداته الموسعة للمؤيدين لزيادة العلاقة مع الغرب والاتحاد الأوروبى، وبالقطع كان هجومه موجهاً للقيادات العسكرية بشكل مباشر.

إن انخفاض المعارضة الداخلية لقضية حرية الحجاب الإسلامى فى تركيا وانشغال الجيش بالتخطيط للهجوم على شمال العراق شكل فرصة ذهبية بالغة الأهمية للحكومة الجديدة لتدعيم مكانتها وسياسة النظر صوب الشرق.

فى الوقت الحالى تمتنع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى عن اتخاذ مواقف تأنيبية ضد أنقرة للتخفيف النسبى عن المسئولين الأتراك بسبب الاتهام بتنفيذ مذابح ضد الأرمن وكذلك لمنع توجه تركيا لروسيا وإيران فضلاً عن تحجيم الجيش التركى فى الهجوم على شمال العراق.

وبالفعل لم تستخدما الآليات الاقتصادية للضغط على تركيا، يمكن أن يفسر هذا الهدوء السابق على العاصفة أنه محاولة من الغرب للاحتفاظ بحليفها الصغير وعدم فقده لأنه يتمتع بأهمية خاصة بسبب قربه من موسكو وطهران ومجاورته لمناطق نفوذ هاتين الدولتين.

فى الشهرين الماضيين أدت الصراعات الداخلية التركية بين الحكومة والجيش إلى إضعاف نسبى لمكانة تركيا فى المنطقة وتقليل قدرة تأثيرها ونفوذها فى الدول المجاورة لها ومسار التحولات بالمنطقة.

على أى حال أدى الخوف من حدوث انقلاب عسكرى إلى امتناع دول المنطقة عن عقد اتفاقيات سياسية هامة أو أخذ مواقف مشتركة مع تركيا بشأن القضايا الإقليمية، وحدت الظلال الثقيلة للعسكريين التى خيمت على الأجواء التركية م قدرة المناورة لدى الزعماء السياسيين الأتراك.

واجهت تركيا على الصعيد الدولى تحديات عدة أيضاً بحيث جعلتها فى وضع صعب متأزم وسلبتها القدرة على القيام بمناورات دبلوماسية سواء فى منطقة الشرق الأوسط أو على الصعيد الدولى.

تتمثل هذه المشكلات على الترتيب فى القضية القبرصية، تشددات الاتحاد الأوروبى لانضمام تركيا إليه، حرب العراق، والأهم تدهور علاقات أنقرة بالولايات المتحدة بسبب إدانة تركيا بتنفيذ مذابح ضد الأرمن، الأمر الذى على وشك صدور قرار بشأنه من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى، وهو ما ووجه برد فعل عنيف من تركيا.

القرار الأخير الصادر من البرلمان التركى بشأن التصريح للجيش بالهجوم على شمال العراق للقضاء على قواعد حزب العمل الكردستانى، قد أثر إلى حد ما على أمن الشرق الأوسط بحيث اعتبر أهم العوامل المؤثرة على ارتفاع سعر النفط فى الأسبوع الأخير.

فى الوقت الحالى قللت الحكومة التركية من حجم المعارضات داخل أراضيها، وبذريعة مكافحة المتمردين الأكراد والهجوم على مواقعهم فى شمال العراق، أخرجت معارضيها الداخليين والجيش من مجال السياسة وشغلتهم بأمر الأكراد والهجوم على شمال العراق. لكن الحكومة التركية تواجه تحديين حقيقيين آخرين هما: انخفاض معدلات النمو الاقتصادى، والعناصر المهددة لمصالحها وأمنها القومى.

إن تركيا دولة ذات ثقل بمنطقة الشرق الأوسط ولهذا هى على استعداد لمنح امتيازات سياسية واستراتيجية فى غاية الأهمية سواء لإيران وروسيا أو أوروبا والغرب بشكل عام، والآن ينبغى على الجهاز الدبلوماسى الإيرانى النظر إلى أى من الفريقين سيستطيع تأمين مصالحه القومية من خلال هذا المعبر (تركيا) بشكل أسرع وأفضل.

باكستان على مفترق طرق
امتحان صعب للديمقراطية فى إسلام أباد

■ **مريم حقانى** ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٧/١٠/٢٢

على الرغم من الأزمة التى مسكت بتلابيب باكستان آخذة فى التصاعد، إلا أنه من الواضح أن هذه الدولة صارت بصدد واحدة من اللحظات التاريخية المصيرية، فهذه الأزمة هى فى الحقيقة امتحان صعب للديمقراطية، من هنا نجد أن جميع التيارات متمسكة - كل منها- بما يراه ويدافع عنه.

فبينما كانت الساحة السياسية فى باكستان واقعة دائماً تحت ضغط شديد بسبب المنافسة المحتدمة بين تيارين رئيسيين وهى المنافسة التى كانت تنتهى دوماً إما باغتيال المعارضين أو الانقلاب على الديمقراطية، إلا أن ما حدث فى هذه المرة- وعلى الرغم من احتدام الأزمة- هو أن السلطة الحاكمة تدافع عن نفسها أمام ما يوجه لها من اتهامات بشكل قانونى وتحت مظلة القانون والدستور فهذا هو الشئ الجديد تماماً على ساحة الصراع السياسى الباكستانى فالجنرال برويز مشرف على الرغم من أنه وحده القابض على رأس السلطة وعلى الرغم من أنه يرتدى البدلة العسكرية حيث يعرف بوصفه القائد العام -الأعلى- للجيش الباكستانى.. إلا أنه والبرغم من كل ذلك يجد نفسه وحيداً أكثر فأكثر وبشكل يتفوق على ما كان عليه أى رئيس حكومة فى باكستان من قبل.

مرجع ذلك أن الجنرال مشرف أخذ يفتقد وبشكل تدريجى العناصر الثلاثة الرئيسية التى تؤيد سيادته وسلطته حيث إن بعضها بدأ يبتعد عنه فى حين أن البعض الآخر قد اتخذ عدداً من الخطوات المعادية له.

أول هذه العناصر الثلاثة الرئيسية هو "الحزب الحاكم"، فهو حزب باكستان الذى يعد حتى الآن الذراع السياسى فى "سيادة العسكريين". لكن الآن وحيث نقترب من عتبة الانتخابات البرلمانية فإن هذا الحزب- فى ظل المناخ المتوتر الحالى- قد أدرك أن تأييد برويز مشرف عن الأسباب المؤدية لغضب الشعب من الحزب. مثل هذا الأمر يمكن التحقق منه من خلال ابتعاد الزعماء الحزبين ووزراء الحكومة التابعين للحزب عن الجنرال مشرف. العنصر الثانى هو أجهزة الاستخبارات الباكستانية. حيث باتت هذه الأجهزة تصعب الاختيارات -والأزمة عموماً- أمام مشرف وذلك نظراً لحالة عدم التوافق القائمة فيما بينها بشأن اختيار الطريق المناسب لمواجهة الأزمة القائمة. فبينما تدعو أجهزة الاستخبارات العسكرية إلى اتخاذ الأساليب الردعية الشديدة وتشجع مشرف على هذا فإن جهاز الاستخبارات الباكستانى الثانى الذى يعد أقوى أجهزة الاستخبارات فى باكستان يشجع رئيس الجمهورية على انتهاج أساليب معتدلة ويؤيد الأخذ بالوسائل الأكثر اعتدالاً ومرونة حتى يتمكن الرئيس من قلب طاولة المناخ السياسى الباكستانى على وجه الأحزاب السياسية المعارضة.

يتبقى أمامنا العنصر الثالث وهو العنصر الذى جاءت منه الضربة إلى مشرف نقصد الجنرال برويز مشرف! وهو يتمثل فى المؤيدين من الخارج الذين وصولوا فى حمايته إلى أقصى حد أو مدى أثناء وبعد حادثة الحادى عشر من سبتمبر ونعنى بهم الأمريكان.

فما نراه الآن أن هؤلاء الأمريكيين لم يتركوا مشرف وحيداً فحسب وإنما حرموه أيضاً من تأييدهم ودعمهم، ذلك لأن السياسات المتوازية من جانب وتأييد طالبان من جانب آخر وهو ما وضعه فى مأزق مع مؤيديه فى الغرب وهو الأمر الذى تتكشف خطورته إذا ما تذكرنا أن الجيش الباكستانى لازال يتلقى مساعدات بملايين الدولارات من الولايات المتحدة بل ويعتمد عليها بشكل كبير.

ونتيجة لسياسات القائد العام للجيش الخاطئة المتمثلة فى حماية طالبان كان طبيعياً أن تتقطع المساعدات الأمريكية الهامة التى تقدمها للجيش الباكستانى وهى المساعدات التى تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار بما قد يعنى إضعاف الجيش ووفاته فى حال عدم وصول هذه المساعدات.

كل هذا يأتى إلى جانب سائر الممارسات والإجراءات غير القانونية لمشرف التى يقوم بها من أجل المحافظة على بقائه فى السلطة وحماية منصب رئيس الجمهورية وهو ما وضع الدولة فى الأزمة التى تعيشها فى الآونة الأخيرة وهى الأزمة التى كانت تحت الرماد فى عام

١٩٩٩, ففى العام المذكور استولى مشرف على السلطة عقب انقلاب غير دموى وهو الأمر الذى لقى إدانة كبيرة سواء فى داخل باكستان وسواء من جانب المجتمع الدولى.

داخلياً قام مشرف باتخاذ مجموعة من التغييرات التى سعى من خلالها إلى إضفاء الصيغة القانونية والشرعية لتوليه رئاسة الجمهورية.

لقد عمد مشرف إلى تغيير قانون الاختصاصات والصلاحيات الخاصة برئيس الجمهورية بعد انقلاب ١٩٩٩ وهى العملية التى ساعده فى تحقيقها قادة الانقلاب الآخرين وهو ما أعقبه تصديق البرلمان على التعديل الدستورى الخاص بالسماح لمشرف بالبقاء فى -الاحتفاظ بـ- المنصبين الكبيرين أى رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للجيش.

فى نوفمبر ٢٠٠٤ قام البرلمان الباكستانى- الذى يتشكل من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ- قام بالتصديق على اللائحة التى أطلق عليها "لائحة المنصبين الكبيرين" والتى بمقتضاها يستطيع الرئيس برويز مشرف وحده- دون من سيخلفه فى منصب رئاسة الجمهورية يستطيع البقاء فى المنصبين الكبيرين -رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للجيش- حتى نهاية فترة رئاسته للجمهورية فى ديسمبر ٢٠٠٧,

على الرغم من ذلك قام برويز مشرف بخطوات وإجراءات غير قانونية عندما وصل إلى أوج سلطته مثل قيامه بتجاهل وقمع الأحزاب والتشكيلات المدنية فى آخر سنة من فترة رئاسته للجمهورية كما تجاهل الصحف وأخذ يتراجع عن وعوده وبل ويتخلى عن احترامه لأعلى مرجع قانونى -قضائى فى باكستان. لقد كانت إقالة رئيس السلطة القضائية فى باكستان "تشوهدرى افتخار محمد" هى أسوأ ما قام به مشرف على الصعيد الداخلى فى العام الأخير.

فمنذ التاسع من مارس ٢٠٠٧ وهو اليوم الذى أقال فيه مشرف رئيس السلطة القضائية فإنه موجة اعتراضات واسعة ضربت فى كل أنحاء باكستان. وفى نفس الوقت بدأت عملية قمع عنيفة للمعارضين ورجال القانون وسائر الجماعات والأحزاب المعارضة وأيضاً الصحف وذلك بواسطة قوات الداخلية والأجهزة الاستخباراتية لقد جاء الاتهام -الذى أعلنه "تشوهدرى"- جاء واضحاً تماماً إذ قال: إن مشرف يريد الاستمرار فى رئاسة الجمهورية. كما أن النقطة الأكثر أهمية هى أنه -أى مشرف- يريد الاحتفاظ بمنصبه العسكرى كقائد عام للجيش الباكستانى.

مثل هذه القضايا والموضوعات غير القانونية لم يكن ممكناً لشخص مثل "تشوهدرى" أن يتغاضى عنها، من هنا فإنه لم يقبل أن يقوم بالتجهيز لعملية التحضير القانونية التى طالب بها مشرف من أجل تحقيق برامجه الرامية للسيطرة على السلطة من هنا قرر مشرف الاستفادة من سلطاته فى الإطاحة برئيس السلطة القضائية لكى يختار بديلاً له يقوم بتهيئة الظروف القانونية والمناخ السياسى للدولة من أجل إقامة انتخابات رئاسة الجمهورية بحسب ما يرى مشرف.

لقد أدت إقالة "تشوهدرى" وتعيين بدلاً منه لرئاسة السلطة القضائية.. أدت إلى إثارة موجة اعتراضات عامة فى كل أنحاء الدولة، لقد نتج عن الاعتراضات الشديدة من جانب الشخصيات السياسية والقانونية فى كل أنحاء باكستان وكذلك موجة الاستقالات الواسعة لكبار السلطة القضائية، والانعكاسات السلبية الكاشفة عن الرأى العام المحبط والغاضب فى جميع الصحف. كل ذلك وغير أدى إلى تصور مفاده أن جميع القوى السياسية والاجتماعية والقانونية فى الدولة لا يمكنها أن تتحمل وجود العسكريين فى أريكة السلطة وإعمال السيطرة والسيادة بحق الدولة.

لكن على الرغم من ذلك كله قام دار القضاء العالى الباكستانى بتسديد سهم آخر على الجسد الجريح لمشرف حيث أصدر حكماً بالإبقاء على "تشودرى افتخار محمد" فى منصبه السابق وكذلك أصدر حكماً آخر بعودة "نواز شريف" رئيس الوزراء الباكستانى المخلوع هو وأخوه- عودتهما إلى باكستان بغض النظر عن حالة الخصومة أو العداء القائمة بينهما وبين الحكومة. وهو الأمر الذى دفع بالاحتقان السياسى فى باكستان نحو الصعود لدرجة الصراع.

من ناحية أخرى فإنه فى مقابل قرارات دار القضاء العالى الباكستانى لم يتمكن مشرف من اتخاذ أى خطوة مضادة لأنه- حقيقة وعملاً- هو الشخص الوحيد الموجود فى الساحة السياسية ولا توجد له- لا يتمتع بـ- أى شعبية بين أفراد الشعب الباكستانى. الطريق الوحيد الذى بقى لمشرف لكى يظل موجوداً هو الاستفادة من القوات العسكرية التى تخضع لسيطرته. من ناحية أخرى فإنه عمد إلى الاستفادة من الذى كان قد تم- وساطة سعودية- مع "نواز شريف" منذ سبع سنوات بمقتضاه يظل نواز شريف بعيداً عن باكستان لمدة عشر سنوات تكون السعودية خلالها منفى له وليس له الحق فى العودة إلى بلاده قبل انقضاء هذه المدة، واستناداً لهذا الموضوع أصدر مشرف قراره بعدم عودة مشرف مكلفاً قوات الشرطة تنفيذ ذلك حيث تقع تحت قيادته وذلك من أجل التصدى لقرار دار القضاء العالى الباكستانى وبمقتضى قرار مشرف أعاد البوليس الباكستانى "نواز شريف" مرة أخرى إلى السعودية.

الأمر الذى أدى إلى زيادة حالة التعاطف مع نواز شريف يقابلها زيادة مضادة فى تشويه صورة مشرف

بين أفراد الشعب الباكستانى الأمر الذى الذى أسفر عن اتساع رقعة المظاهرات المؤيدة لنواز شريف والمعارضة لبقاء مشرف فى السلطة.

القضية الأخرى التى زلزلت أركان وركائز سلطة مشرف هى رغبته فى حفظ منصبه العسكرى فى نفس الوقت الذى يأمل فيه بتحقيق الاستقرار لحكومته. كل هذا فى حين أن المادة /٤٣ من الدستور الباكستانى الذى تم التصديق عليه فى عام ١٩٧٣ تنص على أنه ليس بمقدور أو استطاعة أى شخص عسكرى ويكون لازال خادماً فى منصبه أو أى شخص غير نظامى تكون له بعض السلطات العسكرية- ليس باستطاعة مثل هذا الشخص أن يتولى منصب رئيس الجمهورية فى باكستان.

من هنا- وفى مقابل ذلك كله- أخذت المعارضة لبقاء رئيس الجمهورية ذى الصبغة العسكرية تتسع وتزداد رقعتها الأمر الذى كشف عن أن الأمة لن تقبل بقاء حكم العسكريين أكثر من هذا حيث أنهم تعبوا من ثمان سنوات حكم عسكرى استبدادى بعيد عن التدبير الرشيد أو الحكمة. لقد سقط الجيش فى الامتحان الذى دخله هو تحت رئاسة مشرف طوال هذه السنوات الثمان. حيث أن جميع أفراد الشعب والقوى السياسية وغير السياسية اعتبروا أن موافقة الجيش لمشرف فى التصدى للأحكام الصادرة عن دار القضاء العالى الباكستانى كان عملاً أو أمراً غير لائقاً، حيث أن هذا الموقف من جانب الجيش ذكر الجميع -وأعاد إلى الذاكرة- بعام ١٩٩٩ عندما استولى مشرف على السلطة وأقسم بإعادة الحياة للديموقراطية على البلاد. مما لا شك فيه أنه لا يوجد أى توافق أو تناغم بين ذلك القسم وبين هذا السلوك المشرفى الذى سلكه -كرد فعل- تجاه حكم دار القضاء العالى الباكستانى الخاص بعودة نواز شريف.

فيما يخص أزمة بقاء مشرف قائداً للجيش إلى جانب توليه رئاسة الجمهورية فإن قيام مشرف بالكشف عن نية عدم الاحتفاظ بالمضيق لم يحظ برد فعل إيجابى من جانب القوى السياسية والحزبية فقد أعلن الائتلاف السداسى الذى تشكل من الأحزاب المذهبية (الدينية) والسياسية معارض لهذا الأمر.

فقد أعلن "المجلس المتحد" ومجلس العمل" والحزب الإسلامى أنهم لن يقبلوا برئاسة مشرف للجمهورية مرة أخرى تحت أى ظروف. وهو ما أعلنه كل من قاضى حسين أ؛مد رئيس المجلس المتحد والعمل وكذلك جاويد هاشمى من زعماء الحزب الإسلامى المؤيد لنواز شريف وأيضاً "ليافت بلوتش" أحد قادة حزب الجماعة الإسلامية فى مؤتمر صحفى مشترك وذلك رداً منهم على قيام "محمد على درانى" وزير الإعلام الفيدرالى الباكستانى التصريح بأن مشرف سوف يتخلى عن لباسه العسكرى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية.

الشئ المؤكد هو أن الأمة الباكستانية لا تريد- كما أنها لم تكن تريد-مشرف. كما أن مؤيدى مشرف يتناقصون كل يوم كما يخبو تأييدهم له بنفس المعدل تقريباً والواقع يقول إنه لا يمكن على الإطلاق المحافظة على الركائز المهتزة لحكومة مشرف فى ظل مطالبة الشعب بإسقاط الحكومة.

وسواء أراد مشرف أم لم يرد فهو قد وصل إلى فترة انتقال السلطة أو تسليمها فهو لم يعد قادراً على الاحتفاظ بها أكثر من الآن كما أنه ليس بمقدوره الوقوف فى مواجهة مطالبة الشعب له بالرحيل كما لم يعد قادراً أيضاً على استخدام الأساليب القمعية فى مواجهة حالات التمرد أو العصيان. كما أن سلطته لم يعد بمقدورها مساعدته لكى يحتمى أو يستتر بأعمال أو إجراءات غير قانونية مثلما اعتاد من قبل.

إن الاختيار الوحيد المتاح لمشرف -كما يبدو لنا- هو أن يلجأ للطرق القانونية فيستقيل من قيادته للجيش ويترك سلطته لرئيس مجلس الشيوخ لكى يقوم بدوره بإجراء انتخابات رئاسية جديدة على أسس قانونية صحيحة. فى هذا الإطار فقط وفى ظل هذا السيناريو وحده يستطيع مشرف أن يحفظ لنفسه صورة طيبة وإيجابية لدى جميع الأطراف والقوى السياسية فى باكستان. إن أى اختيار أو بديل آخر من شأنه أن يزيد من نيران الأزمة المشتعلة فى باكستان وهو ما سوف يصعب وبقوة من مستقبل مشرف الذى سيصبح أكثر غموضاً وخطراً.

العصر الذهبى للدبلوماسية الإيرانية

■ **مجتبى زارعى** ■ ايران ٢٢/١٠/٢٠٠٧

يمكن الحديث فى الوقت الحالى عن العصر الذهبى للدبلوماسية الإيرانية والسياسة الخارجية لنظام الجمهورية الإسلامية، وهو عصر يتسم بتجربة جديدة، وقطعاً هذا العصر غير مرهون بزيارات فلاديمير بوتين ومن هم على شاكلته إلى إيران وإنما هذا العصر الذهبى يرتبط بالأساس بالعديد من العناصر والأساليب المعتمدة فى السياسة الخارجية ومن أبرزها ما يلى:

أولاً: التعاطى البناء فى السياسة الداخلية والخارجية

السياسة الخارجية البنائة هى التى تتعاطى على الأصعدة القومية وما وراء القومية وفقاً لتخطيط سليم مسبق، والواقع أن السياسة الخارجية هى نتاج التحولات والمطالب والرغبات القومية على الأصعدة المحلية والخارجية المحيطة وخبراء السياسة يدركون أن برود العلاقة على هذه الأصعدة يعيق العمل الدبلوماسى فى تحقيق تلك المطالب والرغبات، ولذلك نرى أن الحكومة التاسعة اتخذت أساليب من شأنها التعاطى مع سائر دول العالم من أجل تحقيق أهداف إيران القومية.

ثانياً: وحدة المرجعية الدينية والمؤسسات الحكومية والشعب

إن إحدى المؤشرات الدالة على وصف هذا العصر بالذهبى للسياسة الخارجية تكمن فى الوحدة الموجودة فيما بين المراجع الدينية والمنظمات الحكومية والرغبات الشرعية لاسيما وأن مراجع الدين العظام دائماً ما يدعون إلى الوحدة بخاصة وأن عظمة الإسلام والمسلمين قامت عليها، لذلك فالعلاقات الإيرانية مع دول العالم الإسلامية قائمة ببركة هذه الوحدة.

ثالثاً: تجلى الهوية الإيرانية

فى أيام الشاه كان يقال إنه حينما يراد تكفين ميت كان يتحتم الحصول على تصريح أو إذن من الحكومة البريطانية ، حينما كانت إيران مقسمة وفقاً للنفوذ الأجنبى، لكن الحكومة التاسعة الآن استطاعت فك الطلاسم الموجودة بالتكنولوجيا النووية وأصبح لإيران خلال العامين الماضين قدرة على منافسة الأوروبيين بعد الارتقاء ولعل عهد مقولة إن الشمس لا تغيب عن الغرب قد ولى! وأصبح مكانها الآن الشمس تشرق على المشرق الإسلامى أيضاً.

رابعاً: الوقوف على عمق الاستراتيجية الإيرانية فى العالم

كانت إحدى أخطاء الماضى تتمثل فى عدم معرفة عمق القدرة الإيرانية سواء على الصعيد الإقليمى أو الدولى. غير إن الثورة الإسلامية بقيادة الخمينى استطاعت أن ترسل برسالة لأبناء الثورة مفادها، أن عدم الإلتفات للعمق الاستراتيجى كان عيباً عظيماً يتحتم إصلاح هذا الأمر الذى قامت الحكومة التاسعة على اكتشافه والعمل بمقتضاه فى إقامة علاقاتها الخارجية مع دول العالم.

خامساً: نقل خط المقدمة فى السياسة الخارجية من الداخل إلى الخارج

فى المراحل السابقة كانت نقاط الضعف فى إدارة السياسة الخارجية الإيرانية تكمن فى التخندق فى المحيط القومى والتعامل مع العالم الخارجى من هذا المحيط مما كان يطمع أعداء إيران فى كسب جولات جديدة على حسابها وهذا بدوره ما كان يدفع المعنيين بالسياسة الخارجية اتخاذ مواقف انفعالية للدفاع عن إيران. ورأينا كيف كانت الولايات المتحدة والغرب يمارسون الضغوط على إيران داخل البيوت الإيرانية نفسها، إلا أن الحكومة التاسعة استطاعت وضع حد لذلك عبر تكتيك الانتقال من الداخل إلى الخارج واتخاذ سياسة الهجوم بدل الدفاع بحيث لم يعد يسمح بالتدخل فى الشأن الإيرانى بعد الأساليب الجديدة التى ابتكرتها حكومة أحمدى نجاد ومفاهيمها الجديدة فى إدارة الأزمات والعلاقات الدولية.

سادساً: الاقتراب إلى المرجعية العلمية والسياسية والاقتصادية فى السياسة الخارجية

إن تحرك إيران فى آفاق الحضارة الإسلامية والدخول إلى ساحات التكنولوجية الحديثة لعمل نهضة عظيمة كان يتحتم الأخذ سبيل المرجعية العلمية والتخصص على جميع المجالات والأصعدة ومن هذه المجالات السياسة الخارجية التى بدأت تعتمد على الخبراء ذوى الخبرات والقدرات لتنفيذ الطموحات والأهداف المخطط لها بدقة على الصعيد الخارجى بخاصة وأن إيران تتمتع بإمكانات وقدرات مادية ومعنوية تؤهلها للقيام بدور على الصعيد الإقليمى والدولى وبخاصة بعد أن أحرزت تقدماً ملحوظاً فى المجال التكنولوجى.

سابعاً: انتهاج سياسة حوار الحضارات فى السياسة الخارجية

استطاعت الحكومة التاسعة كذلك الاستفادة من حوار الحضارات التى بدأته الحكومة الثامنة فى تنفيذه عبر تطوير لغته وتطوعيها وهذا ما ظهر جلياً عبر المفاوضات الدائرة مع الجانب الأوروبى، إذ نجح الوفد الإيرانى فى هذه المفاوضات وبفضل استخدامه هذه اللغة فى إحراز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى.

ثامناً: مناهضة استراتيجية الحرب

تسعى القوى الكبرى لبسط هيمنتها من أجل تحقيق مصالحها عبر استخدام القوة وسياسة الحرب هذا الفكر لطالما شرع الغرب فى تنفيذه فى أكثر من منطقة على مستوى العالم لكن إيران طرحت فى مقابلة سياسة منطق الحوار، وصحيح أن الغرب لم يكن مستعد لسماع منطق أحمدى نجاد، لكنه استطاع إقناع العالم النبذ منطق الحرب والدمار وذلك عبر رسالته المتضمنة فى السياسة الخارجية الإيرانية الساعية لإقرار العلاقات الإيرانية مع مختلف دول العالم باستثناء إسرائيل.

تاسعاً: فن التفاوض فى السياسة الخارجية للحكومة التاسعة

إن إطلاع فريق المفاوضين الإيرانيين على التحولات الدولية والوقوف على إمكانات إيران المختلفة أثناء المواجهة (الحوار) مع الأجانب من أبرز مؤشرات تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية فى المرحلة الحالية. ويبدو أن تغيير لحن ولهجة الدبلوماسية الإيرانية مع الجانب الآخر قد فك عقدة إيران، ولعل تعجيل زيارة بوتين الأخيرة لإيران والعروض الذى جاء بها توضح إلى أى مدى تقدمت الدبلوماسية الإيرانية فى التعاطى مع الخارج والشأن الدولى مما جعلهم بحق يطلقون عليها العصر الذهبى للدبلوماسية الإيرانية.

أهمية إعادة تعريف المصالح القومية الإيرانية على مستوى العالم

■ **ضيف غفارى** ■ رسالت (الرسالة) ٢٧/١٠/٢٠٠٧

فى الآونة الأخيرة لوحظ أن كثيرا من الخبراء سواء المحللين أو الأجانب باتوا يؤكدون على ضرورة تفعيل جهاز السياسة الخارجية الإيرانية، خاصة أن بعضهم يعتقد أن هذه الفعالية للحكومة التاسعة قد نبعت من رؤية الرئيس أحمدى نجاد وأعضاء حكومته المرهونة بالثورة على الأصعدة الداخلية والخارجية والمتأثرة كذلك بالتعقل والسير وفقاً لإرشادات المرشد الأعلى للجمهورية.

فى هذا السياق، شكلت جلسة فنية من السادة: الدكتورة إلهام أمين زاده، أحمد بيش بين، رشيد جلال جعفرى، ومحمد نبرى رودكى، أعضاء لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى الإسلامى لبحث أداء الحكومة التاسعة على الساحة الخارجية خلال العامين المنصرمين، وفيما يلى يمكننا طرح أبرز ما جاء بتلك الجلسة:

نشط جهاز السياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة القليلة الماضية، فهل هذا النشاط مرهون بالرؤية الثورية لرئيس الجمهورية والتزامه بإرشادات المرشد أم ماذا؟

السيد أحمد بيش بين: صحيح أن جهاز السياسة الخارجية وفق كثيراً فى الآونة الأخيرة خاصة فى العامين الماضين لاسيما فى قضايا الملف النووى، توسيع العلاقات بالعالم الإسلامى والنظام الدولى والأهم أن كثيرا من الشعوب والدول قد غيرت من مواقفها إزاء الجمهورية الإيرانية، إضافة إلى أن البيت الأبيض وبعض بلدان الإتحاد الأوروبى سعوا لخلق أجواء كاذبة ضد

إيران وضد الإسلام فى الشرق الأوسط بيد أن المبادرة التى قام بها الجهاز الدبلوماسى الإيرانى قد حالت دون تحقيق أهداف الغرب فى هذه المنطقة. وقد جاء هذا النجاح فى ظل إرشادات المرشد وتوصياته القيمة، ومن خلالها استطاع السيد أحمدى نجاد مواجهة تهديدات البيت الأبيض وتل أبيب وإحباط كافة مؤامراتهم، ومما لا شك فيه أن مرشد الثورة شخص يتمتع بالدراية والإدارة وحسن التدبير وحضوره على الساحة فى حد ذاته عامل مساعد على الإنجازات الكثيرة التى حققتها السياسة الخارجية الإيرانية فى الفترة الأخيرة.

السيدة الدكتورة أمين زاده"ما تقييمكم إزاء تحرك السياسة الخارجية الإيرانية فى الفترة المذكورة؟

من الملاحظ أن الدبلوماسية والسياسة الخارجية الإيرانية تتجه صوب الصعود، وفى الفترة الأخيرة شاهدنا الكثير من الشواهد الدالة على هذا الصعود، ومنها، زيارة الرئيس فلاديمير بوتين الأخيرة لطهران وهى السابقة الأولى من نوعه الذى لم تحدث مثلما منذ عام ١٩٤٣، أن يقوم مسئول رفيع المستوى فى مقام رئيس الجمهورية فى روسيا بزيارة إيران، ولعل هذه الزيارة كانت ثمرة جهود السياسة الخارجية التى أفلحت فى استقدام بوتين للحديث عن القضايا المشتركة المتعلقة بالملف النووى والحرب على أفغانستان والعراق والدور الحيوى لإيران هناك.

وكذا رغم المحاولات المبذولة من البيت الأبيض فيما يتعلق باتهام إيران بالقيام بالعمليات الإرهابية فى العراق وإثارة الفتن المذهبية بين الشعبة، غير أن هذه السياسة نفسها استطاعت طهران كشفها أمام العالم بإثبات كذب مثل تلك الادعاءات، وفى وجهة نظرى أن أهم مؤشر على نجاح تلك السياسة مسألة التقاء الجانبين الإيرانى والأمريكى فى بغداد والتباحث معاً حول تأمين مصالح البلدين وهو التقاء نادراً ما يحدث وكذا نجاح الوفد الإيرانى فى المباحثات مع الجانب الأوروبى والوكالة الدولية للطاقة الذرية يعد أيضاً من أبرز المؤشرات على هذا الاتجاه.

وما هو تقييمكم إزاء الدور الذى يلعبه المرشد لإحراز هذا النجاح؟.

قطعاً إرشادات المرشد لها تأثير مباشر على هذا النجاح، خاصة أن تشجيع المرشد على التقدم دائماً للإمام وتأكيده على عدم الخشية من الغرب مع العمل من أجل تحقيق العزة والكرامة فى النظام الدولى ولعل تصريحاته خلال خطبة عيد الفطر الأخيرة تشير إلى مثل هذا الكلام بخاصة حينما تحدث عن عدم التراجع فى الملف النووى ونقد السياسة الأمريكية إزاء التدخل فى الشأن العراقى وغيرها من المسائل المساعدة على تقدم السياسة الخارجية الإيرانية.

السيد رودكى، ما المميز فى السياسة الخارجية عبر الفترة الأخيرة؟

الواضح أن إصدار وتشريع القوانين سواء فى المجلس (البرلمان) أو فى المجمع (جمع تشخيص مرحلة النظام) كان على خير وجه، أما الذى لفت نظرى كثيراً فهو السياسة الهجومية والفعالة التى طبقتها السياسة الخارجية الإيرانية فى الآونة الأخيرة، إذ استطاعت حكومة أحمدى نجاد، تطبيق هذه السياسة بمهارة لم تحدث من قبل، فالمعروف أن إيران كانت سالفاً تنتظر الفعل حتى كرد برد الفعل أم الآن فهناك سياسة أحمدى نجاد الاستباقية التى تجعل البيت الأبيض فى حيرة من أمره ولا يكون أمامه غير السياسة الانفعالية.

بيش بين: من وجهة نظركم هل إيران استطاعت إحراز تقدم فى قمة الدول الخمسة الساحلية المطلة على بحر قزوين؟

-أعتقد أن إيران أحرزت هذا التقدم بدليل محاولة الغرب فى الحيلولة دون زيارة بوتين الأخيرة لطهران، لكن وسائل الإعلام الغربية والمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة تلقوا صفعة قوية بهذه الزيارة، ليلتقى بعدها رؤساء الجمهوريات الخمس على قزوين ويصلوا إلى نتائج إيجابية كثيرة، ولسوف نرى بأنفسنا انعكاس هذه القمة على المستقبل المرتقب.

السيدة أمين زاده! ما وجهة نظركم فى قمة دول قزوين الأخيرة؟

-أتصور بخصوص قمة قزوين أن هذه القمة لم تكن مجهزة لحضور نواب البرلمان الإيرانى وهذه خسارة كبيرة، لأننا لدينا متخصصين وخبراء بارعين فى دوائر القانون الدولى وأمثال تلك القضايا بالمجلس وكان من الأجدر حضورهم لاسيما أن امتلاك بعض الدول الساحلية المطلة على قزوين ٢٥٪ أو أكثر والحديث عن أقل من هذا لإيران يعد من الظلم وتجاهل حقوق إيران هناك، ولذلك أتصور أنه ينبغى مشاركة النواب فى هذه القضية تحديداً حتى يمكن إنجازها على خير وجه.

السيد رودكى! ما تقييمكم لقمة قزوين؟

-فى اعتقادى أن القمة كانت ناجحة للحد التى أثرت أصداءه على تصريحات الرئيس الأمريكى جورج بوش الأخيرة حينما أعلن وبشكل منفعل بعد الإعلان عن نجاح قمة قزوين مباشرة "أن إيران النووية ستكون متقدمة لحرب عالمية ثالثة".

ما هو المقترح إزاء تدعيم علاقات إيران الإقليمية والدولية؟

-بيش بين: نقترح تدعيم كافة الهجمات المعنية مع الدبلوماسية فى عهد الحكومة التاسعة وتأييد سياساتها، لاسيما أن تعاون المجلس والرئاسة بجانب تشجيع وحماية المرشد للسياسة الخارجية من شأنه

التصدى لأعداء إيران وإجراء المناورات المناسبة فى مواجهتها مما يحقق فى النهاية قدرة على زيادة علاقات إيران على الصعيدين الإقليمى والدولى.

بالنظر للمواقف الإيجابية الأخيرة للوكالة الدولية فيما يتعلق بالملف النووى ما السبل التى يتحتم على الحكومة التاسعة اتخاذها فى هذا الصدد؟

-السيدة أمين زاده: فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى هناك ثمة نقطة مهمة على السادة المعنيين الالتفاف إليها وهى ينبغى حدوث نوع من الفصل بين الأبعاد القانونية والسياسية لهذا الملف، إذ أن هذا الفعل من شأنه أن يحدث انفراجة بعد ذلك، لاسيما أن النواحى الفنية لها أوراقها الرابحة وكذلك النواحى القانونية أيضاً، ونحن إذ نأمل بعد حل مسألة البلوتونيوم التى أعقبت تقرير البرادعى الأخير أن تحل كذلك المسائل المتعلقة بالجيل الأول والثانى من أجهزة الطرد المركزية P1، P2عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخاصة أن الفرنسيين لديهم الجيل الرابع P4من هذه الأجهزة، إذن لماذا يفرض على إيران الجيل الأول منها فقط.

السيد رودكى! لقد شاهدنا ولأول مرة فى عهد رئاسة أحمدى نجاد إقامة مباحثات مباشرة بين الجانب الإيرانى والأمريكى حول العراق ووفقاً لتصريحات رئيس جمهوريتنا الأخيرة فإن الولايات المتحدة لن تستفيد من هذه الفرصة، فهل هذه المباحثات كانت ضرورية فى وجهة نظركم؟

-رودكى، هذه المباحثات قامت بتأييد من المرشد الذى أكد أنها مباحثات حول العراق فقط، ومن ثم فإنها مباحثات شرعية وقانونية لكن الولايات المتحدة الأمريكية، بفعل لم تستطع الاستفادة الحقيقية من تلك المباحثات نظراً لاستمرار العمليات الإرهابية العراق وقتل المزيد من الأطفال والنساء الأبرياء إضافة إلى حالة الفقر الذى يعانى منه الشعب العراقى يومياً من جراء الاحتلال وبهذا الشكل تكون الولايات المتحدة عجزت بالفعل عن استمرار هذا اللقاء.

وفقاً لأوامر المرشد فإن جهاز السياسة الخارجية يعمل لتأمين مصالح البلاد القومية، وبالنظر التعريفات الموجودة عن مفهوم المصالح القومية، ألم نكن فى حاجة لتغيير هذه التعريفات القديمة واستبدالها بأخرى جديدة بخاصة الموجودة على الأصعدة الإقليمية والدولية؟

بيش بين: من المؤكد، بخاصة أننا دولة إسلامية وتعيش وسط عالم إسلامى ترتبط معه وبأمنه القومى بمصالح لها تتجزأ فى العراق، أفغانستان، لبنان وفلسطين، وكما هو معروف أن البيت الأبيض كان يرغب من وراء ضرب العراق توجيه ضربة للإسلام وأننا دول نظامها الإسلام ومن ثم علينا تغيير مفهوم المصالح القومية تحت المظلة الإسلامية، لأننا فى عهد ما قبل الثورة على سبيل المثال كنا نكتفى بحماية المصالح القومية فى المحيط الحدودى المجاور فقط دون النظر للأطراف الأخرى الأكثر حساسية، لكن مفهوم الجمهورية الإسلامية يعنى أن المصالح القومية الإيرانية مرتبطة فى الوقت ذاته بمصالح العالم الإسلامى أيضاً.

-جلالى جعفرى: يرى أن قيد الإسلام فى النظام الإيرانى فى حد ذاته يفرض تعريف جديد للدبلوماسية والمصالح القومية، ففى هذا السياق، رأينا كيف أن نظام صدام حسين فى الحرب المفروضة استخدام الصواريخ ضد مواطنينا وكنا قادرون على الرد بالمثل وضرب المناطق المأهولة بالسكان إلا أننا اعتبرناها جريمة ضد الإنسانية إضافة إلى مردود هذه الواقعة على علاقات الشعبين بعد ذلك، على آية حال، يحتم علينا وضع تعريف جامع للمصالح القومية الآن لاسيما فى ظل التحولات الأخيرة الجارية على الصعيدين الإقليمى والدولى.

السيدة أمين زاده! فى اعتقادكم هل استحداث تعريفاً جديداً لمفهوم المصالح القومية الإيرانية فى الظروف الحالية شيئاً صحيح؟

السيدة أمين زاده، إن كل شعب دائماً فى حاجة لتغيير مفاهيمه القديمة قطعاً هناك ثوابت فى المصالح القومية غير قابلة للتغيير لكن هناك أقسام بها قابلة لذلك بالخبرات الطويلة مع المصالح القومية تقول إن هناك حاجة ماسة للتغيير وعلينا كذلك إعادة النظر فى مصالحنا القومية على مستوى أنحاء العالم لاسيما أن كل نقطة فى هذا العالم له خصوصيته، فعلى سبيل المثال، مصالحنا القومية فى أفريقيا تختلف تماماً من مصالحنا فى القطب الشمالى أو أى جزء آخر من العالم، ينبغى أن نطرح على أنفسنا هذه التساؤلات ونبحث عن إجابات حتى نعى أهمية التغيير.

السيد رودكى! هل لديكم سبل لإعادة تعريف مفهوم المصالح القومية؟

رودكى، "المصالح القومية" اصطلاح معروف لدى أدبيات العالم الدبلوماسية، فكل دولة تسعى فى مسيرتها لحماية مصالحها القومية عبر أدواتها الدبلوماسية تارة وعبر الحوار والأساليب الأخرى تارة أخرى، المهم أن البحث فى المعالم القومية ينبغى ألا يتوقف، بخاصة المصالح القومية الإسلامية والآن ها نحن قد بذلنا الكثير فى مجال الطاقة النووية من أجل تحقيق الاستقرار والثبات فى المعادلات الإقليمية والدولية وكذا علينا الاستمرار فى تدعيم الدبلوماسية الفعالة والهجومية لإحراز المزيد فى هذا المجال.

سنحول التهديد إلى فرص

■ د. حسين باقرزاده ■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٧/١٠/٣١

خلال الأسابيع الأخيرة ترددت دعوات كثيرة بشأن احتواء المعارضة الديمقراطية فى الجمهورية الإسلامية بهدف الحد من أخطار الحرب الداخلية وإستبعاد السبل التى من شأنها زعزعة الاستقرار، كما طرحت أفكار عدة تهدف إلى الوصول بالجمهورية الإسلامية إلى بر الأمان على النحو التالي:

١- المصالحة القومية أو التفاوض مع الغرب من شأنه الحد من حرب محدقة تهدد إيران وشعب إيران ومستقبلها ، فخطر الحرب والهجوم العسكرى الأمريكى والإسرائيلى على إيران بات حقيقة لا مفر منها، لذلك ينبغى إدراك النتائج المرعبة التى ستنتج عن تلك الحرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من جانب كل إيرانى فى موقع المسئولية من أجل التصدى لتلك الحرب، وفى هذا الصدد ينبغى بذل جهود حثيثة لأننا فى مفترق طرق مصيرى وبالغ الحساسية ومن ثم فسبل الحل ستكون أيضا بالغة الحساسية وتثنينا عن تبنى نهج قديم طالما عودنا على إطاعة الحكام فى الجمهورية الإسلامية طاعة عمياء ، فى حين لدينا القدرة على تحقيق تحول جذرى ينهض بالنظام الإيرانى ككل ويمكنه من تحويل التهديد إلى فرصة .

٢- ليس من المؤكد الترحيب بالمعارضة الديمقراطية من جانب النظام فى حالة استعدادها دخول جولة مفاوضات. وفى الواقع إذا ظل نهج المعارضة على هذا النحو القائم فأى دافع سيكون لدى الحكومة للدخول فى مفاوضات ، ومن ثم فجوهر مقالتى هو المعارضة التى يجب أن تغير من أدائها فى الفترة القادمة بوصفها مرحلة استثنائية من تاريخ الأمة الإيرانية ، ومن ثم الخروج ببيان مشترك . من المؤكد أن النظام فى إيران قد طرح قضية الهجوم على إيران وكيفية التصدى لهذا الهجوم . وطرح هذه المسألة من جانب المعارضة يمكن أن يؤثر فى توازنات النظام الإيرانى وفى أسوء الظروف قد تستغل المعارضة هذه الفترة الحساسة من تاريخ إيران لتحقيق مصالحها بما يؤثر سلبا على مستقبل الجمهورية الإسلامية .

٣- خلال تلك المباحثات المفترضة ، يجب على الحكومة القبول بالمعارضة والاعتراف بانتمائها للأمة الإيرانية والتسليم لسيادة الشعب، بوصفه الحد الأدنى من مطالب المعارضة ، وبدون قبول هذا الشرط من جانب النظام ، لن يكون لتواجد المعارضة ذات المرجعية غير المنتمية للنظام الحاكم أى معنى فى تلك المفاوضات . من هذا المنطلق يكون لدى النظام القدرة على استقطاب المعارضة وإرغام الغرب على إعادة النظر بشأن الضغوط العسكرية والسياسية ، أو تأخير أى عمل عسكرى حتى يتثنى لها العمل على إصلاح النظام السياسى فى الدولة .

٤- قبول هذا الشرط المسبق من جانب النظام الإيرانى لا يعنى التفريط فى النهج القانونى لهذا النظام، فدستور الجمهورية الإسلامية لم يقبل بالمساواة بين المواطنين فى تحديد المصير السياسى للمجتمع الإيرانى ؛ لهذا فالقبول بحق السيادة الشعبية عن طريق صناديق الاقتراع سيكون بمثابة نفى ضمنى لهذا القانون . بناء على ذلك لن يكون أمام نظام الجمهورية الإسلامية خيار ثالث ،أمام المعارضة التى أبدت رغبتها فى دخول المفاوضات ؛ فإما أن يمد يد المصالحة ويكون على مستوى المسئولية والأخطار التى تتهدد إيران ؛ وإما أن يتغاضى عن حق السيادة الشعبية فى دستوره . بدون شك تغيير الدستور رسميا ، ومن ثم إيجاد نظام سياسى جديد فى الدولة قد يستغرق مدة طويلة ؛ لكن القبول بالسيادة الشعبية من جانب الجمهورية الإسلامية ، سيكون الخطوة الأولى والأهم فى هذا الطريق .

٥- ربما يؤدى طرح قضية التفاوض والمصالحة الوطنية إلى إعاقة مطالب وآمال الجزء الأكبر من المعارضة الديمقراطية لفترة طويلة ، لكن هذا التأخير قد يساهم فى درء خطر الحرب ، بالإضافة إلى ذلك ليس فى الإمكان التنبؤ بقدرة المعارضة على تحويل التهديد الحقيقى لفرصة ، وعلى إرغام الحكومة على القبول بحق السيادة الشعبية . فلأول مرة منذ ٢٨ عام حيث تأسس نظام الجمهورية الإسلامية تتاح فرصة حقيقية لتأمين مطالب المعارضة على طريق الديمقراطية .

الحرب العالمية الثالثة: الأسباب والدوافع

■ ايران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٧/١٠/٢٩

هل كان مجرد صدفة أن يحول الرئيس الروسى فلاديمير بوتين الجيل الجديد من صواريخه النووية ناحية الغرب بعد عودته مباشرة من زيارة طهران؟، هل كان حديث الرئيس الأمريكى جورج بوش حول خطر الحرب العالمية الثالثة فجأة بعد زيارة بوتين لطهران مجرد صدفة ؟، وهل كانت مجرد صدفة الترحيب غير المسبوق من البيت الأبيض والكونجرس الأمريكى بالدلاى لاما زعيم التبت بالتزامن مع زيارة بوتين لطهران؟

لا، لم تكن تلك الأحداث مصادفة وإن كانت مجرد صدفة فإنها تنبئ بكوارث لا حد لها.

فحوى الصدام ليست جديدة وإن كان البعض يرى فيها أمرا طبيعيا إلا أنها من وجهة النظر المتفحصة تبدو أكثر من مجرد فحوى صدام بل تتعدى ذلك إلى نتائج كارثية.

إذا عدنا بالزمن إلى بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، عندما شاركت القوات الأمريكية فى حرب الخليج الأولى بحجة إنقاذ الكويت نجد أن الصحف الأمريكية ذات الحيثية المنطقية كتبت فى ذلك الوقت عن إستراتيجية السياسة الأمريكية تجاه العالم وعن تقسيم العالم إلى خمسة أسواق إقليمية على النحو التالى :

السوق الأمريكى الكندى، سوق أوروبا الغربية والشرقية، سوق جنوب شرق آسيا، سوق غرب آسيا وشبه القارة الهندية، وأخيرا سوق آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

واضعوا تلك النظرية تمكنوا من التنبؤ بالدول والكيانات المسيطرة على الأسواق الأربعة الأول، لكنهم عجزوا عن تحديد القوة التى ستتمكن من السيطرة على السوق الخامس أى سوق آسيا الوسطى والشرق الأوسط.

السيادة على السوق الأمريكى الكندى ستكون بالطبع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية : كما هو قائم حاليا ؛ أما السيادة على سوق أوروبا الغربية والشرقية فهى بالضرورة لصالح دول الإتحاد الأوربى الصناعية وعلى رأسها ألمانيا، وقد توقع واضعو تلك النظرية أن تنتقل السيادة على سوق جنوب شرق آسيا من اليابان إلى الصين ؛ فى حين تحصل الهند المتقدمة صناعيا واقتصاديا على سيادة سوق شبه القارة الهندية وغرب آسيا.

مشكلة الزعامة فى السوق الخامس

على هذا النحو باتت السيادة على السوق الخامس (سوق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) بلا تكليف. وبشأن مصير هذا السوق خاصة بعد الهجوم الأمريكى الثانى على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين كتب مركز الدراسات الإستراتيجية بجامعة تل أبيب : " يدرك الأمريكيون جيدا أن إسرائيل من حيث القوى البشرية والعلاقات الخارجية المتوترة فى الغالب مع العالم العربى ليس لديها القدرة على زعامة سوق الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. مصر أيضا من ناحية أخرى فقدت قدر كبير من مكانتها واستقرارها. وإن كانت إيران من الناحية الجغرافية ومن حيث الموارد البشرية يمكن أن تمثل الخيار الأمثل لزعامة مثل هذا السوق، إلا أنها تفتقر إلى نظام الحكم القادر على التواصل مع مثل تلك المكانة. إذن لا يبقى إلا العراق. والأمريكيون على أمل تمكين حكومة موالية لهم من الوصول إلى السلطة فى هذا البلد، بدعمها تستطيع تزعم هذا السوق المكتظ سكانيا."

السوق المتضارب

مشروع تقسيم العالم إلى خمسة أسواق مترابطة فيما بينها، تم طرحه من وجهة نظر الليبراليين الجدد فى ظل انهيار الكتلة الشرقية فى وقت كانت الصين ترحب بالاستثمارات الأجنبية مع حفاظها على الاستبداد السياسى، بينما ابتعدت الهند عن الاقتصاد الموجه وانطلقت فى اتجاه النهوض بالخصخصة والاستثمارات الأجنبية. كانت الحرب الباردة قد انتهت وقد وقع جورباتشوف وريجان على معاهدة الحد من الصواريخ العابرة للقارات. فى النهاية يمكن القول أن العالم الذى بات ينعم بالسلام الدافئ فى أعقاب تلك المرحلة شهد العديد من الصراعات الإقليمية التى لم تؤثر على المجتمعات الصناعية وإنما أثرت على سوق السلاح بتلك المجتمعات وهو الأمر الذى لم يكن فى الحسبان عند طرح هذا المشروع.

لقد تغيرت الأوضاع سريعا فقد تعرضت روسيا لأزمة فقر شديد لم تشهدها منذ أكتوبر عام ١٩١٧م : بينما شهدت منطقة البلقان تحولات وانقسامات عديدة،

وقد أجبرت ألمانيا على إنفاق مئات مليارات الدولارات لإعادة بناء ألمانيا الشرقية.

حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين عليهم أن يتحملوا نصيبهم فى خسائر حرب الخليج (الفارسى)، أما الصين والهند فكلاهما بعيدتين عن تلك الإستراتيجيات ومن ثم فقد حققا نموا اقتصاديا على مدى السنوات القليلة الماضية تخطى ال ١٠٪ فعلى صعيد الهند لم يتهددها أى خطر ؛أما الصين التى لم يعد يعترضها خطر الثورات الملونة فأصبحت بمثابة خطر محدق نتيجة النمو الاقتصادى غير المتوقع الذى نعمت به.

فى البداية لم يتم الحديث عن هذا الخطر ؛ لأن رؤوس الأموال الغربية الضخمة حققت مكانة قوية داخل الأسواق الجديدة، فى حين انتعشت الصناعة والتجارة الغربية بفضل الاقتصاد الصينى الحر ؛ لكن المخاوف تزايدت عام بعد عام منذ بداية الألفية الثالثة : فالصين صاحبة الاحتياطى النقدى الضخم تريد استثماره فى جميع أنحاء العالم للحصول على نصيبها من مصادر النفط والغاز، وقد نجحت فى هذا الصدد بدرجة كبيرة ؛ لأنها تبنت فى تعاملاتها نفس النهج الذى اتبعه نظرائها الغربيين لقرون طويلة، فلم تتوانى عن التعامل مع أى شريك قد يحقق لها مصلحتا.

على هذا النحو تحولت الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية فى آسيا وأفريقيا إلى شركاء اقتصاديين للصين، بينما التزمت دول الاتحاد الأوربى فى اتفاقياتها ولو ظاهريا بمبدأ حقوق الإنسان. ويمكن القول أن الصين حاليا أصبحت الفرع الأكثر نموا وضخامة اقتصادية وربما نجحت فى احتكار الطاقة والثروات فى العالم التى ظلت وحتى نهاية الألفية الثانية فى يد الولايات المتحدة وأوربا واليابان.

بعد زيارة بوتين مباشرة لطهران اعتبر السيد بوش، أن امتلاك إيران للسلاح النووى سيكون بداية لاندلاع الحرب العالمية الثالثة. الكلام هذا ليس بجديد ؛ وإنما الجديد أن اندلاع الحرب العالمية الثالثة سيؤدى بالضرورة إلى امتلاك إيران السلاح النووى. فى تعليقه على أحداث الحادى عشر من سبتمبر حذر بوش من خطر حروب صليبية وشيكة ؛ ولا يوجد فارق بين حرب صليبية أو عالمية ثالثة، لأن المحللين السياسيين فى العالم الغربى تحدثوا مرارا عن خطر حرب قادمة تكون إيران النووية المتسبب فيها الأول، لكنها ستكون حرب تضارب المصالح فى المقام الأول بين الصين والولايات المتحدة من ناحية وبين روسيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى.

خصوصية العلاقات الإيرانية - الروسية

■ محمد حسين عادلى ■ دبلوماسى إيرانى (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٧/١١/٣

يبدو أن أهم خاصية للعلاقات الإيرانية - الروسية على الأقل على مدى القرنين الماضيين تتلخص فى ثلاثة أشياء: عدم الثقة، ولعب دور، والمنافسة.

منذ الحروب التى وقعت على مدى الثلاثة عقود الأولى من القرن التاسع عشر التى أدت إلى توقيع اتفاقتى جلستان فى عام ١٨٢٠ وتركمانشاى فى عام ١٨٤٠، والعقوبات غير المنصفة التى فرضت على إيران سادت حالة من التشاؤم وانعدام الثقة بين البلدين وزاد من هذه الحالة تدخل ونفوذ روسيا فى البلاط القاجارى وخاصة فى عهد محمد شاه ومحمد على شاه.

وكان حادث هجوم الشعب الإيرانى على السفارة الروسية وقتل "جريبايدوف" ورفاقه قد جسد مشاعر الشعب تجاه روسيا والاتفاقية المخزية ولم تنس الأمة الإيرانية هزيمتها الثقيلة أمام روسيا واتفاقتى جلستان تركمنشاى ودائماً كانت تفكر بمرارة شديدة فى الأراضى التى اقتطعت منها ولم تساعد الأحداث التى وقعت لروسيا فيما بعد أى قيام الثورة البلشفية وتحويل تلك الدولة إلى الإتحاد السوفيتى ذى النظام الشيوعى فى تعديل هذا التصور السلبى لأنه فى نفس الوقت الذى كان يصف فيه الإتحاد السوفيتى نفسه بأنه داعية النضال ضد الإمبريالية لم يكف يده عن اتجاهاته الواضحة لبسط نفوذه على مختلف مناطق العالم وخاصة إيران.

بعبارة أخرى، لم يؤد التغيير فى الأيديولوجية ولا تحويل روسيا القيصرية إلى جمهورية اشتراكية إلى حدوث تغيير فى أولويات تلك الدولة ومصالحها الدولية والقومية وظل الإتحاد السوفيتى ينظر دائماً إلى إيران كما كان الحال فى روسيا القيصرية باعتبارها الدولة التى يجب أن تكون تحت نفوذها.

وفى العصر البهلوى فإن احتلال إيران من جانب قوات الحلفاء العسكرية ومن بينها الإتحاد السوفيتى وبريطانيا "وفيما بعد أمريكا" وعدم انسحاب الجيش

السوفيتى من آذربيجان ورغبته الواضحة فى الاستيلاء على أجزاء أخرى من إيران قد زاد من هذه الجراح القديمة.

وكانت المساعدة فى تشكيل حزب توده العميل وأعمال التدخل السافرة فى الشئون السياسية ولعب دور مدمر فى المراحل الشديدة الحساسية فى إيران كل هذا كان من الجوانب السلبية الأخرى فى سجل روسيا لدى الرأى العام الإيرانى ولكن ربما كانت أسود ورقة فى هذا السجل صمت الإتحاد السوفيتى وحزب توده إزاء انقلاب ٢٨ مرداد ١٣٣٢ هـ. ش الأمريكى والتسليم بفشل حكومة الدكتور مصدق.

وكان مبرراً فيما بعد أن الأشخاص الذين كانوا يؤمنون فى إيران بالإيديولوجية الماركسية كانوا يعملون على تبرئة أنفسهم من حزب توده الخائن.

ومع قيام الثورة الإسلامية أيضاً على الرغم من أن العلاقات بين البلدين كانت عرضة لعمليات صعود وهبوط كثيرة لكن حتى الآن لم ينحسر معدل عدم الثقة من هذه الزاوية يمكن تقسيم العلاقات الثنائية بين البلدين فى مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية إلى عدة أقسام:

القسم الأول: التطورات الشديدة العمق الناجمة عن الثورة الإسلامية ومرحلة المشاعر الثورية.

القسم الثانى: مرحلة الحرب المفروضة على إيران.

القسم الثالث: عقد التسعينيات وحكم يلتسن.

القسم الرابع: سنوات ما بعد التسعينيات وفترة حكم فلاديمير بوتين.

فى كل هذه المراحل كانت مسيرة الأحداث والتطورات بالشكل الذى لم يستطع استئصال شأفة المشاكل.

ربما كانت الثورة الإسلامية الإيرانية الحدث السياسى الأكبر فى جوار الإتحاد السوفيتى فى قمة منافسته مع الولايات المتحدة الأمريكية وفجأة تحولت دولة أمريكية إلى دولة معادية لأمريكا ونتيجة لذلك لم تكف إيران فقط عن معاداة الاتحاد السوفيتى والتى كانت سياسة محصلة للتحالف النسبى مع الولايات المتحدة ليس ذلك فقط بل إنها اتحدت مع الإتحاد السوفيتى فى الشعارات المعادية للإمبريالية وسبقت الإتحاد السوفيتى فى بعض الأحيان.

ومع أن هذا التحول كان يعتبر انتصاراً للإتحاد السوفيتى بدون أى تكلفة إلا أنه بدلاً من الاستفادة من الموقف المستجد لإعادة بناء العلاقات بين البلدين فجأة هاجم الإتحاد السوفيتى أفغانستان واحتلها. وفى نفس الوقت كان بصدد نشر نفوذه فى إيران الإسلامية. بعبارة أخرى، فإن قيام الثورة الإسلامية فى إيران لم يجعل الاتحاد السوفيتى يتمكن من إعادة التفكير فى أهدافه الاستراتيجية فى إيران.

وفى فترة الحرب العراقية على إيران أيضاً على الرغم من أن الإتحاد السوفيتى شهد صمود إيران المستميت إزاء الغرب والدفاع عن سيادة أراضيه وهويته الإسلامية إلا أنه لم يتورع عن مساعدة العراق وفى المقابل امتنع عن تقديم أى مساعدة لإيران.

واستخدمت طائرات الميج ٢٩ ضد إيران فى حين بقيت إيران إلى حد كبير جداً محرومة من الأجهزة الروسية المتقدمة وبعد الحرب فقط ومع سفر السيد هاشمى رفسنجانى ولقاء جورباتشوف ظهرت أجواء جديدة فى التعاون العسكرى بين البلدين، بناءً على هذا لم تعتبر فترة الحرب هذه مشتملة على تطور إيجابى فى العلاقات الروسية الإيرانية.

المرحلة الثالثة: أى مرحلة حكم يلتسين ويجب اعتبارها مرحلة اتجاه روسيا إلى أمريكا وفى هذه المرحلة لم يطرأ تطور مهم على العلاقات الإيرانية الروسية ولم يقع حدث سياسى أو حتى اقتصادى استراتيجى بين البلدين تتحسن فى ظله صورة روسيا بالنسبة للإيرانيين ويتلاشى جدار عدم الثقة. وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تعتبر التركيز على الداخل والتطور والانتقال بالنسبة لروسيا إلا أن تباع روسيا لأمريكا كان مقلقاً لإيران، وعلى هذا الأساس ظل عدم الثقة الخاصية المهمة بالنسبة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

مرحلة بوتين: تعتبر مرحلة إعادة بناء الهوية والتوجهات الروسية الجديدة بعد الانهيار والحرب الباردة.

ومن المؤكد أنه يجب التركيز على أن إعادة البناء هذه كانت مرهونة بتطورين: الأول: أحداث ١١ سبتمبر والتى ركب فيها بوتين الموجة بشكل جيد. والثانى: الأزمة النووية الإيرانية والتى بفضلها استطاعت روسيا أن تكون على الساحة الدولية لاعباً جديراً بالإشارة وحققت إلى حد ما حلم القوى العظمى العالمية. والآن فإن استمرار هذه المرحلة هو اختبار كبير للعلاقات الثنائية بين البلدين فإلى أى مدى ستخرج روسيا منتصرة من هذا الاختبار فيما يرتبط بالمستقبل وكانت زيارة بوتين لإيران فرصة لمظاهر الأمل وأشكال اليأس.

إن مواقف إيران المعادية للولايات المتحدة من أهم الكروت السياسية لإيران أمام روسيا، هذه المواقف على الرغم من أنها لا تقبل النقاش من وجهة نظر الإيديولوجية إلا أنها لا تشمل أيضاً على قيمة سياسية خاصة للتعاطى مع الآخرين.

وفى نفس الوقت يجب القول عندما يدور الحديث عن موضوع حياة النظام ومصالحه الاستراتيجية فإنه يجب التأكيد عليها حتى لو أننا لم نهتم بأنفسنا من موقف الاستغناء وننظر إلى مواقفنا على أنها أمر بديهى

فسيكون هذا واجب الطرف المقابل أن يشيد بالقيمة الرفيعة لمعتقداتنا ويكون له رد فعل محترم تجاهها.

ونقل عن حديث لأحد كبار مسئولى الأمن القومى الروسى فى رد على سؤال هل هناك شئ أكثر خطورة بالنسبة لكم من إيران النووية؟

قال: "نعم إيران صديقة لأمريكا!" التعبير الواضح لهذه الرؤيا هو أمر نادر للغاية وكانت تعمل روسيا بشكل دائم على تجنب الاعتراف به لكن على أية حال الحادث جسيم ولا يجب مطلقاً أن يكون بعيداً عن رؤية مسئولى روسيا خاصة فى هذا الظرف الحساس.

والآن فإن بوتين من ناحية يفكر فى البقاء فى السلطة السياسية ومن ناحية أخرى يعمل على إحياء أمال القوى العظمى لبلاده مرة ثانية ويجب القول أن موقف الولايات المتحدة المعادى لإيران أو حتى موقف عدم التحالف هو ميزة من الممكن أن يستفيد منها. ويكفى فقط أن جمهورية آذربيجان التى كانت لسنوات واحدة من جمهوريات الإتحاد السوفيتى قد فتحت الباب الآن الولايات المتحدة حتى باتت على مشارف روسيا من هنا يمكن الوقوف على مدى قيمة صمود واستقلال دولة كبرى مثل إيران أمام الولايات المتحدة.

وقد كانت إيران دائماً كارت تدويل روسيا، والواقع أن إيران هى أهم بوابة لروسيا إلى عالم القوة الدولية وساحة التعاطى فيها، وقد استطاعت روسيا بكارت إيران أن تمارس دوراً على مدى القرون وتعتبر قوى عالمية مهمة.

ولم تستطع مطلقاً دول مثل أوكرانيا وروسيا البيضاء وجورجيا وأرمينيا و... وكلها جميعاً تعتبر حلفاء طبيعيون لروسيا أن تهئ لروسيا مكانة عالمية فى سياسة القوة فاللعب بكارت إيران بالنسبة لروسيا أمام الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة مهم جداً.

ومما لا شك فيه أن بوتين قد استطاع بشكل يثير الإعجاب أن يستفيد من ملف إيران النووى لتدويل دوره ويضع نفسه فى زمرة شركاء الصفقات الدولية الكبرى وقد أثبتت تجربة العدة سنوات الأخيرة أن روسيا قد استطاعت فى أى موقف ضد إيران أن تساوم الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية بشكل جيد وتحصل على امتيازات.

وقد أظهرت روسيا من ناحية نفسها على أنها شريك مخاوف الغرب التى لا أساس لها من قدرت الأسلحة النووية الإيرانية وعلى هذا الأساس اتخذت جانب الحذر الشديد فى أشكال تعاونها مع إيران ومن ناحية أخرى تصور نفسها على أنها لازالت نصيرة إيران ومعارضة بشدة للعمل العسكرى ضدها.

وقد صرحت للغرب بشكل واضح الموقف الأول وسوقت الموقف الثانى لإيران فحنكت بوتين وتدبيره تكمن فى هذه النقطة على وجه الدقة فهو يستطيع أن يبيع موقفاً نووياً لمشتريين أساسيين فى وقت واحد ويصيب هدفين بسهم واحد. "عصفورين بحجر" فقد توقف العمل فى محطة بوشهر لأسباب مالية مختلفة حتى يتهئ المجال لتسويق مواقف بوتين فى الغرب. وهذا الأمر من الممكن أن ينطبق على تأمين الوقود النووى لمحطة بوشهر الذى كان يجب أن ينقل إلى إيران منذ شهر اسفند الماضى "فبراير - مارس ٢٠٠٧م" ولم يتم حتى الآن.

هذا فى حين أن إيران نظراً لموقعها الجيد، إذ أنها تستند إلى تاريخ وحضارة محترمة وموقع جغرافى واستراتيجى مهم للغاية وشعب عريق وأيضاً ثروات تحت الأرض نادرة الوجود فإنها بالأساس دولة دولية وأحداثها وتطوراتها مؤثرة على المجتمع الدولى، ولهذا يجب على إيران أن تعرف جيداً قيمة نفسها فى لعبة القوى العالمية وتستفيد منها جيداً ومن الممكن الاستفادة من هذه القيمة بدون ملاحظات إيديولوجية وفى إطار برجماتى فى المصالح القومية.

النقطة الأخيرة هى أن روسيا على مدى الأعوام الأخيرة قد استفادت من سياستها فى مجال الطاقة كأداة مهمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وقد كان النفط والغاز الروسيين هما منصة الانطلاق لتوطيد مكانة روسيا فى أوروبا والعالم.

ولهذا السبب فإن روسيا تراقب وبدقة تحركات الدول الأخرى التى تمتلك ثروات النفط والغاز ومن بينها إيران، وبعبارة أكثر واقعية تعتبر روسيا إيران منافس لها فى مجال الطاقة، وروسيا قلقة من أن تتمكن إيران من أن تصبح خياراً أمام أوروبا فى سوق الغاز.

ولو أن أوروبا تجيد التفكير فى منافس لروسيا فى مجال الغاز فإن ذلك المنافس لن يكون إلا إيران التى تمتلك ثانى احتياطى غاز على مستوى العالم.

وفى موضوع خط أنابيب غاز إيران - باكستان - الهند - تعتبر روسيا أيضاً نفسها منافساً. وأى شكل من التعاون والتعاطى فى مجال الطاقة مع دول مثل آذربيجان وتركمانستان وقازاقستان وأرمينيا وجورجيا يخلق جواً تنافسياً.

وقصة تصدير غاز إيران إلى أرمينيا وقيام شركة غاز بروم بشراء كل شبكة غاز تلك الدولة دليل على هذا الجور التنافس لكنه غير واضح بناءً على هذا، فإن إيران وروسيا فى مجال الطاقة هما فى حالة واحدة ويمكن مشاهدة أثر هذه المنافسة فى معظم المشروعات التى تريد إيران التواجد فيها، وكذلك أيضاً يجب اعتبار رغبة روسيا للعب الدور الأول فى نقل الغاز لأوروبا عن

طريق تركيا وخط أنابيب نابوكو تصب فى هذا الاتجاه ويدخل فى هذا الإطار أيضاً صفقات غاز بروم فى المجر باعتبارها أحد أعضاء بابوكو للسيطرة على شبكة الطاقة فى تلك الدولة والجهود التى تبذلها للنفوذ فى النمسا وفى شركة "اوام و" كل هذا يتم بهدف ألا تتحرر أوروبا من قبضة روسيا ويتم حرمان سائر الدول الأخرى وخاصة إيران من لعب دور فى هذه الساحة.

مما قيل يمكن استنتاج أن من بين الخصوصيات الأساسية فى العلاقات الإيرانية الروسية هناك ثلاثة ظواهر: هى: انعدام الثقة، لعب دور والتنافس. تصبح كل واحدة منهما أكثر اتضاحاً وظهوراً فى مراحل مختلفة تبعاً للظروف والأحداث.

وفيما يخص الظاهرة الأولى أى عدم الثقة فروسيا هى المسئول الأساسى الذى يجب أن تحد منها تدريجياً لتبنى سلوك مناسب والتعاون واحترام الوعود والاتفاقيات من أكثر الإجراء بداهة فى هذا المجال والأمل معقود على أن يتم تنفيذ وعود واتفاقيات بوتين فى زيارته لطهران الواحدة تلو الأخرى. وأن تستطيع روسيا الخروج من هذا الاختبار برأس مرفوعة. ومن المسلم به أن إيران فى ظروف تجعل وفاء روسيا أمراً مهماً بالنسبة لها وفى نفس الوقت فإن عدم وفاء روسيا وبوتين بالالتزاماتهما من المؤكد أنه سيجعل هوة عدم الثقة أكبر وأكثر عمقاً.

أما فى موضوع لعب روسيا بكارت إيران بل وتنافس روسيا مع إيران فى مجال الطاقة فإن المسئولية يجب أن تتوزع على روسيا والغرب وإيران. وفى هذا الصدد فإن نصيب الولايات المتحدة أكبر من روسيا وإيران بسبب المواقف غير المناسبة والعداء اللا منطقى للثورة الإسلامية والنظام الإيرانى.

ولا يمكن التململ من دور روسيا، لأن هذه الدولة تعمل فى إطار براجماتى وهى بصدد تطوير مكانتها وقوتها. يبقى دور إيران فى إدارة الوضع القائم والقدرة على خلق توازن لصالحها وهو مطلب ودعوة كل الإيرانيين.

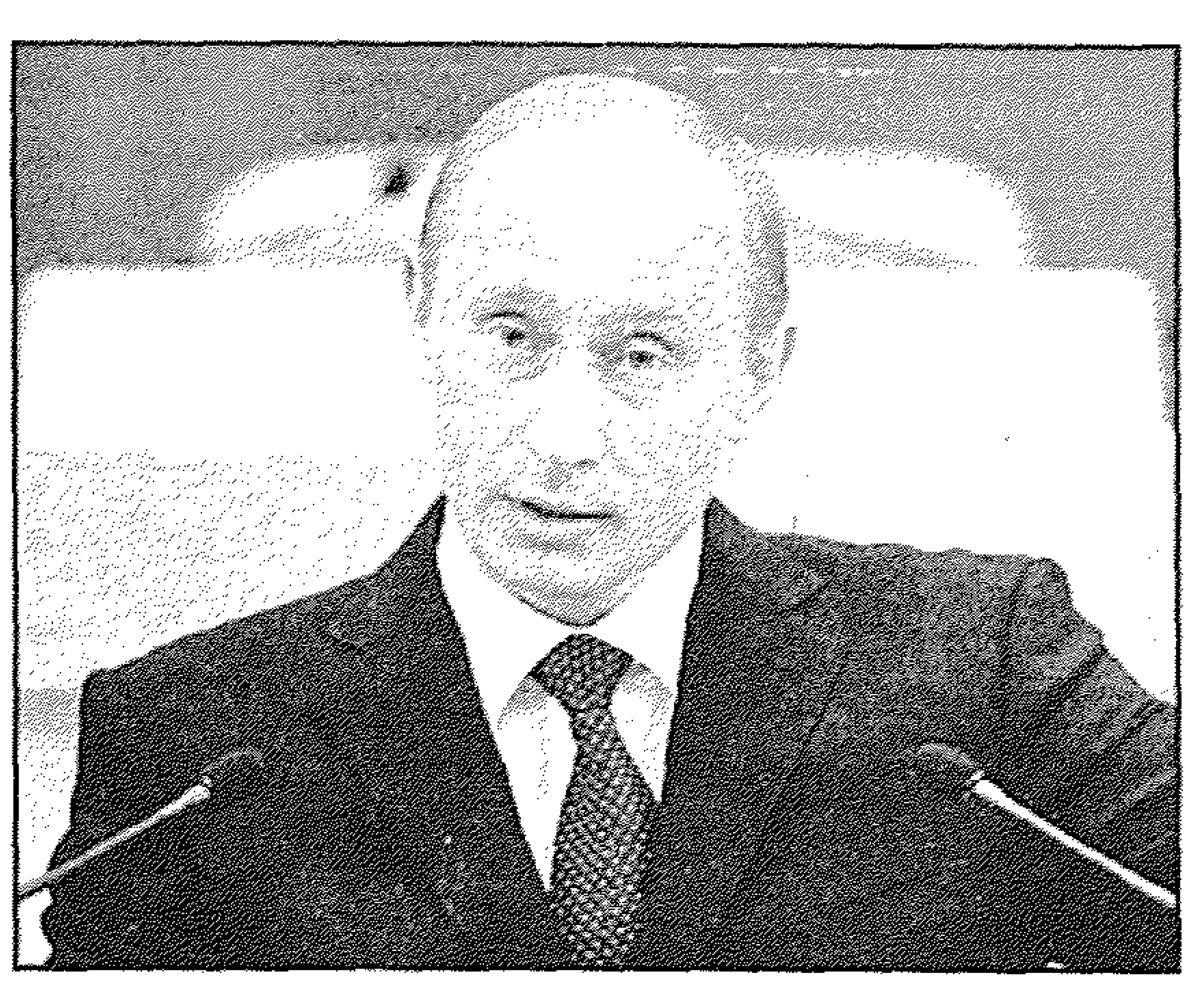
بوتين والشرق الأوسط.. وتطبيق "عقيدة" بريماكوف

■ الهه كولايى ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/١٠/٢٦

لا يعد اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط ظاهرة جديدة على أحد. فمنذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين أبدت روسيا من جديد اهتمامها الخاص بمنطقة الشرق الأوسط أى منذ الوقت الذى كان فيه يوجينى بريماكوف متخصص شئون الشرق الأوسط، ومستشار الرئيس السوفييتى الأسبق جورباتشوف أثناء حرب الخليج الثانية قائداً لعملية التعاون والتنسيق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (أى أثناء حرب تحرير الكويت). فمنذ الوقت الذى اختير فيه بريماكوف لوزارة الخارجية الروسية فى فترة رئاسة بوريس يلتسين بدأنا نشاهد تحولاً وتغيراً فى السياسة الروسية الشرق أوسطية ومنذ ذلك الوقت أصبحنا بصدد عودة روسية جديدة إلى الشرق الأوسط حيث أخذ الروس يهتمون وبقوة بالأهمية السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وذلك على عكس ما كانوا عليه خلال عصر جورباتشوف والسنوات الأولى التى أعقبت انهيار الإتحاد السوفيتى.

الشئ المؤكد هو أن الروس قد عمدوا إلى إعادة تنمية العلاقات مع دول المنطقة ليس فقط من المنظور السياسى ولكن حدث لديهم هذا الأمر من منطلق اقتصادى أيضاً حيث تبلورت وجهاتهم الخاصة بحصد حصة روسيا من السوق الدولارية الضخمة التى صارت قائمة فى منطقة الشرق الأوسط خاصة منطقة الخليج (الفارسى) وذلك من خلال إبرام وبيع صفقات ضخمة من الأسلحة والنظم العسكرية. من هنا أصبحنا نرى ونشاهد اتساع رقعة الوجود والنفوذ الروسيين فى منطقة الشرق الأوسط اعتباراً من ذلك الوقت. فى هذا الصدد تحديداً يجب علينا تحليل قرار روسيا بالموافقة على إتمام مشروع محطة بوشهر النووية إذا لا تخرج كثيراً عن هذا المنظور الإقتصادى.

من هنا يمكننا القول وبثقة بأن عودة روسيا إلى الشرق الأوسط وتنمية علاقاتها مع دول الخليج (الفارسى) خاصة إيران إنما هو نتيجة طبيعية ومحصلة بديهية لهذا التغيير فى السياسة الخارجية لروسيا. من هنا فإن هذا التغير له أيضاً جذوره فى السنوات الماضية وليس وليد الصدفة كما أنه ليس مستجداً. إن الشئ الأكثر ظهوراً وتبلوراً خلال الأعوام والشهور الأخيرة والذى يحظى بأهمية خاصة هو زيادة الجهود الروسية بهدف تقوية مكانتها فى المنطقة وهو ما يمكن اعتباره جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية. فعلى الرغم من أن الروس ينكرون وينفون دائماً أنهم لا يتحركون نحو حرب باردة جديدة إلا أن هذه الممارسات الروسية تحمل بكل تأكيد الأختام الخاصة بعصر الحرب الباردة والتصادم الأمريكى السوفيتى الذى كان قائماً فى منطقة الشرق الأوسط.



عقب التصريحات الحادة للرئيس بوتين ضد بوش فى المؤتمر الأمنى فى ميونج وتأزم المناخ السياسى والعلاقات الروسية الأمريكية فإن توقع ردود فعل كتلك التى نراها فى الزيارات الإقليمية للرئيس بوتين لا يعد أمراً مستبعداً.

من هنا يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى زيارة بوتين لدولة الأمارات العربية المتحدة أو لزيارته إلى كل من السعودية وقطر وهى الزيارات الثلاث الأولى من نوعها فى تاريخ علاقات روسيا بتلك الدول الخليجية الثلاث يجب علينا أن ننظر إليها بنظرة جديدة مختلفة فى إطار إعادة التقييم الحتمى للسياسة الخارجية الروسية.

من الواضح أن قادة الكرملين الذين وضعوا توصيات بريماكوف بشأن الاستفادة الضرورية من جميع مصادر القارة الروسية بشأن علاقاتها الخارجية ودورها الإقليمى والعالمى.. باتوا يسعون إلى التحرك الحثيث والرشيد من أجل تحقيق مصالحهم خاصة تلك الكامنة أو الموجودة فى منطقة الشرق الأوسط.

الواضح أيضاً أن التاريخ الدولى المعاصر للعلاقات الدولية- خاصة فى دائرة الشرق الأوسط- يخبرنا أو يذكرنا باستمرار المنافسة غير المنتهية والتى كانت قائمة بين الإتحاد السوفيتى وبين الولايات المتحدة وانتقالها مجدداً إلى روسيا أيضاً فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وهى المنافسة التى يسعى كل طرف من طرفيها- خاصة الطرف الروسى- من أجل الحصول على مواطئ قدم جديدة وتحكيم مناطق التمركز الإقليمى القديمة انطلاقاً من معيار أساسى وهو المصالح القومية الروسية وحسب.

لازال بريماكوف مصراً على ضرورة استفادة روسيا من جميع قدراتها الاستراتيجية فى المنطقة والعالم وهى التوصيات التى صارت تشكل الإطار أو النطاق الحاكم لسياسات بوتين حيث يقولب كل سياسته من أجل تحقيق هذا المبدأ البريماكوفى فى هذا الصدد يمكننا الاستشهاد بالآتى:

١- دعوة قادة حماس لزيارة موسكو والتى كانت بمثابة خطوة أخرى كاشفة عن حالة التحول فى السياسة الخارجية الروسية من أجل تحقيق الأهداف الإقليمية الروسية.

٢- أيضاً إعادة ترتيب -وتمتين- العلاقات الروسية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهى العملية التى استغرقت السنوات العشر السابقة (١٩٩٥-٢٠٠٥) تصب فى هذا التدشين الجديد للعلاقات الخارجية الروسية.

ما سبق دفع الولايات المتحدة دفعاً نحو اعتماد ردود أفعال جديدة كرد مباشر منها على التحركات الروسية الجديدة. وفى مقدمة ردود الفعل الأمريكى يأتى برنامج الدرع الصاروخى.

المؤكد أن قادة روسيا يعلمون جيداً أنهم لازالوا محتاجين للغرب فى العديد من المجالات أو القضايا وذلك إلى جانب حاجتهم الحقيقية للدخولات المتحققة عن النفط والغاز.

هذه المجالات أو هذه الاحتياجات الروسية يمكن تمييزها عن المجالات الكلاسيكية المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والأمن.

فى مقدمة المجالات التى نقصدها تأتى التكنولوجيا المتقدمة والتى تهيئ المناخ اللازم لاستمرار النفوذ الأمريكى.

لكن مع كل هذا يبقى السؤال هو: إلى متى سوف يستمر مجال التفوق الأمريكى هذا؟

روسيا وأمريكا والملف النووى الإيرانى

■ ايران ٢٠٠٧/١٠/٣١

بعد زيارة وزير الخارجية الروسى سرجى لافروف القصيرة لطهران تحدثت وسائل الإعلام الروسية بشأن مؤشرات التحول فى سياسات الكرملين تجاه التحدى النووى الإيرانى. وقد كتبت صحيفة كومرسانت الروسية فى عددها الصادر اليوم ٢٩ أكتوبر أن لافروف يحاول للمرة الأخيرة إعادة إيران إلى صوابها. لافروف أكد للصحفيين فى طهران أن الكرملين لازال يتمسك بسياساته قائلا أن عقوبات الولايات المتحدة الأحادية لا تساعد الجهود السلمية المشتركة الرامية إلى حل معضلة تخصيب اليورانيوم من جانب إيران. مع كل هذا كتبت كومرسانت فى تقريرها أن لافروف بالنيابة عن فلاديمير بوتين طالب طهران صراحة بالتخلى عن مسألة تخصيب اليورانيوم، لأن روسيا لن تتمكن بدون هذا الحل من التصدى للقرار القادم من مجلس الأمن والرامى إلى تشديد العقوبات ضد طهران. لافروف أيضا وطبقا لما ورد فى كومرسانت هدد بأن إيران إذا لم تعلق تخصيب اليورانيوم مثلما ورد فى قرار مجلس الأمن السابق، فستتوقف أنشطة روسيا لاستكمال مفاعل بوشهر.

على مدى الأيام الماضية أشارت النشريات الروسية إلى وجود مباحثات بين واشنطن وموسكو ترمى إلى حل العديد من الخلافات الجذرية العالقة بينهما وعلى رأسها الملف النووى الإيرانى واتفاقيات نزع السلاح وقضية استقلال كوسوفو بالإضافة إلى جهود الولايات المتحدة لبناء حائط الصواريخ فى أوروبا الشرقية. وقد أقرت واشنطن مؤخرا أنها على استعداد للإذعان لمخاوف وآراء موسكو فيما يتعلق بحائط الصواريخ فى مقابل تفعيل الضغط الروسى على إيران فيما يخص ملفها النووى.

فى تلك الأثناء بدت الصين أكثر سلبية فيما يتعلق بتشديد العقوبات ضد إيران. وقد أجرى كل من وزير الخارجية الفرنسى ونظيره الإسرائيلى زيارات بشكل منفصل إلى بكين من أجل إقناع زعيم الصين بضرورة تفعيل الضغوط ضد الجمهورية الإسلامية. لكن المتحدث باسم الخارجية الصينية فى رد فعله على تلك الجهود أعلن فى ٣١ أكتوبر أن إيران مستعدة حاليا للحوار. لذا لا ينبغى علينا تشديد العقوبات عليها.

البحث فى ما يتعلق بتشديد العقوبات ضد طهران يتواصل فى حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد أنها قطعت تعاملها وعلاقتها بمجموعة أخرى من البنوك الإيرانية، وقد أضافت اسم فيلق القدس إلى مجموعة قوات الحرس الثورى الإيرانى، فى قائمة المنظمات الإرهابية. تعرض البيت الأبيض من ناحية أخرى إلى طائفة من الشكوك وجهها نواب الكونجرس نتيجة تخصيص ٨٨ مليون دولار لصناعة قنابل شديدة التفجير بوصفها ضمن الميزانية العسكرية الخاصة بالعراق وأفغانستان، وقد اعتبر هؤلاء النواب أن تلك القنابل ربما تستخدم فى قصف أهداف ومنشآت نووية إيرانية.

تلك الميزانية ستشمل أيضا تجهيز طائرات (بى٢) بقنابل تزن ١٥ طن يمكنها تدمير أهداف على عمق يتجاوز العشرون مترا.

مع كل هذا فقد أكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض السيدة (دانا برينو) أن واشنطن لن تتراجع عن استغلال شتى السبل الدبلوماسية من أجل منع إيران عن مواصلة برنامجها النووى، قائلة : ليس هناك ما يدعو الشعب الأمريكى للاعتقاد بأن جورج دبليو بوش ينوى مهاجمة إيران عسكريا فى حين أدلى الرئيس الأمريكى منذ أسبوع بتصريحات غير مسبوقة حذرت من مغبة استمرار الأنشطة النووية الإيرانية بوصفها الشرارة التى ستتسبب فى اندلاع الحرب العالمية الثالثة، ويبدو أن السيدة (برينو) كانت تحاول التخفيف من أبعاد تصريحات بوش سالفة الذكر.

حوار الثقافات: شعار أم استراتيجية؟

■ خسرو ناقد ■ اعتماد ملى (الثقة الوطنية) ٢٠٠٧/١٠/٢٦

قبل سبع سنوات وبالتحديد فى تاريخ ١٢ يناير من العام ٢٠٠٠ بينما رفع الستار عن "نظرية حوار الثقافات" فى مدينة فاليمار الألمانية أخذت صحيفة اعتماد (الثقة) تبشر ببداية جديدة وباستئناف لحوار الثقافات والحضارات لإنهاء عصر من الخلاف والجدال والصراع.

وعلى الرغم من أن فكرة "حوار الحضارات" كانت فى الواقع مجرد طرح مبدئى ظهر لمواجهة نظرية "صراع الحضارات" دون أن يكون لهذا الطرح أى سند أو خلفية نظرية تنظيرية أو حتى أساليب وطرق تطبيقية تعتمد على الخبرة فى هذا المجال، بل كان هذا الطرح مجرد كلمة أو مصطلح صدر من القلب فعرف طريقه مباشرة إلى القلوب التى تسعى لخير البشرية فى العالم أجمع. ومن هنا فإن ذلك الطرح الذى طرحه محمد خاتمى وكأنه نظرية مضادة لتلك النظرية التى كان قد طرحها قبل سنوات "صموائيل هنتجتون" من نفس المنطق التنظيرى وظلت حتى اليوم موضعاً لنقاشات وحوارات جادة ومثيرة بين المفكرين والمنظرين على مستوى العالم أجمع. ومن خلال هذه المناقشات والحوارات التى جرت ومازلت تجرى وكذلك البحوث والدراسات النظرية التى تمت حولها بما طرحته من تساؤلات وإجابات كثيرة تم توضيح وتفسير كافة الجوانب المظلمة وتم كذلك تأكيد جوانبها الإيجابية، بحيث صارت هذه النظرية، "صراع الحضارات" واضحة فى كافة جوانبها، هذا بينما مازالت نظرية "حوار الثقافات" حتى يومنا هذا ، أى بعد مرور عدة سنوات على طرحها، تفتقد للأساس النظرى والتنظيرى لآلية إعلامية ودعوية كافية، ومازالت كذلك تفتقد لأى أساليب مناسبة تعمل على تحقيق أهدافها. بل ظلت كما كانت منذ بدايتها معتمدة بشكل أكثر على الأحاسيس الإنسانية والشعارات التى تنبع من الرغبة فى تحقيق السلام العالمى وسيادة سياسة التعايش السلمى بين شعوب العالم.

أما بالنسبة لنظرية هنتجتون "صراع الحضارات" ، فما ظهر منذ طرحها وأكده كذلك تطورات الأحداث على مستوى العالم فهو اقتراب هذه النظرية وتمشيها مع روح العصر وابتعاد نظرية "حوار الحضارات" وانفصالها عن الواقع الذى نعيشه فى عالمنا المعاصر.

ومع هذا وجدنا أن هذه النظرية "حوار الحضارات" تم تلقيها على مستوى العالم وخاصة فى الغرب باستقبال وترحيب عام. ولم يتم فقط الترحيب بها وتأييدها بالاجماع فى الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تم الإعلان عن عام "٢٠٠١" . عام "حوار الحضارات والثقافات" من قبل المنظمة الدولية، بل إن المثقفين والمنظرين فى مختلف بلدان العالم قاموا كذلك بجهود كثيرة بهدف تحقيق هذه النظرية وتطبيق هذا الطرح، وحاولوا جاهدين فهم القضايا المعقدة والمسائل الصعبة المتعلقة بالشرق وخاصة ما يواجهه العالم الإسلامى فى عالمنا المعاصر لكى يتوصلوا إلى نظرية أساسية وأسس نظرية للطرح البسيط والنظرية الأولوية "حوار الثقافات" يمكن على أساسها التوصل إلى حل للمتناقضات القائمة بين الشرق والغرب وحل القضايا الحالية فى العالم المعاصر، وأعدوا أنفسهم للتحديات المقبلة. لكن لماذا بقيت نظرية "حوار الثقافات" مجرد طرح غير مكتمل ونظرية لم يكتب لها الرسوخ بعد؟ ولماذا تفاقمت الحروب وإزدادت الصراعات فى إنحاء العالم؟ ولماذا يزداد تأزم الجو السائد فى الدول الإسلامية يوماً بعد يوم وتقل تدريجياً فرص حل القضايا والمشاكل عن طريق الحوار؟ ولماذا وصلت خطط الإصلاح الاجتماعى وإقرار سيادة القانون واحترام القيم الإنسانية فى دول الشرق الأوسط ومنها إيران إلى طريق مسدود بعد مواجهتها لعراقيل وموانع لا يمكن تجاوزها بأى حال من الأحوال؟.

إن الواقع يشير إلى أن بقاء كل هذه الأسئلة دون إجابة واستمرار هذه القضايا دون حل تتمثل جذوره فى عدم اكتمال وربما فشل مشروعه "حوار الحضارات والثقافات" فضلاً عن افتقاد هذا المشروع لأسس نظرية راسخة وآلية وأساليب للتطبيق العملى.

نحن نعلم أنه منذ بداية طرح هذا المشروع وإعلان هذه النظرية توجهت أنظار العالم وأنظار المحللين الاجتماعيين والسياسيين صوب العالم الإسلامى لأنه إذا وضعنا فى الاعتبار أن نظرية "حوار الحضارات" هذه قد طرحت كمحاولة لنقض وإحباط نظرية "صراع الحضارات" ومواجهتها، فكان يجب أن تظهر فى العالم الإسلامى، كأحد الأطراف الأساسية فى هذا الحوار، تغييرات وتطورات واضحة تؤدى إلى توفر الظروف الملائمة والمناخ السليم الذى يجعل هذا الحوار حواراً بناءً كأن يظهر مثلاً ذلك الجو الذى يتسم بالحرية ويبتعد

عن مصادرة الفكر وتحديده وتعرض المفكرين لتهديدات عديدة وتكفير المعارضين والمنتقدين وأن يكون هذا هو الجو السائد فى المجتمعات الإسلامية والبلدان الإسلامية جميعها حتى يمكن من خلال هذا الجو وتحت ظلال هذه الحرية تحقيق هذا الحوار والجلوس له على المستوى الوطنى والقومى بعد ذلك يستمر هذا الحوار فى التوسع على المستوى العالمى. لكننا نعلم أن الجهود التى بذلت فى غالبية الدول الإسلامية لإحداث تغييرات أساسية قد منيت بالفشل حتى الآن ولم تستطع تحقيق أى هدف من أهدافها. ففى إيران على سبيل المثال والتى تعتبر نفسها المبتكرة لهذه النظرية والواضعة لها، ووجهت كافة الجهود والمحاولات الواسعة التى استهدفت الإصلاح وتهيئة المجال للحوار البناء سواء على المستوى الداخلى أو على المستوى العالمى بمعارضة شديدة وردود أفعال عنيفة من قبل الجماعات والتكتلات التقليدية المتحكمة لأنها رأت فى نشر الإصلاح وإقراره سيادة القانون تهديداً لاستمرار حياتها السياسية وتحديداً لنطاق نفوذها واقتدارها وتحكمها وفقدانها لمصالحها الخاصة. لكننا نرى أن الطرف الآخر فى هذا الحوار ونعنى به الغرب لم يوفر جهداً فى تضخيم الصعوبات القائمة فى العالم الإسلامى والموانع التى تقف كحجر عثرة فى طريق بداية هذا الحوار. ففى نفس جلسة الحوار الأولى التى شارك فيها رئيس الجمهورية الإيرانى ورئيس جمهورية ألمانيا وحضرها أستاذان أوربيان بارزان هما البروفيسور "بوزوف فان آس" والتى عقدت فى مدينة "فاليمار" الألمانية بتاريخ ١٢ يناير من العام ٢٠٠٠ ، فى هذه الجلسة وجهت أسئلة لمبتكر هذا الطرح وواضع هذه النظرية محمد خاتمى لكى يقوم بالرد عليها ويشرح من خلال إجاباته وردوده أبعاد هذه النظرية خلال هذا الحوار إعتبر "هانز كونج" أن نظرية "صراع الحضارات" التى وضعها "هتنجتون" والتى دون من خلالها الصراع العدائى بين الإسلام والعالم الغربى فى شكل نظرية متسقة إلى حد ما ، نظرية مستحيلة، هذا على الرغم من أنه لم ينكر خطر وقوع هذا الصراع وحدوثه على مستوى المدينة والشارع والمدرسة أو حتى داخل الأسرة الواحدة، وفضلاً عن هذا يعول أهمية كبيرة على أن اقتراح هذه النظرية ووضع هذا الطرح "حوار الثقافات" ، جاء أساساً من العالم الإسلامى. ويرى كذلك أن هذا الاقتراح لو كان قد صدر من أى من الدول الغربية لما كنا شاهدنا أساساً هذه الموافقة وهذا القبول الجماعى له باتفاق جميع الآراء. ولكن المسألة التى تحوز أهمية أكثر من أى شئ آخر بالنسبة لغالبية علماء الغرب فى نسيج نظرية حوار الثقافات هى قضية الأصالة والمعاصرة والقديم مقابل التجديد وهى القضية التى تشبثت بها المجتمعات الإسلامية من زمن بعيد . وقد قال "كونج" معرباً عن سعادته بأن محمد خاتمى متفهم أيضا لتعقيدات مسألة الأصالة والمعاصرة: أن هذه المسألة تحظى بأهمية كبيرة لدى الأجيال الإبراهيمية: "السماوية" اليهودية والمسيحية والإسلام. وهو على اعتقاد بأن التقاليد فى هذه الأجيال وخاصة تقاليد الكنيسة الكاثوليكية تنبع أصلا من القرون الوسطى وتضرب بجذورها الى ذلك العصر .

أما الحداثة والمعاصرة ، فهى كما نفهمها نحن قد بدأت مع تنوير الفلاسفة ابتداءً من "ديكارت" حتى كانت وكذلك مع جاليليو، واستقرت فى القرن السابع عشر مع مفاهيم جديدة عن الدولة وتصور عن الديمقراطية. والآن مازال هذا السؤال مطروحاً لماذا استقرت الحداثة فى العالم المسيحى وأخذت فى النمو والتوسع؟ بينما لم تستطع أن نجد لها وجود فى العالم الإسلامى ولا أن تتحقق فى المذهب البوذى فى اليابان والصين بل وحتى فى إيران. لكن هذه الحداثة والعصرنة عرفت طريقها إلى أوروبا وبسطت نفوذها فى الغرب أجمعه. إن العامل الأساسى الذى استوجب ظهور الحداثة والعصرنة فى الغرب يتمثل فى حدوث النهضة فى الإصلاح الدينى فى أوروبا. إن الحداثة بشكلها هذا الذى تحقق فى أوروبا لم يكن من الممكن أبداً أن يكتب لها النجاح والنمو والازدهار دون تنقيح للدين ونهضة إصلاحية فيه دون أدنى شك. فتحرر الإنسان المسيحى من قيود الخرافات والتقاليد الغيبية المتحكمة كان شرطاً ضرورياً ولازماً لتحقيق الحرية الفردية، بمعنى أن الإنجاز الحقيقى والأساسى للحداثة وهو الحرية الفردية مع كل مشاكلها وقضاياها التى جاءت بها للإنسان المعاصر، لم تتحقق فى العالم الإسلامى لأن مثل هذه النهضة "نهضة الإصلاح" لن تحدث فى هذا العالم. إن اليهودية استطاعت إلى حد ما أن تعوض ما فاتها، إذا وضعنا فى الاعتبار الجهود المستنيرة التى قام بها "موزس مندلسون" العالم والمفكر الألمانى/ اليهودى وأحد الشخصيات اليهودية المحركة، فى تشكيل التنوير والإصلاح فى اليهودية، فقد خاض "مندلسون" هذا وهو أحد الأصدقاء المقربين لـ "جوهلد افرايم ليزينج" الكاتب والأديب الألمانى الشهير، معركة الجدل الدينى فى عصره، فعلى سبيل المثال كان يستنكر "حق التفكير" الذى كان يعمل به اليهود فى معابدهم. وكان يرى ويعتقد أن الحق فى استخدام القوة يستخدم فقط للرقابة على الأفعال والأعمال وليس للتفتيش فى العقائد والأفكار. ويرى كذلك أنه لا يوجد فى دين اليهود أصول عقائدية ثابتة ومبادئ تتسم بالحقيقة المطلقة وأحكام جازمة أو قاطعة، وأن ما له اعتبار وحيثية فى هذا الدين هو المبادئ العقلانية والأصول المنطقة والمبادئ والأصول الأخلاقية ومناسك ومعتقدات مذهبية دينية. ومن

المحتم أن جهود التنوير فى اليهودية لم تكن بنفس عمق وشمولية واتساع نهضة الإصلاح الدينى فى المسيحية، كما أن شخصية "مندلسون" بنفسه لم تكن كذلك بنفس قيمة وأهمية شكلية "مارتن لوثر" بأى حال من الأحوال.

أما "يورجن هابرماس" وهو عالم آخر من علماء أوروبا فهو يرى المسألة من منظور آخر، حيث يعتقد أن تعاليم أديان العالم الكبرى يمكنها أن تستمر فى حيويتها وتأثيرها الفعال فى حالة ما إذا استمرت فى استخدامها واستفادتها من القوة المؤثرة الباعثة على الطمأنينة والهدوء والراحة والقوة المسالمة السلمية فى القصص الدينى المؤثر والحجج القوية وكذلك قوة الشروح المقنعة المنطقية والبراهين الفلسفية الكلامية. لكنه يؤكد على أن هذه القوة لن يتأتى لها النمو والازدهار والانتشار إلا عن طريق الاتصال والتفاهم الصحيح السليم النابذ للقهر والبعيد عن العنف، وعن هذا الطريق فقط يمكن لهذه القوة أن يكون لها تأثير نفسى ووجودى على الأجيال القادمة وليس عن طريق التلقين والتهديد والتحكم بل عن طريق الإقناع العقلى لأناس يستطيعون فى ظروف تتحقق فيها حريتهم الفردية أن يقولوا "لا" بكامل حريتهم وبنفس الطريقة التى يستطيعون بها أن يقولوا "نعم". و "هابرماس" يعتبر الشمولية الدينية والحس الجمعى الدينى ضرورة عالمية وليس ضرورة قومية أو وطنية فقط. ففى نظرية الحوار الدينى أيضاً يجب أن تكون لوجهات النظر المتعارضة إمكانية التنافس فيما بينها حتى تنشط قوتها الفعلية فى ساحة المنافسة وتزداد قوتها بهذه الطريقة. إن الحوار داخل الثقافة الواحدة أو داخل الدينى الواحد وكذلك حوار الثقافات المختلفة والحوار بين الأديان يمكن له أن يتحقق فى حالة ما إذا حافظت الحكومات والدول على ساحة هذا الحوار مفتوحة للنقاش والتفاهم بين طرفى كل حوار منها. وفى عبارة أخرى، يقول "هابرماس": إن المجتمع الحر المفتوح هو الذى يهيئ المجال والإمكانيات لقيام حوار بناء وصادق. إن "علمانية الدولة الحديثة المعاصرة "ليست غاية فى حد ذاتها من وجهة نظر الفرد المتدين، بل هى شرط لازم وضرورى -وليس الشرط الكافى فقط- لاستمرار الحياة التقليدية الدينية التى يتمسك بها الفرد المتدين ويصر عليها. وعلى هذا فإننا نرى أن التحدى الأساسى الذى يواجهه العالم الإسلامى والمفكرين المسلمين يتمثل فى خوض غمار قضايا ومسائل لم يفرضها عليهم العالم المعاصر فقط بل تطالب بها كذلك الأجيال المعاصرة فى كافة البلدان الإسلامية. فيجب على العالم الإسلامى وعلى هؤلاء المفكرين المسلمين أن يدركوا أنه لا مفر أبداً من الرد على هذه الأسئلة الأساسية والتوصل إلى طول مناسبة لهذه القضايا المطروحة على الساحة العالمية وعلى ساحة الحوار بين مختلف الثقافات. فالسؤال الأساسى والرئيس الذى يطرحه العلماء والمفكرون هنا هو ماذا لدى العالم الإسلامى من أساليب ومناهج وطرق لحل هذه القضايا والمسائل. هل يمكن تقديم قرائن ونظريات وحلول جديدة دون أن تتعرض لقهر وغضب ومصادرة وتكفير من المتشددين المتحجرين؟وهل يمكن تنقيح الخطاب الدينى وإلغاء ما يعتريه من خرافات وعصبيات متحكمة موتورة وتنقية الدين من كل هذا؟ وفى الأساس هل يمكن تحقيق الإصلاح الاجتماعى فى المجتمعات الإسلامية.

كل هذه الأسئلة هى أسئلة بقيت حتى الآن دون إجابة فى قليل أو كثير، وكل هذه القضايا ظل حتى الآن دون حل. إن هذا لا يعنى بالقطع أن إيران مثلاً تقوم الآن بالسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه المجتمعات الأوروبية. لكن الرد على مثل هذه التساؤلات الأساسية والتوصل إلى حلول تتوافق مع هويتنا القومية والوطنية وتتماشى وتتطابق مع معتقداتنا وإيماننا نحن الإيرانيين يستوجب توفير المناخ والجو المناسب والملائم والآمن وإعداد بيئة تتسم بالحرية والاستقرار فى المجتمع تلك البنية التى يمكن فى كنفها وتحت ظلالها أن يبدأ حوار نقدى، لكنه بناء وفعال على المستوى الوطنى والقومى يمكننا فى النهاية من أن نساير ركب التطورات العالمية المتسارعة. ولا يجب أن ننسى أبداً أن الشرق المسلم قد تخلف منذ زمن بعيد عن ركب العلم والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة وأنه مازال حائراً بين الضياع فى برزخ التقاليد الجامدة من ناحية والعالم المتسارع نحو الحداثة والتقدم من ناحية أخرى.

لكننا نحن الإيرانيون لدينا على الأقل مجتمع مفعم بالحركة، مجتمع فتى شاب، وقد وجدنا فى أنفسنا القوة وكذلك الخبرة الكافية التى تمكننا من قبول هذا التحرك على أعتاب الألفية الثالثة لكى نتخلص من هذه الجيزة وهذا الجمود والسكون بمساعدة العقل الجمعى للأمة ومع الاحتفاظ بهويتنا القومية والتركيز على كرامة الإنسان. وفى مجال "حوار الثقافات" وعلى ساحة هذا الحوار لا يمكن الاعتماد فقط على توجيه النقد للقيم الناشئة عن حضارة الغرب وثقافته والتركيز على الانحرافات والنواقص السائدة فى المجتمعات الغربية والنظر بعين الرفض والعداء المفتعل لكل شئ وكل شخص. فلن نخرج حتماً بأى شئ مقيد من المضى فى هذا السبيل، ولن نصل إذا استمر السير فيه إلى أى مكان أو مكانة. فإلى جانب نقدنا للحداثة والعصرنة يجب أن نضع نصب أعيننا تلك المنجزات التى تحققت كنتيجة لاحترام الحريات الفردية وازدهار مختلف العلوم ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكذلك قبول سيادة القانون فى المجتمعات الغربية والعالم الغربى بأسره.

الزاوية الثقافية

المخطوطات الفارسية بدار الكتب المصرية ضمن سجل "ذاكرة العالم"

■ إعداد: أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

طالعتنا صحيفة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى يوم الجمعة ٢١ / ٩ / ٢٠٠٧م بخبر مفاده أن اللجنة الإستشارية الدولية لبرنامج ذاكرة العالم التابع لمنظمة اليونسكو وافقت على إدراج مجموعة المخطوطات الفارسية التى تقتنيها الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ضمن سجل العالم. ويهدف هذا البرنامج إلى حفظ التراث الإنسانى الثقافى ويؤكد على أهمية التعدد والتنوع فى اللغات والثقافات والشعوب. ويعد إختيار اللجنة لمجموعة المخطوطات الفارسية بالدار كما يقول رئيس الهيئة الدكتور محمد صابر عرب تقديرا لهذا التراث الفريد والنادر، حيث يبلغ عدد المخطوطات الفارسية ١١٠٢ مجلد تشتمل على ٢٢٠٨ عناوين تتناول معارف متنوعة فى الأدب والتفسير واللغة والطب والفلسفة والتاريخ وغير ذلك، وقد تم ترشيح مجموعة المخطوطات الفارسية على لجنة ذاكرة العالم بالتعاون مع مركز توثيق التراث الحضارى والطبيعى.

وقد دفعنى هذا إلى الإسهام بالكتابة عن جزء صغير من هذه المخطوطات الفارسية، وقد سبق أن أشرت إلى بعضها فى زاوية سابقة نشرت فى العدد ٥٩ من مجلة "مختارات إيرانية" تحت عنوان : "كنوز ايرانية فى مصر".

ورأيت أن أقتصر فى هذه الزاوية على المخطوطات المصورة المتعددة الموجودة فى دار الكتب المصرية لبعض الأعمال الأدبية الفارسية الشهيرة، وهى بشكل عام تتميز بندرتها وقيمتها الفنية والتاريخية نظرا لقدمها ولأقلام الفنانين المهرة الذين أبدعوا فى زخرفتها ونسخها وتصويرها. وقد اعتمدت فى كتابتها بشكل رئيسى على ما جاء من وصف لها فى كتاب "آثار ايرانى در مصر" (الآثار الإيرانية فى مصر) الذى ألفه سيد محمد باقر النجفى، وطبع فى كولونيا بألمانيا عام ١٩٨٩م، وقمت بترجمة مقدمته الفارسية إلى اللغة العربية ونشرت ضمن الكتاب، ومن أهم هذه المخطوطات الفارسية المصورة والمحفوظة فى دار الكتب المصرية نذكر مايلى:

أ- نسخ شاهنامة الفردوسى (متوفى ٤١٦ هـ) : التى يصل عددها إلى ست نسخ مصورة، وترجع أهميتها إلى قيمة التصاوير المرسومة فى بعض صفحاتها والتى تعد كنزا ثمينا ومظهرا من مظاهر الفن الإيرانى القديم فى التصوير، هذا بالإضافة إلى قدمها وأهميتها التاريخية.

وأول هذه المخطوطات تلك المخطوطة التى كتبها فى شيراز "لطف الله بن يحيى بن محمد" عام ٧٩٦ هـ فى ٣٢١ ورقة مقاس ٣٥,٥ × ٢٣ سم، وهى تحت رقم ٧٣ تاريخ فارسى. ونرى فى الصفحة الأولى من الكتاب جامة (سرة) مستطيلة رسمت باللون اللازوردى وأشكال هندسية بديعة متناسقة مع الألوان الأخرى، وتتوالى هذه الأعمال الفنية فى مطلع المنظومة وبداية الفصول وفى خاتمة الكتاب. ويوجد فى هذه المخطوطة سبع وستون تصويرة ملونة وجميلة لأبطال الشاهنامة والحروب وبعض أحداث الشاهنامة المختلفة. ونظراً لأهمية هذه المخطوطة فقد تم عرضها فى عام ١٩٣١م فى معرض "الفن الإيرانى" فى لندن. وقام المستشرقون بكتابة ونشر مقالات قيمة عن الخصائص الفنية التى تميزت بها ومن أهم هذه المقالات مقالة البروفسور I.STCHOUKINE تحت عنوان : "المخطوطات الإسلامية المصورة بدار الكتب بالقاهرة"

LES MANUSCRITS ILLUSTRES MUSULMANS DE LA BIBLIOTHEQUE DU CAIRE

وهى التى نشرت فى مارس عام ١٩٢٥ فى الصفحات من ١٣٨ إلى ١٥٨ من مجلة الفنون الجميلة GAZETTE DES BEAUX ARTS.

كذلك مقالة البروفيسور WILKINSONتحت عنوان : تصوير المنمنمات الفارسية PERSIAN MINIATURE PAINTING.

ومن تصاوير هذه المخطوطة نذكر : ١- تصويرة

تحرك "منوچهر" مع غيره من قادة الجيش إلى ساحة القتال (الورقة ١٦) ٢- تصويرة قتال رستم وافراسياب، حيث فصل رستم رأس افراسياب عن جسده بسيفه (الورقة ٣٥) ٣- تصويرة للمقاتلين افراسياب وكيقباد (الورقة ٣٦) ٤- تصويرة سياوش وهو يجلس على سرير بجوار سودابه وأمامهما إناءان، وقد شُغل الخدم والمقربون بالحفاوة بهما (الورقة ٥٧).

أما المخطوطة الثانية من مخطوطات الشاهنامة فهى نسخة القرن التاسع الهجرى، وهى تحت رقم ٥٩ تاريخ فارسى، وقد كتبها "محمد السمرقندى" المشهور بلقب "معينى" فى ذى القعدة من عام ٨٤٤ هـ، وذلك كما صرح هو فى خاتمة هذه النسخة حيث قال : "... ذى القعدة الحرام حجة أربع وأربعين وثمانمائة هجرية نبوية على واضعها أفضل التحية والسلام - للعبد الخالص لله الغنى - المغنى محمد السمرقندى المشتهر بمعينى حامدا لله...".

وقد كتبت هذه المخطوطة بخط التعليق فى ٥٧١ ورقة مقاس ٣٣ × ٢٦سم، وتحتوى كل صفحة على ٢٥ سطرا. ويستفاد من الملاحظات المسجلة على صفحات الكتاب أن هذه النسخة كانت ضمن ممتلكات شخص يدعى "چلبى زاده" فى القسطنطينية عام ١١٦٢ هـ. وفى الصفحة الأولى من الكتاب توجد تصويرة زخرفية مستديرة الشكل، أما الورقة الثانية فتضم جامة مستطيلة الشكل محاطة بجامات أخرى، وقد كتب فى وسطها :

بسم الله الرحمن الرحيم. والحمد لله رب العالمين. والصلاة على خير خلقه محمد وعلى آله أجمعين. ونرى فى الورقتين السادسة والسابعة من الكتاب شكلين زخرفيين مزينين بنقوش من الزهور المتعددة الألوان، وفى وسطها كتب بخط بديع أن هذه النسخة كتبت بإسم : "الأمير شمس الدولة پير محمد بن غياث المملكة والدنيا والدين يوسف خواجه بهادر بن الأمير الأعظم مظفر الدولة شيخ بهادر".

ونرى فى هذه المخطوطة ١٦٦ تصويرة ملونة مستوحاة من الأسلوب التيمورى، ويبدو أن بعضها قد رسم بعد سنوات من كتابتها. ومن هذه التصاوير صورة آفراسياب وهو يقف أمام الجيش فى ساحة القتال التى تملؤها جثث القتلى (الورقة ١٣١)، وتصويرة تمثل الحرب بين الإيرانيين والتركمان (الورقة ٢٦٤)، وتصويرة لهراسب وهو جالس فى مكان مرتفع وحوله الأمراء وعلية القوم (الورقة ٢٧٩)، وتصويرة لهراسب وهو يقاتل التنين المجنح (الورقة ٢٨٥)، وتصويرة الفردوسى وهو ينام فى فراشه ويرى الشاعر الدقيقى فى منامه (الورقة ٢٨٩).

أما المخطوطة الثالثة من مخطوطات الشاهنامة المصورة فهى نسخة القرن العاشر الهجرى ورقمها ٦٠ تاريخ فارسى، وهى مكتوبة بخط النستعليق فى شوال عام ٩٠٥ هـ، وتقع فى ٦٣٣ ورقة، وهى من الآثار الإيرانية التى ترجع إلى العصر التيمورى. ومقاس صفحاتها هو ٣١ × ١٩ سم، ومجلدة بغلاف مزين برسوم ذات طابع هندى، ومذهب من الداخل والخارج.

وفى الورقة الأولى من المخطوطة نرى شكلا زخرفيا مزينا بنقوش مذهبة وملونة، وقد كتب فى وسطه "كتاب شاهنامه حكيم فردوسى طوسى قدس سره ونور مرقده". وقد كتبت عناوين فصول الشاهنامة بحبر أزرق وكتب المتن الأصلى بخط جميل على أربعة أعمدة، وقد ختم بهذا البيت :

هر آنكس كه دارد حس وراى ودين
پس از مرگ برمن كند آفرين

أى : كل من لديه حس ورأى ودين، سوف يثنى على ويمتدحنى بعد موتى.

ويوجد فى هذه المخطوطة ٤٢ تصويرة ملونة بديعة تجسم بعض جوانب أساطير الشاهنامة، ومن أمثلة ذلك تصويرة "اسطورة جمشيد" وقد جلس على كرسى يحمله إثنان من الجن فوق كتفيهما (الورقة ١١)، وتصويرة "كيومرث" وهو جالس على جلد أسد ويقدم له خدم البلاط الطعام (الورقة ٨)، وتصويرة حرب رستم والعفريت الأبيض، وغير ذلك.

أما المخطوطة الرابعة من مخطوطات الشاهنامة المصورة فهى المخطوطة رقم ٥٣ تاريخ فارسى، وترجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى، وهى موجودة بدار الكتب وكتبها شخص يدعى "صفى قلى ابن فرهاد" فى شهر شعبان ١٠٦٦ هـ، ومقاس ورقها هو ٣٥ × ٢٢ سم. وتبدأ هذه النسخة التى يضمها غلاف مزين بالزهور بهذا البيت :

الا اى برآورده چرخ بلن
چه دارى به پيرى مرا مستمند

أى : ألا يامن رفعت السماء عاليا
ماذا ستفعل بشيخ ضعيف مثلى

وقد تم تزيين الورقتين الأولى والثانية من الكتاب بنقوش على شكل زهور مذهبة، أما الخط المكتوب به الكتاب فهو خط النستعليق. ويوجد فى هذه المخطوطة إثنتى عشرة تصويرة ملونة تمثل حكايات الشاهنامة، منها على سبيل المثال تصويرة بهرام وقد جلس فى مجلس أنس مع أمراء من الهند، وقد شُغل العازفون بالعزف، وتصويرة خسرو وحريم القصر، وغير ذلك.

أما المخطوطة الخامسة فهى التى ترجع إلى القرن الثالث عشر الهجرى، وهى تحت رقم ٧١ تاريخ فارسى طلعت، وقد كتبها "محمد بن ميرزا مهدى فيروزكوهى"، وفرغ من كتابتها فى ١٢ جمادى الآخر عام ١٢٣٣ هـ،

بناء على أمر من "مهدى صادق كوكه" فى ٢٥١ ورقة مقاس ٤٣ × ٣٥ سم، وصرح الناسخ بقوله : تم كتاب الشاهنامة طبقاً للرغبة العلية قبلة خير الزائرين مهدى صادق كوكه المقيم فى قرية سربازار دام إقباله وزيد عمره فى يوم الخميس الثانى عشر من شهر جمادى الثانى سنة ألف ومائتين وثلاثة وثلاثين من الهجرة النبوية على يد الفقير محمد بن ميرزا مهدى الفيروز كوهى الأصل...".

وتبدو أوراق الكتاب فى شكل جميل حيث تتميز بالتذهيب وبرسوم الزهور الذهبية اللون وبخط النستعليق. وهذه النسخة كغيرها من نسخ الشاهنامة الموجودة بدار الكتب بالقاهرة تضم عددا كبيرا من التصاوير يصل إلى ٨٩ تصويره.

وهناك نسخة مخطوطة أخرى للشاهنامة رقمها ١٨ تاريخ فارسى، وهى من القرن الثالث عشر، محفوظة فى دار الكتب، لا يعرف اسم كاتبها أو التاريخ الدقيق لنسخها مع الأسف. إلا أنه من الواضح أنها ترجع إلى القرن الثالث عشر الهجرى، ويبدو من خصائص التصاوير والكتابة أن كاتبها كتبها فى المناطق الشمالية من الهند. وتقع هذه النسخة فى ٤٩٤ ورقة من ذات الواحد والثلاثين سطرا بمقاس ٥٢ × ٢٨ سم، وهى مكتوبة على أربعة أعمدة بخط النستعليق.

وفى هذه النسخة توجد إحدى وخمسون تصويرة ملونة بالأسلوب الهندى، تجسد بعض مناظر من الحكايات، ومنها على سبيل المثال ١- تصويرة للضحاك وقد جلس على عرش فى قاعة وعلى كتفيه ثعبانان، ونرى أمام الضحاك جمشيد وهو محبوس فى قفص، وهناك جنديان من جنود الضحاك مشغولان بنشر القفص المحبوس فيه جمشيد بمنشار (الورقة ١٥) ٢- تصويرة لأم رستم وقد احتضنت ابنها، وقد أحاطت بها أربعة نسوة (الورقة ٢٦) ٣- تصويره صراع اسفنديار مع الثعابين الأسطورية (الورقة ٣٠٧)، ٤- تصويره للحرب بين "سعد بن ابى وقاص" و "رستم فرخزاد" وقد لقى الأخير مصرعه على يد سعد، وفى هذه التصويره نجد المصور يضع هالة من النور حول رأس سعد بن أبى وقاص دليلا على الاحترام والتقديس.

ب- المخطوطات المصورة لمنظومات نظامى (متوفى ٥٩٦ هـ) الخمس :

يوجد فى دار الكتب المصرية سبع نسخ مخطوطة من "خمسة نظامى" كاملة، ونسخة أخرى ملخصة، ونسخة مختارة من الخمسة، هذا بالإضافة إلى النسخة الخاصة بالمرحوم "شيرين صبرى باشا".

ونذكر من هذه النسخ نسخة شريف صبرى باشا وهى من مخطوطات القرن العاشر الهجرى، وقد سجل كاتبها إسمه عليها وهو "محمد بن على بن درويش على السمرقندى، وأنه إنتهى من نسخها فى مدينة هرات فى شوال عام ٩١٧ هـ. وفى هذه النسخة تصويرتان مهمتان من أعمال "بهرام قلى" بمقاس ٢٢ × ٣٠ سم، وقد رسمتا على طريقة وأسلوب المصور بهزاد وتبعا لمدرسة هرات فى التصوير. وقد إعتبرهما بعض الباحثين فى مجال الفنون من جملة الأعمال الفنية المتميزة وأنهما تقفان فى صف واحد مع أعمال مدرسة بهزاد البارزة. أما التصويرة الأولى فهى تبرز مأدبة أمير فى قصره. وقد سجل المصور إسمه على إحدى الجامتين الموجودتين أعلى المقصورة بلون ذهبى على أرضية لازوردية على النحو التالى : "عمل بهرام ملى". أما التصويرة الثانية فهى تظهر إحتفالا كبيرا أقامه السلطان فى حديقة مليئة بالخضرة والنماء.

أما المخطوطة رقم ١٤٢ - م أدب فارسى والموجودة فى دار الكتب فهى تضم خمس مثنويات هى : مخزن الأسرار، وخسرو وشيرين، وليلى والمجنون، وهفت پيكر، واسكندر نامه، وتبدأ بالأبيات التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم
هست كليد در كنج كليم
فاتحه فكرت وختم سخن
نام خدايست بر ختم كن

أى : بسم الله الرحمن الرحيم، هى مفتاح باب كنز الحكيم

وهى فاتحة الأفكار وختام الكلام، فإختتم كلامك بإسم الله

وقد قام الكاتب والرسام بتزيين الصفحتين الأولين بشكل جميل وبدقة متناهية وذلك برسم صور وزخارف مدهشة ومذهبة. كما زين بداية فصول كل مثنوية من المثنويات الخمس بأشكال هندسية على شكل تاج مذهب. وقد كتبت المخطوطة بخط "التعليق" فى عامى ٩٨٢ و ٩٨٧ هـ فى ٢٩٩ ورقة من ذات الخمسة والعشرين سطرا وبمقاس ٢٨ × ١٧ سم. وختمها الكاتب بهذين البيتين :

نظامى بدو عالمى آوازه باد
بنظم چنين جان او تازه باد
برو باد فرخنده چون نام او
از آغاز او تا بانجام او

أى : ليكن نظامى مشهورا فى كلا العالمين، ولتحيا روحه وتتجدد بمثل هذا الشعر. وليكن مباركا كإسمه، منذ بدايته وحتى نهايته.

وتوجد فى هذه النسخة ٢٤ تصويرة يعتبر بعضها من ضمن أبرز الأعمال التصويرية فى العصر التيمورى، غير أنها لا تتضمن إبداعا جديدا من ناحية الأفكار، وهى فى الغالب تقليد لتصاوير أخرى موجودة فى مدرستى هرات وتبريز فى العصر التيمورى. ومن هذه

التصاوير ١- تصويرة لحديث يدور بين انوشيروان وبزرجمهر الحكيم فى مكان خرب جلست على جدرانه بومتان، وكأن الوزير الحكيم يتحدث مع الحاكم عن الإلتزام بالعدل وتعمير الأماكن الخربة أو عن الظلم الذى يؤدى إلى خراب الأماكن العامرة (الورقة ١٣) ٢- تصويرة شيرين وهى تمتطى جوادا، وقد وقف أمامها فرهاد فى حالة توسل فوق سلالم بيت شيرين فى إنتظار جواب منها (الورقة ٥٦) ٣- تصويرة للمجنون وقد صور فيها المصور حكاية الصياد الجرئ الذى إصطاد غزالة، وعندما رأى المجنون ذلك رق قلبه لها، فتركها له الصياد وأطلق سراحها، وقد بين المصور فى هذه التصويرة بدقة أحاسيس ومشاعر مجنون ليلى وعلاقته بالحيوانات الأليفة والمفترسة، ولأنه كان عاشقاً لليلى فقد عشق كل شئ حوله (الورقة ١١٠).

وهناك مخطوطة أخرى لخمسة نظامى تحت رقم ١٢٠ - ادب فارسى موجودة فى دار الكتب، وتقع فى ٢٥٠ ورقة، وقد زينت صفحتاها الأولين وبدايات فصول المثنويات برسوم ملونة ومذهبة، وكتبت بخط "التعليق" فى أربعة أعمدة من ذات الواحد والعشرين سطرا بمقاس ٣٢,٥ × ٢١ سم. ولم يدون فى هذه النسخة إسم الكاتب أو تاريخ الكتابة، إلا أنه يستفاد من قرائن التجليد وخصائص التصوير والخط أنها ترجع إلى القرن العاشر الهجرى، ويوجد بها تسع تصاوير بالأسلوب التيمورى، مثل : تصويرة خسرو وشيرين فى المصطاد (الورقة ٥٢)، وتصويرة الإسكندر وجنوده وهم يقاتلون الزنج (الورقة ٢٤٠)، وقد إمتطى الإسكندر جواده وشهر سيفه وهو يقاتل أمير الزنج وقد إصطف الجنود من الجانبين فى إنتظار نتيجة المبارزة بين القائدين.

ومن أبرز المخطوطات التى تعبر عن الفن الإسلامى الإيرانى تلك المخطوطة المرقمة ١٢٧ م ادب فارسى لخمسة نظامى والمحفوظة بدار الكتب المصرية، وقد نسخ هذه المخطوطة "بديع البواماتى" فى يوم الأربعاء من شهر شوال عام ١٠٤٢ هـ فى ٣٠٥ ورقة من ذات الثلاثة والعشرين سطرا وأربعة أعمدة وبخط "النستعليق" الجميل، وبمقاس ٢٨ × ١٧ سم. ويستفاد من بعض الملاحظات التى دونت على بعض الصفحات أن هذه النسخة كانت ضمن ممتلكات مكتبة "نواب مرتضى قلى خان قورچى باشى". وقد ختمت الصفحة الأخيرة بخاتم عليه إسم "مرتضى قلى خان". ونجد فى بداية كل فصل من فصول المثنويات الخمس نقوشا جميلة جدا مذهبة وملونة بألوان لازوردية وحمراء. ويوجد فى هذه النسخة أربع تصاوير تنتمى إلى الأسلوب "الصفوى - الهندى" ومن هذه التصاوير (الورقة الخامسة) تصويرة بديعة تجسد معراج النبى "صلعم"، والتى تعد بحق من أفضل التصاوير تعبيرا عن الذوق الفنى الدينى على مدى تاريخ إيران الإسلامى. كذلك تصويرة لخسرو وشيرين برفقة بعض النسوة، وقد شغلا بتبادل أحاديث العشق والغرام فى حديقة مليئة بالخضرة والزهور المتعددة الألوان.

ومن مخطوطات خمسة نظامى أيضا نسخة ترجع إلى القرن الثالث عشر الهجرى وهى برقم ١٠٤١ م أدب فارسى، وقد جاء بها أن كاتبها هو "زين العابدين الشيرازى" الذى إنتهى من كتابتها فى محرم عام ١٢٤٩ م. وقد كتبت هذه النسخة بإسم : "ميرزا سيد على" فى ٢٨٣ ورقة من ذات الخمسة والعشرين سطرا بمقاس ٢٥,٥ × ١٥,٥ سم وختمت بالبيت التالى :

بسا يوسفان راكه در چاه ست
بسا كردنانرا كه كردن شكست

أى : كم من يوسف ألقى فى الجب، وكم من الأبطال ضربت أعناقهم.

ويوجد فى هذه المخطوطة ٣٧ تصويرة مرسومة بألوان مختلفة ومذهبة بأسلوب مدرسة التصوير الهندية فى العصر المغولى. ومنها صور تجسد حكاية خسرو وشيرين وأخرى تجسد حكاية ليلى والمجنون، وغير ذلك.

جـ - المخطوطات المصورة لمثنوى مولوى (متوفى ٦٧٢هـ) :

توجد فى دار الكتب المصرية ٢٧ نسخة خطية كاملة من كتاب المثنوى لمولانا جلال الدين الرومى، ومنها تلك النسخة الخطية المصورة التى كتبت فى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى، وهى تحت رقم ٢٦ تصوف فارسى طلعت، وتضم ٢٩٠ ورقة. أما صفحات الكتاب فهى تحتوى على خمسة وعشرين سطرا بمقاس ٢٦ × ١٦,٥ سم، وتبدأ بهذا البيت المعروف من أبيات المثنوى :

بشنو ازنى چون حكايت ميكند
از جدائيها شكايت ميكند

أى : استمع إلى الناى كيف يحكى، ويشكو من آلام الفراق.

وللأسف لم يسجل الكاتب إسمه على صفحات الكتاب، إلا أنه سجل فقط أنه تم الإنتهاء من كتابته فى ٢٠ رمضان عام ١٠١١ هـ. وقد ذكر ذلك فى العبارة التالية : "تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب مثنوى مولوى بتاريخ العشرين من شهر رمضان المبارك سنة ألف وأحد عشر".

والصفحتان الأوليان من هذا الكتاب كغيرهما من المخطوطات الفارسية مزينتان بنقوش هندسية مذهبة. كما أن الكاتب قد زين الصفحات الأخرى من الكتاب بألوان مختلفة ونقوش بديعة مذهبة، وقد أضفى خط "التعليق" والأحبار السوداء والزرقاء المستخدمة فى كتابه السطور مظهرا بديعا على الكتاب. ويوجد فى الكتاب

تسع تصاوير منها ١- تصويرة تمثل بلقيس وقد جلست على عرشها، وقد حمل الهدهد رسالة سيدنا سليمان إليها وهى تعطى الجواب (الورقة ٦٤) ٢- تصويرة المجنون وقد جلس بالقرب من مكان إقامة ليلى على أرض مليئة بالخضرة وبين الأزهار المتعددة الألوان (الورقة ٩٤). ٣- تصويرة تمثل أحد العارفين وقد أخذ يقرأ الفاتحة على روح مولانا جلال الدين بعد أن قرأ كتابه المثنوى (الورقة ١٤٢).

د- المخطوطات المصورة من كتاب عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للقزوينى (متوفى ٦٨٢هـ) :

توجد فى دار الكتب المصرية نسختان نفيستان من كتاب عجائب المخلوقات للقزوينى، وهذا الكتاب هام جدا ليس فقط من ناحية قدمه، بل من ناحية إحتوائه على تصاوير مختلفة تظهر صفات الحيوانات وأشكالها. كما أنه هام أيضاً من الناحية العلمية فى التعرف على مدى معرفة القدماء وخبرتهم بخصوص الحيوانات الحقيقية والأسطورية. ومن هذه النسخ :

١- نسخة القرن العاشر الهجرى

رقم هذه النسخة فى دار الكتب المصرية هو ٢١ م تاريخ فارسى، وقد ذكر كاتبها أنه أتم كتابتها فى اليوم الثالث من شهر جمادى الآخر سنة ٩٧٥ هـ، ويقع الكتاب فى ٢٩٠ ورقة من ذات السبعة وعشرين سطرا ومقاسها ٣٠ × ١٨ سم، وتبدأ بالعبارة التالية : "حمدا بلا حدود للخالق الذى تكون عجائب مخلوقات العالم والناس جزءا من آثار قدرته غير المحدودة، والثناء بلا حدود على الصانع الذى تكون نوادر مصنوعاته فى الدنيا وأهلها نموذجا لأشعة أنوار حكمته غير المحدودة..."، والكتاب مجلد بجلد نفيس جدا ومزين بأشكال هندسية مذهبة.

وترى فى الورقة الأولى ديباجة الكتاب مكتوبة بماء الذهب وبالخط الثلث وذلك وسط نقوش فنية بديعة مذهبة. ويستمر هذا الأسلوب فى الصفحات الأخرى فى بدايات فصول الكتاب.

وتوجد فى هذا الكتاب تصاوير كثيرة ومتنوعة لعجائب وغرائب الحيوانات والطيور، ونظرا لأهميتها فقد إهتم بها كثير من المستشرقين ومحققى المخطوطات فى الشرق والغرب، ومن هؤلاء "تشوكين" فى مقالة له بمجلة GAZETTE DES BEAUX ARTS العدد الثالث - مارس ١٩٣٥م. ومن تصاويره نذكر ١- تصويرة تمثل جزيرة "الواق واق" الأسطورية، وقد ظهرت فيها شجرة كبيرة زهورها كلها من رؤوس البشر، ويُرى تحت هذه الشجرة رجال ونساء شبه عراة وهم أهل جزيرة الواق واق. ٢- تصويرة سفينة نوح وهى على شكل طائر وقد حملت نوح وأصحابه مع سائر الحيوانات.

٢- نسخة عام ١٣٠٠ هـ

وهى تحت رقم ٢٦ تاريخ فارسى طلعت، ويبدو أن هذا الكتاب قد كتبه "حسين قلى" فى عام ١٣٠٠ هـ. ويقع نص الكتاب فى ١١٨ ورقة من ذات الخمسة والعشرين سطرا بمقاس ٣٢ × ٢٠ سم، وفى هذا الكتاب عدد كبير من تصاوير الحيوانات والطيور والزواحف وعجائب المخلوقات وغرائبها.

هـ - المخطوطات المصورة لبوستان سعدى (متوفى ٦٩٠ هـ) :

يوجد فى مصر ما يقرب من ٢٣ نسخة مخطوطة من بوستان سعدى الشيرازى موجودة فى دار الكتب، ومن بين هذه المخطوطات هناك مخطوطتان متميزتان إحداهما تحت رقم ٢٢ أدب فارسى والثانية ٦٠٠٧ س، وذلك بسبب إحتوائهما على تصاوير وتذهيب. أما الأولى فهى نسخة كمال الدين بهزاد، وتعتبر أهم مخطوطات البوستان فى مصر والعالم أجمع، بل إنها تعد من ناحية الخط والتذهيب والتصوير أكثر المخطوطات قيمة وإبداعا فى العالم. ومن هنا فقد لفتت أنظار العديد من المتخصصين فى الفنون فى العالم إلى دار الكتب المصرية، ويعد هذا دليلا على مدى إهتمام المصريين بإقتناء الآثار الأدبية والفنية الإسلامية الإيرانية وحفظها. وقد دعا السلطان ميرزا حسين بايقرا ثلاثة أشخاص من كبار المتخصصين فى الخط والرسم والتذهيب لإعداد هذه النسخة وهم :

سلطان على الكاتب للكتابة، ويارى للتذهيب، وكمال الدين بهزاد للتصوير. وقد جاء فى هذه النسخة : "تمت على يد العبد الفقير المذنب سلطان على الكاتب غفر ذنوبه وستر عيوبه فى أواخر رجب المرجب سنة ثلاث وتسعين وثمانماية".

وقام يارى المذهب بعد كتابتها من قبل سلطان على بعمل التذهيب اللازم فى أوراق النسخة الخمسة والخمسين ذات الثلاثة والعشرين سطراً. أما كمال الدين بهزاد فقد قام برسم ست تصويرات بديعة، وقد دون بهزاد تاريخ إتمام التصويرة السادسة وهو عام ٨٩٣ هـ، وتاريخ إتمام التصويرة الخامسة وهو عام ٨٩٤ هـ، وسجل إسمه على التصاوير الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة بعبارة "عمل العبد بهزاد". وتمثل التصويرة الأولى مجلس وليمة للسلطان حسين بايقرا فى الحديقة، أما التصويرة الثانية فتمثل وليمة السلطان حسين بايقرا فى القصر، وتمثل التصويرة الثالثة دارا والراعى، وتمثل التصويرة الرابعة منظر للعبادة والتعليم فى المسجد، أما التصويرة الخامسة فهى تمثل نقاشاً بين العالم والطلبة فى المسجد، وتمثل التصويرة السادسة يوسف وزليخا.

أمـا المخطوطة المصـورة الثـانيـة من نسخ بوسـتـان سعدى فهى نسخة القرن التاسع الهجرى، ويتميز جلد هذه المخطوطة برسوم هندسية دقيقة ومزينة بخطوط ذهبـيـة، مما يذكـرنا بذروة فن التـجليـد الإيرانى فى العصر التيمورى. وقد بدأ الكتاب ببيت من الشعر يقول:

بهتر ز كتاب درجهان يارى نيست

در غمكده زمانه عمخوارى نيست

أى : لا يوجد صديق فى الدنيا أفضل من الكتاب، ولا يوجد فى مآتم الدنيا حزين أو مهموم.

ولا تقـتـصـر هذه الأعـمـال الفنيـة على الصـفـحـات الأولى للكتـاب، بل إن أوراق الكتـاب التى تصل إلى ١٨٠ صـفـحـة من ذات الثـلاثة عـشـر سطراً بمقـاس ٢٧ × ١٩سم والمكتوبة بخط التعليق الجميل كانت كلها لها نصـيب من الزينة بالزهور وأوراق الشـجـر والطيـور والأشجار المرسومة بحبر لازوردى وأحمر ومذهبة. وواضح أن الناسخ قـد وفق تماماً فى إبداع عـمل فنى رائع يمثل فن التذهيب فى العصر التيمورى.

هذا ويوجد بالكتاب خمس تصاوير ملونة هامة جداً لأنها تمثل أساليب التصوير التى إتبعتها مدرسة بهزاد فى القـرنين التـاسع والعـاشـر الهـجـريين. ومن هذه التصاوير فى الصفحة الثانية من الكتاب تصويرة تمثل وليمة لأمير فى الحديقة، وقد جلس الأمير فى كوخ وأمامه شابان فى الناحية اليمنى وثلاثة شبان فى الناحية اليسرى وهم يتناولون الطعام والشراب. وعلى مقربة من الكوخ جلس فى القسم السفلى من التصويرة خمسة شبان، وقد وضعت أمامهم صوانى مليئة بقوارير الخمر وأطباق الفاكهة. وقد رُسم خلف الأمير الشاب خادم شاب يقف فى حالة من الخضوع والطاعة، ويبدو أنه الخادم الخاص للأمير. ويبدو من أنواع العمامات والقفاطين والأحزمة أن المصور كان من بلاد ما وراء النهر، وأنه صور هذا المجلس كما هو متبع فى شمال شرق إيران فى أواخر العصر التيمورى وأوائل العصر الصفوى أى فى نواحى هرات وبخارى.

وفى صفحة ١٥٢ من هذه المخطوطة توجد تصويرة أخرى تنتمى إلى مدرسة بهزاد، وهى تمثل طبيباً نفسيا يجلس فى مدخل عيادته فوق سجادة جميلة وبجواره شاب مريض يجلس القرفصاء، وقد أمسك الطبيب بيده اليمنى. والحقيقة أن الرسام أراد أن يصور واحدة من العيادات النفسية حيث يشخص الطبيب الأمراض التى يسببها العشق للمرضى عن طريق جس النبض. وفى مواجهة مدخل العيادة يجلس ثمانية شبان آخرون حول حوض ماء فى إنتظار دورهم. وعلى جانبى أعمدة المدخل رسم دربان متجهان إلى ناحية الحديقة.

وبالإضافة إلى هاتين التصويرتين توجد تصويرة لأمير شاب يرتدى عمامة على رأسه على طريقة أهل بخارى وقد أقام وليمة فى حديقة منزله، وتصويرة أخرى فى الورقة ٥٠ تصور عالما كبيرا مشغولا بإستقبال العلماء والشيوخ. أما التصويرة الخامسة فهى التى تمثل حالة "الوجد والسماع".

و- المخطوطات المصورة لكتاب كلستان سعدى (متوفى ٦٩٠ هـ) :

يوجد فى دار الكتب المصرية أربع وعشرون نسخة مخطوطة من كتاب "كلستان سعدى"، منها ثلاث نسخ فقط مزينة بالصور الملونة وهى المرقمة بالأرقام : ٧٦ أدب فارسى طلعت، و١١ م أدب فارسى، و ١٦ م أدب فارسى، ولهذه النسخ أهمية خاصة من ناحية قدمها.

أما أولى هذه النسخ فهى نسخة عام ٩٤٤ هـ (٧٦ أدب فارسى طلعت) وهى من مجموعة نسخ المرحوم طلعت باشا، وتقع فى ١٣٥ ورقة، وتبدأ بعبارة ترجمتها "المنه لله عز وجل الذى تكون طاعته موجبة للقرب والشكر على مزيد نعمه". أما خطها فهو خط التعليق الذى كتب به نص الكلستان فى صفحات من ذات الإثنى عشر سطراً بمقاس ٢٢ × ١٢ سم. وللأسف لم يدون الكاتب أو المذهب إسمه على صفحات الكتاب، إلا أنه دون فقط تاريخ الإنتهاء من نسخها وهو : "فى شهر ربيع الأول سنة ٩٤٤ هـ".

وختمها بالبيت التالى للشاعر سعدى الشيرازى :

ور كريمى دو صد كنه دارد

كرمش عيبها فرو پوشد

أى : إذا كان للكريم مئات الذنوب والمعاصى، فإن كرمه يطغى على كل عيوبه ويغطيها.

وتوجد فى هذه المخطوطة المجلدة بجلد منقوش ومزين ثلاث تصاوير ملونة، أولها فى الورقة ١٤ من الكتاب، وهى عبارة عن مجلس محاكمة فى حضرة السلطان وهو يجلس على عرشه. وقد وقف أمامه المتهمون فى إنتظار الحكم وتنفيذ القصاص. ويقف الوزير أمام السلطان وهو يطلب العفو عن أحد المذنبين.

أما التصويرة الثانية (الورقة ٥٨) فهى تمثل عروسا وعريسا فى الخلوة، وهناك إمرأتان وشيخ عجوز ينتظرون بجوار غرفة الخلوة. وتمثل التصويرة الثالثة (الورقة ٩٠) أحد القضاة وقد جلس بجوار غرفته شخص ينتظر الحكم.

أما النسخة الثانية من مخطوطات كلستان سعدى والمحفوظة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ١١ م أدب فارسى، فهى نسخة سلطان محمد نور، وتقع فى ١٤٨ ورقة من ذات التسعة سطور بطول ٢٦ وعرض ١٧,٥ سم، وتعد واحدة من أقيم القطع الفنية التى تنتمى إلى مدرسة بهزاد فى مصر. وقد قام الناسخ برسم تصويرة لطيفة فى الصحيفتين الرابعة والخامسة، بالإضافة إلى الرسوم والنقوش المذهبة والملونة التى رسمها فى

الصفحتين الأوليين. وهذه التصويرة عبارة عن صورة شاب وشابة، وقد جلسا فى حالة من العشق والوجد فوق أرض مليئة بالخضرة فوقها سجادة، وتظلهما مظلة جميلة، وأمامهما عازفو العود والدف وراقص وساقى.

ومع أن الكتاب لم يدون فيه تاريخ النسخ، وذكر فيه فقط إسم "سلطان محمد نور" وهو من تلامذة سلطان على الكاتب، فمما لا شك فيه أن هذه المخطوطة ترجع إلى النصف الأول من القرن العاشر الهجرى. ذلك أن سلطان محمد نور قد توفى عام ٩٥٠ هـ، ومن هنا يمكن إعتبار رسومه تنتمى لمدرسة التصوير فى هرات والأسلوب التيمورى.

وقد كتبت كل صفحات الكتاب بأحبار ذات ألوان حمراء ولازوردية وخضراء بخط النستعليق مما أضفى على الكتاب جمالاً وروعة. وبالإضافة إلى التصويرة الموجودة فى بداية الكتاب توجد أربع تصاوير ملونة أخرى تمثل بعض حكايات الكلستان وهى : ١- تصويرة تمثل معركة فى ساحة الحرب (الورقة ١٩) ٢- تصويرة للمدرسة وقد وقف ثلاثة تلاميذ يتناقشون مع أستاذ حول الفرق بين العالم والعابد، وقد كتب فى أعلى التصويرة المصراع الأول : "كفتم ميان عالم وعابد چه فرق بود" (تحدثت عن الفرق بين العالم والعابد) وكتب فى أسفلها المصراع الثانى : "تا اختيار كردى از آن اين فريقرا". (حتى تختار أى الفريقين) ٣- تصويرة تمثل أحد القضاة العاشقين وقد أقام مجلس أنس وطرب فى داره وأخذ يحتسى الخمر، ودخول أحد رجال الشرطة ليأخذه للحكم عليه فى حضرة السلطان. وهى تجسد قول الشاعر "قاضى هر شب شراب در سر وشاهد در بر" (الورقة ٩٦)، أى (لا هم للقاضى كل ليلة سوى إحتساء الخمر ومعانقة الحسان).

والتصويرة الرابعة تمثل لقاء سيدنا موسى مع قارون، وقد أحاطت بموسى هالة من نور وهو يعظ قارون، وقد كتبت فى أعلى الصورة جملة "موسى عليه السلام"، وفى القسم السفلى منها "قارونرا نصيحت كرد" (نصح قارون).

ومن نسخ الكلستان الخطية أيضا نسخة القرن العاشر الهجرى أو أوائل القرن الحادى عشر وهى تحت رقم ١٦ م أدب فارسى، وقد عُرف تاريخ نسخها من أسلوب التصوير المتبع فى الكتاب. وقد نسخ هذه المخطوطة شخص يدعى "امير حسن" بخط "التعليق" فى ٤٤٠ صفحة من ذات التسعة أسطر بمقاس ٢٥,٥ × ١٥سم. وختم الكاتب هذه النسخة بجملة ترجمتها :

"إن السعادة فى الدنيا والآخرة تكون فى مصاحبة العالم العارف، فاجتنب الجاهل الكاذب. وجرب الصديق عند الغضب وجرب التقى عند العدم".

وتوجد فى هذه النسخة أربع تصاوير تنتمى من ناحية الأسلوب والمدرسة الفنية إلى العصر الصفوى فى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى، وهذه التصاوير هى : ١- تصويرة تمثل دخول شخص فقير على عظيم (الورقة ٦٧) ٢- تصويرة أمير يمتطى جواده، وقد إعترض طريقه شخص حتى يشكو له ظروف حياته (الورقة ١٠١) ٣- تصويرة إمرأة ورجل فى ريعان الشباب وقد جلسا بجوار بعضهما فى مجلس أنس ومحبة، والخدم مشغولون بتقديم الطعام والشراب لهما (الورقة ١٢٦) ٤- تصويرة لمدرسة وقد إلتف فيها الطلبة حول معلمهم، وحمل كل واحد منهم كتابا وكرسى مصحف، وكتبت على هذه التصويرة عبارة ترجمتها "جور الأستاذ أفضل من محبة الأب" (الورقة ١٤٨).

ز- مخطوطات كليات سعدى الشيرازى المصورة (متوفى ٦٩٠هـ)

تضم دار الكتب المصرية عشر مخطوطات قيمة جدا من كليات سعدى الشيرازى، والكليات فى الفارسية معناها الأعمال الكاملة للشاعر أو الأديب، أما المزينة منها بالصور فهى ثلاث نسخ على النحو التالى :

١- المخطوطة رقم ٧٩ أدب فارسى، وتعد هذه النسخة أقدم النسخ الموجودة بدار الكتب المصرية فى القاهرة، وهى مكتوبة بخط "مرشد الدين محمد" من خطاطى العصر التيمورى الذى صرح فى نهاية المخطوطة بأنه أتم كتابتها فى أواخر شهر شعبان عام ٩١٠ هـ.

وتقع المخطوطة فى ٤٠٥ ورقة من ذات الثمانية عشرة سطرا بمقاس ٢٦ × ١٥سم، وقد زينت الصفحتان الأوليان منها بأشكال هندسية بديعة ومذهبة، كما زخرفت حواشيها بصور من الورود والطيور الجميلة وبألوان مختلفة وعلى أرضية ذهبية، وقد ختمت بالبيت التالى لسعدى حيث يقول :

من سخن راست نبشتم تو اكر راست نخوانى
جرم حلاج نباشد چو تو شطرنج ندانى

أى : لقد كتبت كلامى صحيحا وإذا لم تقرأه صحيحا ؛

فليس الذنب ذنب الحلاج إذا أنت لم تعرف لعبة الشطرنج.

ويوجد فى هذه النسخة ثمانى عشرة تصويرة ملونة، يمكن أن تلحق بالمدرسة الفنية التيمورية نظراً لخصائصها وأسلوب رسمها. ونذكر من هذه التصاوير :

أ- تصويرة تمثل قصة المصارع الذى درب تلميذه على فنون المصارعة حتى صار بطلا، فادعى بعد ذلك أنه قادر على التغلب على أستاذه، وعندما علم السلطان بذلك رتب لهما لقاء للمصارعة فتغلب الأستاذ على التلميذ لأنه لم يكن قد علم تلميذه فناً من فنون المصارعة. ويصور المنظر قاعة كبيرة يتصارع فيها

الإثنان معـا (الورقـة ٥١). ب- تصـويرة تمثل ليلى والمجنون، وقد جلست ليلى فى خيمتها بجوار فتيات جميلات، بينما جلس المجنون على حجر خارج الخيمة على أمل لقاء المحبوبة، وقد أصابته حالة من الوجد والشوق جعلت الحيوانات المفترسة تلتف حوله رحمة به (الورقـة ٢٨٦). جـ- تصـويرة تمثل سلطانا على متن سفينة، وقد أخذ وزيره يحكى له قصة سيدنا يونس، وقد رسم المصور يونس وقد إلتقمه الحوت من قدميه وحتى بطنه، وإلتفت حوله الأسماك (الورقة ٣٧٨).

٢- المخطوطة رقم ٥٨٦٤ س، وتعـد هذه النسخـة تحـفـة من أقـيم المخطوطات الموجـودة فى دار الكتب المصرية، ويمكن القول بأنها من جملة الآثار الإيرانية الهامة الموجودة فى مصر. وهى نسخة مجلدة كتبت بخط "النستعليق" فى ٢٨٤ ورقة بمقاس ٢٤ × ١٥ سم، وترجع إلى النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى. وكاتبها هو "محمد رضا أمامى" إمام الخطاطين فى العصر الصفوى. وقد كتب ناسخها فى نهاية صفحاتها عبارة : "تمت كليات افصح المتكلمين الشيخ سعدى الشيرازى رحمة الله عليه بتاريخ يوم الجمعة السادس عشر من شهر رمضان المبارك سنة ثلاث وخمسين بعد تسعمايه، كتبه محمد رضا الإمامى".

وكتب محمد رضا فى الصفحة الأولى من المخطوطة مقدمة بين فيها كيفية عقده العزم على القيام بهذا العمل. وقد زينت الصفحات الأولى من الكتاب وكذا عناوين الفصول بفن التذهيب وزخرفت حواشى صفحات الكتاب بألوان مختلفة بزخارف من الزهور متعددة الألوان.

وفى هذه المخطوطة نشاهد تسع تصاوير تمثل بعض نصائح سعدى وقصصه المنظومة، وهى كلها تنتمى إلى مدرسة العصر الصفوى الفنية. ونذكر من هذه التصاوير ١- تصـويرة فى الرسالة الثانية نرى فيها مجلس السلطان وقد جلس فى قاعة فسيحة وهو يرتدى ملابس فاخرة ذات لون أحمر وعمامة منسوجة من خيوط الذهب الخالص. وقد وقف أمامه غلام أسود اللون وعدد من كبار رجال المملكة والعلماء وهم يرفعون أيديهم بالدعاء ويؤمنون على دعاء شيخ موقر يحضر فى المجلس (الورقـة ٢١) ٢- تصـويرة تمثل سعدى الشيرازى أثناء سفره إلى الحجاز لزيارة بيت الله الحرام (الورقة ٣٧). ٣- تصويرة لعاشقين يجلسان فوق شرفة منزل وقد إنشغلا بشرب الخمر، ودون عليهما بيت من الشعر يمثل حال العاشقين وهو :

آنشب كه تو در كنار مائى روزاست

وآنروز كه باتو ميرود نوروز است

أى : إن تلك الليلة التى تكون فيها إلى جوارنا هى نهار مضئ ، وذلك النهار الذى أقضيه معك هو كعيد النيروز. (الورقة ٢٧٦).

٣- المخطوطة رقم ٧٨ ادب فارسى، لا نعـرف إسم كاتبها، وهى مكتوبة بخط "النستعليق" فى شوال عام ١٠٢٥ هـ. وتقع فى ٣٠٦ ورقة بمقاس ٢٥ × ١٤,٥سم، وتعتبر هذه النسخة من أغنى النسخ الخطية الموجودة فى دار الكتب من ناحية ثراء تصاويرها وتضم عشرين تصويرة ملونة. ويمكن إعتبارها من جملة الأعمال الفنية الصفوية الهندية نظرا لأشكال العمامات الصفوية والملابس الهندية المرسومة فيها. ونذكر من هذه التصاوير : ١- تصويرة تمثل المجنون وقد جلس بين الأشجار المزدهرة وقد أحاطت به الحيوانات المختلفة وأخذ ينظر إلى القافلة التى تضم ليلى وقد ركبت فى هودج فوق جمل. وتظهر الصورة بوضوح نظرة المجنون إلى ليلى ونظرتها إليه تلك النظرة التى تمثل لوعة الحب والشوق. (الورقة ٢٥) ٢- تصويرة مستلهمة من قصة يوسف وزليخا، وقد دخل يوسف إلى مجلس زليخا حاملا فى يده إبريقا، وهى تجلس مع حسناوات مصريات حتى يشاهدون جمال يوسف، وقد أمسكن فى أيديهن بسكاكين قطعن بها أياديهن بدلا من الفاكهة والدماء تسيل منها (الورقة ٨٢). ٣- تصويرة تمثل السلطان وهو فى المصطاد يقوم بصيد الأسود (الورقة ١٧٤).

ح- مخطوطات منظومات امير خسرو الدهلوى الخمسة المصورة (متوفى ٧٢٥هـ) :

تضم دار الكتب المصرية أربع مخطوطات من خمسة الشاعر "امير خسرو الدهلوى"، وهى تعد من حيث قدم كتابتها من أهم المخطوطات القيمة فى المكتبات الخاصة والعامة فى إيران والهند واسطنبول. ومن هذه النسخ توجد مخطوطتان تضمان بعض التصاوير وترجع الأولى إلى القرن التاسع الهجرى والثانية إلى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى.

أما المخطوطة الأولى فهى تحت رقم ١٤٤ م ادب فارسى، وتشتمل على "مطلع الأنوار" و "خسرو وشيرين" و "مجنون ليلى" و "آئينه اسكندرى" و "هشت بهشت"، وتقع كلها فى ٤١٠ ورقة بمقاس ٢٤ × ١٦ سم. وقد إنتهى كاتبها "حسن بن حسين بن محمد الهادى الحسينى اليزدى" من كتابتها بخط "النستعليق" الجميل فى يوم الخميس ٢٠ شعبان المعظم عام ٨٩٥، كما ذكر هو فى آخر النسخة حيث قال "تمت فى يوم الخميس ٢٠ المعظم سنة خمس وتسعين وثمانماية على يد العبد الضعيف المحتاج إلى الله الغنى حسن بن حسين بن محمد الهادى الحسينى اليزدى غفر لهم".

ويضم هذه المخطوطة جلد جميل مزين بنقوش مذهبة، وكذلك الحال بالنسبة لبداية كل منظومة من

هذه المنظومات، حيث نجد زخرفة مذهبة للعنوان. وتوجد فى هذه النسخة ست عشرة تصويرة تجسد أفكار الشاعر وخياله وتنتمى إلى الأسلوب التيمورى، ومن هذه التصاوير :

١- تصويرة لصياد وقد إصطاد ثعلبين (الورقة ٧١)
٢- تصويرة تمثل لقاء پرويز مع شيرين فى المصطاد وقد إمتطى كل منهما جوادا (الورقة ٩٣) ٣- تصويرة تمثل خسرو وشيرين وقد جلسا على سجادة وكل منهما يعبر للآخر عن حبه ووجده (الورقة ١٥٩).

أما النسخة الثانية من خمسة الدهلوى فهى النسخة التى ترجع إلى عام ١٠٠٢هـ، وهى تحت رقم ١٤٥ م ادب فارسى، ولا نعرف من هو كاتبها، غير أنه ذكر أنه أتمها فى ٩ ربيع الأول عام ١٠٠٢ هـ. وتقع هذه المخطوطة فى ٢٣٢ ورقة من ذات الواحد والعشرين سطرا بمقاس ٢٣,٥ × ١٦ سم وهى مكتوبة بخط "التعليق"، وتنتهى بالبيت التالى :

نامه اوكه حرز جانش باد
در قيامت حظ امانش باد

أى : ليكن كتابه حرزا وتعويذة لروحه
وليكن فى يوم القيامة سببا فى نجاته.

والصفحات الأولى من الكتاب مزينة بنقوش هندية وأشكال من الأغصان والورود. وتوجد فى هذه المخطوطة ١٩ تصويرة ملونة تنتمى إلى مدرسة التصوير فى العصر الصفوى، ومن هذه التصاوير نذكر : ١- تصويرة لأمير بخارى يمتطى جواده إستعداداً للصيد، وقد رمى خطأ سهمه تجاه إبن إمرأة من الرعاة فأصابه بدلاً من الحيوان، وتقف المرأة أمام الأمير وهى تشكو وقد رفعت يديها إلى السماء، ووضعت جسد إبنها أمامها (الورقة ٣١). ٢- تصويرة مجلس تدريس، وقد جلس الصبية والبنات أمام معلم وقور لتلقى العلم (الورقة ١٠٦). ٣- تصويرة تشييع جنازة ليلى وقد تبعها المجنون باكياً هو ومجموعة من الناس (الورقة ١٢٨).

ط- مخطوطات منظومة "مهر ومشترى" المؤلفة سنة ٧٤٨ هـ :

توجد فى دار الكتب المصرية أربع مخطوطات من ديوان "مهر ومشترى" ترجع إلى القرنين التاسع والعاشر الهجريين أو أوائل القرن الثانى عشر الهجرى، وهى هامة بالنسبة لقدمها، وكذلك بسبب خطها وتذهيبها وتصاويرها. ونذكر من هذه النسخ :

١- نسخة عام ٨٩٨ هـ وهى تحت رقم ١٦٨ م ادب فارسى، وقد كتبها كاتب يدعى "عيارى" من كتاب القرن التاسع بخط "التعليق" وأتمها فى ١٢ ربيع الثانى عام ٨٩٨ هـ، وذلك طبقاً لما هو مسجل فى نهاية هذه المخطوطة :

شد اين نسخه تمام از فضل بارى
به خط بنده مسكين عيارى

أى : لقد تمت هذه النسخة بفضل البارئ، بخط العبد المسكين عيارى.

تم الكتاب بعون الملك الوهاب فى تاريخ ١٢ ربيع الثانى سنة ثمان وتسعين وثمانمائة.

وتقع هذه المخطوطة فى ١٧٨ ورقة من ذات الخمسة عشر سطرا بمقاس ٢٢ × ١٣ سم، وتبدأ بهذه العبارة التى ترجمتها : "بإسم ملك عالم العشق الذى يكون إسمه نقشا لخاتم العشق". وقد كتب الناسخ بين نجوم رباعية إسم الكتاب حيث قال : "كتاب مهر ومشترى مولانا احمد عصار عليه الرحمة والغفران". وتوجد فى هذه النسخة عشرة تصاوير ملونة، منها : أ- تصويرة لمهر ومشترى وفى يد كل منهما لوح للكتابة، وقد جلسا أمام معلمهما وهو شيخ معمم (الورقة ١٩) ب- تصويرة تجسد السلطان بعد أن سمع بقصة عشق مهر ومشترى، وقد بدا غاضبا وهو جالس على العرش، وأحضروا أمامه مهر ومشترى معصوبى العينين. ويقف خلفهما الجلاد حاملاً سيفه فى إنتظار أمر السلطان، بينما يحاول أحد الأمراء طلب الشفاعة لهما (الورقة ٤٤). ج- تصويرة لقاء مهر ومشترى بعد فراق طويل (الورقة ١٤٨).

٢- نسخة مير حسين الكاتب عام ٨٩٨ هـ، وهى تحت رقم ١٦٩ م ادب فارسى، وقد أتم نسخها "مير حسين الكاتب" فى ١٩ رمضان سنة ٨٩٨ هـ كما جاء فى المخطوطة. كما ذكر أن "كتاب مهر ومشترى من كلام مولانا أحمد عصار عليه الرحمة والغفران". وتوجد فى هذه النسخة أربع عشرة تصويرة تنتمى إلى أسلوب التصوير فى العصر التيمورى، وقد إقتبست معظم هذه الصور من النسخة السابقة.

٣- نسخة عام ٩٦١ هـ، وهى برقم ١٧٠ م ادب فارسى، وهى مخطوطة فى جلد جميل ومزين بإكليل مذهب، وهى من أعمال "حسن الشريف الكاتب الشيرازى" الذى أنهى نسخها فى ١٦ رمضان عام ٩٦١ هـ كما ذكر هو نفسه فى خاتمتها حيث كتب يقول :

"تم الكتاب بعون الله الملك العزيز الوهاب وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين فى سادس عشر شهر رمضان سنة إحدى وستين على يد تراب أقدام الفقراء حسن الشريف الكاتب الشيرازى غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وعفى عنه".

وتقع المخطوطة فى ٢١٧ ورقة من ذات الإثنين وعشرين سطرا بمقاس ٢٥,٥ × ١٥,٥سم وتبدأ بالبيت التالى :

بنام پادشاه عالم عاشق
كه نام او است نقش خاتم عشق

أى : بإسم ملك عالم العشق، الذى يكون إسمه منقوشاً على خاتم العشق.

وقد كتب الناسخ أو مذهب الكتاب كل الصفحات بحبر أزرق وأحمر، وتوجد فيه خمس تصاوير بديعة، تنتمى إلى مدرسة التصوير فى العصر الصفوى، ومن هذه التصاوير : ١- تصويرة لملك اصطخر وقد سارع إلى زيارة عابد فى مغارة وأخذ يقبل يده ويطلب منه الدعاء بالخير (الورقة ١٥) ٢- تصويرة لمهر وهى تمتطى جوادا (الورقة ١٠٨).

ى- مخطوطات ديوان حافظ (متوفى ٧٩١ هـ) المصورة :

يمكننا تقسيم النسخ الخطية لديوان حافظ الموجودة بدار الكتب المصرية إلى مجموعتين :

١- متن الديوان ٢- الديوان مع الشرح التركى.

ومن هاتين المجموعتين توجد ثمان نسخ مزينة بصور بديعة تمثل جوانب مختلفة من موضوعات أشعار حافظ. ونذكر من هذه النسخ :

١- نسخة عام ٨٩١ هـ، وهى تحت رقم ٣٥ م ادب فارسى، وهى التى كتبها "هدايت الله الكاتب الشيرازى" فى عام ٨٩١ هـ فى ٢٣٧ ورقة بخط "النستعليق" كما جاء فى خاتمة المخطوطة. وصفحات الكتاب بمقاس ٢٤,٥ × ١٥,٥ سم وتبدأ بالبيت التالى :

مرا دليست پريشان بدست غم پامال چنانكه هيچ كسم نيست واقف احوال

أى : لى قلب مضطرب مسحوق بيد الأحزان، لأنه ليس عندى من يقف على أحوالى.

وقد كتب الناسخ إسم حافظ داخل زخرفة فى صفحة كاملة مذهبة ومرصعة. والواقع أن جميع صفحات الكتاب تتميز بأشكال بديعة مذهبة، بحيث يمكن القول بأنه من جملة أجمل مخطوطات ديوان حافظ الموجودة فى شتى مكتبات العالم. وفى هذه المخطوطة أربعة أعمال تصويرية لـ "على بن نظام الدين على بن سلطان عبد الله الجوهرى"، وهى تعد من أروع الأعمال التصويرية الإيرانية فى القرن التاسع الهجرى : ومن ذلك تصويرة الورقة الأولى من الكتاب التى تجسد سفر امير وقد وقف لأداء الصلاة أثناء الطريق بجوار جواده. وكذلك تصويرة مسابقة الصولجان فى الورقة ١٤٨، وغير ذلك.

٢- نسخة عام ٩٧٣ وهى تحت رقم ٣٦ م ادب فارسى، وهى موجودة بدار الكتب المصرية، وهى من آثار العصر الصفوى. وقد جاء فى آخر المخطوطة أن كاتبها هو "حيدر الحسينى" وأنه أتمها فى شهر رمضان من عام ٩٧٣ هـ. ونسخ هذا الكتاب فى دار السلطنة بتبريز كما صرح الناسخ، وتدل تصاويره على أنه من جملة آثار العصر الصفوى، ومن هنا فإن تصاويره تعد نموذجاً من أسلوب التصوير الذى ينتمى إلى مدرسة التصوير الصفوية فى تبريز.

ويقع الكتاب فى ٢٠٠ ورقة بخط "التعليق" على صفحات من ذات الثلاثة عشر أو الأربعة عشر سطراً بمقاس ٢٢ × ١٤ سم، ويختم بالبيتين التاليين :

تمناى من از عمر وجوانى
وصال تست وآنكه زندكانى
اى كه برما بكذرى دامن كشان
حافظ الحمد همى خواهد بخوان

أى : إننى أتمنى وصالك من عمرى وشبابى، وعندئذ تكون الحياة.

فيا من تمر علينا مُعرضا إن حافظ يريدك أن تقرأ الحمد.

وتوجد فى هذه النسخة تصويرتان جميلتان أمام بعضهما إحداهما فى الورقة ١٩٣، والأخرى فى الورقة ١٩٤، وتجسد الأولى سلطانا يجلس على عرش مزين ومرصع فى فناء قصره وهو يتحدث مع أميرين من أمرائه. أما الثانية فتصور مجلس الملكة فى فصل الربيع.

٣- نسخة عام ٩٧٦ هـ، ورقم هذه النسخة هو ٣٢ م ادب فارسى، وهى من جملة نسخ القرن العاشر الهجرى الموجودة فى دار الكتب، وقد كتبها كاتبها - كما جاء فى بالمخطوطة - "محمد بن علاء الدين رزه" بخط "التعليق" فى قرية "رزه" فى شهر محرم عام ٩٧٦ هـ فى ١٩٣ ورقة من ذات الأربعة عشر سطرا بمقاس ٢٢ × ١٤,٥ سم.

ويبدأ الكتاب بالبيت التالى من أولى غزليات حافظ:

ألا يا أيها الساقى ادر كأسا وناولها
كه عشق آسان نمود اول ولى افتاد مشكلها

أى : ألا يا أيها الساقى ادر كأسا وناولها، فإن العشق يبدو سهلاً فى بدايته إلا أن المشاكل تكثر بعد ذلك.

وصفحات المخطوطة مذهبة بأسلوب تذهيب العصر الصفوى، وتقع مقدمة الديوان فى الورقة الثانية منها بين نقوش مذهبة، وقد زينت بإكليل جميل وبألوان مختلفة.

وتوجد فى هذه النسخة تصويرتان بديعتان ملونتان تنتميان إلى الأسلوب الصفوى فى الورقتين الأولى والثانية، ونرى فيهما مجلس سلطان شاب من سلاطين إيران، وقد جلس فى يوم من أيام الربيع فى حديقة غناء تحت مظلة مسدسة الزوايا، وضيوفاً من الشباب يستمعون إلى الموسيقى وهم منشغلون بتناول الطعام والشراب.

٤- نسخة القرن الثانى عشر الهجرى، وهى موجودة فى دار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠ أدب فارسى طلعت، ويمكن القول بأنها النسخة الوحيدة التى ترجع إلى القرن الثانى عشر الهجرى. وقد نسخها الكاتب بأمر من "نواب موسوى خان" أحد نواب الهند بخط "النستعليق" فى ١٣٧ ورقة من ذات الخمسة عشر سطراً بمقاس ١٧ × ١٠.٥ سم ولم يكتف المصور بتزيين الصفحات الأولى من الكتاب بزخارف نباتية مذهبة بل راعى ذلك فى كل صفحات الكتاب بألوان حمراء وخضراء وزرقاء، فأخرج بذلك عملا بديعا من أعمال القرن الثانى عشر. وتختم هذه النسخة بالبيتين التاليين:

يارب چو برازنده حاجات توئى
هم قاضى وكافى مهمات توئى
من سرّ دل خويش بتو مى كويم
چون عالم السر والخفيات توئى

أى : يارب لما كنت جديرا بطلب الحاجات ، وأنت أيضا القاضى والكافى لكل المهمات. فإننى سأفصح عن مكنون قلبى لك ؛ لأنك تعلم السر وأخفى.

٥- نسخة القرن الثالث عشر الهجرى تحت رقم ٤٣١٨ س، وهى مكتوبة بخط "التعليق"، وهى أقرب مخطوطة إلى عصرنا ومحفوظة بدار الكتب المصرية أيضاً. وتقع فى ١٩٣ ورقة من ذات التسعة عشر سطرا بمقاس ١٢ × ١٨ سم، وترجع إلى العصر القاجارى فى أوائل القرن الثالث عشر، وقد سجل الكاتب فى نهايتها تاريخ الإنتهاء منها وإسمه حاجى محمد المشهور بـ "آب زرشكى الشيرازى"، "فى يوم الأحد الخامس عشر من ربيع الثانى سنة إحدى عشر ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية المصطفوية على مهاجرها ألف سلام وتحية". وفى نهاية ديوان حافظ ملحق به رسالة "تحفة الوزراء"، وقد تمت كتابتها فى عام ١٢٧٣ هـ. ونرى داخل جلدها تصويرة لشخص بكامل قامته وقد إرتدى ملابس إيرانية تقليدية.

ك- مخطوطات منظومة يوسف وزليخا المصورة للجامى (متوفى ٨٩٨ هـ)

يوجد فى دار الكتب المصرية إحدى عشرة نسخة كاملة من منظومة "يوسف وزليخا" لعبد الرحمن الجامى، منها ست نسخ فقط مصورة، ويمكن إعتبارها نموذجا لأعمال التصوير الإيرانى فى العصرين التيمورى والصفوى.

أما النسخة الأولى فهى نسخة عام ٩٤٠ هـ، وهى برقم ٤٥ م أدب فارسى، وهى من أهم الآثار الفنية الإسلامية الإيرانية. وتقع فى ١٥٤ ورقة من ذات الأربعة عشر سطراً بمقاس ٢٤ × ١٥.٥ سم ومكتوبة بخط النستعليق. ولانعلم شيئاً عن كاتبها إلا أنه سجل فى نهايتها أنه إنتهى من نسخها فى عام ٩٤٠ هـ. وتحتوى هذه المخطوطة على سبع تصاوير ملونة تنتمى إلى مدرسة بهزاد فى تبريز، وقد رسمت من قبل عدة مصورين فى مجمع الفنون بتبريز تحت إشراف كمال الدين بهزاد، وقد أنشأ هذا المجمع الشاه طهماسب الصفوى. وعرضت هذه المخطوطة كمثال لأهم مظاهر الفن الإسلامى الإيرانى فى معرض الفنون الإيرانية عام ١٩٣١م فى لندن. وقد أثبتت الدراسة الدقيقة لهذه التصاوير أن فنانا واحدا لم يبدعها، وربما أبدعها ثلاثة من الفنانين، فالتصويرتان الثانية والثالثة بريشة فنان، والرابعة والخامسة بريشة فنان آخر، والسادسة والسابعة بريشة فنان ثالث، ولا توجد أسماؤهم على هذه التصاوير. وتشبه التصويرتان الأولى والسادسة أعمال بهزاد إلى حد كبير. ومن هذه التصاوير : ١- تصويرة معراج النبى (الورقة ٨) ٢- تصويرة مستلهمة عن قصة يوسف وزليخا (الورقة ٣٥) ٣- تصويرة مستلهمة من حكاية إستقبال عزيز مصر عند قدوم زليخا إلى مصر (الورقة ٤٢) ٤- تصويرة إغراء زليخا ليوسف (الورقة ٦٣) ٥- تصويرة بناء جميل رسم بمدخله يوسف وزليخا (الورقة ٩١) ٦- تصويرة النسوة وقد قطعن أيديهن عندما شاهدن جمال يوسف ٧- تصويرة ليوسف وقد جلس بجوار العزيز بعد خروجه من السجن وهو يتحاور معه (الورقة ١٢٢).

والنسخة الثانية هى نسخة القرن العاشر الهجرى، وهى برقم ٤٦ م ادب فارسى، وهى من كنوز دار الكتب المصرية أيضا. لم يسجل ناسخها إسمه أو تاريخ كتابتها عليها. ولكن يمكن تحديد تاريخها على النحو المذكور عن طريق أسلوب التجليد والتصاوير والخطوط. وتقع المخطوطة فى ١٧٣ ورقة من ذات الإثنى عشر سطراً بمقاس ٢٨.٥ × ١٨ سم بخط النستعليق، وكل صفحاتها تتميز بإبداعات فنانى مدرسة بهزاد فى تبريز.

ويبدأ الكتاب بالبيت التالى :

الهى غنچه اميد بكشاى
كلى از روضه جاويد بنماى

أى : إلهى إفتح لى براعم الأمل، وإظهر لى وردة من روضة الخلد.

وتوجد فى هذه النسخة أربع تصاوير إيرانية بديعة تنتمى إلى مدرسة تبريز فى القرن العاشر الهجرى. أما التصويرة الأولى فتجسد معراج النبى (صلعم) (صفحة ١٨)، وتمثل الثانية إيوان قصر زليخا (الورقة ٣٧)،

وتمثل الثالثة صورة أخرى لمجلس زليخا وقد جمعت النسوة لمشاهدة يوسف (الورقة ١١٧)، وتمثل الرابعة ليلة عرس يوسف وزليخا والإحتفال المقام بهذه المناسبة (الورقة ١٥٣).

والنسخة الثالثة هى نسخة عام ١٠١٢ هـ ورقمها فى دار الكتب المصرية هو ٧٧ أدب فارسى، وهى من النسخ التى كتبت فى العصر الصفوى، وقد كتبها "محمد يوسف القابلى" بخط التعليق فى الثالث من شوال عام ١٠١٢ هـ. ويقع متن الكتاب فى ٣١٢ صفحة من ذات الأربعة عشرة سطرا بمقاس ٢٥ × ١٢ سم، ويضم إثنتى عشرة تصويرة ملونة تنتمى إلى الأسلوب الهندى المغولى. وتجسد التصويرة الأولى رؤيا زليخا وقد وضعت تاجاً على رأسها وإنحنت على أقدام يوسف الذى إرتدى ملابس من الطراز الهندى وأحاطت برأسه هالة من النور، وقد مد يديه لرفع زليخا من على الأرض (الورقة ٣٣). أما التصويرة الثانية فتجسد زليخا وهى تحكى لجواريها رؤياها التى شاهدتها فى النوم (الورقة ٣٣). وفى التصويرة الثالثة تجسيداً لرمى يوسف فى البئر من قبل إخوته، وقد أحاطت برأسه تلك الهالة من النور (الورقة ٥٨)، إلى غير ذلك من التصاوير التى تحكى قصة يوسف وزليخا.

أما النسخة الرابعة فهى نسخة القرن الحادى عشر الهجرى، وهى برقم ١٢١ أدب فارسى، ولا يعرف تاريخ كتابتها أو كاتبها، إلا أنه يمكن تحديد تاريخها بالقرن الحادى عشر عن طريق القرائن المختلفة. وهى مكتوبة بخط التعليق فى ١٧٠ ورقة من ذات الإثنى عشر سطرا، بطول ١٩ سم وعرض ١١ سم، وقد ختمت بهذا البيت :

الهى هم آنكس كه اين خط نوشت

عفوكن كناهش عطا كن بهشت

أى : إلهى أعف عن ذنوب من كتب هذه المخطوطة، وإجعل مثواه الجنة.

ويوجد فى هذا الكتاب إثنتان وعشرون تصويرة ملونة، تجسد إحداها مجلس السلطان حسين بايقرا، أما بقية التصاوير فتجسد مناظر مختلفة من قصة يوسف وزليخا، وهى فى معظمها تتشابه مع غيرها من التصاوير الموجودة فى المخطوطات الأخرى لهذه القصة.

والنسخة الخامسة هى المؤرخة فى عام ١١٦٥ هـ تحت رقم ١٢ أدب فارسى بدار الكتب المصرية، وهى مكتوبة بخط التعليق فى ١٥٢ ورقة. ويستفاد من الأختام الموجودة على صفحاتها أنها أصبحت من الممتلكات الشخصية لشخص له إهتمام بجمع الكتب فى عام ١١٦٥ هـ ومن المنطقى أن تكون كتابتها قد تمت فى القرن الحادى عشر. وقد نسخت هذه المخطوطة على صفحات من ذات الأربعة عشر سطرا بمقاس ١٩ × ١٢ سم وبأحبار حمراء وزرقاء، وإختتمت بالبيت التالى :

زبانرا كوشمالى خامشى ده

كه هست از هرچه كوئى خاموشى به

أى : أدِّب اللسان وإلزم الصمت، فالصمت أفضل من أى شئ تقوله.

وتوجد فى هذه النسخة ثلاث تصاوير لها خصائص التصوير الإيرانى فى القرن الحادى عشر، وهى تصويرة تمثل جنون زليخا بسبب عشقها ليوسف (الورقة ٢٣)، وأخرى تمثل زليخا وقد أجلست يوسف على كرسى ذهبى وهو يستمع إلى حديثها (الورقة ٦٣)، أما الثالثة فهى تمثل مراودة زليخا ليوسف (الورقة ٩٤).

أما النسخة الخامسة فهى نسخة القرن الثالث عشر، وهى مكتوبة بالخط الـ "شكسته" فى ١٠٢ ورقة من ذات الأحد عشر سطراً بمقاس ١٦,٥ × ١١ سم، وهى برقم ٨٧ ادب فارسى، وصفحاتها الأولى بها زخرفة ورسوم، ويوجد فى هذه النسخة ثمانى تصاوير ملونة، تعبر بشكل واضح عن السنوات الأخيرة لرواج الأسلوب الهندى، وهذه التصاوير هى : ١- تصويرة تمثل معراج النبى وقد ركب البراق حيث تقوده الملائكة إلى سدرة المنتهى (الورقة ٦) ٢- تصويرة تمثل يوسف وهو يتحدث (الورقة ٤٤) ٣- تصويرة تمثل يوسف وهو فى فراش المرض وزليخا تقوم بتمريضه (الورقة ٤٦) ٤- تصويرة تمثل يوسف وقد وضع تاجاً ذهبياً على رأسه وقد جلس فى غرفة جميلة وحضرت إليه مربية زليخا لتطلب منه الإستجابة لعشق زليخا (الورقة ٥٢) ٥- تصويرة تمثل يوسف وهو يفر من زليخا خوفاً من الوقوع فى المعصية (الورقة ٦٣) ٦- تصويرة تجسد الإجتماع الذى عقدته زليخا لتعرض فيه يوسف على النسوة اللاتى وجهن إليها اللوم بسبب عشقها له (الورقة ٦٩) ٧- تصويرة تمثل لقاء يوسف وزليخا بعد زواجهما (الورقة ٨٧) ٨- تصويرة تجسد يوسف وزليخا فى خلوتهما بعد الزواج (الورقة ٩٠).

هذا عرض سريع لمجموعة من المخطوطات الفارسية المصورة والموجودة ضمن كنوز كثيرة بدار الكتب المصرية، وقد حاولت أن أوجز فى وصف هذه المخطوطات، كما إختصرت كثيراً فى وصف التصاوير، وذكرت البعض وتركت البعض الآخر حيث أن المجال لا يتسع هنا لأكثر من هذا، ويمكن للمتخصصين إفراد مقالات بأكملها فى الحديث عن تصويرة واحدة أو تصاوير نسخة خطية واحدة.

جدلية المحافظة والإصلاحية والثورية فى إيران

■ أحمد سامى عنتر
باحث فى الشئون الإيرانية

المسيرات الإصلاحية لا تعارض تغييرات ومعضلات المجتمع مثل المسيرات المحافظة، ولا تدعم أو تصر على التغييرات الأساسية بعكس المسيرة الثورية، ولكن تسعى وراء التغييرات الصورية، أو بمعنى آخر، المسيرات الإصلاحية تبغى التغييرات والإصلاحات فى إطار ممارسات النظام السياسى- الإجتماعى القائمة، ولا تسعى لتغيير أحد محددات النظام المجتمعي. وهذه المسيرات الإصلاحية من الناحية العملية والنظرية تمثل التحولات والتغيرات فى المجتمع الجديد، وعادة ما تغفل عن هذا الميراث النظرى فى المجتمع الجديد، فى ثلاث مستويات.

المستوى الأول: الاهتمام بالأسس الإصلاحية النظرية:

إن الاعتماد على عقلانية الأفراد وعلى قولهم وقرارهم واستخدام العلوم التجريبية والتفاؤل والتحرر من التقليد المقيد والأمل فى الرقى والتقدم يشكل أساس مسيرة الإصلاح النظرى. وتعد نظريات إعادة البناء والتوسع نموذجا للاجتهادات البشرية لتوضيح كيفية التغيير التدريجى وإصلاح معضلات المجتمع، وضمان وتأمين حريات وحقوق المواطنين المدنية، وأن يتم اقرار نظام إشراف حزبى حتى يستطيع الأفراد أن يدلوا بأصواتهم فى البرامج الإصلاحية واقتراحات الأحزاب؛ وأن تتعهد الحكومة بعقد انتخابات حرة، وبأن تؤول كراسى الدولة لمنتخبى الشعب؛ وأن تهيأ "الساحة العامة" لتقبل انتقادات المفكرين والمحققين والخبراء والصحفيين عن عملية الأحزاب والدولة والمجتمع، وأن تمكن الوسائل العامة من أن تطلع على هذه الإنتقادات حتى يتمكن المواطنون من التصويت بشكل أفضل. وبهذا الترتيب وعن طريق هذه الآليات يتقدم المجتمع ويتوسع فى مسيرة الإصلاح والتقدم.

ويسمى هذا النوع الإصلاحى بالإصلاح المدنى أيضا. فى حين يعتقد محافظو التقليد أن النظريات الإصلاحية هى "دواء" أسوأ من "الداء" وأن التجربة البشرية تقضى بأن البشر لا ينخدعون بالأفكار الإصلاحية وبدعوى التقدم، وأن الأفكار الإصلاحية المبنية على العقلانية البشرية ليست مخلصة وأن البشر يجب أن يتأسوا بالمخزون الموثوق أى (التقليد).

المستوى الثانى : وهو مقارنة "المسيرة الإصلاحية بالمسيرة الثورية"

يرى أصحاب الإصلاحية المدنية أن نتائج الإصلاحية و التدريجية لها على الأقل ثلاث مزايا أساسية بالنسبة للنتائج السريعة والثورية. أولا : بمجرد الإنتهاء من الإصلاحات والتغييرات التدريجية لن يختل سلام واستقرار المجتمع "الإنسجام والتضامن الإجتماعى" ، فحتى لو أدت الإصلاحات التدريجية لتغييرات أساسية فسيحدث هذا خطوة خطوة وعلى المدى البعيد، ولن تواجه هذه التغييرات الأساسية برد فعل حاد من جانب معارضى الإصلاحات. وتجربة الديمقراطيات البرلمانية فى المجتمعات الغربية تدل على أن هذه الديمقراطيات لم تنطو على وجه شبه واحد فيما بينها حيث وقعت بصفتها نموذج لحصول العمال ثم المرأة على حق التصويت بالتدريج ومن خلال سعى واجتهاد دائم ولم تصاحبها أى صدمة مفاجئة للمحافظين. أما فى المسيرة الثورية فمن المقرر أن يتحمل المجتمع و يواجه بسرعة فكرة المساواة، ولهذا يتمزق "النسق الإجتماعى " مؤقتا وتفرض النفقات الثقيلة على كاهل المجتمع.

ثانيا : من النتائج الإصلاحية ما هو موجود فى المجتمع بالفعل و هى تضعها فى الإعتبار ولا تنوى الاخلال بها فى عملها، ولكن التغييرات الإصلاحية قائمة (كما هى)، وبهذا المعنى فان الإصلاحات تعتمد

على أساليب سياسية عملية ولا تلجأ للنظريات النزاعية و الأفكار الآلية. ولهذا يقال أتت الإصلاحية قريبة من فكر المحافظة في هذه الناحية، أي أن كل الانظمة والنسخ الفكرية البشرية تحتمل الخطأ،فتنحية الماضي والاقدام على العمل الثوري معناه دخول منطقة مجهولة دون خريطة.

ثالثا: الإصلاحية تتقدم على أساس أسلوب تجريبي كما أنها تقوم على التجربة والخطأ. وبعبارة أخرى فالرقي والتطور يتم عن طريق إصلاحات تقبل نتائجها المشاهدة و التقييم المستمر. وليست مثل الثورية على أمل تغيير العالم بمعرفتنا بالعالم والمجتمع (وكيف يعمل).

وفي مقابل الإستدلال السابق فان الثوريين يعتبرون الإصلاحات خدعة للحفاظ على أفضل وضع موجود والحفاظ على مصالح الطبقات الحاكمة الطويلة الأجل.

المستوى الثالث: ويطرح هذا السؤال: هل من الصواب الحديث مرة ثانية عن برامج الإصلاح والتقدم والتطور الإجتماعي مع الإنتباه للعوائق الناتجة عن التغييرات والإصلاحات المستمرة في المجتمع الحديث؟ ومن الواضح ان استمرار برامج الإصلاح والنمو والتوسع قد خلف للمجتمع الحديث عدة عوائق ومنها أن المشكلات الناتجة عن سياسات الرفاهية والتراخي المتفشي في المجتمع في العقدين السابقين قد فتح الميدان لسياسات ليبرالية جديدة (أو أساس قائم على فكرة السوق الحر)و التي هي بصدد تقليل دور ووظائف و قدر الحكومة. وفي المقابل فقد أجبرت الاحزاب الإصلاحية والديمقراطية على جذب الفكر العام (خاصة لجذب الطبقة المتوسطة الجديدة التي تواجه قدرها بنمو متزايد) لحماية قوى السوق الحر، و بدلا من التأكيد على الادارة الإقتصادية تؤكد على الرفاهية ونشر العدالة الإجتماعية لدعم المسئولية الفردية والعصامية والشأن الفردي. وقد واجهت الإصلاحات الإقتصادية القائمة على الزينة والنمو عوائق إقتصادية جادة، وقد واجه الاستثمار العام مشكلة؛ وأدى نمو الصناعة لازدياد السكان والتلوث المنتشر وإنتهاء المصادر الطبيعية. لذا فمن الواضح أن التفاؤلات المطروحة لفرض الفكر الإصلاحي الأساسي قد واجهت تحديات جادة لأنه من المفترض على أساس المسيرة الإصلاحية أن الامور ستتحسن في المستقبل وسيزداد العلم والبصيرة الإنسانية ويتراكم، وان تاريخ البشر سيتقدم نحو الرقي دون توقف وأن الإصلاحيين سيخططون بارشاد العلوم الإنسانية وباجتهاد النخب السياسية والمفكرين والبيروقراطيين والتكنوقراطيين والمحققين وباستخدام الآليات الديمقراطية البرلمانية و(حق التصويت الجماعي) لمجتمع ملئ بالجمال و العدل. لكن من الواضح على الساحة العملية أن هذه التفاؤلات لم تحقق ما كان منتظر منها. وبهذا فقد واجهت عوائق البرامج الإصلاحية الاحزاب والحركات الإصلاحية بتحديات جديدة. وأحد هذه التحديات هي دعاوي وانتقادات التأخر. واتجاه التأخر عن الحداثة هو أكثر توجه فكري- ثقافي في نقد توجهات المجتمع الحديث، وهذه العوائق تعتبر علامة تصدع في أبنية الحركات الإصلاحية النظرية.

المسيرات الثورية:

النماذج والأفكار "الثورية"، على عكس "المحافظة" ليست حذرة ومتشائمة تجاه التغييرات الإجتماعية، ولكنها تستقبل هذه التغييرات بتفاؤل و تشجيع و دون محاباة.ومع هذا فليست كل الأفكار الثورية تهدف الى تغييرات أساسية في كل جوانب المجتمع، ولكن هناك ثلاث أنواع من الفكر الثوري، كل نوع منها يدعم التغييرات في اطار خاص من المجتمع. الاول : "الثورة السياسية"، وهذا الفكر يعتمد على فكر العصور الليبرالية المزدهرة التي كانت تنتقد في تلك الحكومات الشخصية المتكبرة والإحتكار والفساد؛ وتؤكد على أثار هذه الحكومات الناقصة التي نشأت عن عدم الادراك والاستجابة لإنفعالات المجتمع وتغييراته وتدافع عن مساواة كل المواطنين السياسية وضرورة تقنين واستجواب الحكومة. فالثورة لم تكن ثورة بمعنى مواجهة المجتمع، ولكن بمعنى تثوير المجتمع بصورة معتدلة وطبيعية ومقبولة. وفي تلك الفترة كان من الضروري أن تصير فكرة الثورة السياسية موضع اهتمام الشخصيات والافراد والتوجهات الليبرالية والقادة في ظل ظروف الإنغلاق السياسي. بعد وقوع ثورة إيران الإسلامية (١٣٥٧هـ.ش. ١٩٧٩م) وهي الثورة التي تميزت بالشعبية وعدم العنف بعكس الثورات الماركسية واللنينية - شاع بالتدريج استخدام مصطلح الثورة المخملية (أي الثورة غير الدموية). وهكذا شاع استخدام ثورة السلام ودخل مصطلح "الثورات الملونة" حقل الأدبيات الاجتماعية السياسية أيضا. ولهذا يجب الانتباه الى وجود نموذجين من مسيرات ثورة السلام (أحدهما المسيرات الاصقلابية والأخرى مسيرة الثورة الملونة).

في ساحة إيران العامة مسيرات إصلاحية في مقابل المسيرات الثورية والمحافظة. وبالإضافة لهذه التوضيحات فهناك أنواع ثورات سياسية إصلاحية مدنية ومحافظة معتدلة وثورة سلام من طرف وأنواع ثورة إجتماعية (النموذج الروسي) إصلاحية آمرة ومحافظة عودة تقترب من ناحية أخرى من بعضها البعض في صدامها مع التغيرات والمطالب الإجتماعية

فى المجتمع. ولهذا فتقسيم المسيرات الثلاث لمسيرات ثورية وإصلاحية ومحافظة تقسيم مبهم ومجمل، لأنه من ناحية فان مصطلح الاصلاحية من النواحى المدنية وضد استبداد الثورة السياسية (مثل الثورة الإسلامية) والمحافظة المعتدلة تغفل عن إصلاح المجتمع، ومن ناحية أخرى تغفل عن محافظة العودة والإصلاحية الآمرة تحت مسمى أنها ليست ثورية.

تجربة إيران:

وهنا يمكن القاء نظرة على الحركات الإجتماعية والسياسية فى المجتمع الإيرانى من زاوية رؤية المسيرات وأنواع التغيير. فلقد تعرض المجتمع الإيرانى للتغييرات الإجتماعية ولتنفيذ سياسات التجديد لأكثر من مائة عام وشهد بموازاة ذلك ظهور الحكومات والتشكيلات السياسية والحركات الإجتماعية مع المسيرات المختلفة. وقد كانت كل حركة من هذه الحركات (نظرا لتقديرها خصائص المجتمع الإيرانى الخاصة) أقرب لواحدة من تلك الحركات السالفة الذكر؛ وعلى سبيل المثال كانت الثورة النيابية (١٢٨٥هـ.ش١٩٠٧م) قريبة من نوع "الثورة السياسية". وحركة حامى الحكومة المركزية السياسية البيروقراطى رضا شاه (١٣٠٥هـ.ش١٩٢٧م) قريبة من نوع الإصلاح الآمر؛ وحركة العمل اليائس وشيوعية حزب توده (١٣٢٠هـ.ش١٩٤٢م) قريبة من نوع الثورة الإجتماعية الروسية؛ وحركة مصدق القومية (١٣٢٠هـ.ش١٩٤٢م) قريبة من نوع الإصلاح المدنى؛ وحركة ١٥ خرداد الدينية والاعتراضية (١٣٤٢هـ.ش١٩٦٤م) (والتى منعت نوع الإصلاحيين الدينيين ومؤسسى المذهب من الثورة الشعبية ضد الشاه)؛ والثورة الإسلامية (١٣٥٧هـ.ش١٩٧٩م) قريبة من نوع الثورة السياسية مع عناصر من نوع الثورة الإجتماعية؛ وحركة خرداد الإصلاحية الثانية قريبة من نوع الإصلاح المدنى. وبعد احتواء حركة الإصلاحات فى إيران تفاعلت قوات عسكرية أخرى بالإضافة لمؤيدى المسيرة الإصلاحية مع المسيرات المختلفة. وعلى سبيل المثال فقد توجه جزء من الحركة الطلابية وحركة النساء والحركات القومية لمسيرة ثورة السلام. وتوجه بعض من القوى الماركسية واللنينية وجزء من الحركة القومية من المسيرات القومية للمسيرات الثورية (من النوع الإجتماعى).

تجربة فترة الإصلاحات ١٣٧٦ - ١٣٨٤هـ.ش١٩٩٨م/٢٠٠٦م

كانت الإصلاحية والمدنية هما المسيرتان الغالبتان فى هذه الفترة، لأن قوى التغيير والإصلاح اعتمدت على حماية القوى الموجودة فى الطيات الإجتماعية، وليس حماية أركان القوة السياسية الأساسية، واتجهت الحركة الإصلاحية للتجديد السياسى وتقوية حكم الشعب البرلمانى وتقوية الاوضاع البرلمانية والمدنية وجدية الحركات الإجتماعية وحقوق المواطنة. كما كانت تبغى تنفيذ مطالب المجتمع الإيرانى المتغير دائما وحل ازماته بأساليب قانونية ومسالمة. وحسبما يرى المفكرون فان المجتمع الإيرانى واجه ويواجه خمس أزمات: أزمة المشروعية، أزمة المشاركة، أزمة الهوية، أزمة توزيع المصادر، أزمة الكفاءة. ويبدو أن هدف الحركة الإصلاحية كان تفتيت وإصلاح هذه الأزمات الخمس بآليات القيادة الشعبية والقانونية. وكان معارضى الحركات الإصلاحية يعارضون ويواجهون هذه الحركة بمسيرات مختلفة. فكان البعض يعارض الحركة الإصلاحية بالمسيرة الثورية التى كان أكثر حماتها من مؤيدى السيطرة الأجنبية عن الدولة. ولم يستطع أصحاب هذه المسيرة أن يصرحوا باسم المسيرة الثورية فى ساحة الفكر العام المسيطرة التى كانت متفقة مع الإصلاحية. وكانوا يدينون الحركة الإصلاحية صراحة حيث يعتبرونها حامية لنظام الجمهورية الإسلامية ويسمونها بفتنة خاتمى. والجماعة الاخرى من معارضى الإصلاحات يمكن البحث عنهم وسط المحافظين وفى داخل الدولة. وقد استقرت أنشط جماعة وسط (محافظى العودة) وكانت تعارض بعنف تنفيذ مطالب الحركة الإصلاحية، وكانت تعتبر تحقيق هذه المطالب ضار بدين وحياة وثقافة وأمن المجتمع. فى حين أن "محافظى العودة" لا تراعى فى تقييمها إختلافات مجتمع إيران عام ٦٠ عن عام ٨٠ وتقدمت مغمضة أعينها عن التغيرات الإجتماعية العظيمة الى حد أنه حتى أصحاب الحركة الإصلاحية الذين كانوا من رفقاء وأولاد الثورة الإسلامية ثبتوا فى مستوى واحد مع راغبى عنف عام ٦٠ (منظمة مجاهدى خلق المعروفة بالمنافقين) ولم يكن توضيح وتحليل واقع الأمور مهما من الأساس، ولكن كان هدفهم هو توقف الإصلاحات وعودة المجتمع للأيام الذهبية السابقة بكل قيمه.

و"محافظو التقليد" ليسوا متفائلين بالحركة الإصلاحية ومطالبها (رغم أن هذه الحركة تدافع عن المجتمع المدنى واستقلال الأوضاع الدينية عن تدخل الحكومة، ولكنهم فى الوقت نفسه لم يؤيدوا اساليب محافظى العودة التخريبية أيضا؛ ولكنهم كانوا يتبعون اكثر سياسة السكوت والتحمل". وبالتأكيد أن "المحافظين المعتدلين" كانوا قد أقروا بأهمية وضرورة تغييرالت ومطالب الحركة الإصلاحية وكانوا يعتبرون تحقيقها مفيد للمجتمع ولحفظ النظام، لذا قدموا عمليا (ليس نظريا) سياسة الإنفعال ولم يؤثروا فى ساحة المجتمع السياسية.

من هنا فإن القائلين بالتغييرات الأساسية يعتبرون أنفسهم ملتزمين بالأساليب السلمية، ولكن على عكس الرأي المذكور فان خصائص المجتمع الإيرانى من النوع الذى يتطلب زعيما إصلاحيا أكثر واقعية لتغيير أبعاد الفرقة السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية فى المجتمع.

نقد مسيرة الثورة الملونة:

ان اتخاذ مسيرة الثورة الملونة لا يؤدى لحركة مؤثرة ترسخ الممارسات الديمقراطية (مثل الإنتخابات الحرة ونظام المنافسة الحزبية ورعاية حقوق الأقلية والصحف والمؤسسات المدنية المستقلة ونظام المنافسة الحزبية والعدالة المستقلة). والسبب الأول فى ذلك هو أن مؤيدى ثورة السلام فى إيران لايسعون لانهاء الإستفتاء حول تغيير الدستور. هذا فى حين أن الحكومة فى إيران تعارض بشدة اتمام هذا الإستفتاء. ومن هنا فان اتمام مشروع الإستفتاء ليس بسهولة انهاء الإنتخابات الوقتية والمتداولة. ثانيا : ان مسيرة الثورة الملونة فى إيران ليس لديها الظهير القوى فبعد هزيمة الإصلاحيين فى المجلس السابع دافع عدد من النشطاء السياسيين عن شعار الإستفتاء لتغيير الدستور، ولم ينجحوا فى جذب حماية أكثر المواطنين المطالبين بالدستور. وأسس مؤيدى الإستفتاء موقعا الكترونيا لهم تحت مسمى شصت مليون دوت كام (ستون مليون دوت كوم) وطلبوا من الشعب ان يعلنوا دعمهم لضرورة اتمام الإستفتاء بالضغط فى هذا الموقع الالكترونى. وكان واضحا أن مؤيدى الإستفتاء كانوا يعتقدون أن ملايين الأشخاص من الشعب الساخط على الدولة قد جلسوا منتظرين هذه الدعوة دون صبر. لكن مخاطبى هذا الإستدعاء الجادين لم يصلوا لستين أو ستة مليون ولم يصلوا حتى لمائة ألف شخص. السبب الثالث : أن السخط الإجتماعى فى إيران كثير ومتعارض فى نفس الوقت بمعنى أن عدد من الشعب ينوح من المخالفات الإجتماعية وعدد من البطالة وعدد من النمو الإعتيادى وعدد من بهتان القيم الإسلامية وعدد من عدم الثقة فى العلاقات الإجتماعية وعدد من ازدياد المواطنين دون وعى أومسئولية وعدد من فساد الدولة وعدد من فرض ارتداء الحجاب وعدد من سوء تحجيب المرأة وعدد من فرض أسلوب حياة على الشباب وعدد من عدم انضباطهم وعدد من انكار تدين الحكومة وعدد من ضعف الممارسات الديمقراطية وعدد من ضعف القطاع الخاص وعدد آخر من سلب القطاع الخاص. وبعبارة أخرى فالشعب جميعه لا يعانى من شئ واحد ويتوحد حول محوره. السبب الرابع: أن المعارضين الأقوياء المعاصرين فى الحكومة (أو محافظى العودة) يمكنهم السيطرة على الحركة الشعبية -الإسلامية. وهم يستطيعون أيضا حشد عشرات الآلف من المسلمين الى الشوارع فى عدة ساعات باسم الدفاع عن الإسلام والنظام واخماد المؤامرة الأمريكية الآثمة. ومن هنا يبدو أن نتيجة تحدى الحركتين المذكورتين هى تثبيت الممارسات الديمقراطية. وهنا إحتمال قوى أن ينتشر الحقد والإختلاف فى المجتمع بدلا من تثبيت الديمقراطية. السبب الخامس : فلنفرض أنه طلب إستفتاء فى مرحلة الجنينية وأن حركتا ثورة السلام والملونة ستحدث جديا ذات يوم، وحتى لو فرضنا أن مسئولى الحكومة لا يريدون أو لا يستطيعون أن يستخدموا القوة العسكرية للسيطرة على ثورة السلام هذه، ففى هذه الحالة سيتضح تفرق وتشتت جزء من قوى الدولة الأمنية على النحو الذى لا يستطيع فيه مسئولى الدولة أنفسهم أن يسيطروا على القوة الأمنية أو الشعبية فى الظروف الحادة والغليان الإجتماعى. السبب السادس : من أين يمكن الاطمئنان الى أن زعماء ثورة السلام السياسيين سوف يكونون قادرين بعد النصر على أن يضمنوا الممارسة الديمقراطية فى ساحة إيران العامة!

١- ليس نقد زعيم ثورة السلام والتأكيد على زعيم الإصلاحية معناه التسليم أمام محافظى العودة، ولكن معناه الكفاح المدنى والقانونى بامتيازهم وتدخلهم (فى الحدود السياسية والإجتماعية والثقافية والدينية) فى اطار الدستور والنظام السياسى الموجود. وهذا الكفاح فى اطارالدستور ليس بأى حال بمعنى اخفاء ابعاد فرقة النظام أو بمعنى تبعية الأشخاص والمسئولين. **النتيجة:** فى ظروف إيران الحالية، ومن بين حركات التغيير فان زعيم الإصلاحيين بوصفه المناضل العالم والمستمر وغير المتناقض مع الدولة وفى اطار الدستور مقترنا بنفقات حل معضلات المجتمع وتقدم ديمقراطية الزعيم. وكفاح الإصلاحيين المستمر والتواصل هو الخطوة التمهيدية التى ستوصل الديمقراطية لمعارضيها بنفقات أقل، والإصلاحية قائمة على حركة الإصلاحيين المسئولة فى الحياة السياسية واليومية، وليس لديها أمل فى حدوث حركة شارع من اسفل، حتى لو فرض محافظى العودة ثورة سلام على مجتمع إيران بسياساتهم الخارجية والداخلية المحرقة لإيران، فهذه القوة الإصلاحية هى التى تستطيع أن تساعد إيران مرة ثانية فى ظروف الأزمة.

١ - تمت الاستفادة من دراسة: بنيادهاى نظرى و تجربى إصلاح طلبى در مقايسه با محافظه كارى و انقلابي كري(با تأكيد بر ارزيابى دوران إصلاحات ١٣٨٤-١٣٧٤) لحميدرضا جلائي پور

حصاد جولة أحمدى نجاد الآسيوية

■ د. السيد عوض عثمان
خبير في الشئون العربية

تجسد الجولة الأسيوية الرسمية للرئيس الايرانى أحمدى نجاد ، لكل من أفغانستان و تركمانستان و قيرغيزيا ، و مشاركته فى اجتماع قمة منظمة شانغهاى للتعاون ,فى الفترة ما بين ١٣ -١٦ اغسطس ٢٠٠٧ الحرص الايرانى على تأكيد العمق الآسيوي اقتصاديا و أمنيا لمواجهة التحديات التى تواجهها المنطقة ,و تواصل سياسة الاتجاه شرقا , لجهة الانفتاح على الدول الإسلامية و الدول المستقلة فى أسيا الوسطى ,هذا المعلم الجديد فى السياسة الخارجية الإيرانية ,خلال السنوات الأخيرة من ولاية الرئيس السابق ,محمد خاتمى ,و الذى تكرس و أخذ بعدا مؤسسيا و منهجيا مع وصول الرئيس نجاد إلى الرئاسة ,و فى ضوء تطلع القوى الإقليمية فى منطقة جنوب و جنوب شرق آسيا إلى لعب دور مهم على الساحة الدولية ,و الحيلولة دون ترك المجال للهيمنة الأمريكية .

أولا : حصاد زيارات نجاد للدول الثلاث :

استهل الرئيس الايرانى جولته الأسيوية بتلبية دعوة رسمية من الرئيس الأفغانى ,حامد كرازاى ,فى زيارة نادرة و ذات خصوصية ,حيث تعتبر أول زيارة يقوم بها لهذا البلد منذ انتخابه رئيسا لإيران ,وبعد زيارة الرئيس خاتمى لكابول فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٢ , ردا على زيارة الرئيس الأفغانى لإيران فى فبراير من نفس العام ,حيث كان من أوائل الرؤساء فى العالم الذين بادروا بزيارة أفغانستان بعد سقوط طالبان , و زيارة كرازاى لطهران فى ٢٥ يناير , ٢٠٠٥ وزيارته الأخرى فى أواخر مايو الماضى ,إدراكا لخصوصية الجوار و التماس الجغرافى المباشر القائم بين إيران و أفغانستان و الذى يزيد عن أكثر من ٩٠٠ كيلو متر مربع ,وحقيقة كون أفغانستان دولة برية مغلقة ليس لها سواحل على البحر ,و ما يفرضه ذلك من تأثيرات مباشرة على اعتبارات الأمن القومى الايرانى و مصالح إيران الحيوية ,والتعاطى الايرانى مع أفغانستان باعتبارها مجرد امتداد إقليمي لها ,حيث تشكل رئة هامة لتواصلها مع الخارج ,خاصة مع دول تتنامى علاقتها مع دول مثل طاجيكستان و روسيا والهند والصين ,كما تحتل أهمية محورية لكسر حالة الحصار و العزلة و المقاطعة السياسية و الاقتصادية التى تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الجمهورية الإسلامية فى إيران ,و تزايد الإدراك الايرانى بأن حصارها من جانب الولايات المتحدة يستهدفها من خاصرتها الضعيفة ,أفغانستان ,ناهيك عن التهديدات الأمريكية – الإسرائيلية المتواصلة للمشروع النووى الايرانى و تنامى القدرات العسكرية و الدفاعية الإيرانية . و فى هذا السياق ,تبرز دلالة المسعى الايرانى فى تواصل فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع كل من باكستان و أفغانستان ,على حد سواء ,فى ضوء القناعة بأنه يتعين على دول الجوار العمل بأسلوب تعاونى بناء ,بدلا من الأسلوب الصراعى التنافسى ,و ضرورة أن تكون أى حكومة أفغانية صديقة لكل دول الجوار. وعليه ,ومن منظور أن إحلال السلام فى أفغانستان يشكل ضرورة حيوية إقليمية , نشطت إيران بفاعلية وإيجابية على صعيد التسوية السياسية لمستقبل هذا البلد ,خاصة مخرجات مؤتمر بون للسلام ,أواخر نوفمبر ٢٠٠١ ,وعدم معارضة نتائجه وتقديم تنازلات و البحث عن حلول وسط

تاريخية ,والتعهد الايرانى فى إعادة الاعمار بتقديم مبلغ ٥٦٠ مليون دولار ,خلال السنوات الخمس التالية لمؤتمر طوكيو فى يناير ٢٠٠٢ ,فى إطار المساعدة الدولية ,من الدول المانحة . كما دعمت إيران خطوات المسلسل الديمقراطى لإحلال الأمن و السلام فى أفغانستان ,مع التأكيد على الحرص على الانفتاح على دول الجوار و رفض التدخل فى الشئون الداخلية لجيرانها ,والتزام إيران بانتهاج سياسة تتسم بالشفافية إزاء كابول. وبالتداعى المنطقى ,عمدت إيران على الوقوف إلى جانب الشعب و الحكومة الأفغانية و تأييد استتباب الأمن و الاستقرار فى هذا البلد ,كما تحركت إيران للتأثير فى المناطق الغربية والوسطى من أفغانستان ,بهدف تأمين عمق إستراتيجي والتأثير على المناطق المتاخمة للحدود ,انطلاقا من أن ولوج أفغانستان فى مزيد من الفوضى قد يؤدى إلى اشتعال نار الفوضى ليس فى هذا البلد وإنما قد يكون له تداعيات سلبية فى المنطقة بأسرها ,حيث أن إيران شريك إستراتيجي و جار مطمئن لأفغانستان فى المنطقة ,ومن ثم فان سياسة إيران الاستراتيجية تتمثل باستمرار التعاون المكثف و دعم الحكومة الأفغانية لمزيد من الاستقرار و الأمن ,وهى سياسة استراتيجية فى العلاقات الثنائية . ومن نافل القول أن زيارة نجاد لأفغانستان تمثل خطوة هامة على الصعيد الإقليمي , وتبرز دلالاتها بالنظر إلى الظروف الراهنة التى تعانى فيها أفغانستان من مشاكل كثيرة مثل تواجد القوات الأجنبية على أراضيها ,و أهمية الدعم الايرانى للعملية السياسية الجارية فى أفغانستان وإرساء الأمن فى هذا البلد ,و تتواكب و تنسجم مع خصوصية الجوار و علاقات الاخوة بين الشعبين ,ومع نمو العلاقات والقواسم والروابط التاريخية و الدينية و الثقافية و الحاجات المشتركة . و من السمات الأخرى لخصوصية الزيارة ,والهدف الرئيسى منها ,تفنيد الاتهامات الأمريكية والبريطانية بشان الدعم الايرانى المزعوم لعناصر حركة طالبان ,حيث تتزامن الزيارة مع تقارير أمريكية بأن واشنطن تملك أدلة قاطعة أن إيران تزود مقاتلى طالبان فى أفغانستان بالأسلحة ,و بوتيرة منتظمة ,ذلك أن الأسلحة تعبر الحدود من إيران و ربما تقع فى أيدي طالبان ,و هناك أدلة على حدوث اتصال مباشر ما بين عملاء المخابرات الإيرانية و قيادة طالبان. كذلك مؤشرات على أن قيادة طالبان تسعى إلى الحصول على أسلحة وتقنيات الأسلحة من إيران , وهنالك تواصل ما بين المقاومة فى العراق وأفغانستان والمقاتلين فى باكستان ,و هم يستعملون إيران " كبلد عبور " وان قوات حلف شمال الأطلسى " الناتو " اعترضت بعض من تلك الشحنات ,وفق التصريحات الأمريكية ,لاسيما وكيل وزارة الخارجية الأمريكية , نيكولاس بيرنز ,كما أن هذه الزيارة تأتى بعد أسبوع واحد من لقاء الرئيس بوش مع نظيره الأفغانى ,فى السادس من أغسطس ٢٠٠٧ ,والإعلان عن هذه الاتهامات . ومن الطبيعى ,وبعد نفى رسمى من جانب الرئيس نجاد لهذه المزاعم ,أن تصف إيران هذه المزاعم بأنها مجرد جهود دعائية تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا من اجل تبرير وجودهما غير المشروع فى أفغانستان . و على خلفية السياسات الإيرانية المتعلقة بدعم الحكومة الأفغانية وإسهامها فى إعادة الاعمار و هى سياسات شديدة الوضوح ,تكمن أهمية تأكيد الرئيس الأفغانى فى اللقاء مع نظيره الأمريكي على أن إيران تقوم بدور إيجابي فى أفغانستان و مساهمتها حتى الآن فى مساعدة بلاده الذى يواجه مقاتلى حركة طالبان المدعومة من تنظيم القاعدة , مؤكدا صراحة اختلافه مع الرئيس الأمريكي الذى لا يرى فى إيران سوى "قوة شر " فى المنطقة . جدير بالذكر أن إيران ساعدت فى تأسيس أول حكومة مؤقتة فى كابول بعد سقوط نظام طالبان ,و قدمت مبالغ كبيرة من الأموال لمساعدة أفغانستان ,حيث تشارك ايران فى إعادة اعمار هذا البلد ,وبلغ مجموع ما قدمته حتى الآن من مساعدات بقيمة ٥٤٠ مليون دولار من جملة ما تعهدت به ,لدعم القطاعات الصحية و الزراعية و بناء الطرق ,إضافة إلى استمرار وجود أكثر من مليون من اللاجئين الأفغان فى إيران . و تضطلع إيران حاليا بعملية طرد الأفغان الذين يقيمون على أراضيها بصورة غير شرعية ,و يبلغون قرابة نصف مليون ,حسب التقديرات ,حيث بدأت فى أبريل ٢٠٠٧ , ترحيل نحو ١٦٠ ألف لاجئ غير شرعى الأمر الذى أثار استياء جارتها و المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ,مما دفع إيران فى نهاية المطاف الى خفض وتيرة الترحيل . وفى سياق تعزيز وتوسيع رقعة التعاون المشترك والعلاقات بين البلدين بما يوفر المصالح الوطنية والمشتركة للبلدين ,ولتكريس الأواصر الثقافية والدينية و التاريخية العميقة للغاية بينهما , والتى توفر الأرضية المساعدة و الطبيعية للمزيد من تعزيز العلاقات بين الجانبين ,تمخضت الزيارة عن توقيع وثائق تعاون ثنائى فى مجال تعزيز طاقات وزارات البلدين ,وزيادة التعاون الاقتصادى و الاستثمارات فى مجال الصناعة و المناجم وكذلك تكثيف التعاون فى مجالات الماء والكهرباء والطاقة ,والتعاون فى مجال الصحة و الثروة الحيوانية و إنشاء الطرق ,وكذلك مكافحة المخدرات ,من منظور ما يتكبده الشعب الايرانى و نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران من خسائر فادحة جراء هذه المكافحة ,و مواجهة الإرهاب ,

حيث أن أفغانستان لا تشكل تهديدا بالنسبة لإيران أو أى من الدول المجاورة ,وأنها تطمح الى أن تلعب دورا مهما فى تعزيز الأمن و الاستقرار الاقليمى ,و التعاون العلمى والبحثى المشترك فى مجال التعدين ,واستكمال مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك, ومسألة التبادل القنصلى و موضوع اللاجئين الافغان, والذين تستوجب عودتهم مزيدا من الاستعدادات لتوفير فرص العيش الكريم لهم داخل أفغانستان ,ودعوة الحكومة الإيرانية إلى أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر فى إعدادها لبرامج عودتهم ,وكذلك خطوط السكك الحديدية الدولية لترانزيت السلع بين البلدين و دول الجوار. ولكون أفغانستان شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة ,يمكن أن تبذل جهودها لتقريب المواقف فى العلاقات الأمريكية - الإيرانية . وفى محطته الثانية, لبى الرئيس نجاد دعوة رسمية من نظيره التركمانستانى. قربانقلى بردى محمدوف ,والذى قام بزيارة مماثلة لإيران قبل شهرين ,لتأكيد العلاقات الجغرافية و التاريخية التى تربط البلدين ,ومناقشة التطورات السياسية الحالية فى المنطقة و الأفاق المستقبلية للتعاون بين البلدين ,وتعميق وتوثيق هذا التعاون ,حيث جرت محادثات جيدة سيكون لها أعظم الأثر على مسيرة ذلك ,فى ضوء اعراب الرئيس محمدوف عن أمله بأن تشهد العلاقات الثنائية ,والتى تتميز حاليا بالعمق و التطور ,فى المستقبل القريب نموا كبيرا أكثر من السابق بالشكل الذى يؤدى إلى تشجيع و تفعيل نشاط التجار الإيرانيين و التركمان للاستثمار فى البلدين ,لاسيما وان تركمانستان دولة حبيسة ,لا منافذ ساحلية لها ,من منظور أن العناصر الرئيسية لهذه العلاقات تقوم على التفهم و الاحترام المتبادل بين الشعبين ,حيث أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانت من أوائل البلدان التى اعترفت رسميا باستقلال تركمانستان ودافعت عنه وتقف دوما إلى جانب الحكومة والشعب فى تركمانستان ,ودعمت سياسة الحياد التى تنتهجها ,واعتبار حدودهما حدود سلام و صداقة واخوة ,وان لدى البلدين وجهات نظر مشتركة حيال الشؤون الإقليمية والدولية ,خاصة حول شؤون بحر قزوين ,والذى تطل إيران عليه من ناحية الجنوب , وتركمانستان وكازاخستان من ناحية الشرق ,بينما تطل روسيا وأذربيجان عليه من ناحية الغرب . و من دون شك ,فان منطقة بحر قزوين تعد من المجالات الجيو سياسية المهمة بعد الخليج العربى لحركة واهتمام السياسة الخارجية الإيرانية بحكم ما تملكه المنطقة من احتياطات غاز و نفط خام ضخمة ,سواء كانت مؤكدة أم محتملة . وإضافة الى تعاون البلدين فى قطاعات النقل و المواصلات و الكهرباء و الطاقة ,ووثيقة التعاون الثقافى بين البلدين فى العام ٢٠٠٢ ,و تأكيد عشق أباد على تأسيس مركز تعليمى مشترك مع إيران ,واقامة مؤتمرات مشتركة حول الشخصيات العلمية و الثقافية و نشر الكتب و النشرات حول التراث الثقافى للبلدين ,و ما أبدته ايران من استعداد للتعاون مع تركمانستان لتحقيق الأهداف الثقافية و الوطنية الكبرى للبلدين , اللذان يواجهان فى بعض الاحيان تهديدات مشتركة ومن بينها قضية تهريب المخدرات حيث أنها تتسم بالمخاطر لكليهما ,فى ضوء ما سبق توقيعه من اتفاقات لتعزيز التعاون و تمتين الأواصر الثنائية ,فقد أسفرت القمة عن توقيع بيان مشترك و ٤ وثائق للتعاون الثنائى ,على صعيد التعاون التجارى ,والذى يبلغ حاليا أكثر من مليار دولار سنويا حيث تحتل إيران المرتبة الثانية ,بعد روسيا ,بين مستوردى المنتجات التركمانية ,خاصة منتجات صناعة الوقود والطاقة ,لكنه غير كاف نتيجة تواجد فضاءات واسعة لترقية هذا التبادل ,ودفع التعاون فى مجالات الزراعة و النقل والنفط والطاقة والاستغلال المشترك لموارد بحر قزوين و الاستثمارات , كاتجاهات ذات أولوية فى التعاون الاقتصادى بين البلدين ,ولتدشين سد الصداقة وإنشاء سد شيرتية الجانبى ,ومكافحة الإرهاب و جرائم التهريب ,والتوقيع على مذكرة تفاهم للاجتماع الخامس للجنة القنصلية و الحدودية والجمركية المشتركة . وتتبدى دلالة دعوة الرئيس التركمانى إلى مد سكة حديد مشتركة مع إيران بمقدورها نقل السلع إلى البلدان الأخرى ,و بما يعود بالنفع والفائدة على البلدين ,وترحيب نجاد بهذا الاقتراح . والاهم ,تشكيل لجنة مشتركة لتوسيع التعاون الثنائى ,كما سيتم خلال الزيارة المرتقبة للرئيس التركمانى لطهران التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون بين البلدين ,وتوافر الارادة السياسية لتنفيذ ما سبق إبرامه من اتفاقيات ,والاستعداد الايرانى لرفع مستوى التعاون مع تركمانستان على الأصعدة الثنائية والإقليمية و الدولية . و مما له صلة ,أبدت القيادة التركمانية دعمها للتكنولوجيا النووية الإيرانية ذات الطبيعة السلمية ,فى سياق المصالح الشرعية للشعب الايرانى و الأهداف المصرحة فى المعاهدات والقوانين الدولية . و فى محطته الثالثة ,قام الرئيس الايرانى بزيارة غير مسبوقة لقيرغيزيا ,تلك الجمهورية الصغيرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فى وسط آسيا والتى لا تزيد مساحتها عن ١٩٨ ألف كيلو متر مربع , وتعداد سكانها نحو ٤ملايين نسمة وتدخل فى عداد الدول الفقيرة عالميا ,وكانت تتلقى مساعدات مالية كبيرة من الولايات المتحدة لم يكن يصل منها للشعب القيرغيزى شئ ,وكانت تذهب كلها لحساب الرئيس السابق عسكر آكاييف الذى أطاحت به المعارضة فى

مارس ٢٠٠٥ .و استهدفت زيارة نجاد تدعيم التعاون و تعزيز العلاقات بين البلدين ,رغم أن قيرغيزيا كانت قد فتحت أراضيها لقوات حلف شمال الاطلسى ,وأعطت مطار ماناس الواقع قرب العاصمة بشكيك لوزارة الدفاع الأمريكية لتأسيس قاعدة عسكرية ,تشكل أهمية كبيرة للغاية بالنسبة للقوات الجوية الأمريكية و لقوات حلف الناتو أيضا ,حيث أنها اقرب محطة تمويل و انطلاق بينما اقرب القواعد بعدها بعيدة للغاية فى شرق أوروبا فى بلغاريا ,ولعبت هذه القاعدة دورا كبيرا فى ادارة العمليات الأمريكية لما تسميه مكافحة الإرهاب فى أفغانستان بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ,وذلك مقابل إيجار رمزى لا يتجاوز ثلاثة ملايين من الدولارات. و عندما جاء النظام الجديد ,برئاسة كرمان باكاييف ,وسعيه لتوطيد العلاقات مع الجارتين الكبيرتين روسيا و الصين ,أصبح مصير القاعدة الامريكية فى ماناس محل تساؤلات كثيرة خصوصا وان مهامها التى تأسست من أجلها مكافحة الارهاب فى أفغانستان أصبحت محل شكوك كبيرة من قبل روسيا و الصين . وتدرك القيادة الايرانية حقيقة ذلك ولاسيما مع تزايد المعارضة الشعبية الواسعة فى قيرغيزيا المطالبة بطرد القاعدة الامريكية من اراضيها .

ثانيا : دلالة مشاركة الرئيس نجاد فى قمة منظمة شنغهاى للتعاون :

شهدت العاصمة القيرغيزية أعمال المؤتمر السابع لرؤساء جمهوريات دول منظمة شنغهاى للتعاون ,وهى منظمة إقليمية تأسست عام ٢٠٠١ بهدف مواجهة الأهداف التوسعية لحلف الناتو ,انطلاقا من حلف شنغهاى للتعاون الأمنى ,و لمواجهة التطرف الدينى و معالجة امن الحدود فى آسيا الوسطى ,قبل أن تدفع روسيا والصين هذا التجمع الإقليمي الذى وقعته روسيا و الصين و طاجيكستان و قرغيزيا و كازاخستان ,أمام المد الأمريكي فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ و انتشار القواعد الأمريكية فى آسيا الوسطى وبخاصة فى اوزباكستان وقيرغيزيا ,ثم بدأت مؤتمراتها الدورية منذ عام ٢٠٠٣ بشكل رسمى ,وتتمتع الهند وإيران و منغوليا وباكستان بصفة مراقب فى هذه المنظمة ,وإذا ما تحولت هذه الدول إلى أعضاء دائمين سيصبح عدد سكان هذه المنظمة نصف سكان المعمورة . و عمليا ,أصبح توسيع العضوية وتطويرها هدفا أساسيا الآن للمنظمة ,لتشكيل تكتل اقليمى وكتلة بشرية ضخمة مقابل للتوجه الأمريكي ,وما تحظى به عضوية ايران فى هذه المنظمة من أهمية خاصة من الناحية السياسية و الاقتصادية. ولقد انتهت أعمال القمة الى توقيع عدد من وثائق للتعاون المشترك وتعهد بتعزيز التعاون فى مجال إرساء السلام والاستقرار ومواجهة الجرائم المنظمة و الإرهاب . وبالتداعى المنطقى ,فقد استقطبت هذه القمة اهتماما إيرانيا و دوليا ,على حد سواء . فمن ناحية ,حرص الرئيس الايرانى على تكثيف الحضور الايرانى بإجراء مشاورات على هامش الاجتماعات مع رؤساء الدول المشاركة لبحث و تبادل وجهات النظر بشأن قضايا المنطقة والمواضيع ذات الاهتمام المشترك ,واعلان عن مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية ,والتأكيد على زيادة حجم التبادل التجارى مع هذه الدول . وفى هذا السياق, تتبدى دلالة كلمة نجاد فى اجتماع القمة وتوضيح مواقف الحكومة الإيرانية بشأن القضايا الإقليمية المهمة ,لاسيما ما يخص نظام الدرع الصاروخى الأمريكي والذى يذهب الى أبعد من تهديد بلد واحد ,الى تهديد معظم دول القارة الآسيوية ,وخصوصا الدول الأعضاء فى المنظمة ,فى الوقت الذى ترى فيه روسيا أن مثل هذا المشروع سيؤثر على توازن القوى الإستراتيجي بأوروبا ,ومن ثم اقترح الرئيس الروسى استخدام مواقع الرادار الحالية ا و المقترحة فى أذربيجان و جنوب روسيا ,بعدما أشاد بالتعاون العسكرى القائم بين دول قمة المنظمة ,معتبرا ذلك عامل استقرارفى آسيا الوسطى ,حيث ان ضمان الأمن والاستقرار لدول المنظمة و القضاء على الإرهاب و النزعات الانفصالية و التطرف ما زال يمثل المهمة الرئيسية ,داعيا المشاركين الى تقديم تشريع يتيح إجراء مزيد من المناورات المناهضة للإرهاب وتدريب أفراد أمن بالدول الأعضاء و تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى المتعددة الجنسيات . وبهذا الخصوص ,بدأت قوات من الدول الست الأعضاء بالمنظمة ,يبلغ قوامها نحو ألفى جندى , تدريبات عسكرية قبيل القمة ,يطلق عليها "بعثة السلام ٢٠٠٧ " بهدف مكافحة الإرهاب ,و هى المناورات التى رفضت المنظمة طلبا امريكيا لمراقبتها . ومن ناحية أخرى ,تضع الولايات المتحدة ما أمكنها من عراقيل لطلب إيران العضوية الكاملة فى المنظمة بدعوى أن إيران تعتبر من أكبر الدول الداعمة للإرهاب فى منظمة تدعى أنها ضد الإرهاب ,فى الوقت الذى تدرك فيه ايران ان هذه المنظمة الإقليمية تمثل نقطة انطلاق للتوجه نحو الشرق وتفعيل العلاقات مع القوى الإقليمية مثل الصين وروسيا والدول الإسلامية لما لذلك من أبعاد ونتائج استراتيجية مهمة تفوق بكثير الحسابات الخاصة بالتجارة والصفقات الاقتصادية ,برغم أهميتها ,لا سيما فى ظل تطلع القوى الإقليمية الكبرى فى منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا الى لعب دور مهم على الساحة الدولية ,والحيلولة دون تركها للهيمنة الأمريكية ,الأمر الذى يثير قلق الدوائر الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص ,حيث ادراك أن تجمع

شنغهاى هو تكتل سياسى حتى وان كان ليس معاديا لأمريكا بشكل واضح ولكن فى نفس الوقت هذا تكتل للدول المستقلة عن النهج السياسى الأمريكي ,وفى بعض الأحيان فى وضعية المعارضة لهذا النهج ,و مناهض للوجود الأمريكي فى آسيا الذى تراه كل الدول الأعضاء فى المنظمة ,خاصة الصين وروسيا مهددا لمصالحها وأمنها القومى لأن الولايات المتحدة لها وجود كثيف فى مناطق حيوية للغاية بالنسبة لروسيا والصين وان تقوية هذا التكتل وتوسيع عضويته لا يتجاوب مع السياسة الخارجية الأمريكية ,ومن ثم تبذل الجهود من اجل التقليل من أهمية هذه المنظمة ,وتواصل رفض الدول الأعضاء طلبا تقدمت به الولايات المتحدة للمشاركة فى المنظمة بصفة مراقب . و فى ضوء ما حققته الدول الأعضاء من تطور هام فى مجالات الأقتصاد و الصناعة والإنتاج والتقنيات الحديثة و الاستثمارات ,و حصلت منها على ثروات مالية عظيمة , أعرب الرئيس الايرانى عن اعتقاده بأن دول المنظمة يمكنها أن تخطو خطوات كبيرة و نافعة فى مجالات النقل و ترانزيت السلع ومنح التسهيلات الجمركية والمناطق الحرة ,مع التأكيد على أن الانسجام فى السياسات الإقليمية يساعد فى اتخاذ الإجراءات المناسبة فى مواجهة المنظمات المهربة للمخدرات والقرصنة والجرائم المنظمة والإرهاب. وأبرز أن العام المنصرم قد شهد تنمية فى التعاون الاقتصادى و التجارى ,و أن عملية توسيع هذا التعاون لابد أن تشمل المجالات الثقافية والسياسية والأمنية لبروز الدور الذى تضطلع به المنظمة فى تعزيز السلام والتهدئة فى المنطقة ,وبما يؤدى الى دور مؤثر فى تعزيز السلام والاستقرار العالمين ووضع حد للمخاطر التى تهدد النظام العالمى وللتدخلات العنجهية و غير القانونية ,والاهم ,ما أبدته ايران من استعداد للتعاون مع الدول الأسيوية على جميع الأصعدة ,خاصة فى قطاع الطاقة والتجارة وتكنولوجيا المعلومات وفى المجال الزراعى والسياحى والتعليمى ,والمساعدة على صياغة مواصفات للبيئة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة .

ثالثاً : مخرجات قمة دول بحر قزوين :

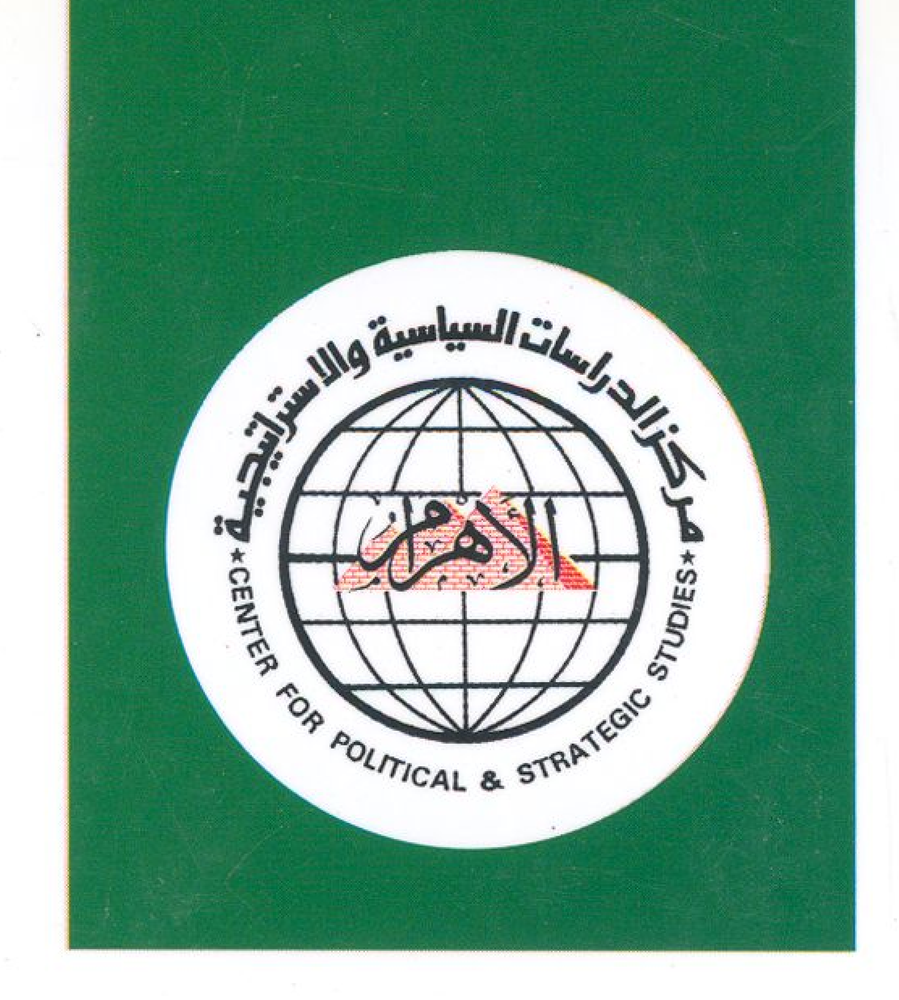
نجحت الدبلوماسية الإيرانية من خلال قمة الدول المطلة على حوض بحر قزوين ,في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧ , في انتزاع " إعلان " مهم تركز على عدم السماح باستخدام أراضيها كمنطلق لشن هجوم على إحدى تلك الدول ,على خلفية التهديدات الأمريكية باللجوء إلى استخدام القوة في مواجهتها النووية مع إيران. وبالمثل , انتزاع اعتراف من القمة بحق كل الدول الموقعة على معاهدة حظر الانتشار النووى في العمل على تطوير الأبحاث والإنتاج والاستخدام المتعلق بالطاقة النووية للأغراض السلمية تحت آلية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ,مما يؤكد عملياً حق إيران في مواصلة تخصيب اليورانيوم ولو لأهداف البحث العلمى . عطفاً على الدعم الروسى لمواقف وبرنامج إيران النووى ,من خلال الاتفاق معها على استكمال إنشاء محطة بوشهر في الموعد المحدد لها وبعد تذليل بعض العقبات المالية والتمويلية وتطوير الشراكة التجارية والاقتصادية التى بلغت قيمتها نحو ٢٠٠ مليار دولار. وبرز جلياً وضع الأساس لكتلة إقليمية جديدة تضم روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمستان ,يمكن أن يلعب دوراً أساسياً ومهماً على صعيد المتغيرات الأمنية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة وعبر وضع آليات تنظيمية في هذا المجال ,من بينها عقد اجتماعات دورية _كل ستة أشهر _لوزراء الخارجية وإبرام اتفاقية أمنية للحيلولة دون التدخلات الخارجية في شئونها ووضع إطار قانونى للاستغلال الأمثل لثروات بحر قزوين الذى يتوجب أن يكون عنصر توحيد لا تقسيم ,وترسيم الحدود عبر الحوار ودون اللجوء للقوة .

ثالثا: رؤية ختامية :

فى ضوء مجمل التحليل السابق يمكن الانتهاء إلى أن توافر الإرادة السياسية الإيرانية لدعم عمقها ومجالها الحيوى الأسيوى ,اقتصاديا وامنيا ,والتواصل وتعميق سياسة التوجه نحو الشرق ,حيث انه تاريخيا كانت إيران ممرا إلى الدول العربية ,و ممرا إلى أوروبا ,وكانت محورا رئيسيا بطريق الحرير ,وتوظيف كل ما لديها من أوراق يمكن استغلالها لمواجهة مخططات الولايات المتحدة لفرض عزلة دولية عليها ,بتوطيد مواقعها فى منطقة آسيا الوسطى وعموم القارة ,لما تتسم به من أهمية استراتيجية . ومما لا شك فيه أن لقاءات القمة والتوقيع على مذكرات تعاون مشترك من شأنها المساهمة فى تسوية المشكلات ,حال تواجدها , وترقية مستوى العلاقات ,ارتكاز على القواسم المشتركة واعتماد مداخل اقتصادية وثقافية الى جانب المداخل السياسية لتعزيز الحضور على مسرح الأحداث الإقليمية ,حتى وان تواجدت بعض العوامل التى تعمل فى الاتجاه المعاكس ,حيث أن المصالح المتبادلة و حسن الجوار من شأنها تجاوز العراقيل و الملفات الصعبة .

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3

مطابع التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانئ رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالى

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥- ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩- ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣
Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية. قليوب. مصر